

التجربة التشيكية

عملية التحول

ISBN 80-86961-12-5 (English version)

ISBN 80-86961-05-2 (Spanish version)

ISBN 80-86961-06-0 (Belarus version)

ISBN: 987-80-86961-30-9 (Arabic version)

عملية التحول: التجربة التشيكية

الفهرس

- تجارب عملية التحول التشيكية: الأيام الأولى
ببيريبيهارت ٧
- عودة تشيكوسلوفاكيا إلى الديقراطية
بيرجي سوك ٩
- الحكم الدستوري والمفعول الرجعي في وسط أوروبا
بيرجي برشيان ٣١
- سقوط الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا
يان تشارنوغورسكي ٤٧
- التغييرات في القضاء
ياروسلاف ماريك ٥٥
- إضاءات ذاتية حول تحويل قطاع القضاء
أوتاكار موتيل ٦٣
- الإصلاحات الاقتصادية
فيكتور هانزليك ٦٧
- الشخصية
توماش بيجيك ٩١
- الجانب المظلم لعملية تحويل القطاع المصرفي
يان هاييك ١٠١
- تحويل الجيش
يان بېختر ١١٣
- تحويل وزارة الداخلية والقوى الأمنية
يان فروليك ١١٩
- تجربتي في وزارة الداخلية
يان رومل ١٢٧

١٣١	تحويل أجهزة المخابرات بيتر زيمان
١٤٥	وسائل الإعلام التشيكية خلال فترة التحول توماش كلفانيا
١٥٥	تغير وجوه وسائل الإعلام التشيكية بيتروشكا شوستروف
١٦٣	تحولات الموقف القانوني للإدارة المحلية - التجربة التشيكية ريخارد بوماهاتش
١٧٧	الخبرات المكتسبة من السياسة المحلية يرجبي روجيك
١٧٥	تحويل القطاع الصحي التشيكى بعد العام ١٩٨٩ بيتر هولوب، فرايسلاف رجيهاك
١٧٥	إضاءات ذاتية عن تحويل القطاع الصحي التشيكى بعد مرور خمسة عشر عاماً مارتين بوينار
١١٩	حماية البيئة قبل وبعد العام ١٩٨٩ فيكتور ترثسيتسكي
١٩٧	النقابات أمس واليوم يانا كاشباروفا
١٩٩	الانتقال إلى الديمقراطية و((الشفافية)) بيتر بلاجيك
٢٠٩	الطريق التشيكية الوسطى لتجاوز الماضي الشمولي بافل جاتشيك
٢٢١	ممتلكات الحزب الشيوعي بافل موليك

تجارب عملية التحول التشيكيّة الأيام الأولى

بيتر بيتهارت

في الأيام والأسابيع والأشهر الأولى بعد السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٨٩ كنا في «المركز التنسيقي للم المنتدى المدني» وسط براغ في أقصى درجات التركيز، ولكن في نفس الوقت إلى حد ما - فاقدين للبصر. كنا مركزين على تطور الوضع في البلاد، وفاقدين للبصر فيما يتعلق بما حدث خلف الحدود، كيف كان العالم ينظر إلينا، كيف كان يقيّم ما كنا نفعله وكيف كنا نقوم بذلك.

فريق عمل «المركز» كان يعمل في بداية الأمر تحت الأرض بكل ما للكلمة من معنى. فمسرح «لاتيرنا ماجيكا» كان بربغ مراته الطويلة المؤدية إلى المخازن وغرف التمرير المسريحة وقاعات تعليق المعاطف الدافئة جداً، ثنوذجاً للقلعة. قلعة محصنة ضد العدو الخارجي المتمثل بعالم السلطة، ولكن أيضاً قلعة معزولة عن الدوافع الخارجية.

بتنا نعلم بعد خمسة عشر عاماً بأننا قد ارتكبنا أيضاً في تلك المرحلة الأولى أكثر من خطأ. وبالطبع فإنه لم يكن من السهولة الاتفاق على ماهية أو طبيعة تلك الأخطاء. ما يمكن ان تتفاقم حوله على الأرجح، هو أننا جمعينا بالغنا في تقسيم وضعنا المميز (أنه غير قابل للتكرار أو أنه أصلي). إن فرق عمل الانقلابات أو الثورات تظهر في حقيقة الأمر أحياناً كمركز للكون، أو إذا نظرنا إلى ذلك بشكل أكثر تواضعاً وبالطريقة التشيكية، كمركز للعالم. وتتصرف وبالتالي - استناداً لذلك - بشكل غير متزن. إن الظهور هكذا هو أمر مثير للدرجة أنه أيضاً أمر غير مسؤول.

عندما تتطور أحداث الثورة أو الإنقلاب ويتم احتلال مسرح ما، يكون الأوّل قد فات عادة. فالمجتمع الناضج لتحمل التغييرات الجذرية نحو الديموقراطية يجب أن يطلب من قادته المستقبليين الاستفادة من تجارب الذين سبقوهم. بعض التجارب قد تعمم. فالمجتمعات الحرة تكون عادة أكثر تنوعاً من المجتمعات غير الحرة. أي المجتمعات التي ترژح تحت هيمنة الأنظمة الشمولية. والمفاجئ في الأمر أن هذه المجتمعات هي في نهاية الأمر متشابهة وبالتالي فإن ردة فعلها حيال أية حركة داخل المجتمع لا تخضع لمراقبتها هي أيضاً متشابهة. ولكن دعونا لا نخدع بالخصائص المختلفة والمواصفات الغربية لكل دكتاتور، خصوصاً «دكتاتورينا» نحن.

إننا نحاول اليوم، بعد خمسة عشر عاماً، تعليم أسباب نجاحنا، ولكن أيضاً أسباب فشلنا. ونحاول في نفس الوقت أن نضع أنفسنا مكان هؤلاء الذين سيتمكنون غداً أو بعد غد من استلام

السلطة في مكان قريب منا أو في الجزء الآخر من العالم، ومعها المسؤولية عن مستقبل البلاد التي ستتطلّق للسير على الطريق الوعرة للحرية. هذه الدول ستتجدد نفسها على ما يشبه المسرح، مكشوفة ومراقبة تحت إضاءة كبيرة من الأنوار الساطعة.

أود باللحاج أن أقول لهؤلاء بأنهم لن يكونوا أول ولا آخر الدول، بالرغم من أن ذلك قد يبدو لهم. ولكن كما يقال، فأأن الناس لا يتعلّمون من تجارب الماضي أبداً... هذا ليس صحيح. إنه عندهم مفهوم لهؤلاء الذين رفضوا الاستفادة من تلك التجارب، بسبب تأثيرهم بشكل مبالغ به بأضواء اللحظة الساطعة جداً.

بعد هذه اللحظة المميزة تحول الأعوام الطويلة الخمسة عشر، الثلاثين وربما الخمسين عاماً. نحن بتنا نعي ذلك تماماً. فالأشواء الساطعة لا تضاءء من اليوم فصاعداً علينا، ولكن على نتائج كل ما كان من الممكن أن نقوم به بشكل أفضل ولم نفعل. لأننا كنا منبهرين بشعور مفاده أننا الأوائل، وأنه لا مجال للاستفادة من تجارب الآخرين.

ساهم بيتر بيتهارت قبل العام ١٩١٩ في كثيير من نشاطات المعارضة التشيكية، وقد شغل منذ شهر فبراير ١٩٩٠ وحتى يوليو من عام ١٩٩٢ منصب رئيس حكومة الجمهورية التشيكية. منذ خريف العام ١٩٩٢ عمل وليدة عامين في جامعة وسط أوروبا في براغ، ومنذ العام ١٩٩٤ حاضر في كلية القانون التابعة لجامعة كارل الرابع. انتُخب في العام ١٩٩٧ عضواً في مجلس الشيوخ التشيكى، وفي العام ٢٠٠٠ انتُخب مجلداً في نفس المؤسسة التشريعية وأصبح رئيسها. بعد انتهاء ولاية الرئيس التشيكى الأسبق فاتسلاف هافل في العام ٢٠٠٣ رشح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية لكنه لم ينجح. بعد انتخابات مجلس الشيوخ في العام ٤ ٢٠٠٤ انتُخب ثائباً أول لرئيس مجلس الشيوخ.

عودة تشيكوسلوفاكيا إلى الديمocrاطية

يرجي سوك

((العام السحري ١٩٨٩))

في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين مرت الامبراطورية الشيوعية السوفيتية - التي كان من المفترض أن «تبقى إلى الأبد» - بتحولات أدت لانهيارها وإعادة توزيع القوى والقيم في العالم. كانت تشيكوسلوفاكيا السابقة في تلك الفترة جزءاً من التغييرات ولعبت دوراً سلبياً في غالب الأحيان، لكنها ساهمت خلال الوقت القصير الذي امتد من نهاية العام ١٩٨٩ حتى مطلع العام ١٩٩٠ بتحديد شكل تلك التغييرات بشكل جوهري. لم تكن ترغب البيرسترويكا السوفيتية - المرتبطة باسم ميخائيل غورباتشوف والتي شكلت محاولة لإجراء عملية إصلاح أعمق للنظام الفاسد والبيروقراطي، بأن تكون محركاً لمثل هذا التحول، ولكنها خلقت الظروف المناسبة له. فقد ساهمت بحلحلة العقد الحديدي التي كانت تربط الإمبراطورية السوفيتية من «(الداخل)» و«(الخارج)» ومكنت الشعوب والدول من التحرر من معايير الوصاية القاسية. في الأعوام الأولى للبيرسترويكا حدث كل شيء ضمن إطار الأحزاب الشيوعية التي تطابقت إلى حد ما مع رياح التغيير التي هبت من موسكو. في جمهوريات الاتحاد السوفيتي، المجر، بولندا، تشيكوسلوفاكيا وبيلاروسيا. أما رومانيا وألمانيا الشرقية فاختفت من «البيرسترويكا» موقفاً متحفظاً. لكن الأحداث تحsett منذ الأعوام ١٩٨٧ - ١٩٨٨ إمكانيات ومحاولات التحول (أو تلك التي كانت تدعى التحول) التي كانت تقوم بها المراكز والتي فقدت السيطرة على الأمور. فالمشاكل السياسية والاقتصادية والقومية التي كانت تعتبر لفترة طويلة من المحرمات طفت على السطح، وترامت الأحداث ذات الطابع الجذري والثورى وأثرت على عملية تسريع التطور السياسي.

السبب الرئيسي وراء هذا التحرك الهادف للتخلص من المركز، تجسد في المخططات الإصلاحية للقيادة السوفيتية التي روجت لحرية الكلمة أو ما يعرف باللغة الروسية بـ «غلانسنوست»، وفي رغبتها بتحقيق الديمocratie داخل الحزب الشيوعي السوفيتي بطريقة جديدة، واستبدال الطريقة البيروقراطية لإدارة الاقتصاد بأسلوب إداري حقيقي، وإعادة ترتيب العلاقات بين الشرق والغرب («التفكير الجديد»). وقد تم البحث عن طرق حول كيفية ملائمة المبادئ الديمocratie والجماعية

ومبادئ السوق مع واقع الدولة التي يديرها الحزب الشيوعي والتي تم تأسيسها أصلاً وفق الإيديولوجية الماركسية - الليينية. لكن التوجهات الهدافلة للتحرر والديمقراطية لم تؤد في غالب الأحيان إلى النتائج المرجوة، بل على العكس، ساهمت في تعقّم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والقومية. بدأ غورباتشوف وأعوانه يفقدون شعبيتهم، وتناقضت الآراء بشكل حاد داخل القيادة الحزبية، وتعثرت الإصلاحات بسبب الخلافات البيكلية المختلفة. وتعاظم داخل التكتل السوفييتي دور القوى المطالبة بالانفصال عن المركز وإحداث التغيير، وهو ما أجبر قادة التكتل على الترويج لحرية الشعوب التي كان يحكمها، وتخلّى عن لعب دور الشرطي الصارم. في العام ١٩٨٩ إنهارت الإمبراطورية الخارجية التي تضم دول وسط وشرق أوروبا.

بولندا

«ربيع الشعوب» الجديد بدأ في بولندا. فمنذ ديسمبر من العام ١٩٨٨ عملت المنظمة النقابية المستقلة والقوية «سوليداريتا» على تأسيس مجلس مدني مؤلف من ١١٩ مثلاً لهيئات المعارضة. وكانت سوليداريتا تحظى في تلك الفترة باعتراف السلطة الحاكمة كشريك سياسي، لأن السلطة كانت تعتقد بقدرتها على الطعن بمصداقية هذه المنظمة النقابية إنطلاقاً من حقيقة أنها تقاسم معها المسؤولية. وقد تم تقسيم المجلس إلى خمسة عشر مجموعة يقودها رؤساء مسؤولين عن تحضير سوليداريتا بشكل كامل لخوض المحادث الشاقة على «الطاولة المستديرة»، والتي كان من المفترض أن تركز على قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة. وقد اعتمدت في مطالبها التي كانت ترغب بطرحها على سلسلة المطالب الأصلية التي كانت تتبناها في الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨١ (إلغاء الرقابة، حرية الصحافة، السماح للمعارضة بالعمل في وسائل الإعلام، إزالة عملية احتكار السلطة والتنظيم، حرية التجمع، إدارة محلية مستقلة، إصلاح اقتصادي إلخ...). وأرادت منظمة سوليداريتا أن تتصرف حول «الطاولة المستديرة» كمجموعة ضغط قوية قادرة على إجبار النظام على إحداث حلحلة في الوضع القائم وتنظيم انتخابات حرة في المستقبل القريب. «الطاولة المستديرة» انطلقت في السادس من فبراير ١٩٨٩، وركزت خلالها المحادثات على ثلاثة قطاعات رئيسية هي - السياسة الاقتصادية والاجتماعية، الإصلاحات السياسية والتوافق الاجتماعي الاقتصادي. وقد انتهت هذه المحادثات في الخامس من أبريل (نيسان) بناء على اتفاق حول التحرر التدريجي وإحلال الديمقراطية في النظام. وإنطلاقاً من إيمانها بضرورة تنظيم الانتخابات الحرة في المستقبل، وافقت سوليداريتا على غموض تنظيم الانتخابات الانتقالية الذي لم يكن يمكنها من الفوز إلا بحوالي ٣٥٪ من المقاعد في المجلس النيابي البولندي (الغرفة السفلية للبرلمان) كحد أقصى، في حين سمح بإجراء الانتخابات إلى مجلس الشيوخ (الغرفة العليا للبرلمان) دون أي تحديد. وقررت سوليداريتا بأنها لن تسعى بعد الانتخابات لاستلام السلطة، ولن تساهم فيها بأي شكل بسبب «تعقّم الأزمة الاقتصادية»، دور القوى الواقعية الممثلة بالجيش والمؤسسة العسكرية، وكذلك بسبب حالة عدم الاستقرار جراء

موقف موسكوا). وتوقت بأنها ستعمل خلال الفترة التحولية كمعارضة برلمانية، وستبادر إلى طرح التغييرات التشريعية وستراقب حزب العمال البولندي الموحد الحاكم أثناء ممارسته للحكم. وقد جسدت نتائج الانتخابات التي جرت في ٤ و ١٨ من شهر يونيو (حزيران) ضربة حاسمة للحزب الحاكم، حيث تمكنت سوليداريتا بزعامة ليخ فاليسا من احتلال جميع المقاعد التي كانت قد أجلسها للانتخابات الحرة. ففازت في المجلس النيابي بـ ٢٦٠ مقعداً من أصل ٥٦٠ (أي من أصل ٢٦٠ مقعداً كان يامكانها الفوز بها)، وفازت في مجلس الشيوخ بـ ٩٩ مقعداً من أصل ١٠٠. هذا الانتصار الحاسم أجبر سوليداريتا على تغيير استراتيجيتها. فقد أعلنت بأن المعارضة ستطالب برئاسة الوزراء في حال حصل الحزب الحاكم على رئاسة الجمهورية. وبالفعل، ففي التاسع عشر من أغسطس (آب) أوكل رئيس الجمهورية فويتيش ياروزيلسكي مهمة تشكيل الحكومة الجديدة إلى الناشط الكاثوليكي تادوش مازوفيسكي، وبدأت الحكومة عملها بشكل رسمي في الثاني عشر من سبتمبر (أيلول) ١٩٨٩، بحيث ضمت أربع وعشرين وزيراً نصفهم من منظمة سوليداريتا.

ال مجر

في المجر أيضاً أخذت الأمور تتحرك بشكل سريع وحاد جداً. الإشارات الخامسة صدرت عن الحزب العمالي الاشتراكي المجري الحاكم (MSDS) الذي اعترف بالتجددية السياسية وتخلى عن احتكاره للسلطة بسبب الضغط الشعبي القوي. وكان البرلمان الذي يسيطر عليه الشيوعيون قد صادق منذ شهر يناير (كانون الثاني) على قانون خاص بحق التظاهر وتشكيل التجمعات، الذي ساعد على إنشاء الأحزاب السياسية بشكل رسمي. وفي الثاني والعشرين من مارس (آذار) نظمت الأحزاب التي نشأت حديثاً «طاولة مستديرة معارضة» كان الهدف منها توحيد المعارضة وإعدادها للتفاوض مع الحزب الحاكم حول الانتقال إلى النظام الديمقراطي. وبعد مناورات محدودة انطلقت المحادثات السياسية في الثالث عشر من شهر يونيو (حزيران) حول طاولة ثلاثة الأضلاع بحيث ضمت الحزب الحاكم (MSDS) وأحزاب الطاولة المستديرة المعارضة، وطرف ثالث مشكل من قبل المنظمات الاجتماعية الرسمية. وقد تعرض الشيوعيون الحاكمون لأول هزيمة ملموسة في السادس عشر من يونيو (حزيران) أثناء مراسم إعادة دفن رفاة رئيس الحكومة المجرية السابقة إبراهيم ناغي ورفاقه، الذين أعدموا بسبب دعمهم للاتفاقية المناهضة للسوفيت خلال العام ١٩٥٦. فقد تحولت مراسم الدفن إلى حركة سلمية وطنية شاملة وإلى مظاهرة تدعو للحرية والديمقراطية. المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم (٦ - ١٠ يونيو) أنهى مرحلة التحرير بشكل كامل. حيث ألغى حزب العمال الاشتراكي المجري وأعلن تأسيس خلفه الحزب الاشتراكي المجري الذي أعلن عن تخليه عن احتكار السلطة وتأييده للنظام البرلماني الديمقراطي المتعدد، والملكية المختلطة، واقتصاد السوق الاجتماعي والإدارة المدنية. في السابع عشر والعشرون من شهر أكتوبر (تشرين أول) صادق التجمع الوطني على تعديلات دستورية وقانونية أخرى تم الاتفاق عليها حول «طاولة الثلاثية» بخصوص نشاط

الأحزاب السياسية، إلغاء المجلس الرئاسي، انتخاب النواب ورئيس الجمهورية وإعادة تقييم وإصلاح الأحكام القضائية الصادرة ارتباطاً بانتفاضة العام ١٩٥٦. وتم شطب كلمة «شعبية» من اسم الدولة وتم إعلان جمهورية مجر كدولة قانونية ومستقلة. في نهاية شهر مارس وبداية شهر أبريل من العام ١٩٩٠ نظمت انتخابات برلمانية حرة فاز فيها المنتدى الديمقراطي المجري اليميني المعارض بنسبة ٤٣٪، في حين حصل الحزب الاشتراكي المجري على نسبة ٨,٥٪ فقط لكنها كانت كافية لتأمين عدم سقوطه كلياً.

ألمانيا الشرقية

التطور في جمهورية ألمانيا الديمقراطية لم يكن يتسم بخلو الوسط، فالنظام الشيوعي الحاكم في تلك الفترة - الذي كان يقوده سياسيون ستاليينيون جدد من أمثال إيريك هونيكير - لم يعترف بأية تغييرات وأصر على واقعية دولتين ألمانيتين تتباين نظامي إدارة متاقنين كلباً. وقد أدت حالة الامتعاض التي كانت سائدة لدى مواطني ألمانيا الشرقية من النظام البولسي المتواجد في كل مكان ومن انخفاض مستوى المعيشة - الذي كان متخلقاً كثيراً عن مثيله في ألمانيا الغربية - إلى تأجيج مشاعر الإحباط الشامل. ولم ير كثيرون حلاً للخروج من هذا الوضع سوى الهروب إلى جمهورية ألمانيا الفدرالية الرأسمالية. وفي مايو (أيار) من عام ١٩٨٩ أزالت مجر كافة الحواجز التي كانت قائمة على حدودها مع النمسا، فاسحة المجال بذلك لكثيرين من ألمانيا الشرقية للهرب باتجاه الغرب.

ولم يعد عبور الحدود محفوفاً بالمخاطر مثلما كان عليها سابقاً، وهو ما حفز المزيد من الغاضبين على الهجرة - ارتفع عدد اللاجئين وبدأ يأخذ شكل الهجرة الجماعية. في سبتمبر (أيلول) تم تأسيس شكل جديد من المعارضة ضمن إطار المنتدى الجديد الذي دعا السلطة الحاكمة إلى «الحوار الديمقراطي حول مهامات الدولة القانونية، والاقتصادية والثقافية». وفي الخريف فقدت النخبة الحاكمة السيطرة على الأمور فأثرت الأحداث اللاحقة بشكل حاسم على الجماهير التي خرجت إلى الشوارع والساحات. وفي بداية شهر أكتوبر (تشرين الأول) ظهر في لايبزيغ عشرون ألف شخص، وبعد ثلاثة أسابيع وصل العدد إلى ثلاثة ألف. ولم تتجروا الشرطة على التدخل ضد المتظاهرين، فانتقلت المظاهرات إلى مدن أخرى وأخذ الناس يطالبون بانتخابات حرة وبالحرية المدنية. وفي التاسع من نوفمبر (تشرين ثاني) أجبر المتظاهرون السلطة على فتح المعابر الحدودية بين برلين الشرقية وبرلين الغربية، وسقط «جدار برلين» كرمز لتقسيم ألمانيا وأوروبا. بعد ذلك تطورت المطالب الأصلية للمعارضة الخاصة بفرض التحرير والديمقراطية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى وبعد من ذلك بكثير فباتت تدعى بشكل واضح لتحقيق الوحدة مجدداً بين الدولتين الألمانيتين. في شهر مارس (آذار) من عام ١٩٩٠ نظمت في جمهورية ألمانيا الديمقراطية انتخابات فاز فيها بشكل واضح الاتحاد المسيحي الديمقراطي الذي كان يرأسه المستشار الألماني الغربي هيلموت كول. أي

برنامج توحيد جمهورية ألمانيا الديمقراتية وجمهورية ألمانيا الفدرالية، وفشل في هذه الانتخابات مارشحو المنتدى الجديد. وابتداءً من الأول من يوليو (توز) دخل حيز التنفيذ الفعلى الاتحاد النقي والاقتصادي والاجتماعي للدولتين، ومن ثم قرر البرلمان في ألمانيا الشرقية وبأغلبية أعضائه الموافقة على انضمام البلاد إلى جمهورية ألمانيا الفدرالية. وقد انتهت جمهورية ألمانيا الديمقراتية فعلياً في الثالث من أكتوبر بعد حوالي 41 عاماً من تأسيسها.

هذه التغيرات لم توفر الدول المتبقية في الإمبراطورية السوفيتية الخارجية، وبرز منها «الانقلاب القصري» البلغاري في شهر نوفمبر و«الثورة الدموية» الرومانية في ديسمبر من العام 1989 كإمكانيتين متطرفتين - فإما سيدور كل شيء ضمن إطار الأحزاب الحاكمة فقط، أو أن التقاتل على السلطة سيدور في الشوارع. تشيكسلافاكيا لم تختار أي من هذين الطريقين. في المرحلة الأولى بدت «الثورة المخملية» كنموذج ألماني على الأرجح - الساحات المليئة تطالب بإنهاء السيطرة الشيوعية وتنظيم الانتخابات الحرة، لكي تنتقل بعد ذلك إلى التأثير الجري - البولندي، المتمثل في حل الوسط التاريخي بين المعارضة والسلطة الحاكمة من خلال التفاوض حول «الطاولة المستديرة».

((الثورة المخملية)) في تشيكسلافاكيا

تحولت المظاهرات الطلابية السلمية في السابع عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) من عام 1989 في براغ - والتي تم قمعها بشكل قاسي من قبل وحدات الشرطة - إلى ما يشبه الزناد الذي أطلق الأحداث الثورية. وبعد تدخل الشرطة قام طلاب الجامعات بالاتصال بالمنتفعين والفنانين وممثلو المسرح والسينما ومن ثم عملوا في خضم حالة الغضب التي اعتربهم على تشكيل أول بؤرة نشطة لحركة الشغب المدني. وولدت حركة الإضراب وبعد ذلك بيومين نشأ المنتدى المدني في براغ كحركة سياسية تضم المجموعات المعارضة، ولكن أيضاً جميع المواطنين الغاضبين وغير المسوروين، من فيهم حتى بعض الشيوعيين وأعضاء أحزاب الجبهة الوطنية. وكان فاتسلاف هافل أشهر شخصية معارضة في وسط أوروبا وقادها يمحظى باحترام واسع داخل المنتدى المدني. وفي نفس الوقت نشأت في برatislava عاصمة سلوفاكيا حركة مدنية مشابهة أطلق عليها اسم الشعب ضد العنف - كان أبرز ممثليها في تلك الفترة الناشط الثقافي المعارض يان بوداي والممثل المشهور ميلان كنياجكو. أما هدف المنتدى المدني والشعب ضد العنف فكان إقامة الحوار مع السلطة الحاكمة حول فرض عملية التحرير والديمقراتية في تشيكسلافاكيا. وبالفعل، فتحت تأثير الضغط القوي للشارع والساخات الممتدة - والتي بلغت ذروتها في الإضراب العام الذي تم إعلانه في السابع والعشرين من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) - أطلقت السلطة الشيوعية مثلثة برئيس الحكومة الفدرالية لاديسلاف أداميسن في بداية أول أسبوع ثوري، جولة المحادثات مع المعارضة.

النتيجة الأولى للمحادثات كانت الموافقة على تنفيذ أول خطوات ليبرالية - إطلاق سراح الأسرى السياسيين، إزالة الفقرات من الدستور الوطني التي تنص على منح الحزب الشيوعي

الدور القيادي في المجتمع، وعلى حصر النشاط السياسي ضمن إطار الجبهة الوطنية، تشريع نشاط الحركات والمجموعات المعارضة، والسماح لها بالعمل في وسائل الإعلام آخر.... وطالب المنتدى المدني والشعب ضد العنف بإجراء تعديلات جذرية في هيكلية و برنامجه الحكومية، لكنهما لم يكونا راغبين بالمشاركة في هذا المشروع. ولم يكونا راغبين باستلام السلطة أو على الأقل المساهمة فيها أخذناً بعين الاعتبار أن الحركة المدنية في البلاد نشأت بشكل مفاجئ و سريع، أي مباشرة بعد السابع عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩، وكانت بمثابة لocket لكي تتمكن من تشكيل برامجها وهيئاتها التنظيمية والسياسية. رئيس الوزراء أداميس استغل المجال المنور وشكل في الثالث من ديسمبر (كانون الأول) الحكومة التي ظل الشيوعيون يسيطرون عليها باعتبار أنهم حصلوا على ١٥ حقيقة من أصل ٢٠. لكن العامل الأهم يقى متجلساً في الشعوب الغاضبة التي لم تُظهر بعد كامل طاقتها المترامية والتي رفضت هذه الحكومة الفدرالية. وتميزت أعمال الاحتجاج بالطابع الغاضب لكن المنظم وبالنالي لم تؤد إلى أي عنف. وأدركـت الحركة المعاشرة خلال الأيام التالية أنهـ إذا لم تكن ترغب بالسقوط كلياًـ يجبـ عليهاـ أنـ تسعىـ للفوزـ بالـسلطةـ. أما رئيسـ الوزراءـ أدـامـيسـ، الذي لمـ يـطالـبهـ المتـنـديـ المـدنـيـ بالـاستـقالـةـ أبداًـ، فقدـ خـسـرـ مجـالـ المناـورةـ وـاضـطـرـ لـالـاسـتـقالـةـ رـضـوخـاـلـلـضـغـطـ القـويـ الذـيـ كانـ يـارـسـ ضـنهـ منـ قـبـلـ القـاعـدةـ الشـعـبـيةـ. بعدـ ذـلـكـ فـرـضـ المتـنـديـ المـدنـيـ سـبـعةـ وزـراءـ فيـ «ـحـكـوـمـةـ الـوـثـانـ الـوطـنـيـ»ـ التيـ تـرـأـسـهاـ الشـيـوعـيـ الإـصـلـاحـيـ وـالـتعاونـ مـارـيانـ تـشـالـفـاـ، أوـكـلتـ إـلـيـهـمـ حقـائـقـ مـفـصـلـةـ فيـ مجـالـ الـاـقـتصـادـ وـالـشـرـيعـ، لكنـهـ لمـ يـتـمـكـنـ منـ استـلامـ وـزـارـتـيـ الدـاخـلـيـةـ وـالـدـافـاعـ. إـضـافـةـ لـذـلـكـ فـإـنـهـ لمـ يـكـنـ حـرـكـةـ الشـعـبـ ضدـ العنـفـ أيـ مـثـلـ فيـ هـذـهـ حـكـوـمـةـ.

من سيكون الرئيس الجديد؟

في العاشر من ديسمبر (كانون الأول)، أي في يوم تعيين الحكومة الفدرالية واستقالة الرئيس الشيوعي غوستاف هوساك، أعلن المتندى المدني والشعب ضد العنف بأن مرشحهما المشترك لرئاسة الجمهورية هو فاتسلاف هافل. إلا أن الشيوعيين اعترضوا على هذا الترشيح. وكان البرلمان الفدرالي بصفته أعلى هيئة تشريعية لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الفدرالية يضم في حقيقة الأمر أغلبية ساحقة من النواب الشيوعيين، الذين قرروا المطالبة بفرض عملية انتخاب مباشرة لرئيس الجمهورية، لأنهم توّقّعوا أن يفوز فيها مرشحهم - رئيس الوزراء المستقيل لاديسلاف أداميس. إضافةً لذلك فقد رفضت الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية السلفاكية ترشيح فاتسلاف هافل وكانت تطالب برمز العام ١٩٦٨ ألكسندر دوتيشيك بدلاً عنه. ساد وضع فريد من نوعه. فالمتندى المدني بصفته حركة ثورية أراد أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية استناداً للدستور الشيوعي من قبل برلمان فدرالي يسيطر عليه الشيوعيون، في حين أن الحزب الشيوعي كان يستعد لإجراء تعديلات دستورية جذرية على نظام الانتخابات الرئاسية. هذا الأمر أراد المتندى المدني منعه، لكنه لم يدرك كيفية تحقيق ذلك. ويرغم ادعائه أنه حريص على كيان الدولة وتمتعه بإرادة حقيقة

لاستلام جميع الهيئات الرسمية والدستورية، إلا أنه لم يكن قادرًا على السيطرة على البرلمان بهدوء وإنقاض، خصوصاً وأنه لم يكن يملك فيه أي مندوب يمثله. إضافة لذلك فإنه لم يكن يملك أية أدوات شكلية، اللهم قدرته على تعبئة الجماهير. لكنه تردد بتحريكها مرة أخرى لأنها قد تسبب بانهيار البرلمان الفدرالي وإعادة المجتمع إلى الطريق الثوري، وهذا ما كان لا يرغب بمحبوه المنتدى المدني.

رئيس الوزراء تشالغا قدم للديمقراطيين المترددين حلاً معيناً للخروج من الوضع المتأزم. ففي اجتماع خاص عُقد بناء على دعوة منه في مكتب رئاسة الحكومة في الخامس عشر من ديسمبر (كانون الأول)، اتفق تشالغا مع فاتسلاف هافل على الحل. أما هدف هذا الحل المشترك فكان بأن يقوم البرلمان الفدرالي بتشكيله الحالي بانتخاب فاتسلاف هافل خلال العام ١٩٨٩ رئيساً لتشيكوسلوفاكيا. وقد ساهم تدخل تشالغا الحاسم وال سريع لدى البرلمان بأن يتخلّى النواب الشيوعيون في الاجتماع الذي عقد في التاسع عشر من ديسمبر (كانون الأول) عن خططهم الأساسية الخاصة بتنظيم انتخابات رئاسية مباشرة ورضخوا دون أي تلويح لإرادة الحركة الديمقراطية. ولكن لا يحدث شرخ في العلاقات التشيكية. السلوفاكية خلال عملية انتخاب الرئيس، كان من المفترض إيجاد تسوية ترضي الجانبيين وإزالة التوتر بين المتنافسين على المنصب الرئاسي - هافل ودوبيتشيك، اللذين اجتمعا مرات عديدة بصفتهم مرشحين رئيسيين لتحقيق هذا الهدف. نتيجة هذه المحادلات المعقدة المترافقية مع محادلات بين الأحزاب السياسية المختلفة حول «الطاولة المستديرة»، كان تقسيم المناصب الدستورية العليا - انتخب ألكسندر دوبيتشيك في الثامن والعشرين من ديسمبر (كانون الأول) رئيساً للبرلمان الفدرالي ، وفاتسلاف هافل في اليوم التالي رئيساً لتشيكوسلوفاكيا. وقد انتخب كلاهما بالإجماع. بعد انتهاء المراسم الاحتفالية المرتبطة بعمليات الانتخاب هذه، أنهى طلاب الجامعات - الذين شكلوا منذ السابع عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) القوة الحركة ورمز الحركة الاحتجاجية - إضرابهم، لإدراكهم بأن التطور اللاحق قد أصبح حتمياً.

الستة أشهر الأولى

لقد انهارت سلطة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بصفته الطرف المهيمن سياسياً بسبب إزالة فقرات الدستور الخاصة بالدور القيادي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي - في المجتمع والدولة، ويسحب السيطرة على الواقع الهمام والمفصلية في الوزارات والبرلمان الفدرالي ، وانتخاب فاتسلاف هافل رئيساً للدولة. وفي نهاية شهر يناير وبداية شهر فبراير من عام ١٩٩٠ توقف الحزب الشيوعي عن لعب دوره كقوة مسيطرة حتى في هيئات التشريعية العليا، لكنه حافظ حتى موعد تنظيم الانتخابات البرلمانية الحرة على موقع سياسي استراتيجي قوي جداً. وتقدم الأرقام الأساسية المدرجة أدناه صورة محددة حول نتائج الانتخابات أو التعيين المتفق عليه في هيئات التشريعية

الأعلى. فقد تواافقت ما تعرف بالقوى السياسية الرئيسية المجتمعة حول «الطاولة المستديرة» منذ الثامن من ديسمبر ١٩٨٩ على حجم وطريقة هذه التعينات. هذه «القوى السياسية الرئيسية» تشكلت بطريقة غير متجانسة وبطريقة ارتجالية وضمت الأحزاب السياسية، الحركات والمنظمات ذات المكانة الكبيرة والصغيرة وحتى الهامشية. وفي واقع الأمر فإنها تكونت من الأحزاب التي كانت تتضمن تحت لواء المنتدى المدني والشعب ضد العنف في مرحلة ما قبل شهر نوفمبر.

التعديل الأساسي في تركيبة البرلمان الفدرالي التشيكيسلوفاكي الذي كان يضم ثلاثة وخمسون عضواً تمت في شهر يناير (قانون الثاني) ١٩٩٠. فمن نواب الحزب الشيوعي التشيكيسلوفاكي البالغ عددهم ٢٤٢ عضواً استقال أو تم إقالة ١٢٢ عضواً. احتل المنتدى المدني والشعب ضد العنف ١١٤ مقعداً (ظلت ستة منها شاغرة)، وبقي للنواب المستقلين ٤١ مقعداً من أصل ٦٤. وحافظت الأحزاب التشييكية والسلوفاكية التي كانت أعضاء في الجبهة الوطنية السابقة على عدد مقاعدها الأصلي. فحصل حزب الشعب التشيكيسلوفاكي والحزب الاشتراكي التشيكيسلوفاكي على ١٨ مقعداً لكل منهما، والحزب الديمقراطي التشيكي وحزب الديمقراطي السلو伐كي على ٤ مقاعد لكل منهما. في بداية شهر فبراير (شباط) ١٩٩٠ تمت إعادة هيكلة المجلس الوطني التشيكي البالغ عدد أعضائه مئتي شخص. الحزب الشيوعي أقال ٥١ نائباً من أعضائه البالغ عددهم ١٣٣، وعين مكانهم نواب من المنتدى المدني. وحافظ المستقلون على ٣٣ مقعداً وحزبي الشعب والاشتراكي التشيكيسلوفاكين على ١٧ مقعداً لكل منهما. وبعد بضعة أيام جرى تعديل مماثل ورئيسى في تركيبة المجلس الوطني السلوفاكي البالغ عدد أعضائه مئة وخمسون شخصاً، فمن أصل ١٠٦ نواب شيعيين استقال ٢١ نائباً من تلقاء أنفسهم وأقال الحزب ٢٠ آخرين. ومن ثم تقاسمت الأحزاب الأخرى المقاعد المتبقية البالغ عددها ٨٥ بمعدل النصف بين الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية التي انتدبت نواباً لا يتمتعون لأي طرف سياسي.

في فبراير من العام ١٩٩٠ انتقل القرار السياسي من «الطاولة المستديرة» إلى البيئات التشريعية، وهو ما كان يعني إعادة العمل شكلياً بالديمقراطية البرلمانية في تشيكوسلوفاكيا. وبقيت صلاحيات الدستور وهيكلية هيئات الدولة فاعلة. وفي شهر يناير (قانون الثاني) لم يتمكن المنتدى المدني - بسبب عدم وحدة صفوفه وكذلك بسبب عدم موافقة الشعب ضد العنف - من فرض عملية إعادة هيكلة الترتيب الفدرالي للدولة. وقد كان الهدف من ذلك تأمين تواصل أكبر وأكثر فاعلية وتحسين عمل أجهزة الدولة في الظروف الحالية التي اتسمت بالحرارة والتجددية السياسية. وقد انتصر خيار الاستمرار بالعمل الدستوري الحالي على محاولة تحقيق تغيير جذري، وهو الخيار الذي كان يدافع عنه كواذر البرلمان الفدرالي والسياسيين السلوفاكين، الذين اعتبروا الترتيب الفدرالي للدولة القائم منذ العام ١٩٦٨ بمثابة أكبر ربح سياسي يمكن تحقيقه ولم يرغبو بالموافقة على أية تغييرات. وقد سادت علاقات فريدة من نوعها في الحكومات المؤهلة بشكل جزئي وفي البرلمانات المشكلة من نواب يتمتعون بخبرات وتوجهات واهتمامات مختلفة. وقد تأثرت السياسة التي من المفترض أن

تسم بها المرحلة الانتقالية بسياسيين ذو طابع خاص ومحيّز. فقد سيطر السياسيون والذين كانوا مرتبطين بشكل أو باخر بالحزب الشيوعي وأحياناً حتى بالإيديولوجية الشيوعية أو الاشتراكية:

أ) الشيوعيون السابقون (الشيوعيون الإصلاحيون السابقون)، الذين عادوا إلى الحياة العامة بعد انقطاع قسري دام عشرين عاماً (رئيس البرلمان الفدرالي ألكسندر دوبتشيك، نائب رئيس البرلمان الفدرالي زدينبيك ييتشنيسكي وغيرهما). ب) الشيوعيون الجدد بصفتهم ممثلين للحزب الشيوعي الشييكوسلوفاكي «الجديد» الذي نشأ في مرحلة ما بعد أحداث شهر نوفمبر. ت) الشيوعيون القدامى، الذين حافظوا على قناعاتهم وأسلوبهم السياسي، وقد غادروا في السابق مواقعهم القيادية أو أجبروا على مغادرتها. ث) ما بعد الشيوعيين - أي السياسيون البراغماتيون الذين تحملوا عن الحزب الشيوعي وتعاليمه لمصلحة تعاليم حزبية أخرى في غالب الأحيان (رئيس الحكومة الفدرالية ماريان تشالفا، نائب رئيس الحكومة الفدرالية فلاديمير دلوهي، رئيس المجلس الوطني السلو伐كى رودولف شوستر، رئيس الحكومة السلوفاكية ميلان تشيشت وغيرهم). وكشكل متوازن لهذه التيارات الأربع كان هناك نوعان رئيسيان آخران يمثلان السياسة الاجتماعية: ج) المواطنين الناشطون غير الشيوعيين الذين خرجموا من رحم حركة المعارضة والمنطقة الرمادية (الرئيس فاتسلاف هافل)، رئيس الحكومة التشيكية بيتر بيهارت، النائب الأول لوزير الداخلية الفدرالي يان رومل وغيرهم). ح) الناشطون البراغماتيون الذين دخلوا المعركة السياسية في لحظة الثورة. وقد عمل في السياسة أيضاً عدد من الكوادر المؤثرة والتي تتبع لأربعة أحزاب سياسية سابقة كانت تنضوي تحت لواء الجبهة الوطنية التي كان يسيطر عليها الشيوعيون.

القوانين الإصلاحية الأساسية

في ظل هذا التوزيع السلطوي بدأت عملية تحرير وإحلال الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ففي الثالث والعشرين من يناير (قانون الثاني) ١٩٩٠ صادق البرلمان الفدرالي على «قانون صغير حول الأحزاب السياسية» يساعد على نشوء النظام السياسي التعديدي. منافع هذا القانون استفادت منها جميع الأحزاب التي كانت تعمل قبل الثورة ضمن إطار الجبهة الوطنية (بما فيها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي)، في حين شكل المنتدى المدني والشعب ضد العنف عنصراً جديداً في هذا النظام الجديد. وإلى جانب هذه التشكيلات البرلمانية نشأت العديد من الأحزاب السياسية التي كانت تطمح للفوز بعض المقاعد البرلمانية خلال عملية توزيع القوى داخل البرلمان والتي جرت خلال شهر يناير (قانون الثاني) وفبراير (شباط) أو خلال الانتخابات الحرة التي ستجري خلال شهر يونيو (حزيران). وقد نص القانون الجديد الذي قت المصادقة عليه في السابع والعشرين من فبراير (شباط) على أن يتم الانتخاب استناداً لنظام التمثيل النسبي في ١٢ دائرة وبحد أدنى من الأصوات قوامه ٥% (في جمهورية سلوفاكيا ٣%) للتمثيل في المجلس

النيابي. وحددت الفترة الانتخابية بعامين والمهمة الفصلية للنواب والسياسيين بصياغة دستور جديد والمصادقة عليه. وقد صادق البرلمان في الفترة ٢٧ - ٢٩ من مارس ١٩٩٠ على قوانين هامة ترسى دعائم الحرية المدنية الأساسية . حول حرية التجمع ضمن إطار وأحزاب وهيئات مختلفة ، حرية التظاهر ، حرية تنظيم العرائض ، مشروع تعديل قانون الصحافة والمطبوعات ، والقانون المدني . وكان من المفترض أن تشكل بعض القوانين التي تمت المصادقة عليها في النصف الثاني من شهر أبريل شرطاً أساسياً لتحقيق التغييرات المقبلة في القطاع الاقتصادي ، وخصوصاً ما يتعلق منها بتسوية جميع أشكال الملكية ، وبالشركات المساهمة ، وحرية التجارة الفردية ، ومؤسسات الدولة . وصادقت البرلمانات على الأسماء الرسمية الجديدة للدولة ورموزها . تم شطب كلمة ((الاشتراكية)) من اسم الدولة . فأصبحت هناك الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية في حين أصبح اسم الدولة المشتركة الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية . وفي بداية شهر مايو ألغى البرلمان حكم الإعدام ، وصادق على مشروع قانون خاص بالمدارس الابتدائية والثانوية ، وعلى قانون خاص بالجامعات يمنع الدوائر الأكادémie الحرية والاستقلالية .

وقد شهدت التغييرات في التوجه السياسي الخارجي للبلاد بعد ديناميكياً والتي كان مطلوب منها أن تشير إلى أن تشيكوسلوفاكيا تخلّى عن «عالم الأمس» وتسلّك دربًا جديداً . هذا التوجه الجديـد حددته بشكل رمزي زيارات أجنبيـان غير معهودـتين . ففي الثاني من فبراير (شباط) جاء إلى براغ الدلاـيلاـما الرابع عشر تـلـزـين غـيـامـتـشـوـ الحـاـصـلـ لـتوـهـ عـلـىـ جـائـزةـ نـوـبـلـ لـلـسـلـامـ ، وـفـيـ الفـتـرـةـ ٢١ - ٢٢ من أـبـرـيلـ (ـنـيـسـانـ) زـارـ المـنـاطـقـ التـشـيـكـيـةـ وـالـمـورـافـيـةـ وـجـمـهـورـيـةـ سـلـوـفـاـكـاـ الـبـابـاـ يـوـحـنـاـ بـولـسـ الثـانـيـ . الرـئـيـسـ هـافـلـ . الـذـيـ كـانـ يـحظـىـ بـتـرحـيبـ وـتـكـرـيمـ فـيـ الـعـالـمـ بـصـفـتـهـ رـمـزاـ لـاـنـتـقـالـ السـلـطـةـ بشـكـلـ هـادـئـ وـسـرـيعـ . قـامـ فـيـ الثـانـيـ مـنـ يـاـنـيـرـ (ـكـانـونـ الثـانـيـ) بـزـيـارـةـ إـلـىـ الـجـمـهـورـيـتـيـنـ الـأـلـمـانـيـتـيـنـ ، وـعـبـرـ عـنـ تـأـيـيدـهـ لـجـهـودـ التـوـحـيدـ كـمـاـ أـبـدـىـ أـسـفـهـ لـعـمـلـيـةـ إـلـيـبـادـ الـوـحـشـيـةـ الـتـيـ تـعـرـضـ لـهـ الـأـلـمـانـ الـمـعـدـيـنـ مـنـ الـمـنـاطـقـ الـخـلـوـدـيـةـ فـيـ تـشـيكـوـسـلـوـفـاـكـيـاـ بـعـدـ الـحـرـبـ الـعـالـمـيـةـ الثـانـيـةـ . الـاسـقـبـالـ الـاحـفـالـ الـخـاـشـدـ الـذـيـ حـظـيـ بـهـ الـوـفـدـ التـشـيـكـيـ . الـسـلـوـفـاـكـيـ بـرـئـاسـةـ فـاتـسـلـافـ هـافـلـ فـيـ الـكـوـنـغـرـسـ الـأـمـرـيـكـيـ شـكـلـ ذـرـوـةـ الـزـيـارـةـ الـتـيـ قـامـ بـهـ الـوـفـدـ إـلـىـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ فـيـ الفـتـرـةـ ١٩ - ٢٣ فـبراـيرـ . بـعـدـ ثـلـاثـةـ أـيـامـ تمـ فـيـ مـوسـكـوـ التـوـقـيـعـ عـلـىـ اـنـفـاقـيـةـ بـيـنـ حـكـومـتـيـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـتـيـ وـجـمـهـورـيـةـ تـشـيكـوـسـلـوـفـاـكـيـاـ الاـشـتـراكـيـ تـقـضـيـ بـاـنـسـحـابـ كـامـلـ لـلـجـيـشـ السـوـفـيـتـيـ مـنـ الـأـرـاضـيـ التـشـيكـوـسـلـوـفـاـكـيـةـ (ـإـنـسـحـبـ آـخـرـ جـنـديـ سـوـفـيـتـيـ فـيـ السـابـعـ وـالـعـشـرـينـ مـنـ شـهـرـ يـوـنـيوـ حـزـبـانـ ١٩٩١ـ) . وـفـيـ السـادـسـ مـنـ نـفـسـ الشـهـرـ خـلـالـ اـجـتمـاعـ عـقـدـ فـيـ مـوسـكـوـ توـافـقـتـ الدـوـلـ الـأـعـضـاءـ فـيـ حـلـفـ وـارـسـوـ عـلـىـ حلـ الـحـلـفـ مـقـابـلـ التـعـهدـ بـالـعـملـ لـبـنـاءـ أـمـنـ جـمـاعـيـ جـدـيدـ . فـيـ تـلـكـ الـفـتـرـةـ أـبـدـىـ تـشـيكـوـسـلـوـفـاـكـيـاـ رـغـبـةـ بـالـتـعـاوـنـ مـعـ الـمـؤـسـسـاتـ الـأـوـرـوـبـيـةـ الـغـرـبـيـةـ ، فـمـنـحـتـ مـنـ قـبـلـ الـمـجـلـسـ الـأـوـرـوـبـيـ فـيـ السـابـعـ مـنـ مـاـيـوـ (ـأـيـارـ) صـفـةـ الـضـيـفـ الـمـيـزـ ، وـفـيـ نـفـسـ الـوقـتـ تـمـ فـيـ بـرـوكـسـلـ التـوـقـيـعـ عـلـىـ اـنـفـاقـيـةـ بـحـلـ الـتـعـاوـنـ الـتـجـارـيـ وـالـاـقـصـادـيـ مـعـ الـجـمـعـمـ الـأـوـرـوـبـيـ .

المشروع السياسي كان أكثر تعقيداً مما قد يبدو عليه من عملية السرد العادلة للقوانين المصادق عليها، ومن الزيارات الخارجية التي كان يتم استقبالها استقبال الأبطال، ومن الخطابات الفردية والاقتراحات المفاجئة. ففي جميع أماكن ومستويات الدولة نشأت تحالفات سلطوية ومصلحية تعاونت خلالها أو تنوعت، الأشكال السياسية المختلفة. ويمكن القول بشكل عام أنه في الجمهورية التشيكية نشأت هذه التناقضات الأساسية: بين الشيوعيين السابقين والشيوعيين الجدد، وبين السياسيين المدنيين وكل المذكورين سابقاً. نشأت العديد من الأماكن التي شهدت الصراع السلطوي - عملية الإصلاح الاقتصادي (النزاع بين مناصري طريقة العلاج الراديكالية عن طريق «الصدمة» وبين مناصري التدرج في تحقيق العلاج)، الإيديولوجية السياسية (اليسار ضد اليمين، الليبرالية الجديدة ضد نقدها ETATISMUS) آخر.

وفي الجمهورية التشيكية قفزت عملية الإصلاح الاقتصادي ومسألة تصفية الحسابات مع الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وجرائمها إلى دائرة الاهتمام. أما في سلوفاكيا فقد تحالف الشيوعيون الجدد مع الشيوعيون القدامى في مقاومتهم للسياسيين المدنيين وذلك لشعورهم بتهديد سيطائهم لا محالة بسبب استلام السياسيين المدنيين المتوقع للسلطة. المكان الجديد للصراع السلطوي تحور في النزاع الخاص بالمصالح الوطنية السلوفاكية (القوميين السلوفاكيين المعتدلين وحتى الراديكاليين ضد أنصار القيم المدنية والديمقراطية بشكل عام). وقد شكل النقاش السياسي الخاص بموقع سلوفاكيا ضمن جمهورية تشيكوسلوفاكيا ومن ثم حول استقلالها الكامل كدولة، موضوعاً سياسياً مفصلياً.

لقد تسربت العزلة السياسية خلال نصف قرن تقريباً بإبعاد المجتمعين التشيكى والسلوفاکي عن تجارب السياسة الخرقة. وساهمت ثورة نوفمبر بإيقاظ الكثير من المشاكل وإحياء الأسئلة التي لم تخل طوال الأعوام الماضية، وكشفت ضغائن قديمة وأثارت التوقعات والأمال والتزاعات الجديدة. وأظهر التصور القائل بأن الاستمرارية الدستورية ستتضمن انتقالاً هادئاً ومنظماً نحو الانتخابات البرلمانية بأنه غير واقعي. فالاستمرارية التي تم التحدث عنها بعمومية كبيرة بالإضافة لغياب استراتيجية محكمة ومتکاملة مكّناً لعب لعبة المصالح المتناقضة، ولذلك فإنه ما كان من المفترض أن يشكل ضمانة للاستقرار، أصبح بشكل غير متوقع مصدراً للشلل والتفكيك السلطوي. لم تسيطر على السياسة أية فكرة شاملة، ولم يسد فيها أي إطار تقليدي أو شرعي جديد (مثل سيادة الشعب وما شابه). أن التفسير الذي تقدم به بعض العلماء الاجتماعيين من ذوي التزعة الخدائية بأن ما جرى قد ساهم في الإحياء المثير للغوضى وشكل بداية الطريق نحو التعددية السياسية، هو أمر مثير للخلاف.

أولى المشاكل مع الماضي

البرلمان المشكّل في الغالب من نواب شيوعيين انتخب في نهاية العام ١٩٨٩ فاتسلاف هافل رئيساً للبلاد والمنتدى المدني احترم الحزب الشيوعي كجزء كامل الحقوق في إطار التعددية السياسية الناشئة حديثاً. ولكن برغم ذلك أصبحت ظاهرة العداء للشيوعية واحدة من المشاكل الرئيسية التي اتسمت بها الفترة المقبلة. وقد استيقظت هذه الظاهرة في أشهر يناير وفبراير ومارس من العام ١٩٩٠ في مدينة برنو، ثاني أكبر المدن التشيكية. المنتدى المدني في المدينة الذي كان يقوده الشيوعي السابق الذي وقع لاحقاً على ميثاق ٧٧ ياروسلاف شاباتا، تخلى عن منصب عمدة المدينة المهم من الناحية التمثيلية لمصلحة الشيوعي يوزف بيرنيتس. وقد أثار ذلك موجة من الاحتجاجات التي نظمها قسم من مواطني مدينة برنو والمنتديات المحلية التي كان يرأسها السجين السياسي الأسبق بيتر تسيبوليكا. وبالرغم من القدرة على إخماد هذا العنف إلا أن ظاهرة العداء للشيوعية اخترقت سياسة المنتدى المدني وأصبح يشكل واحداً من معالمها. وقد تبني «ثوار الساعات الأخيرة» هذه الظاهرة باعتبار أنها أداة ملائمة للصراع على السلطة. كما أن المنتديات المدنية في الأقاليم والمقطاعات وجدت في ذلك أداة سهلة ومؤثرة للصراع ضد «المافيا الشيوعية» المحلية وضد التحالفات المرافقة لها والتي كانت تنقل رأسمالها السياسي والاجتماعي إلى قطاع الاستثمار الخاص.

في منتصف أبريل (نisan) من العام ١٩٩٠ تقدم المدعى العام في براغ توماش سوكول (من المنتدى المدني) باقتراح يقضي بجعل الحزب الشيوعي الشيشكوسلوفاكي حزباً غير شرعياً. هنا الاقتراح رفع آخر الحواجز التي كانت قائمة وأثار حالة من التوتر بين قيادة المنتدى المدني التي كانت تفضل الحل الوسط وبين فروع المنتدى المدني التي بدأت تبني منحاً راديكالياً. ومع اقتراب موعد الانتخابات اشتدت وتيرة ظاهرة العداء للشيوعية وباتت حتى الأحزاب السياسية التي تقاسم السلطة لعشرات الأعوام مع الحزب الشيوعي ضمن إطار الجبهة الوطنية، تطالب بوضعه خارج القانون. كان هناك أيضاً بالطبع هؤلاء الذين يحق لهم التحدث بصوت عالٍ جداً، والذين لا يمكن الطعن بشرعية مطالبتهم بضرورة تصفية الحسابات مع الماضي الشيوعي. - السجناء السياسيون من فترة الخمسينيات - . ولكن الصوت الضعيف لهؤلاء أخذ يفرق في بحر اضطرابات تلك الفترة، ولم يسمعه إلا القليل. ولكن البرلمان الفدرالي صادق في الرابع والعشرين من أبريل (نisan) وبناء على مبادرة منهم على قانون حول التعويض القانوني، الذي نسخ لحد ما القانون الماثل الصادر في العام ١٩٦٨، وهو ما ساهم بتحديد صلاحياته. فقد ألغى القانون المذكور جميع الأحكام الظالمة وسمح بتعويض ضحايا القمع الشيوعي، لكن من دون أن يصنف النظام الشيوعي بالنظام المجرم وغير القانوني. هذا الموضوع بالتحديد شكل المادة الرئيسية للنقاش العاصف الذي شهدته الأعوام اللاحقة.

لقد هزّ موضوع أمن الدولة الحياة السياسية طوال المرحلة الانتقالية، فوزارة الداخلية أصبحت على الفور مركز اهتمام المجموعات المصلحية التي أصبح مثيلوها إما عن طريق الصدفة أو عن قصد جزءاً من دائرة تأثيرها. فقد اجتمعت هنا الكثير من النوايا والأهداف المختلفة في وقت لم يكن يملك المنتدى المدني ولا الشعب ضد العنف أي تأثير على سير وطريقة عمل هذه الوزارة حتى تاريخ تنظيم الانتخابات الحرة في شهر يونيو (حزيران). وقد تخلى المتصررون في الثورة عن مسألة السيطرة على مؤسسات السلطة الرئيسية في حين حافظت كوادر ما قبل الثورة على تأثير قوي فيها. وقد كان الهدف الرئيسي من النشاطات السرية ونصف السرية التي كانت تتم في وزارة الداخلية هو السيطرة على الرأسمال القوي المختبئ في أرشيف الوزارة، فوراء أبواب قسم الأرشيف والسكرتاريا بدأت أولى عمليات «الشفافية» غير الرسمية (التدقيق في اتصالات وروابط السياسة مع هيئات وزارة الداخلية وبالتحديد مع جهاز أمن الدولة)، ولكن هذه العمليات لم تكن مرتبطة فقط مع فكرة تنظيف الحياة العامة من علماء المخابرات الشيوعية، ولكن أيضاً للعمل من أجل فبركة بعض الملفات وإساعه استخدام البعض الآخر بهدف تشويه سمعة بعض الشخصيات الرسمية وحتى من داخل الحركة الديقراطية. وقد تسبب المشروع المطعون به والذي لم يخضع للمراقبة (تم خلاله إتلاف أو نقل حوالي ١٥ ألف ملف عميل مهم) إلى عملية تدقيق أمني شفافة ورسمية لجميع مرشحي الأحزاب والحركات السياسية خلال الحملة الانتخابية. في سلوفاكيا توحد الشيوعيون الجدد والقدامي الذين اجتمعوا معاً حول ظاهرة القومية ضد السياسيين المذين يمثلون الأفكار الفدرالية والليبرالية. أما في تشيكيا، فقد حدثت مواجهة عنيفة بين السياسيين المناصرين لتوجه «ما بعد الشيوعية» و«الشيوعيين السابقين» حول تصور كل منهما لأداء وطريقة عمل وزارة الداخلية.

وقد أصبح موضوع التحول الاقتصادي أيضاً محوراً للنقاش (الخلفي حتى هذه الفترة). فمباشرة بعد مرحلة تشكيل «حكومة الوحدة الوطنية» كان من الممكن أن يبدو الخلاف بأنه مجرد خلاف أكاديمي، لكن الأشهر الأولى من العام الجديد أظهرت بأن الاقتصاد سيصبح موضوعاً سياسياً بامتياز. ومبادرة من المنتدى المدني تم إطلاق مسابقة شكلية حول «سيناريو الإصلاحات الاقتصادية»، حاولت من خلالها مجموعات ضغط ومدارس مختلفة أن تبرز. وكان من الطبيعي أن تبدو التصورات التي صاغها خبراء اقتصاديون من حكومات مختلفة بأنها الأكثر تأثيراً. وفيما يتعلق ببرنامج الإصلاحات المشكل من قبل فريق خبراء الحكومة التشيكية، فقد تطابق على الأقل جزئياً مع البديل الذي قدمه الخبراء الاقتصاديون للحكومة الفدرالية، وهو ما ساعد على فوزه في المسابقة غير الرسمية.

ويرغم المشاكل الأخرى والصعوبات (ارتفاعت على سبيل المثال نسبة الجريمة في البلاد بشكل كبير بسبب العفو الذي أصدره رئيس الجمهورية) فقد تعمت الحكومة بشعبية ملحوظة. وكان كثير من الناس يرون في بعض الرموز السياسية البارزة أملاً لتحقيق تطلعاتهم وأمالهم. وجسد فاتسلاف هافل سياسة «المختلفة» تتميز بالمبادئ الأخلاقية، وبوادر حسن النية ذات معانٍ كثيرة، وخطاب

سياسي منمق. وارتبط اسم المعارض السياسي السابق وأول وزير للخارجية بعد الثورة ييرجي دينسبير بالتوجه السياسي الجديد لتشيكوسلوفاكيا نحو الغرب. وزير المالية فاتسلاف كلاوس (هو رئيس الجمهورية التشيكية منذ العام ٢٠٠٣) أصبح منذ الفترة الانتقالية يجسد عملية الإصلاحات السريعة والراديكالية الواحدة. وفي سلوفاكيا بُرز من سياسيها المحبوبين رئيس الوزراء ميلان تشيش

وزير المجلس الوطني رودولف شوستر، والغرابة أن ارتباط الأخير بالمؤسسة الرسمية التي كانت قائمة قبل الثورة لم يؤثر على شعبيته. ربما لأن أشخاصاً مثله كانوا قادرين من خلال المبادرات والمناورات المختلفة على إقناع المواطنين بأنهم قادرون على الدفاع عن المصالح السلوفاكية داخل الفدرالية.

الشعبية والثقة التي كان تتمتع بها الرموز السياسية الجديدة كانت مرتبطة بشكل وثيق مع ثلاثة قضايا خيالية تم التسويق لها في مرحلة ما بعد ثورة نوفمبر. القضية الأولى مرتبطة بـ «شد الأزمة» والتي أشاعت الثقة بين المواطنين بأن التقشف المؤقت سيؤدي لرفع المستوى المعيشي بشكل يارز ولا زدهار اجتماعي شامل. هذا الأمر ساعد السياسيين على إطلاق الإجراءات غير الشعبية. القضية الثانية حملت عنوان «العودة إلى أوروبا» وأشاعت تصوراً بأن تشيكوسلوفاكيا ستتضمن بسرعة إلى أوروبا الغربية المتطرفة اقتصادياً. أما القضية الثالثة فيإمكاننا أن نطلق عليها وصف «تحقيق السيادة السلوفاكية بسرعة» في شروط ملائمة من الحرية السياسية.

الانتخابات البرلمانية الأولى

في الانتخابات البرلمانية المنتظرة بشوق بالغ والتي جرت بعد نصف عام من ثورة نوفمبر (٨ و ٩ يونيو ١٩٩٠) بمشاركة حوالي ٩٠ % من الناخبيين، كان بإمكان المواطنين التشكيل والسلوفاك أن يختاروا بحرية وبعد أربعة وأربعين عاماً من بين عشرات الأحزاب السياسية والحركات. لكن «العيد الديمقراطي» هذا شهد فضيحتين مرتبطتين بإسم رئيس حزب الشعب التشيكوسلوفاكى يوزف بارتونتشيك وقائد حركة الشعب ضد العنف يان بوداي، اللذين تم وصفهما بأنهما كانا عميلين لمخابرات الدولة الشيوعية. ووجد بوداي نفسه على لائحة أسماء المرشحين الذين تبين بأنهم كانوا عملاً فانسحب من لوائح مرشحي حركة الشعب ضد العنف لكنه نفى بشكل قاطع أن يكون قدتعاون مع تلك المخابرات. وقد عبرت الحركة عن تأييدها له وشككت بمشروع الشفافية والتدقير الأمني برمته، والذي تم إعداده على جناح السرعة بالترافق مع مارسات غربية داخل وزارات الداخلية التي كانت تدار بشكل غير منظم تماماً. ولم يكن بارتونتشيك في حقيقة الأمر بين المرشحين الذين تعاملوا في السابق مع جهاز المخابرات الشيوعي، لكن نائب وزير الداخلية الفدرالي والمعارض السابق يان رومل (من المتدين المدني) اتهمه بذلك استناداً لشهادة كان قد تقدم بها عميل سابق لمخابرات الدولة الشيوعية ووضعت في سجل الملفات. وقد اعتبر حزب الشعب

التشيكيوسلوفاكي ذلك الاتهام بأنه غير قانوني وبأنه هجوم ذو أبعاد سياسية يتم تنفيذه في فترة الهدوء التي سادت قبل الانتخابات.

٢٣

وكان فوز المتدى المدني في الأراضي التشيكية متوقعاً. فقد حصل على حوالي ٥٠٪ من المقاعد في المجلس الوطني التشكيكي الذي يضم مئتي مقعد، ونفس العدد في مجلس الشعب الفدرالي الذي كان يضم ١٥٠ مقعداً. أما انتصار حركة الشعب ضد العنف في سلوفاكيا فلم يكن حاسماً لكنه كان مقنعاً وهو ما كان متوقعاً، حيث حصلت الحركة على ٣١٪ من المقاعد. الحركات السياسية الديقراطية التي نشأت تباعاً في نوفمبر من عام ١٩٨٩ في ساحات المدن التشيكية والسلوفاكية، حققت نصراً ساحقاً في الانتخابات. وبالرغم من أنه لم يتخط الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي سوى ١٣٪ - ١٤٪ من المواطنين، اعتبر ذلك نجاحاً معيناً له نظراً لانتامي حالة الكره للشيوعية في تلك الفترة، لكن هذه النتيجة عنت من جهة أخرى فقدان الشيوعيين لكثير من المقاعد البرلمانية. هذه النتيجة وغيرها من المعلومات دعت بعض المعلقين للاعتقاد بأن الحزب قد بدأ يسير على طريق الزوال التدريجي، لكن الأعوام اللاحقة أكدت بأن هذه التصورات كانت خاطئة تماماً.

نتائج الانتخابات حددت طبيعة المحادثات الائتلافية الخاصة بتشكيل الحكومات الجديدة والتي بدأت تظهر نهاية شهر يونيو (حزيران). ويرغم معارضته المتدى المدني أصبح ماريان تشالفالا مجدداً رئيساً للحكومة الفدرالية (مثلاً للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وحركة الشعب ضد العنف) بتأييد قوي من رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل. وكانت الحكومة تضم بالإضافة لرئيسها ١٦ عضواً (٩ منهم كانوا من المتدى المدني، ٥ من حركة الشعب ضد العنف، ١ من دون انتماء سياسي، ١ من الحزب الشيوعي).

وانتخب ألكسندر دوبتشيك مرة أخرى رئيساً للبرلمان الفدرالي (مثلاً لحركة الشعب ضد العنف)، وزينيك ييتشنيسكي نائباً أولاً له (عن المتدى المدني). وأصبحت داغمار بوريشوفا (المتدى المدني) رئيسة للمجلس الوطني التشكيكي وفرانتيشيك ميكلوشكو (حركة الشعب ضد العنف) رئيساً للمجلس الوطني السلوفاكي. وبلغت المحادثات السياسية ذروتها بانتخاب رئيس جديد للجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية في الخامس من يونيو حزيران ١٩٩٠. ففي عملية اقتراع سرية انتخب البرلمان الفدرالي فاتسلاف هافل مجدداً رئيساً للبلاد بصفته المرشح الوحيد في تلك الفترة (كان ٢٢٤ نائباً معه و ٥٠ ضده). هذه التطورات شكلت بطبيعة الحال عملية استلام السلطة من قبل الحركات الديقراطية والتي لم تم إلا بعد نصف عام من انهيار النظام الشيوعي.

وقد جرت أول انتخابات محلية حرة في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٠ وفاز فيها المتدى المدني بنسبة ٣٦٪ وحل الحزب الشيوعي التشكيكي - المواري ثانياً بنسبة ١٧٪ وحزب الشعب التشيكوسلوفاكي ثالثاً بنسبة ١١,٥٪. وشارك في هذه الانتخابات حوالي ٧٥٪ من المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب.

إعادة تشكيل القوى السياسية

الجانب المظلم لانتصار العملية الانتخابية تجسد بحالة عدم الاستقرار الشديدة داخل الحركات السياسية والتي لم تكن تملك في تلك الفترة قيادة منتخبة. كما أن ممثلها في الأرضي التشيكية والسلوفاكية لم يكونوا من الشخصيات التي تتمتع باحترام واسع، بل شخصيات ذات آراء وأفكار فضفاضة (هذا إن لم نقل متناقض). ولم تتوضّح بالشكل المطلوب الهيكلية والآليات الديمقراطية التي تؤمن من عمل واستمرارية هذه الحركات. والسياسيين الذين أصبحوا في نهاية العام ١٩٨٩ قادة لها حاولوا تمديد حياة ما يُعرف بـ«سياسة الإجماع»، التي كانت في جوهرها فوضوية (لم يكن ممكناً في حقيقة الأمر الحفاظ على الإجماع إلا لأن الجموعات الكثيرة والمختلفة الفكر كانت مضطربة لقمع مصالحها الذاتية لكي تتمكن من تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات). والدعوات التي كانت تطالب بتحقيق سياسة حزبية وسطية وغير محددة تحظى بباركة الرئيس فاتسلاف هافل، فقدت بعد الانتخابات مفعولها، ولم توجد أية قوة داخلية أو خارجية قادرة على الحفاظ على تماسك المنتدى المدني الذي كان يعني من التوتر الداخلي، فحل عصر الانشقاق. هذا التباين الفكري عنى بطبيعة الحال تقسيم المنتدى المدني وحركة الشعب ضد العنف إلى مجموعة من التوادي السياسية المحددة بوضوح. وتحولت الخلافات بالدرجة الرئيسية حول قضايا النزاع التشيكـيـ السلوفاـكيـ، الإصلاحـاتـ الاقتصاديـةـ والموقفـ منـ الماضيـ الشـيـوعـيـ.

الصدام الأول حدث مباشرة بعد الانتخاباتـ فعين بعض الشيوعيين في مناصب برلمانية أصبح مادة للانتقاد الحاد من قبل نواب المنتدى المدني اليمينيينـ وانهالت الانتقادات على قيادة المنتدى المدنيـ التي تعززت لديها القناعة بسبب نتائج الانتخاباتـ بأنه لا يجب تغيير أي شيء جوهري في طريقة عمل المنتدى المذكورـ ولكن الانتقادات هذه المرة لم تأت من الخارج فقط بل من الداخل أيضاًـ أي من الصنوف الذاتيةـ الانشقاق بدأ في البرلماناتـ ففي شهر سبتمبر (أيلول)ـ وبسبب النزاعات المرتبطة بطبيعة الإصلاحـاتـ الاقتصاديـةـ، نشـأـ التكتـلـ الـنـيـابـيـ المتـعدـ الأـطـرافـ للـيمـينـ الـديـقـراـطيـ، والـذـيـ ضـمـ تـكـتلـ النـوابـ الـيـمـينـيـنـ الأـعـضـاءـ فيـ الـمنـدـوـيـ المـدنـيـ وـالمـتـخـبـيـنـ فيـ الـجـلـسـ الـوطـنـيـ التـشـيـكـيـ بـقيـادـةـ النـائبـ يـانـ كـالـفـوـدـ (ـالـتـحـالـفـ المـدنـيـ الـديـقـراـطيـ)، وـالتـكـتلـ المـاـمـاـلـ فيـ الـبـرـلـانـدـ الـفـدـرـالـيـ بـرـئـاسـةـ دـانـيـلـ كـروـيـاـ (ـالـتـحـالـفـ المـدنـيـ الـديـقـراـطيـ). وـكـرـدـ فعلـ علىـ تـأـسـيسـ هـذـهـ الجـمـوعـةـ الـنـيـابـيـةـ أـسـسـ النـوابـ الـذـيـنـ لمـ يـرـغـبـواـ بـتـقـيـيمـ الـمـنـدـوـيـ المـدنـيـ التـكـتلـ الـلـيـبـرـالـيـ (ـفـيـ ١٣ـ دـيـسـمـبـرـ كـانـونـ الـأـوـلـ ١٩٩ـ٠ـ)، وـالـذـيـ انـضـمـ إـلـيـهـ مـعـظـمـ وزـرـاءـ الـحـكـومـتـيـنـ التـشـيـكـيـ وـالـفـدـرـالـيـةـ.

عملية التغيير الأساسي للمنتدى المدني التي لم يكن ممكناً العودة عنها باتت تقتربـ فـفيـ المؤـتمرـ الشـاملـ الـذـيـ عـقـدـ فـيـ الثـالـثـ عـشـرـ مـنـ أـكـتوـبـرـ ١٩٩ـ٠ـ هـزمـ هـؤـلـاءـ الـذـيـنـ كانواـ يـطـالـبـونـ بـأنـ يـسـتـمرـ الـمنـدـوـيـ بـتـبـيـيـنـ الـسـيـاسـةـ الـوـسـطـيـةـ غـيرـ المـحدـدـةـ حـتـىـ تـارـيـخـ الـاـنـتـخـابـاتـ الـبـرـلـانـيـةـ فـيـ ١٩٩ـ٢ـ. وـيـتـوـافـقـ أـغلـبـيـةـ الـمـتـدـيـاتـ الـمـدنـيـةـ فـيـ الـفـروعـ وـالـمـقـاطـعـاتـ تـمـ اـنـتـخـابـ وزـرـاءـ الـمـالـيـةـ فـاتـسـلاـفـ كـلـاوـسـ الـذـيـ كـانـ

يتمتع بكاريزما واضحة ، والذي لم يخف رغبته بتحويل المنتدى المدني إلى حزب سياسي يبني ذو برنامج محدد وعضوية ثابتة يعتمد عليها لفرض تصوره الخاص بالإصلاحات السياسية الراديكالية. وبرغم معارضة الرئيس فاتسلاف هافل الذي كان مؤسس هذه الحركة وأكثر شخصياتها السياسية تأثيراً، وافق المؤخر على الأفكار والتوصيات التي طرحتها فاتسلاف كلاوس .

دعا الرئيس هافل مثلي المنتدى المدني لكي يتلقوا على مستقبل المنتدى وبالدرجة الرئيسية على طريقة عمله حتى تاريخ الانتخابات المقبلة. وقد هدف هذا التحرك للعمل من أجل الحفاظ على الأغلبية الحكومية في القسم التشيكية من البرلمان الفدرالي والمجلس الوطني التشيكى ، ولكي لا تحدث تغييرات جذرية في تشكيلة الحكومتين التشيكية والفيدرالية. توافق الخزيان اللذان كان من المتوقع أن يختلفا المنتدى المدني على تقاسم المقاعد في رئاسة البرلمانين وفي اللجان المختلفة والحكومتين. وفي الثالث والعشرين من فبراير (شباط) عقد في براغ آخر مؤتمر شامل للمنتدى المدني أعلن خلاله تقسيم الأخير بين الحزب المدني الديمقراطي بزعامة فاتسلاف كلاوس ، والحركة المدنية التي ترأسها بشكل غير رسمي وزير الخارجية ييرجي دينسيبر. الحزب المدني الديمقراطي الذي انضم إليه معظم فروع المنتدى المدني السابق أصبح فعلياً أكبر حزب سياسي في البلاد وكتلة برلمانية مؤثرة ، في حين أعلن معظم وزراء الحكومتين التشيكية والفيدرالية انتمامهم إلى الحركة المدنية ، من فيهم رئيس الوزراء بيتر بيتھارت ورئيس المجلس الوطني التشيكى داغمار بوريشوفا. بهذا التقسيم تحولت الحكومة التشيكية بطبيعة الحال إلى حكومة أقلية ، وهو ما شكل إضافة جديدة لسلسلة التناقضات الغربية التي شهدتها سياسة ما يعرف بالاجماع الدستوري.

الإصلاح الاقتصادي

في النصف الثاني من العام ١٩٩٠ تم تبني خطوات سياسية وتشريعية حاسمة لتحقيق عملية التحول الاقتصادي. وفي سبتمبر (أيلول) وأكتوبر (تشرين الأول) صادق البرلمان الفدرالي على سيناريو «الإصلاحات الاقتصادية الراديكالية» التي تم إنجازها تحت قيادة وزير المالية فاتسلاف كلاوس ، وصادق على قانون خاص بعملية «الشخصنة الصغيرة» وقانون خاص بالتخفيض من نتائج الذنوب المرتبطة بالممتلكات («قانون إعادة الممتلكات»). ونشأ مجلس التوافق الاقتصادي والاجتماعي («الثلاثي») كجهاز لتنسيق التوافق بين الحكومة والنقابات العمالية وأرباب العمل. وفي منتصف شهر أكتوبر (تشرين الأول) تمت عملية إعادة تقييم سعر صرف العملة التشيكية تجاه الدولار وغيره من العملات القابلة للتحويل.

وحتى تاريخ الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ كانت الأسعار قد حررت ، وانطلقت عملية «الشخصنة الصغيرة» من خلال أول مناقصة لبيع المؤسسات الصغيرة والمتأجر والمطاعم وما شابه واستمرت حتى ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٩٣ . وقد خضع لهذه المناقصات في الأراضي

التشيكية عشرين ألف وحدة بلغت قيمتها حوالي ٣٦ مليار كرونة. وفي نهاية شهر فبراير صادق البرلمان الفدرالي على قانون خاص بعملية الخصخصة الكبيرة التي مكنت عملية نقل ممتلكات الدولة إلى القطاع الخاص بهدف استثمارها. وساهم القانون الذي ينظم مسألة ملكية الأراضي وغيرها من الممتلكات الزراعية والذي صادق عليه البرلمان الفدرالي في الواحد والعشرين من مايو (أيار) بالتخفيض من وطأة الغبن الذي لحق ب أصحابها في الأعوام ١٩٤٨ - ١٩٨٩ حيث أصبح جزءاً من قانون إعادة الممتلكات لأصحابها. وفي الأول من نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٩١ ومع بدء عملية تسجيل «القسائم الاستثمارية» بدأت أول موجة من عملية (الخصخصة عن طريق القسائم) والتي عرضت خلالها الدولة للشراء أسهماً في ١٤٩١ مؤسسة وصلت قيمتها إلى حوالي ثلاثة مليارات كرونة، وتحت تأثير الدعاية الرسمية والتجارية قام ستة ملايين مواطن تشكيكي ومليونين ونصف مواطن سلوفاكي بشراء القسائم مع آلاف من النقاط الاستثمارية. وفي ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٩١ صادق البرلمان الفدرالي على قانون خاص بالبيئة وقانون حول تصحيح الملكية للممتلكات داخل الجمعيات التعاونية (ما عرف آنذاك بقانون التحويل). وابتداء من الثامن عشر من مايو (أيار) ١٩٩٢ كان بإمكان جميع حاملي (دفاتر القسائم الاستثمارية) استثمارها إما في المؤسسات التي شملتها الخصخصة أو إيكال مهمة استثمارها إلى الصناديق الاستثمارية والتي حصلت في نهاية الأمر على ثلاثة أرباع حصة حاملي هذه الدفاتر. بسبب الدعاية الإعلامية المركزية وتوقي أصحاب الدفاتر لتحقيق الثراء السريع في البيئة («الرأسمالية الشعبية») التي كانت سائدة.

وكان لهذا الشكل من الإصلاحات الاقتصادية بدليل معين. فالنزاعات التي كانت سائدة بين الاقتصاديين في الحكومتين التشيكية والفدرالية كالاختلاف في وجهة النظر حول كيفية إجراء عملية الخصخصة، استمرت حتى بعد الانتخابات. وقد اتفق كلا التصورين حول الخطوات الرئيسية التي يجب القيام بها معاً أي: إعادة جدولة الأسعار، وتحقيق عملية تحول جزئية للعملة المحلية وتحرير التجارة الخارجية. كذلك لم يكن هناك خلاف حول ضرورة القيام بعملية خصخصة واسعة، لكن السؤال الرئيسي الذي شكل محور الخلاف هو (كيفية) القيام بذلك. وقد طرحت مسألة إعادة الممتلكات كأحد أساليب عملية الخصخصة باعتبار أنها ستساهم أيضاً بالتخفيض ولو جزئياً من وطأة الغبن والجرائم التي ارتكتها الدولة الشيوعية بعد العام ١٩٤٨.

الاختلاف الجوهري تجسد في السؤال المطروح عمماً إذا كان هناك ضرورة لإجراء عملية هيكلة للمؤسسات الهامة قبل عرضها للخصوصة. الحزب المدني الديمقراطي دافع عن رأي يقول بأن الدولة لا يجب أن تتدخل في القطاع الضيق للمؤسسات بأي شكل من الأشكال، وأراد أن ينحصر كامل المؤسسات بالاعتماد على طريقة القسائم. وجادل الحزب المذكور بأنه لا يوجد في البلاد الرأسمال الكافي لكي تخضع المؤسسات لعملية خصخصة طبيعية. أي أن يتم بيعها لطرف يرغب بشرائها. وأكد الحزب معتمداً على حجج شعبوية بأنه لا يجب السماح بأن تباع (مجوهرات العائلة) التشيكية

والسلوفاكية مقابل رأسمال أجنبي. ووعد بأن هذا النوع من الشخصيات سيكون سريعاً وسيحدد من عمليات الفساد إلى أدنى درجة ممكنة. وقد بدت هذه الطريقة بالنسبة للوزراء الاقتصاديين في الحكومة التشيكية برئاسة الوزير كاريل فريا مليئة بالأخطار. وأشاروا في هذا السياق بأنه لا يمكن بناء هيكلية نوعية للملكية بالاعتماد على المقامرة بالقسائم لأن الملكية المجرأة ستنشأ عندئذ، والمستثمرون الأجانب، الذين لا يمكن للقطاع الصناعي التشيكوسلوفاكي أن يتخلّى عنهم، لن يرغبو بالدخول لاحقاً إلى مثل هذه المصانع. والشخصية التي اقترحها اقتصاديوا الحركة المدنية دعت إلى دمج معظم المؤسسات الكبيرة والمفصلية في الشركات والمؤسسات الاحتكارية الضخمة، بشرط أن يتم إعدادها لهذه العملية بشكل مسبق وان تتم مراقبة مشروع الشخصية.

الوزير كلاوس دافع عن رأيه بضرورة عدم التدخل في عمل المؤسسات وأضاف بأن مهمة الحكومة تحصر في تشكيل الشروط العامة، أما القضايا الأخرى فيهتم بها المالك الجدد و«اليد الخفية للسوق». وتحول التراكم المعقد للأسئلة والمشاكل إلى موضوع سياسي وإيديولوجي. وصف كلاوس معارضيه بأنهم مناصروا العملية المشوهة والفاشلة لتدخل الدولة، ويساريون، وشيوعيون مزيفون ومناصرون «للطرق الثالثة» غير المسؤولة. وأظهرت الأعوام اللاحقة بأن المؤسسات التي تعرضت للشخصية على يد المستثمرين الأجانب أخذت تزدهر، في حين أن المؤسسات التي تمت خصخصتها عبر طريقة القسائم الاستثمارية قد عانت من الفوضى واندثرت.

ويكفي القول في النهاية، بأن عملية «الشخصية الصغيرة» كانت ناجحة ببرغم بعض المشاكل الجزئية وساهمت بشكل بارز في التطور الديناميكي لقطاع الخدمات. أما عملية «الشخصية الكبيرة» فلا يمكن اعتبارها ناجحة تماماً. فقد ترافقت مع عمليات فساد كثيرة ومارسات «الختنقة» و«شرب العصير» (معايير جديدة دخلت على القاموس التشيكى وتعنى عملية سحب الأموال بشكل ضخم وغير قانوني من المؤسسات والمصارف). وتراجع مؤسسوا الإصلاحات الاقتصادية عن تبيّهم الأصلية بفرض آليات مراقبة وخلفية قانونية، وهو ما شكل بيته مناسبة لمن كانوا يوصفون بـ«الحيتان» ومن ثم أدى ذلك لاحقاً إلىربط الوثيق بين قطاعي السياسة والتجارة.

وقد رد المواطنون على هذه الفوضى وحالة التخبّط وغو شعور اللا استقرار في العامين الأولين بعد انهيار الحكم الشيوعي بانتخاب شخصيات ذات كاريزما قوية في الانتخابات البرلانية التي جرت في العام ١٩٩٢. وقد شكلَ فلاديمير ميشيلار في سلوفاكيا بصفته رئيساً للحركة من أجل سلوفاكيا الديقراطية وفاتسلاف كلاوس في تشيكيا بصفته رئيساً للحزب المدني الديقراطي، رمزي الوعود والأفكار الواضحة: الأول بصفته رمز سياسة الخيار الوطني، والثاني بصفته رمز الإزدهار الاقتصادي. لكن المحاديث التي قادها الزعيمان بخصوص عملية الترتيب القانوني للدولة لم تؤد إلى أي حل يرضي الجانبين، وفي الخامس والعشرين من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٢

قرر البرلمان تقسيم تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين مستقلتين على أن يأخذ القرار حيز التنفيذ الفعلي في الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر (قانون الأول).

ملاحظات ختامية

بانهيار تشيكوسلوفاكيا وتقسيمها إلى جمهوريتي تشيكيا وسلوفاكيا المستقلتين انتهت دولة استمرّت ٧٤ عاماً في ظروف عاصفة من التطورات في وسط أوروبا. انتهت لأنها لم تتمكن أبداً من إيجاد حلّ مرضي لوضع وجودها الرئيسي. ولأن النخبة السياسية الديقراطية كانت تعتبر مسألة الحفاظ على هذه الدولة من ضمن أولوياتها نظراً لاعتبارها تراثاً تاريخياً، فإن الانهيار أعتبر بمثابة الفشل الأبرز لعملية التحول. من جهة أخرى، فإن عملية التقسيم بحد ذاتها تمت بهدوء وسرعة وتنظيم، وهذا - مقارنة بالتصفية الدموية للحسابات في دول الاتحاد السوفيتي الأسبق ويوغوسلافيا - هو أمر يجب تقييمه بإيجابية. الانتخابات الحرة الثانية في العام ١٩٩٢ ألغزت عملية العودة إلى النظام البرلماني الديمقراطي والذي سيطر فيه دور الأحزاب السياسية. من هذا المنطلق اقتربت جمهوريتي تشيكيا وسلوفاكيا من معايير النظام الأوروبي الغربي وعادت إلى المثل التي نشأت أصلاً من خلالها كدولة حديثة في ١٩١٨. لكن ممارسة الأحزاب السياسية تغيّرت بظاهره الوصوصية والمحسوبيّة، وكذلك بالدرجة الأساسية، في ظاهرة الترابط الوثيق بين القطاعات الإعلامية والتتجارية والسياسية. أما الفضائح والقضايا الكبيرة فكانت ستائياً لاحقاً، وكذلك نتائج عملية التحول الاقتصادي - بالأحرى نتائج مشروع «العلاج عبر الصدمة» الذي فاز كخيار - والتي جاءت مثيرة للخلاف تماماً. ويداً بآن ثمة حدود معينة لمسألة إيمان بالقردة البائلة «ليد السوق الخفية» وللقيم التقليدية القائمة بين التشيك والسلوفاك، حيث انقلب كل ذلك في السعي لتحقيق الربح السهل والسرعى على حساب عامة الشعب وبالاتفاق مع القوانين أو القيم العامة المشتركة. وما كان ذات يوم سبباً في انهيار الشيوعية - عدم توفر البضائع الاستهلاكية اليومية والانخفاض مستوى الخدمات، شهد تحسناً ونمواً ملحوظين. وفيما يتعلق بعملية الشخصية الكبرى - أي نقل الممتلكات الكبيرة إلى الملكية الخاصة - فإن الآمال التي وضعها البعض في طريقة الشخصية عبر «القاسم» تعرضت لخيبة أمل، بحيث أن هذه العملية لم تساهم في خلق بيئة رأسمالية مستقرة ولا بتحقيق النمو الاقتصادي. وحدث بشكل مستمر أن تم تبني قرارات سياسية ذات هدف ذاتي، وغابت بالدرجة الرئيسية الإرادة السياسية لإطلاق آليات المراقبة في مشروع الشخصية، بسبب الخوف من المماطلات البيروقراطية مثلما أشياع، ولكن تبين بأن ذلك كان في الغالب يتم لأسباب خاصة أو بهدف المماطلة.

و فيما يتعلق بقضية «ماذا نفعل بالماضي الشيوعي» ساد في النصف الأول من عام ١٩٩٠ وضع يتسم بانفصام في الشخصية. فالحل الوسط التاريخي الذي تم التوصل إليه بين المنتدى المدني والحزب

الشيوعي التشيكوسلوفاكي في نهاية العام ١٩٨٩ لم يكن عملية تصفية الحساب مع الحزب الشيوعي أو تراثه من الحكم المتواصل وغير المحدود طوال أربعين عاماً. وبهذا فقد ساد من جهة تصور واضح حول الفشل التاريخي للحزب الشيوعي وطابعه الإجرامي، لكن النخبة الديمocrاطية اعترفت من جهة أخرى في يناير من العام ١٩٩٠ بالحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي كجزء كامل الحقوق في الحياة السياسية دون أي تمييز. ومن هنا تحديداً نشأت لاحقاً مظاهر الفوضى ارتباطاً بكثير من القضايا وأبرزها مسألة إستعادة ممتلكات الحزب الشيوعي التي بلغت قيمتها مليارات الكرونة ونقلها إلى ملكية الدولة، ومعاقبة الجرائم والمخالفات الحقيقية التي تم ارتكابها إبان العهد الشيوعي. هذا التناقض تم تكريسه في العام ١٩٩٣ من خلال المصادقة على قانون خاص بالطابع الإجرامي وعدم قانونية النظام الشيوعي السابق. ففي مجتمع يدين الشيوعية لا يزال يوجد حزب شيوعي مثل في البرلمان، تصفه الأحزاب الأخرى بالمنطرف فقط للحفاظ على سمعتها الجيدة لكنها تتعاون معه على الصعيد المحلي وعلى المستوى الرسمي. المجتمع التشيكى لن يتمكن من الهرب - مثلاً حدث في ألمانيا - من مسألة تناقض الأجيال المتوقعة وما سيتخرج عنها من نقاش حاد حول عدم القدرة على التعامل مع الماضي. لقد سيطرت في التوجه السياسي الخارجي إرادة الانضمام إلى الحضارة الغربية الاليورأطلسية، والتي تم شكلياً التوصل إليها مطلع القرن الحالي عبر انضمام الجمهورية التشيكية إلى حلف شمالي الأطلسي ولاحقاً إلى الاتحاد الأوروبي.

تخرج بيرجي سوك من قسم علم التاريخ والأرشفة في كلية الفلسفة بجامعة كارل الرابع في براغ. يعمل حالياً كباحث في مؤسسة التاريخ المعاصر في أكاديمية العلوم في جمهورية التشيك.

عملية التحول الدستورية والقانونية جرت في دول وسط أوروبا في التسعينات من القرن العشرين وفق منطق استراتيجيتين مختلفتين: الأولى انطلقت من سؤال: «كيف ستتصرف في مشروع التغييرات؟»، والثانية اعتمدت على السؤال التالي: «ما هي هوبيتنا الجماعية؟». من وجهة النظر الزمنية فإن السؤالين كانوا متلاقيين كلّياً. فالتشريع الذي تم تحديده بناء على السؤال الأول كان ذات مفهوم بعيد النظر، وكان الهدف منه تأمين إطار نموذجي للسلوك البراغماتي وللمفاهيم الناشئة حديثاً كاقتصاد السوق أو الديمقراطية التعددية. وبالمقابل فإن التشريع الذي انطلق من السؤال الثاني هدف إلى تحديد القيم السياسية المتصلة في عملية تشكيل الإطار الدستوري والنظم. سنسمي الاستراتيجية الأولى بأنها إجرائية مستقبلية، بينما سنحدد الاستراتيجية الثانية بأنها معيارية لأن هدفها كان تشكيل الهوية الجديدة للمجتمع السياسي. لذلك فمن الضروري فهم كلا الاستراتيجيتين على أنها قيمتان مثاليتان فقط، أثرهما مترابط واقعياً بشكل متكامل ووثيق.

التشريع الذي انطلق من الاستراتيجية الإجرائية هو مثال واضح على عملية التحول الاقتصادي. وقد تجسدت المشكلة الرئيسية في التساؤل عما إذا كان من المفترض أن تتبع مشاريع الخصخصة ونشوء اقتصاد السوق نتيجة لتطور تلقائي، أم أنه سيكون من الملائم تنظيم ذلك بالاعتماد على معايير قانونية محددة. الاقتصاديون من أتباع المدرسة الليبرالية الجديدة كانوا يعتقدون ذات يوم بأن قوى السوق تشكل آلية أكثر ضماناً لعملية التحول الاقتصادي وفضلوها بالتالي على عملية الدولة القانونية المفروضة من قبل الدولة. وأعتبر كل تدخل للدولة في الإصلاحات الاقتصادية بأنه أمر خطير، والتزم كثير من اقتصاديي ذلك العصر بشعار «معايير قانونية أقل تعني حرية اقتصادية أكبر».

ويرغم التناقض الواضح بهذه الطريقة بين القانون والاقتصاد فإن مشروع التحول الاقتصادي لم يتمكن من تجنب الأسئلة المعاصرة حول مسألة العدل التاريخي وقيم الأحكام. نتيجة لذلك تأثرت مجموعة القوانين المنظمة لعملية التحول كثيراً بمشروع إعادة الممتلكات، والذي كان نتيجة لمسألة العدالة التاريخية التي لا يمكن تجاهلها ويمطالب إعادة الممتلكات المؤومة بشكل غير عادل أو بهدف تأمين نوع خاص من التعويض لقاء هذا التأمين. إن مشروع تصفية الحساب مع عدم العدالة والظلم المرتكبين في الماضي شكل جزءاً مهماً من عملية التحول في مرحلة ما بعد الشيوعية، والتي تضم

في ذاتها القضية المعيارية للهوية السياسية الجماعية. وهذه القضية تتركز بطبيعة الحال في الاختلاف بين الماضي الشيوعي الذي يمثل هؤلاء الذين نسميهم «هم»، والواقع السائد في مرحلة ما بعد الشيوعية الذي يمثلنا «نحن».

عملية تصفية الحسابات مع الماضي والعدالة العقابية

الواقع السياسي في مرحلة ما بعد الشيوعية انطلق من مطلب ملح لأرشفة وتسجيل جميع ظواهر الظلم وعدم العدالة المرتكبة من قبل النظام السياسي السابق، وكشفها أمام الواقع الشعبي المشكل حديثاً وتنظيمها في أشكال تستفيد منها الأجيال القادمة. ومن وجہ نظر مقياس العدالة العقابية الجزائية، فمن الممكن أن يكون لهذا المطلب الحتمي أحد شكلين، الشكل الدوني بأن يتم التخلّي عن أي شكل من أشكال الحلول القانونية، أو شكل أقصى يعتمد على المحاولات القائمة لمعاقبة جميع الجرائم وأشكال عدم العدالة المرتكبة في الماضي وتعويض ضحاياها. الشكل الأدنى الرافض للمبادئ العامة للعدالة العقابية كان نموذجياً عند تطبيقه على عمل لجان العدل والتسامح المتعددة، والتي تم تأسيسها بعد انهيار العديد من الأنظمة الشمولية في أمريكا اللاتينية أو جنوب أفريقيا.

تجربة وسط أوروبا كانت مختلفة كثيراً والحكومات الديمقراطية الجديدة لم تتخل بشكل عام عن إمكانيات العدالة العقابية لكي تؤمن الاستقرار السياسي للنظام الجديد والوحدة الوطنية. ولكن حتى في وسط أوروبا ظهرت محاولات لتصفية الحسابات بشكل حاد مع الأنظمة الشيوعية السابقة باستخدام وسائل بعيدة عن القانون. أحد الأمثلة على ذلك هو القرار الذي اتخذه برلمان ألمانيا الفدرالية والخاص بتأسيس لجنة تقوم بالتحقيق بشكل شكلي في أسباب ونتائج الدكتاتورية الشيوعية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. فقد أوكل البرلمان إلى هذه اللجنة مهمة تقييم فترة أربعين عاماً من وجود جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وهذه مهمة تشبه على سبيل المثال مهام لجنة الحقيقة والتسامح في جنوب أفريقيا. حيث وفي الفترة بين مايو (أيار) ١٩٩٢ ومايو ١٩٩٤ نظمت اللجان البرلمانية المشكلة من ١٦ نائباً و ١١ مستشاراً أكاديمياً والعديد من الموظفين الإداريين سلسلة من عمليات الاستجواب العامة والسرية بالإضافة لحلقات نقاش حول تاريخ جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. وقد تعامل المشرعون مع نتائج عمل اللجنة بشكل إيجابي جداً ومددوا نشاطها أيضاً حتى العام ١٩٩٥.

حكومة الجمهورية التشيكية اختارت أسلوباً مختلفاً لحد ما في مسألة الأرشفة الحتمية عندما أُسست في بداية العام ١٩٩٥ ((إدارة التوثيق والتحقيق في جرائم الشيوعية)) باعتبارها جزءاً إدارياً من وزارة الداخلية. وقد حددت هذه الإدارة نشاطها بمهمة تاريخية هي رصد جميع العمليات غير العادلة والوحشية والإجرامية التي نفذها النظام الشيوعي ومثلوه، ولكن في نفس الوقت المبادرة بالملaqueة القضائية في كافة القضايا التي تسمح بذلك من الناحية القانونية. وكانت الأساليب

القانونية أو البعيدة عن القانون والخاصة بمسألة تصفية الحسابات مع الماضي تكمل بعضها بعضاً في نشاط الإدارة منذ بداياتها الأولى. وبالنظر إلى مبدأ تعيم وكشف كافة جرائم ونشاطات الشرطة الشيوعية السرية، فقد صادق المشرعون في منتصف التسعينات على قانون يسمح بالإطلاع على معلومات تلك الشرطة.

وتبنّت بولندا كذلك أسلوباً للتعامل الأدنى خاصاً بها في موضوع الأرشفة عندما أُسست في شهر يوليو (غوز) من عام ١٩٩٩ («معهد الذاكرة الوطنية»)، والذي تمجد نشاطه في أرشفة جرائم النازية والشيوعية، والقمع والملاحقة السياسية. وكما هي الحال في الإدارة التشيكية للتوثيق والتحقيق في جرائم الشيوعية، كان مطلوبًا من معهد «الذاكرة الوطنية» البولندي التحقّيق في القضايا الفردية وأرشفتها. واستناداً لهذا الهدف كان المعهد مخولاً أيضاً بالسماح لضحايا القمع بالإطلاع على معلومات المخبرات الشيوعية التي لا تزال سرية. وبعكس النظير التشكيكي القائم فإن التحقّيق في بولندا لا يؤدي إلى نتائج قانونية عقابية مباشرة.

الهوة بين الماضي والمستقبل

إن عملية الأرشفة الختامية إما أن تؤدي إلى المواجهة مع الماضي وإما إلى محاولة تشكيل إجماع وأمل جديدين للمستقبل السياسي. وتعتمد النتائج الاجتماعية والسياسية لعملية الأرشفة الختامية في غالب الأحيان على علاقتها بالعدالة الجزائية. ويزعم بعض العلماء القانونيون، بأن كل شكل حتمي يضم نوعاً ما من العدالة العقابية أو اضطهاداً إدارياً للمسؤولين الشيوعيين السابقين (قضية التدقّيق الأمني والشفافية على سبيل المثال)، وسيقسم المجتمع السياسي وسيكون سبباً للتوتر الاجتماعي والسياسي والمواجهة. لكن هذا الرأي لا يسود دائماً، لأن هذه الأساليب القانونية التي تتمتع بطابع المواجهة كانت في حقيقة الأمر تمتّع كذلك بإجماع جماهيري واسع. واعتقد معظم المواطنين بأنه صحيح من حيث المبدأ أن يتحمل المسؤولية القانونية هؤلاء الذين ساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في سير النظام الشيوعي.

ويرغم الخلاف السياسي فإن العدالة العقابية الجزائية رافقت عملية التحول في وسط أوروبا لهذه الأسباب تحديداً، وهي أنها شكلت محاولة لفرض توازن بين الجرائم السياسية السابقة ومسألة معقابتها بشكل عادل. لقد كانت العدالة العقابية الجزائية إحدى أهم الأساليب التي ألغت الهوة القائمة بين الماضي السياسي والمستقبل. ورفض العدالة المبنية على تصور التباين والتوازن أضعف في حقيقة الأمر مبدأ الدولة القانونية في دول وسط أوروبا المتحولة.

ومن المهم أنباء عملية تحليل المصطلحات والتطبيقات المختلفة للعدالة العقابية الجزائية تميز الدوائر الإشكالية التالية: الملاحقة الجزائية للمجرمين الذين لم يكونوا ملاحقين من قبل العدل

الشيوعي والذين لاتزال إمكانية ملاحقتهم قائمة استناداً للقانون الجنائي المعمول به، التشريع ذو المفعول الرجعي الذي مكن عملية الملاحقة القضائية لمجرمي الماضي حتى في الحالات التي لا يمكن فيها تطبيق القرارات القانونية الجنائية المعمول بها حالياً، العقوبات القانونية التي لا تتمتع بطابع قانوني جنائي لكنها تمكّن من مقاضاة الأفراد بشكل محدد بسبب نشاطهم السياسي إبان عهد النظام الشيوعي.

قضايا المفعول الرجعي

خلافاً لجنوب أفريقيا أو دول أمريكا اللاتينية، لا توجد في دول وسط أوروبا أية اتفاقية سياسية أو إجماع عام يضمن عدم ملاحقة مثلي النظام الشيوعي السابق قانونياً أو ينفذ سياسة المصالحة. لقد طبقت دول وسط أوروبا عموماً سياسة جنائية تجاه الجرائم السياسية، لكن هذه السياسة بدت في كثير من القضايا الفردية معقدة وأحياناً غير ممكنة من الناحية التقنية. وقد كان الفشل المؤسسي وعدم رغبة قسم من القضاة وممثلي الدولة بلاحقة جرائم الماضي، من الظواهر المألوفة في التسعينيات من القرن العشرين.

إن التوقع العام الذي كان سائداً والقاضي بأن النظام الجديد سيصنفي الحسابات مع الجرائم السياسية للنظام القديم، بقي توقعاً عاماً لم يتم تفويته بسبب الكثير من العقبات المؤسساتية. وقد ضعفت نتيجة لذلك حالة الثقة العامة وشرعية النظام الجديد الذي كان يروج لمبادئ الدولة القانونية. فحقيقة إمكانية تحديد الجرائم بشكل عام ولكن عدم إمكانية معاقبتها، إنما هو أمر يطعن في الشرعية القانونية للمسألة ككل. كما أن العدالة العقابية الجنائية وعدم فاعليتها في الدول الشيوعية السابقة في وسط أوروبا تساهم في إماتة اللثام عن مفارقة في مشروع تحويل الدولة القانونية: إن الالتزام الصارم بمبادئ الدولة القانونية والإجراءات القانونية العقابية الشكلية يؤدي إلى نزاع بين التوقع العام (معاقبة الجرائم الشيوعية السياسية) والمفعول القانوني (لم يكن ممكناً معاقبة إلا جزء يسير من هذه الجرائم ومحاكمة مرتكبيها).

هذا الوضع السياسي والأخلاقي المثير للإحباط أدى إلى فكرة تطبيق نظم خاصة من العدالة ذات المفعول الرجعي على قضايا مرتبطة بتقييم جرائم الماضي السياسية. وعدم العمل بالمفعول الرجعي في القانون الجنائي يساهم بالطبع بتشكيل الدولة الديمقراطية القانونية وحكمها الدستوري. إلا أن ظاهرة الجنذرية المرافقة عادة للدولة القانونية لا بد أن تضم في نفس الوقت مبدأ ينص على أنه لا يوجد أحد فوق القانون، وأن جميع الأفعال المخلة بالقانون ستُلاحق. وكان متوقعاً في وقت لاحق ومطلوباً من الحكومات الديمقراطية الجديدة في وسط أوروبا أن تحاكم هؤلاء الذين حصلتهم مواقعهم السياسية سابقاً.

لقد انكب على دراسة مشكلة العدالة ذات الأثر الرجعي وملاحقة المجرمين السياسيين في الدول الشيوعية السابقة المؤسسات التشريعية، القضاة الدستوريون، السياسيون والمنظمات غير الحكومية. ويسbib قوتها الرمزية فقد أعدتها لتكون إحدى قضايا النقاش الرئيسية المرتبطة بالدولة القانونية الناشئة حديثاً. واعتبر البعض بأن مسألة عدم المس ببدأ الأثر الرجعي هو بمثابة عامود أساسى من أعمدة الدولة القانونية الديمقراطية، في حين وجد آخرون أن هذا الموقف المتشدد يعكس سخرية أصحاب المهن القانونية المتمدن للنخبة الشيوعية السابقة. لقد زعم لون ل. فوللير بأن القوانين ذات المفعول الرجعي ليست متناسقة مع مبادئ الدولة القانونية، لكنه اعترف في ذات الوقت بإمكانية وجود حالات خاصة من عدم الاستمرار السياسي والتي تقوم خلالها تلك القوانين في حقيقة الأمر بدعم مبادئ الدولة القانونية. واستخدم فوللير مثلاً مجازاً عن ألمانيا النازية، لكي يُظهر بأن تطبيق المبادئ الأخلاقية القانونية المحددة لا يمكنه تجاهل التصور السياسي والاجتماعي. وحسب فوللير فإن المفعول الرجعي يناقض عموماً المهمة الرئيسية للقانون والتي تتجسد بإخضاع تصرفات الإنسان إلى التّنظم، لكن هذه المهمة تتعرض للتّشویه في بعض الحالات التاريخية لدرجة أن العدل ذو المفعول الرجعي يصبح أمراً مقبولاً ومطلوباً في حال أدى لاستعادة المهمة الأصلية للقانون. وتتطلب حالة عدم الاستمرار السياسي خيالاً قانونياً وابتكاراً أثناء تطبيق المبادئ القانونية. وفي لحظة عدم الاستمرار يكون التوجه المستقبلي للدولة القانونية غير ممكن من دون وضع اعتبار للعدالة التاريخية المتعلقة إلى الماضي. أما التطبيق الصارم والالتزام بمبادئ الاستمرار القانوني فهي من الأمور الضارة، وذلك لأنها تضفي الشرعية على النظام القانوني السابق وبالتالي تؤدي إلى أفعال تلقائية من العنف والانتقام السياسي.

ولقد ناقش كيلسين وهارت الموضوع ذاته عندما اشارا بأن كل تطور يحتوي على عنصر الاستمرار القانوني والسياسي، في حين يقوم الدستور الجديد والنظام القانوني لاحقاً بتحديد إطار إجرائي جديد يتميز بشكل أو بأخر عن الإطار السابق. هذا الدستور يمثل الانفصال الإجرائي مع الماضي القانوني والسياسي وبواسطته يمكن تطبيق مبادئ قانونية جديدة على الأحداث السابقة لتوصف لاحقاً بالجرائم. إن شكل وحجم حالة عدم الاستمرار القانوني من الممكن أن يختلفاً ويهذباً بشكل يتراوح بين التدمير الشوري الكامل للنظام الإجرائي السابق وبين الانتقال السلمي، الذي تم خلاله بشكل تدريجي دمج عناصر النظام الجديد مع النظام القانوني القائم.

وإذا اتفقنا على الجدلية التي تؤكد على ضرورة وجود ثقة سياسية مشتركة بين الحكومة والمواطنين خلال عملية تطبيق التشريع ذو المفعول الرجعي، فإنه من الواضح عندئذ بأن مثل هذه الثقة غائبة في كافة الأنظمة الشمولية والدكتاتورية المبنية على الاستخدام المبرمج للعنف السياسي والرعب. ويمكن لمسألة المنع الصارم لعملية المفعول الرجعي خلال مرحلة ما بعد الحكم الشمولي أن تساهمن بشكل غير متوقع في تمديد آثار وفعالية الرعب السياسي والعنف في الظروف السياسية والقانونية

الجديدة. والمشكلة الأهم والتي يجب على كل حكومة ديمقراطية جديدة ومؤسسة تشريعية أن تجد حلّاً لها، هي مسألة حجم حالة عدم الاستمرار السياسي والمفعول المستقبلي للقوانين الجنائية والتشريعات ذات المفعول الرجعي. إنّ الأثر الرئيسي لكل تشريع ذو مفعول رجعي في المجتمع الديمقراطي يجب أن يكون في تعزيز الثقة السياسية، وتكامل واستقرار النظام القانوني والدستوري الجديد.

لا يمكن تصوّر التخلّي القانوني للاستمرارية الدستورية دون العودة إلى مسألة الثقة السياسية. وفي دول وسط أوروبا مثل بولندا وال مجر اللتان مررتا بسلسلة متدرجة من التغييرات السياسية والدستورية ((الانتقالية))، فإن هذه الثقة كانت في الأصل ((ثقة النخبة)) بين السلطة الشيوعية والمعارضة السياسية التي نشأت خلال المحادثات والطاولات المستديرة في الأعوام ١٩٨٨ و ١٩٨٩. أما الثقة الديمقراطية بين الشعب والحكومة فكان من المفترض أن تنشأ عن الثقة المحدودة بين الأحزاب المختلفة التي خاضت هذه المحادثات.

مقابل ذلك فإن الدول ((الثورية)) مثل تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة والتي مرت عبر مشروع سريع من التغييرات الراديكالية، قد افتقدت كلياً لأي شكل من أشكال الثقة السياسية باستثناء الثقة بين القادة الثوريين وجماهير المواطنين المحتجين. هذا الغياب وال الحاجة لإحياء الثقة السياسية كانا في حقيقة الأمر أحد دوافع التغييرات الثورية. وبهذا فإن الثقة السياسية مثل الحجة الخارجية التي تحدد وتؤثر في سير النزاع القانوني والدستوري المتعلق بمبادئ الاستمرارية القانونية ومنع التشريع ذو المفعول الرجعي. لقد كان من المفترض على التشريع ذو المفعول الرجعي أن يساهم في إعادة هيكلة الثقة السياسية الديمقراطية ومن هذا المنطلق التأثير بنسبة معتبرة بالдинاميكية الداخلية لعملية التحول في كل دولة من دول وسط أوروبا.

المفعول الرجعي والقضاء الدستوري

كانت الظاهرة الملزمة للتغييرات في وسط أوروبا بعد العام ١٩٨٩ هي سياسة الاستمرارية القانونية وعدم الملاحة القانونية والمنع الصارم للتشريع ذو المفعول الرجعي لاقى صدى واسع في الدول التي كانت تبني عملية انتقال تدريجي (المجر، بولندا)، والصدى الأقوى صدر عن الدول التي مرت بتغيير ثوري راديكالي (جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، تشيكوسلوفاكيا). وقد اعتبرت حالة الاستمرارية وظاهرة الحد الذاتي للتحول السياسي والاجتماعي من الشيوعية نحو الديمقراطية الليبرالية، قيمة سياسية مهمة. ورفض مفهوم عدم الاستمرارية بحد ذاته كشيء يقود إلى مأساة سياسية ثورية. ولذلك يمكن اعتبار عدم الرغبة السياسية ومعارضة فرض التشريع ذو المفعول الرجعي أو التقرير القضائي بأنه أحد أهم العوامل التي من خلالها تميّز طبيعة التحول في كل دولة من دول وسط أوروبا.

إن التشريع ذو المفعول الرجعي هو عدل ثوري. ونميز هنا أسلوبين قانونيين رئيسين في دمج هذه العدالة ضمن النظام القانوني المعمول به: التشريع ذو المفعول الرجعي المصدق عليه من قبل الجهات التشريعية ومن ثم القرارات ذات المفعول الرجعي المطبقة من قبل المحاكم. الطريقة الأولى استخدمتها البرلمانات الجديدة المنتخبة بشكل ديمقراطي بهدف تصفية الحسابات مع جرائم الماضي. وقد استخدمتها في غالب الأحيان بسبب «القبضة الموقوتة» الموجودة في ما يعرف بمسألة الفترات الزمنية المحددة. إنها مشكلة مطابقة لتلك التي حلّتها ألمانيا خلال مشروع اجتثاث النازية عندما تم في نهاية الستينيات تمديد هذه الفترات الزمنية ارتباطاً بقضايا القتل.

وباستثناء عملية تمديد الفترة الزمنية المحددة فقد كان من المفترض على الأنظمة القانونية في مرحلة ما بعد الشيوعية أن تعامل مع مشاكل تلك الأفعال التي لم يكن ممكناً تصنيفها كأعمال إجرامية من وجهة نظر تشريعية بحثة، لكنها شكلت أسوأ أنواع القمع السياسي والاضطهاد وسوء استغلال السلطة. في هذه الحالات فإن الأمر كان متعلقاً بسلوك إجرامي رجعي، كان يعتبر في الماضي شرعياً.

طرق التعامل الشكلية للمحكمة الدستورية المجرية

صاغت المحكمة الدستورية المجرية تعاليم قوية لبدأ الاستمرار القانوني عندما ناقشت ما يعرف بقانون زيتيني وتاكاش، فاتحة بذلك المجال للاحقة الجرائم السياسية الخطيرة المرتكبة بين الواحد والعشرين من ديسمبر (قانون الأول) ١٩٤٤ والثاني من مايو (أيار) ١٩٩٠. واتخذت المحكمة قراراً بأن القانون هو الذي يخالف الدستور لأنه سيكون من الممكن ومن خلاله تمديد صلاحية الفترة الزمنية المحددة والمعمول بها استناداً للقانون الجزائري السابق. ولذلك فقد أعلن أن القانون بالفعل غير دستوري ولهذا السبب تمديداً، أي لأنه جسد شكلاً من أشكال المفعول الرجعي للتشريع السابق. وأوجزت وأدرجت المحكمة في حيثيات قرارها أيضاً رأيها الخاص حول طبيعة تغييرات النظام السياسي في المجر بما في ذلك مشاكل الاستمرارية القانونية، عندما ذكرت بأنه «... لا يوجد اختلاف جوهري بين المعايير القانونية الصادرة في فترة النظام الشيوعي وبعد المصادقة على الدستور الجديد. لهذه الأسباب لا يوجد مقاييس خالل عملية التدقيق في دستورية المعايير القانونية... إن الدستور والقوانين الأساسية التي فرضتها التغييرات الثورية... قد تمت المصادقة عليها من دون شوائب شكلية ووفقاً للأنظمة التشريعية للنظام القديم ومنها تستوفي مسألة التزامها...». إضافة لذلك فلقد رفضت المحكمة أي تأثير للعدالة التاريخية والظروف السياسية الخاصة على القواعد الأساسية للدولة القانونية، عندما أعلنت بأنه «... للضمانة القانونية المبنية على مبادئ موضوعية وشكلية، أولوية على العدالة التي هي في إطارها العام غير منحازة».

واستخدمت المحكمة التفسير المعياري لـ «كيلسين» عن الثورة بصفتها إطاراً لجدليتها الخاصة. فالثورة هي كل تغيير غير شرعي للنظام القانوني القائم، أي ذلك الذي يتم دون إجراءات منصوص عليها من قبل الدستور كظاهرة لعدم الاستمرارية القانونية. مقابل ذلك فهمت المحكمة التغييرات في المجر كمشروع منظم ومبني على الإطار القانوني الحالي. وقد بدا وصف التغييرات الذي تقدمت به المحكمة ماثلاً للتصور «هارت» الخاص بالانتقال، الذي ينص على أنه يتم تدريجياً التأسيس للنظام القانوني الجديد بناءً على عملية استخدام الأنظمة القائمة. وعملية التشريع ذو المفعول الرجعي المعلنة بأنها غير دستورية تنطلق من التصور الانتقالي، لا الثوري لعملية التغيير، وترفض أية إمكانية بأن يتولى النظام الدستوري في حقيقة الأمر عملية تنظيم ظاهرة عدم الاستمرارية وتحقيق نقلة نوعية في النظام القانوني.

إن جدلية الاستمرار القانوني والدولة القانونية في حالة المحكمة الدستورية المجرية تُخفي في حقيقة الأمر التغييرات السياسية الثورية. لقد حاولت المحكمة حتى أن تساهم بشكل نشيط جداً في عملية الانتقال السياسي والقانوني الجاري، عندما وافقت على أن النظام القديم لم يكن مؤسساً على مبادئ الدولة القانونية، لكنها أشارت من جهة أخرى بأن النظام الجديد الناشئ في الدولة القانونية الديمقراطية يجب أن يحمي بصرامة هذه المبادئ. ولم يكن بالطبع هدف استخدام جدلية الاستمرارية القانونية هو تشريع النظام الشيوعي الذي تمت إدانته كنظام عدمي من الناحية القانونية. ومنحت المحكمة نفسها دوراً تتحقق من خلاله «ثورة سياسية من خلال القانون» واستخدمت لهذا الغرض مبادئ الدستور ودولة القانون. وفهم مطلب الأخذ بعين الاعتبار ما يسمى بالعدالة التاريخية، بأنه بمثابة إملاء سياسي.

وقد انتقد كثير من الخبراء القانونيون وحتى السياسيون من قسمي الحياة السياسية المجرية هذا الرأي الشكلي للغاية والتناقض المتمثل في عملية تشكيل القانون الجديد بمساعدة الأنظمة القائمة، والتي تتحتها معنى خاصاً لحد بعيد. أما الشيوعيون المحافظون فقد قيموا نشاط المحكمة بأنه بمثابة إعاقة ومحاولة لتصفية الحسابات مع المنافسين السياسيين، في حين تخوف الليبراليون من حقيقة أن المحكمة قد منحت نفسها حجماً كبيراً من النفوذ المعياري في فترة تاريخية كان طبعها محصوراً بأنه انتقالي ومؤقت.

ولم تهتم المحكمة الدستورية المجرية بمشكلة المفعول الرجعي في إطار علاقتها مع العدالة القانونية العقابية فقط، لكن أيضاً بالنظر إلى قانون الممتلكات ومشروع إعادة إعادتها والذي كان معمولاً به. مع أن الواضح هو أنها تبنت في هذه القضايا وجهة نظر أكثر ليونة من قضايا العدالة الجزائية. وقد رفضت المحكمة الاعتراف بالمفعول الرجعي لصلاحية القوانين التي تم خرقها من قبل القانون الشيوعي، والاعتراف بالتالي بعدم دستورية تدخل السلطة الشيوعية في قوانين الملكية. وبهذا رفضت المحكمة التدخل في قوانين الملكية للدولة والمؤسسة استناداً لقانون التأميم، لكنها اعترفت في نفس الوقت

بأن التدخل القضائي بشكل رجعي وتعويض الخسائر ممكنان في تلك الحالات التي تتطلبها مبادئ الضمانة القانونية للطرف المتقدم بالشكوى.

٣٩

ولقد ميزت المحكمة أيضاً وبشكل صارم عملية إعادة الممتلكات المبنية على التعويض وعملية إعادة خصخصة الممتلكات استناداً لسياسة الدولة. ففي الوقت الذي فهمت فيه العملية الأولى بشكل معين من العقاب والتعويض للخسائر الناجمة في الماضي، اعتبرت العملية الثانية بشكل مقصود بأنها تحسيد لسياسة مؤدية لعملية التجديد الاقتصادي. وتم بعد ذلك وصف عملية استعادة الممتلكات من خلال التعويضات بأنها محاولة من قبل الحكومة لإحياء الالتزامات القديمة على أساس جديد، وبالتالي وضع عنوان جديد ارتباطاً بمسألة الممتلكات. هذا التصور هو تصور بناءً ومحظى نحو المستقبل، ويرفض الالتزام القانوني الرجعي للحكومات الجديدة حيال عملية إعادة ممتلكات المواطنين.

الطريق البولندي

يتميز التصور الشكلي والتشريعي للدولة القانونية من قبل المحكمة الدستورية في المجر بمح토بي رمزي واستثنائي ، وذلك لأنه يُعد التاريخ عن مطلب تحقيق العدالة استناداً للنظام القانوني القائم. فالتاريخ أمر ذاتي ، أما الحاضر فهو من الوجهة القانونية العقلانية (ووجهة نظر المحكمة) موضوعي وغير منحاز. وإذا قارنا الأمور مع هذه الشكلية فإن قرار المحكمة الدستورية البولندية يعد أكثر انعكاساً في علاقته تجاه «الذاتية التاريخية»، وتنتجه لا تضع العدالة التاريخية في هكذا تناقض حيال الدولة القانونية.

ولكن فيما يتعلق بالعدالة العقابية ذات المفعول الرجعي فإن المحكمة المذكورة قررت منذ أغسطس ١٩٩٠ بأن مبدأ منع المفعول الرجعي يشكل جزءاً هاماً من مبدأ الدولة القانونية كما تم تحديدها في الإضافة الدستورية على الفقرة الأولى من الدستور القديم. وحسب ما اكتشفته المحكمة في قضية القانون الذي تم على أساسه خفض حجم راتب التقاعد للمسؤولين الشيوعيين السابقين ، فإن إضافات تشريعية مثل هذه تعد غير متناسبة مع المادة ١ ولذلك فهي غير دستورية وغير صالحة. هذه النتيجة تعتبر متناسبة بشكل مفاجئ مع مبدأ منع المفعول الرجعي مثلما صاغته المحكمة حتى أثناء وجود النظام الشيوعي في العام ١٩٨٦ ، عندما أكدت بأن هذا المبدأ «... يمثل مبدأً أساسياً للنظام القانوني. وينبع من قيم مثل الضمانة القانونية، واستقرار الأفعال القانونية وحماية القانون».

وكما كان الأمر مع المحكمة المجرية فإن المحكمة البولندية صاحت أيضاً شكلًا من الاستمرارية القانونية بين النظمتين القديم والجديد ، ولكن ذلك تم إضعافه بشكل ملحوظ بسبب النتائج المحققة لاحقاً فيما يتعلق بقضايا ملاحقة الجرائم الستالينية المرتكبة في الفترة بين ١٩٤٤ و ١٩٥٦ . وفي هذه النتائج حددت المحكمة حدود إمكانية استخدام المفعول الرجعي عندما قررت بأن أي اختيار

عن مبدأ من المفهول القانوني الرجعي باتجاه تطبيق مبدأ العدالة يتطلب تعريفاً دقيقاً جداً للجرائم التي سيتم تقسيمها من خلال الرجوع إلى الماضي. وبالرغم من أن المحكمة البولندية لم تستبعد تماماً إمكانية المفهول الرجعي في النظام القانوني المعمول به آنذاك، إلا أنها اعتبرت هذه الإمكانية آلية استثنائية تماماً لا يمكن استخدامها إلا إن كان مبدأ مفهول القانوني الرجعي يتناقض مع مبادئ العدالة المادية.

مفهوم الشرعية في اكتشافات المحكمة الدستورية للجمهورية التشيكية

المحكمة الدستورية للجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية ولاحقاً المحكمة الدستورية للجمهورية التشيكية، قد أظهرت في القرارات الصادرة عنها على تعامل أكثر ليونية حيال مشكلات العدل التاريخي، والضمانة القانونية والتشريع ذو المفهول الرجعي. فقد اهتمت المحكمة الدستورية للجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية بهذه الشاكل في خضم بحثها المتعلق بقضية التطهير الأمني الشفاف. وبرغم الكثير من الاجراءات القمعية فكان واضحاً ومن الوهلة الأولى بأن قانون التطهير الشفاف يناقض المبادئ الرئيسية للدولة القانونية مثل مسألة تساوي جميع المواطنين أمام القانون. وعندما قيمت المحكمة دستورية هذا القانون، فقد اضطررت بسبب ذلك للتعامل في نتائج تحليها مع مشكلة الإاضطهاد والتفرقة. وصادقت المحكمة على جدلية ذاتية مفادها أن عملية التطهير الشفاف منعت إمكانية زعزعة استقرار النظام الديمقراطي الناشئ حديثاً.

بدلاً من مراقبة الدلائل الشكلية فتتضمن نتائج تحليل المحكمة جدلية قوية تفيد بأن تشكيل الدولة القانونية يتطلب فيحقيقة الأمر رفضاً شكلياً للتصور الشرعي لمسألة الاستمرارية القانونية مع النظام القانوني الشمولي، المبني على قيم سياسية مختلفة كلباً. وبرغم اعتراف المحكمة شكلياً بالاستمرارية الإجرائية لنظام تشيكوسلوفاكيا القانوني قبل وبعد العام ١٩٨٩، إلا أنها رفضت إمكانية تفسير الإجراءات القانونية بعيداً عن نظام القيم للدولة الديمقراطية القانونية الليبرالية. وحسب المحكمة فإن الإجراءات الإاضطهادية المتضمنة في قانون التطهير الشفاف لا تعطن بأي شكل بالهدف الرئيسي للقانون، الذي يعد أساساً حماية للمبادئ والقيم التي تقوم عليها الدولة القانونية والديمقراطية. وبذلك صادقت المحكمة الدستورية على جدلية قوية لسياسة اجتثاث الشيوعية والتي تتقاطع في مفاهيمها العامة مع الجدلية التي تطالب على سبيل المثال بسياسة اجتثاث النازية في الظروف الألمانية بعد العام ١٩٤٥.

وبخلاف الأسلوب الشكلي للمحكمة المغربية، فإن المحكمة التشيكوسلوفاكية ولاحقاً المحكمة الدستورية التشيكية، قد فضلت التغييرات القانونية والسياسية النابعة من تصور عدم الاستمرارية السياسية والمادية القانونية بين النظمين الشيوعي والديمقراطي. وقد غيرتا القوانين الدستورية المصدق عليها بعد العام ١٩٨٩ وخصوصاً ثيقة الحقوق الأساسية والحريات بشكل جذري ونظام القيم

وجوهر النظام الدستوري والقانوني، إن الاختلاف بين الشرعية الشكلية (التي تضم عناصر الاستمرارية القانونية) والشرعية المادية (التي تشكل مصدرًا لعدم الاستمرارية بين الدولة القانونية الديقراطية والنظام القانوني الشمولي بسبب الأساس المختلف للقيم) هو أساس جدلٍ في نتائج التحليل المرتبطة بقانون التطهير الشفاف ، بحيث أصبحت تلك النتائج لاحقًا مصدرًا تشير إليها تحليلات هامة أخرى صادرة عن المحكمة الدستورية للجمهورية التشيكية. وفي هذه التحليلات تبدو ظاهرة عدم الاستمرارية السياسية بأنها تحدد التغيرات في القيم والمبادئ التي يعتمد عليها النظام الدستوري والقانوني الجديد ، في حين لا يجب على الاستمرارية الشرعية شكلياً أن تحدّ من هذه القيم.

الدرس الألاني في الفلسفة القانونية

كانت الطريقة الألمانية في العقاب على الجرائم السياسية هي الأنشط بكل تأكيد بين كافة دول وسط أوروبا. وقد كان برلمان جمهورية ألمانيا الديقراطية ذاتي والمهيمن عليه من قبل الحزب الشيوعي ، من شكل في نوفمبر (تشرين ثاني) من عام ١٩٨٩ لجنة ملاحقة النشاطات الإجرامية المتعلقة بسوء استخدام السلطة ، والفساد ، وتزوير نتائج الانتخابات. وحاولت النخبة الخزينة حماية وجودها السياسي بأن وافقت على ملاحقة أعضاء حزبها بشكل انفرادي. وقد بلغت هذه السياسة ذروتها حين وضع بعض أعضاء قيادة الحزب الشيوعي مؤقتاً في السجن منذ شهر ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٩ .

وبعد الانتخابات الحرة في العام ١٩٩٠ أيدت جميع الأحزاب المنتخبة ديمقراطياً في برلمان ألمانيا الشرقية سياسة العدل العقابي وملحقة جرائم الشيوعية. وتبنت اتفاقية توحيد الألماينيين التي تم توقيعها لاحقاً، هذه السياسية باعتبارها أن الملاحقة القضائية للأفراد ستم وقف مجموعة القوانين التي كانت سائدة فوق أراضي جمهورية ألمانيا الفدرالية. وحسب تلك الاتفاقية فإن مواطني جمهورية ألمانيا الديقراطية السابقة سيخضعون لأحكام القانون الجنائي الذي لم يكن معمولًا به في بلد़هم الأصلي ، وبالتالي يمكننا الحديث هنا عن عدالة خارجية تمت على أساسها في نهاية الأمر محاكمة ومعاقبة جرائم الشيوعية مثل عمليات إطلاق النار التي كانت تتم على حدود جمهورية ألمانيا الديقراطية السابقة ، أو عمليات تزوير الانتخابات وإساءة استخدام السلطة.

وقد أثارت اهتماماً خاصاً في البداية مسألة الجريمة الاقتصادية وعملية تزوير الانتخابات المحلية في مايو ١٩٨٩ . ولم تصادر ألمانيا الموحدة إلا على سياسة العدالة العقابية الجزائية والتي بادرت إلى تقديمها بدأة المؤسسات الدستورية لجمهورية ألمانيا الديقراطية السابقة. وفي العام ١٩٩٤ نشأت مؤسسة تحقيق خاصة تم تحديد مدة مهمتها بخمسة أعوام وكان هدفها ملاحقة الجرائم السياسية لقيادة وممثلي جمهورية ألمانيا الديقراطية السابقة. إلا أن نتائج التحقيقات شكلت في حقيقة الأمر خيبة أمل ، لأنه من بين ٢٢٧٦٥ قضية تم التحقيق فيها ، لم يصل منها إلى الإجراء القضائي سوى ٥٦٥ حالة فقط.

أما فيما يتعلق بمشاكل القوانين ذات المفعول الرجعي، فقد صادقت ألمانيا على السياسة الأكثر نشاطاً في هذا المجال والتي تضمنت تمديد الفترات الزمنية المحددة، وأعادت وبالتالي مسألة تجريم التصرفات التي كانت تعتبر سابقاً شرعية. ومثلاً ما كان الوضع في ألمانيا الغربية خلال مرحلة ما بعد النازية، فقد مدد المشرعون الألمان في نهاية الأمر بعد العام ١٩٨٩ الفترات الزمنية المحددة للجرائم المرتكبة في الفترة بين ١٩٤٩ و ١٩٩٠ لمدة عشرة أعوام، وبالتالي فقد تم توقيتها لتتزامن مع الذكرى العاشرة لتوحيد ألمانيا في أكتوبر (تشرين أول) من عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالفعل الإجرامي المرتبط بالقتل، فقد تم تمديد هذه الفترات الزمنية المحددة حتى العام ٢٠٣٠. وبهذا يكون المشرع الألماني قد شكل أفقاً قانونياً خيالياً خاضع لنقاش واسع في الدول الشيوعية السابقة، انطلاقاً من مفهوم مفاده أن نظام العدالة الشيوعية كان كالنظام النازي مبني على سوء استخدام السلطة بشكل مستمر وعلى الطعن بمبادئ الرئيسية للمشروع القانوني العادي.

إطلاق نار على الحدود

بالرغم من أن مسألة إعادة تجريم الأفعال بمفعول رجعي تعتبر إجراءً استثنائياً للغاية، إلا أنه يمكن العثور عليها في مشاريع التحول القانوني التي جرت خلال مرحلة ما بعد الشيوعية. ويعتبر هذا النوع من التصرف ملازماً للمحاكم الألمانية خصوصاً، والتي تتولى عملية تقسيم الجرائم السياسية الشيوعية والخرق الخطير لحقوق الإنسان مثل عمليات إطلاق النار على حدود جمهورية ألمانيا الديمocratique السابقة. ومثلاً كان عليه الأمر بعد العام ١٩٤٥ فقد اعتمدت هذه الطريقة بعد العام ١٩٨٩ على مسألة الصادقة على الفهوم الإيجابي الخارق للعدالة. وبهذا فقد أجازت المحكمة الدستورية الفدرالية والقضاء العقابي إلى الأسلوب الذي يمكننا وصفه بأنه عودة لعدالة رادبورخ. هذه المعادلة استُخدمت في الأصل للاحقة المجرمين النازيين بما في ذلك تأمين ممتلكاتهم. وبالرغم من أن النظام القانوني لجمهورية ألمانيا الديمocratique السابقة قد مكن بشكل عملي وشروع مسألة إطلاق النار على الحدود، إلا أن المحكمة اعتمدت على جدلية مفادها أن هذا التبرير الشرعي ليس صالحًا لأنه يناقض مبدأ العدالة الإيجابية الخارقة كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ويناقض أيضاً المعايير التي أعلنت جمهورية ألمانيا الديمocratique السابقة عن التزامها بها.

ومن الممكن أيضاً العثور على إشارة عن معادلة رادبورخ في القرار الصادر عن المشروع الأول في قضية إطلاق النار على حدود جمهورية ألمانيا الديمocratique السابقة، والذي ناقشه المحكمة الفرعية ابتداء من الثاني من سبتمبر (أيلول) ١٩٩١. وقد استخدم رئيس المحكمة القاضي تيودور زايدل هذه المعادلة عندما وصل إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن لأحد الاعتماد على القوانين التي كانت في تناقض واضح مع مبادئ الدولة القانونية وصادرة عن دولة لم تكن تتمتع بأية شرعية. وبالرغم من أن المحكمة الفدرالية العليا اتخذت حيال هذه الجدلية الأخلاقية والسياسية موقفاً ناقداً، إلا

أنها أيدت في حقيقة الأمر الرأي الذي يقول بأن العمل المحدد الذي يقوم من خلاله أفراد بتتنفيذ أوامر مرؤوسيهم استناداً للقانون، لا يمكن استخدامه للدفاع أو لتبير أعمال يمكن اعتبارها عادة مخلة بالقانون وقابلة للمحاكمة. وإلى حد ما فقد بنت المحكمة قرارها على القانون المعول به في جمهورية ألمانيا الديقراطية السابقة وهُمّشت نسبياً مسألة استخدام العادلة.

ولقد أخازت المحكمة الدستورية في قرارها النهائي لاحقاً إلى معادلة رادبورخ، بحيث أفادت بأنه لم يكن ممكناً لمواطني جمهورية ألمانيا الديقراطية السابقة أن يتمتعوا بالثقة الشرعية في النظام القانوني القائم وذلك بالنظر إلى طابعه الغير ديمقراطي وكذلك لأنه كان ينقض المبادئ الأساسية للمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وحسب هذه الت نتيجة فإن المنع الدستوري للمفعول الرجعي في المادة ١٠٣ الفقرة ٢ من الدستور لم يُخرق بأي شكل من الأشكال، لأنه لم يكن بوسع مواطنى جمهورية ألمانيا الديقراطية أن يتوقعوا بأن التصرف الموصوف بأنه خرق فاضح لحقوق الإنسان الحمية دولياً، ويرغم كونه أمراً شرعاً وفق القوانين الشيوعية، لا يمكنه أن يكون موضوعاً لللاحقة الجزائية. وحسب القانون فإن الثقة الشرعية لا يمكن أن توجد إلا في حالة تشكيل القوانين وفق معايير ونظم ديمقراطية. أما العادة المتعارف عليها والتي تحدد مسألة الرضوخ للمعايير القانونية القائمة، فإنها لا تضمن الحماية من عملية الملاحقة الجزائية.

مؤسسة غاوتس

من المفيد الإشارة في ختام هذا القسم إلى أن الطريقة التي تبنتها ألمانيا الموحدة للتعامل مع أرشيف الشرطة السرية (شتاسي) والتعاونيين معها تحظى إطار المسؤولية القانونية الجزائية. إن تأسيس ما يعرف بمؤسسة غاوتس يمثل نشوء جهاز إداري يتمتع بصلاحية تقديم المعلومات الخاصة بماضي الأفراد في إطار علاقتهم تجاه الهيئات ونشاطات الأجهزة القمعية في جمهورية ألمانيا الديقراطية السابقة. وفي حالة مؤسسة غاوتس فإن الأمر يتعلق بتمايز خاص بين المؤسسة الإدارية والأرشيف العام.. وبالرغم من أن المؤسسة لم تحصل على صلاحية إصدار «شهادات التطهير الأمني» التي تتجسد فعاليتها (مثلاً هو الحال في إجراءات التطهير في تشيكيا) بالعقوبات الإدارية والإضطهاد، إلا أنه كان للمعلومات المقدمة من قبلها نتائج جدية للأشخاص أصحاب الشأن.

ولم يكن للمعلومات المقدمة من قبل المؤسسة مفعول قانوني مباشر، لكن كان لهذه المعلومات نتائج قانونية جدية تستفيد منها الأطراف المعنية، كالموظف ورب العمل على سبيل المثال. وبهذا فإن قضية غاوتس تمثل حالة خاصة وفردية لمؤسسة مبنية بفعل عمل قانوني قامت به الدولة، لكن نشاطها لا يتمتع بمحظوظ قانوني مباشر، بل يفتح المجال لطرف ثالث بالتخاذل قرار بالاعتماد على هذه المفاعيل. وبهذا تميّزت الطريقة الألمانية بشكل رئيسي على سبيل المثال عن التشريع التشيكى المرتبط بعملية التطهير، والذي أخذ بعين الاعتبار عقوبات إدارية مباشرة مطبقة بمفعول قانوني رجعي على نشاطات الأفراد خلال فترة النظام الشيوعي.

عدم استمرار أم إضافة؟

٤٤

عندما حذر أوتو كيرشهاير قبل أكثر من أربعين عاماً من مغبة إعادة استخدام النظام القضائي والإجراءات القانونية لأهداف سياسية من قبل الأنظمة التي استلمت الحكم لتوها، كان محقاً تماماً، لأن قضايا استغلال المحاكم سياسياً تشكل إحدى أكبر التهديدات لفكرة الدولة القانونية بحد ذاتها. لكن تخليل القضاء الدستوري في دول مختلفة من وسط أوروبا خلال فترة التحول القانوني والسياسي في التسعينيات من القرن الماضي، يكشف شكلاً أعقد من المشاكل والمواضيع التي كانت الأنظمة الليبرالية الديمقراطية مضطرة لمواجهتها.

وقد انحصرت المشاكل المرتبطة بموضع القانون ذو المفعول الرجعي في نهاية الأمر في عملية اتخاذ القرار للمحاكم الدستورية. هذه المحاكم اضطرت للتعامل مع مشكلة تمديد الفترة المحددة حتى بالاعتماد على التشريع ذو المفعول الرجعي، الذي فرض أشكالاً مختلفة من العقوبات القانونية والإضطهاد في إطار تصرف الأفراد ضمن النظام الشيوعي السابق. وقد انطلقت المحكمة الدستورية التشيكية على سبيل المثال في قراراتها من حالة عدم استمرارية القيم القانونية والسياسية بين النظمتين الشيوعي والديمقراطي. وكان انعكاس هذه الحالة أقوى في ألمانيا الموحدة. من جهة أخرى فإن المحكمة الدستورية الجرية، وبينية أقل المحكمة الدستورية البولندية، كانت تبرر ان قراراتهما بالاعتماد أكثر بكثير على مبدأ الاستمرار القانوني الشكلي.

وقد ذهبت المحكمة الجرية حتى إلى مدى أبعد، للدرجة أنها رفضت مسألة العدالة التاريخية باعتبارها غير دستورية لطابعها الخاص والذاتي. وتجسدت عملية تغيير النظام التي تمت من خلال الطاولات المستديرة بتصور مفاده أن عملية التحول السياسي الجرية ستم في إطار القوانين الدستورية تماماً، وفي إطار الإجراءات القانونية القائمة. وكان أمام الثورة الدستورية في الجر مهمة تحجّب النزاعات السياسية وبناء الوحدة الوطنية الجديدة. وكما يشير بيتر باشولي، «...فإن المطلب الأساسي للمجرين كان منذ زمن بعيد تحقيق تغيير هادئ، وتشكيل دولة دستورية واستمرارية، ومنع نشوء النزاع المحتدم مع الاتحاد السوفيتي». وقد كان الدستور الموجود رمزاً للاستقرار والاستمرارية، لا للتغيير وعدم الاستمرارية. وشكلت الثورة الجرية عملية تحول الشيوعية إلى ديمقراطية ليبرالية، ساهم في تشكيلها وأمن عملية مراقبتها الإطار القانوني والدستوري القائم. وكان مثل هذا التغيير طابع الإضافة الدستورية. أما عملية مراقبة مستقبل الحاضر الدستوري وماضيه، فكانت في الجر أقوى من أية دولة أخرى في وسط أوروبا.

وفي الوقت الذي اعتمدت فيه المحكمة الدستورية الجرية على جدلية مفادها أن الدولة القانونية تعتمد بشكل جذري على منع عملية المفعول الرجعي، وأرست دعائم المشروع السياسي الجاري من خلال المنطق التصوري القائل بأن «الثورة تتم عبر القانون»، فإن طريقة تصرف النظام القضائي

الألماني أو المحكمة الدستورية التشيكية كانت متقاضة كلّياً، لأنها سمحت بعملية التشريع ذو المفعول الرجعي أو القرار القضائي على أساس الثقة العامة بصفتها تصوّراً ضرورياً لوجود كل دولة قانونية ديمقراطية. وحسب هذا الرأي فإن التخلّي عن عملية معاقبة الجرائم السياسية المرتكبة في الماضي يعد أسوأ بكثير من مسألة اللجوء إلى بعض الإجراءات ذات المفعول الرجعي.

لقد انطلقت الثورات في العام ١٩٨٩ من الرفض العام للنظام الشيوعي والتوقع المرتبط بذلك بأن جرائم هذا النظام ستتعاقب بشكل عادل. وقد تضمنّت حالة عدم الاستمرارية السياسية حالة ماثلة من عدم الاستمرارية الدستورية والقانونية، ولذلك تمتّع الأنظمة الديمقراطية الجديدة بتفويض قوي لتسوية الحسابات مع الماضي بواسطة عقوبات قانونية أو غيرها. وكان للمفعول الرجعي القانوني بعد ذلك دعامة قوية في الشرعية الديمقراطية. فأي شكل من أشكال عدم المعاقبة أو التخلّي عن إمكانية العاقبة قد يُفهم بأنه إضعاف لمبدأ الدولة القانونية الذي ينص على أنه لا يوجد أي شخص فوق القانون. ولقد اعتمدت الثقة العامة بالدولة القانونية على القدرة في تصفية الحسابات مع جرائم الماضي.

إن الطرق المختلفة لمبدأ القانون ذو المفعول الرجعي في دول وسط أوروبا تشير بإقناع بأنه لا يوجد جواب سهل على سؤال حول كيفية تصفية الحسابات مع الماضي الشيوعي. فالاستراتيجيات المختلفة، والجدل والتفسيرات المقدمة من قبل الحكومات والهيئات التشريعية أو المحاكم إنما تكشف على الأرجح المنطق الداخلي للتحول السياسي والدستوري في كل دولة من وسط أوروبا. لكن الاختلاف الواضح بين قرارات المحكمة الدستورية المجرية والمحاكم الدستورية في ألمانيا أو الجمهورية التشيكية يشير بوضوح إلى أن الدول التي جرى فيها تغيير ثوري سريع بمشاركة الجماهير في الشوارع وجدت رغبة أكبر لاستخدام «الوسائل ذو المفعول الرجعي لتحقيق الأهداف المستقبلية الواحدة». من جهة أخرى فإن دول مثل المجر أو بولندا والتي جرت فيها عملية التحويل على شكل تغييرات تم التفاوض بشأنها لفترة طويلة حول الطاولات المستديرة («اللجنة»)، تُظهر على الأرجح عدم الرغبة في تصفية الحسابات مع الماضي الشيوعي عبر وسائل القانون العقابي.

تخرج بيرجي بيرشبيان من كلية القانون التابعة لجامعة كارل الرابع في براغ. يعمل حالياً كمحاضر فيها وفي كلية كاردريف للقانون التابعة لجامعة فيينا.

حدثت عملية سقوط الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا بشكل سريع تماماً على غرار ما جرى في دول وسط أوروبا الأخرى، لكن كان من الممكن ملاحظة ظواهر ذلك السقوط منذ عدة أعوام سبقتها. فقد بدا ضعف النظام الشيوعي حتى في انخفاض قدرته على ممارسة الاضطهاد ضد معارضيه. وبرغم استمرار المحاكمات ضد أعضاء المعارضة، إلا أن القضاة أصدر حكاماً أخف وبدت القوى الأمنية وكأنها تنفذ عملية الملاحقة القانونية بشهية أقل. وببساطة فإن القضاة والمدعين العامين وحتى أفراد الشرطة كانوا يعلمون بشكل أو بآخر ما كان يجري في العالم، ولم يكونوا مستعدين للتضحية بأنفسهم مقابل نظام فقد قدرته شيئاً فشيئاً على التنافس مع دول تتمتع بترتيب سياسي مختلف.

في تشيكوسلوفاكيا السابقة بدا ذلك على سبيل المثال من خلال ازدياد أعداد المواطنين الذين كانوا يأتون للمشاركة بشكل علني في عمليات محاكمة مناهضي النظام، والذين كانوا يعبرون بأشكال مختلفة عن تعاطفهم مع المتهمين المائلين أمام المحكمة. وفي نهاية الثمانينيات ساهمت وسائل الاتصال وبالتحديد الهاتف بين المدن، بمساعدة إذاعات خارجية مثل إذاعة أوروبا الحرجة وصوت أمريكا وهيئة الإذاعة البريطانية لبث تقارير عن سير المحاكمات في ذات اليوم الذي كانت تم فيه، مع كشف الأسماء الكاملة للقضاة والمدعين العامين وأفراد الشرطة. وقد شعر هؤلاء بتوتر كبير نتيجة لذلك، لأنه لم يعد باستطاعتهم القيام بخدماتهم لصالح النظام الشمولي بشكل سري كما كان الأمر سابقاً. وكانت مسألة تعيم الأسماء الكاملة للقضاة والمدعين العامين وأفراد الشرطة وغيرهم من خدم النظام، أمراً مهماً للغاية.

مسؤولية الأقلية

إن المقاومة ضد النظام الشمولي تقودها عادة الأقلية في المجتمع. لكن هذه الأقلية تكون قادرة على جذب واستقطاب المزيد من الناس خلال مشروع إضعاف الدكتاتورية. هذا الأمر ظهر في تشيكوسلوفاكيا عندما ارتفع خلال الثمانينيات عدد الأشخاص الذين كانوا مستعدين للتتوقيع على أية عريضة أو دعوة أو احتجاج ضد عمليات المحاكمات وما شابه ذلك. وكذلك ارتفع عدد

الأشخاص المستعدين للمشاركة في المظاهرات بشكل مباشر. وتجسد مسؤولية الأقلية الفاعلة بأن لا تقوم بدفع الجماهير إلى مظاهرات ضد النظام والذي قد يعرض المشاركين فيها إلى خطر كبير جداً يتتجاوز المستوى الآني لوعي ومقاومة المجتمع لهذا النظام الحاكم وما شابه.

في نهاية عهد النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا كان من الممكن ملاحظة هذا الارتفاع في عدد المشاركين وحتى عملية التشدد في رفع المطالب خلال مظاهرات للشروع أقيمت في برatislava في مارس (آذار) من عام ١٩٨٨، وفي مظاهرة أقيمت في براغ في أكتوبر (تشرين أول) من عام ١٩٨٨ بمناسبة ذكرى تأسيس تشيكوسلوفاكيا، وفي المظاهرات التي نظمت في يناير (كانون الثاني) من ١٩٨٩ بمناسبة الذكرى العشرين لانتصار يان بالاخ حرقاً، وفي نهاية الأمر في مظاهرات شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٨٩ والتي انتلقت في كافة أرجاء الجمهورية. إن التقدير الصحيح لأشكال ودرجة شدة الأعمال الاحتجاجية المختلفة ضد النظام هو أمر مهم في إطار تصعيد الضغط على النظام. ففي حال عدم تمكن قادة النظام الدكتاتوري من تقدير الوضع الاجتماعي بشكل صحيح في بلدتهم، ومضيهم بالتالي في عملياتهم الاحتجاجية إلى ما هو أبعد من الدعم الذي يمكن أن تقدمه مجموعة كبيرة من المواطنين، فإنهم سيتعارضون بالتالي للهزيمة. وفشل مثل هذا سيساهم بتقوية النظام الدكتاتوري القائم بدلاً من أن يساهم في إضعافه.

إن للأعمال الاحتجاجية ضد النظام أمل أكبر بالنجاح في حال اعتمدت على الأحداث المحلية أو التقاليد المحلية، وليس على الرموز المجردة الغير معروفة إلا للدائرة صغيرة من الناس كفئة المثقفين. فعلى سبيل المثال أرادت حركة ميثاق ٧٧ تنظيم مظاهرة بمناسبة يوم حقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر ١٩٨٧ في براغ، لكن هذه المناسبة لم تعن شيئاً لمعظم مواطني تشيكوسلوفاكيا ولذلك لم يأت منهم إلا عدد ضئيل للمشاركة في المظاهرة برغم الدعوات الكثيرة التي وزعتها الحركة عبر مطبوعاتها السرية والإذاعات الأجنبية. مقابل ذلك شارك عشرات الآلاف من المواطنين في المظاهرة التي نُظمت في براغ خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٨٨ بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس تشيكوسلوفاكيا. ومن المهم خلال تنظيم الأعمال الاحتجاجية الكبيرة إتاحة المجال الكبير لتحرك المشاركين بشكل حر وغير مقيد، وبالتالي لا يجب على منظمي الفعاليات الاحتجاجية أن يعملوا على التدقير كثيراً في التفاصيل الكبيرة لعملية سير هذه الفعالية.

عزل الأقلية

إن قادة المقاومة ضد النظام الشمولي يعملون عادة في ظروف من العزلة الاجتماعية النسبية. وهذا أمر مفهوم نظراً لأن ضغط النظام القائم وخطر قيامه بأعمال قمعية يمنعن معظم المجتمعات من المشاركة عن وعي وإدراك في عملية تحويل النظام الاجتماعي. ويتعزز هذا المفهوم في حال كانت غالبية المجتمع تعيش في ظروف لا تمكنها بطريقة مجردة تصور أي نظام سياسي آخر في بلدتها.

وتساهم شروط العزل الاجتماعي عادة بحث المشاركين في عملية المقاومة الفاعلة ضد النظام على اختراع مشاريع مختلفة للمستقبل، كانت تظهر في نهاية المطاف بأنها غير قابلة للحياة.

٤٩

وفي تشيكيسلوفاكيا عملت منذ الأعوام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ تقريرًا مجموعة من المحامين الذين كلفوا بصياغة الدستور التشيكيسلوفاكي في ظروف ما بعد انهيار الشيوعية. وكان ذلك دستورًا تمكّن من الإجابة على جميع المطالب العادلة للدولة الديقراطية. إلا أن مشروع الدستور المستقبلي هذا لم يأخذ بعين الاعتبار الضغوط السياسية الحقيقة التي حدثت مباشرة بعد سقوط الشيوعية في تشيكيسلوفاكيا، والتي يجب على كل دستور أن يحترمها بهذه النسبة أو تلك. ولذلك وبعد سقوط الشيوعية مباشرة لم يتحقق أي شيء تقريرًا من مشروع دستور تشيكيسلوفاكيا، والذي عمل عليه محامون من البيئة المقربة من حركة ميثاق .^{٧٧}

سلفوا الشيوعية في تشيكيسلوفاكيا

من السجن إلى الحكمية

لقد إكتسبت تدريجياً تجاري الشخصية المرتبطة بمعارضة الشيوعية. ففي العام ١٩٨١ تم طردي من العمل القانوني بعدما كنت قد مارست هذه المهمة لأكثر من عشرة أعوام من خلال الدفاع عن معارضي النظام. وقد انزعج الحزب الشيوعي من حقيقة أنني كنت أمارس عملية الدفاع بشكل جدي وليس بطريقة شكليّة فقط. وفي الوثيقة الصادرة عن سكرتариالجنة التنفيذية للحزب الشيوعي التشيكيسلوفاكي والتي أصدرت الأمر لعملية طردي من المحاماة، كُتب بأنني لم أدفع فقط عن المتهمين ولكن أيضًا عن نشاطهم المخل بالقانون. وأفيد هنا، بأن النشاط المخل بالقانون تجسد في نقل أعمال الكتاب التشيك والسلوفاكيين الذين طردوا من اتحاد الكتاب بسبب تأييدهم لسياسة ألكسندر دوبتشيك في العام ١٩٦٨ . وبعد طردي من عمل المحاماة عملت كسائق، وعامل، ومحامي ، وفي الختام أصبحت عاطلاً عن العمل.

الثورة المختلطة اندلعت في نوفمبر(تشرين الثاني) من عام ١٩٨٩ وأنا في سجن مدينة برatisلافا ، وقد أطلق سراحني نهاية نوفمبر من نفس العام. في اليوم التالي تحدثت أمام الجموع في الساحة الرئيسية في برatisلافا ، وبعد ثلاثة أيام من ذلك أصبحت عضواً في وفد المعارضين الذي خاض بقيادة فاتسلاف هافل محادثات في براغ مع رئيس الحكومة التشيكيسلوفاكيه آنذاك بهدف استلام السلطة. وبعد أسبوعين من إطلاق سراحني كنت في القصر الجمهوري في براغ أقسم بین تعيني كنائب لرئيس حكومة تشيكيسلوفاكيا. وكنت مسؤولاً عن التشريع، أي عن صياغة القوانين التي نظمت عملية تحويل الدولة الشيوعية إلى دولة ديمقراطية. وخلال الأسابيع الثلاثة الأولى للحكومة الجديدة، أي حتى تاريخ انتخاب فاتسلاف هافل رئيساً للجمهورية، تحمّلت مع أشخاص آخرين حتى مسؤولية وزارة الداخلية الفدرالية، أي مسؤولية الشرطة.

وانعقدت أول جلسة لحكومة التفاهم الوطني في العاشر من ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٩ ، أي في يوم حقوق الإنسان. وقد ذهبتنا إلى مبنى مقر الحكومة مباشرة من القصر الجمهوري بعد تأدية قسم اليمين. وكان رئيس الحكومة ماريان تشالفا آخر عضو وزاري من حكومة تشيكوسلوفاكيا الشيوعية السابقة ، ولم يكن على جدول أعمال الجلسة سوى بند واحد هو المصادقة على إعلان بشأن يوم حقوق الإنسان. وقد تم ذلك دون أي تحفظ وبالإجماع ، بالرغم من أن نصف أعضاء الحكومة تقريباً كانوا معتدين من قبل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكى . وكنا مع فالتر كوماريك (المستشار الاقتصادي السابق لتشيغيفارا) أول نائبين يتم تعيينهما لرئيس الحكومة ، وكان كوماريك يتمتع بتجربة حكومية منذ العام ١٩٦٨ ، لكن تلك التجربة كانت بالنسبة لي شيئاً جديداً كلياً. وحتى تاريخ انعقاد جلسة الحكومة كانت الأحداث تمر بشكل متتابع للغاية. ولم أدرك إلا خلال اجتماع الحكومة بأن فصلاً جديداً من حياتي قد بدأ وبأنني أشارك في تحمل المسؤولية عن مصير بلدي. بعد انتهاء اجتماع الحكومة قال لي فالتر كوماريك : «يان، أنت شاحب اللون بعض الشيء».

لقد انهارت الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا بسرعة وهدوء. وشكلت التغييرات التي جرت في الدول المجاورة شرطاً مهماً للمساهمة في ذلك. ففي برلين انهار الجدار ، وفي بولندا تحققت قائمة حكومة تاديوش مازوفيتسكي الغيرشيوعية ، وفي المجر أزالوا الستارة الحديدية القائمة علىحدود مع النمسا. وساهم الانهيار السريع والهادئ للشيوعية في تشيكوسلوفاكيا بأن أصبحت التغييرات القانونية أدلة مهمة لتغيير المجتمع خلال المرحلة القادمة.

التغييرات في الدستور

بدأت التغييرات في الدستور بأن أزيالت منه الفقرة الخاصة بالدور القيادي للحزب الشيوعي في المجتمع. وقد تم ذلك من قبل البرلمان المنتخب خلال الانتخابات الشيوعية الشكلية. التغييرات التالية ساعدت في عملية تغيير نواب البرلمان الفدرالي وكذلك البرلمانات الوطنية في سلوفاكيا والجمهورية التشيكية بناءً على توافق القوى السياسية. وقد تم ذلك لكي تتوافق تركيبة البرلمانات مع حجم القوى السياسية في الدولة خلال تلك الفترة ، خصوصاً وأنه تم التخطيط لأول انتخابات ديمقراطية في منتصف العام ١٩٩٠ . ومنذ شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٩ وحتى شهر مارس (آذار) من العام ١٩٩٠ تقريباً تم تغيير أكثر من نصف النواب في البرلمانات الثلاثة ، وهذا يعني بأن الأغلبية فيها كانت لغير الشيوعيين.

وقد بلغ عدد التغييرات في دستور تشيكوسلوفاكيا حوالي العشرة حتى موعد تنظيم أول انتخابات حرة في يونيو (حزيران) ١٩٩٠ . هذه التغييرات جرت بشكل تدريجي بحيث كان مطلوباً تبني قوانين جديدة ذات طابع ديمقراطي واقتصادي وحتى تنظيمي. فعلى سبيل المثال كان مطلوباً أن تساهم التغييرات الدستورية في التمكين من عملية خخصصة الاقتصاد ، وفي التسهيل من المصادقة

على القوانين التي ترسى دعائم الحقوق الديقراطية للمواطنين والنظام السياسي الديمقراطي. وكانت من ضمن أهم التغيرات في الدستور تلك التي ساهمت لاحقاً بالتأسيس للموقع القانوني الجديد للجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية ضمن تشيكوسلوفاكيا. أثناء استلام الحكومة الفدرالية التشيكوسلوفاكية الجديدة لها مهامها في ديسمبر (كانون الأول) من عام 1989 والتي كان للمعارضين السابقين أغلية فيها، لم يكن أحد قادرًا على التطبيق بالمسار التالي للتطور السياسي، ولذلك فإنه لم يكن ممكناً تحضير تصور محدد للتغييرات الدستورية القادمة. وقد استمرت عملية تفزيذ التغييرات في الدستور حتى انهيار تشيكوسلوفاكيا في الأول من يناير (كانون الثاني) 1993 ، ولم يكن وبالتالي ممكناً بعد ذلك المصادقة على دستور جديد لتشيكوسلوفاكيا.

العفو الواسع جداً

في نهاية العام 1989 وبعد انتخاب فاتسلاف هافل رئيساً للجمهورية طُلب منا في الحكومة تقديم مشروع قرار رئيس البلاد حول العفو العام، تمت صياغته من قبل مكتب رئيس الجمهورية. الاقتراح حمل في طياته ملاحظات واضحة لتصور قانوني مفاده، أن التشريع الشيعي بأكمله كان حتى تلك اللحظة يُصنف الجرائم بشكل اعتباطي، وبالتالي فإنه من المفترض إطلاق أكبر عدد منهم من السجون. لقد اعتبرت هذا الاقتراح المبسط للعفو بأنه فضفاض جداً، و كنت أعتمد بذلك على تجربتي العملية كمحامي ترافع في تلك الفترة حتى في القضايا الجنائية، بالإضافة لتجربتي الشخصية والحديثة كسجين. وكنت أعلم بأن الغالبية العظمى من الأشخاص المسجونين حتى قبل العام 1989 كانوا من المجرمين الحقيقيين. وأقصد هنا الأشخاص المسجونين في الثمانينات على الأقل، لا هؤلاء الذين تم سجفهم في الخمسينات.

كانت لي كنائب رئيس حكومة مسؤول عن التشريع ملاحظات على مشروع العفو. وبعد نقاش طويل حول المشروع قررت الحكومة أن تتم مراجعته مجدداً من قبلي كممثل عن الحكومة ومن ألكسندر فوندرا كممثل عن مكتب رئيس الجمهورية، على أن يتم ذلك خارج إطار اجتماع الحكومة. وخلال لقاء خاص توصلنا بالفعل لحل وسط. فقد تم تضييق مشروع العفو لكن ليس بالحجم الذي اقترحته، حيث أعلن رئيس الجمهورية العفو مباشرة في بداية شهر يناير (كانون الثاني) من عام 1990 فخرجآلاف السجناء من السجون. لكن ما لبث عدد كبير منهم أن عاد بسرعة إلى السجون، لأنهم تسبوا بمشاكل كثيرة في كافة أرجاء البلاد. إضافة لذلك، فإن حجم العفو العام الصادر أثار في حقيقة الأمر رددة فعل سلبية لدى المواطنين.

الأمر المثير للاستغراب هو أن مفعول عفو عام مثل هذا لم يسر على أحد من المحكوم عليهم من مدينة بويراد حيث كنت قد شاطرته السجن في برatislava مع أحد أصدقائه. هذا الشخص الذي أشير إليه بالرموز الأولى من اسمه (ف. ب.). من مدينة بويراد كان ينفذ حكماً صدر ضده منتصف الثمانينات بتهمة ممارسة الإرهاب. فقد أرسل في بداية الثمانينات طرداً ملغوماً يدوياً الصنع إلى قائد

اللجنة الفرعية للحزب الشيوعي التشيكيوسلوفاكي في مدينة بويراد. وكان للقنبلة مشغل ضوئي لكن أيضاً مشغل ميكانيكي، مؤمن بطريقة تجعل القنبلة غير قابلة للافتجار حتى في حال أدى المشغل الضوئي المهام المطلوبة منه لتفجير القنبلة. وكان الطرد مصنوعاً بهذه الطريقة لأن مهمته تجسست بإثارة الخوف لدى المسؤول الشيوعي الذي كان يتمتع بسمعة سيئة جداً في بويراد. العفو العام لم يشمل (ف. ب.). لأنه كان محكوماً عليه بمحاولة تنفيذ جرم ذو طابع عنيف. وقد تدخلت لصالح (ف. ب.) لدى مكتب رئيس الجمهورية بهدف منحه عفواً خاصاً، لكنني لم أنجح في ذلك. ولم يتم إطلاق سراحه من السجن إلا بعد عام تقريباً، أي بعد تفريغه ثالثي فترة حكمه الأصلية.

حكومة جديدة وقوانين جديدة

من بين القوانين الأولى التي تمت المصادقة عليها لأول مرة كانت القوانين الخاصة بالنظام السياسي والاجتماعي الجديد لتشيكيوسلوفاكيا. ولقد اعتمدت عملية المصادقة على القوانين الخاصة بالانتخابات والأحزاب السياسية والقوانين المدنية على التقاليд التشريعية التي كانت قائمة في تشيكيوسلوفاكيا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، والتي تمت المحافظة عليها إلى حد ما. فقد تمت المصادقة على قانون خاص بحق المواطنين بالظهور، وقانون خاص بحق المواطنين بالتجمع، وقانون خاص بالأحزاب السياسية وقانون حول الانتخابات إلى الهيئات التشريعية. ولم تمثل عملية الصياغة والمصادقة على هذه القوانين أية مشاكل سياسية خاصة. وخلال الأسابيع الأولى بعد سقوط الشيوعية تشكلت أولى الهيئات السياسية في البلاد، حيث نشأ في الجمهورية التشيكية المتمدن بصفتها حركة اجتماعية حرة في بداية الأمر، لكنه تحول بعد ذلك بفترة وجيزة إلى حزب سياسي يضم القوى الرئيسية المناهضة للشيوعية. وقد سيطر المتمدن على الساحة السياسية التشيكية منذ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩ وحتى زواله بعد الانتخابات في العام ١٩٩٠.

وأعيد في الجمهورية التشيكية أيضاً إحياء نشاط حزبين كانوا موجودين بشكل شكلي حتى خلال العهد الشيوعي، وهو حزب الشعب التشيكيوسلوفاكي والحزب الاشتراكي التشيكيوسلوفاكي، في حين كان الحزب الشيوعي التشيكيوسلوفاكي لا يزال موجوداً. وقد قامت هذه الأحزاب الأربع الموجودة على الساحة السياسية التشيكية بتقاسم المقاعد في البرلمان والحكومة ومؤسسات الدولة الأخرى بناءً على اتفاقيات تعكس التغيرات السياسية في البلاد. وفي سلوفاكيا أصبحت حركة «الشعب ضد العنف» المنظمة السياسية الرئيسية، تأتي بعدها «الحركة المسيحية - الديمقراطية»، وأعيد إحياء الحزب الديمقراطي، وتم تشكيل أحزاب عديدة تمثل الأقلية المجرية، وبقي الحزب الشيوعي السلو伐كي قائماً. هذه الأحزاب شكلت من خلال اتفاقيات خاصة فيما بينها النظام السياسي في سلوفاكيا.

الحكومة الجديدة التي استلمت زمام الحكم في ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٨٩ كانت متممةً كثيراً بتشكيل النظام السياسي والاقتصادي. فمؤسسات الدولة التي كانت تعاني من مشاكل كثيرة إبان العهد الشيوعي، بدأت ببساطة تنهار في ظل الظروف الجديدة. وأخذ موظفو كثير من مؤسسات الدولة يطالبون بانتخابات جديدة يتم من خلالها تغيير مجلس إدارة هذه المؤسسات الذي تم فرضه من قبل الحكم الشيوعي. وقد كان تطوراً مثل هذا مفهوماً. لكن من جهة أخرى كان واضحاً بأن تعين القيادة لا يمكن أن يتم عن طريق الانتخابات، وذلك لأن آية قيادة ستتشاء في ظل هكذا ظروف، على الأقل في المدى المتوسط، لن تحظى برضى غالبية الموظفين. ولذلك كان مطلوباً من جهة تغيير القانون الخاص بمؤسسات الدولة بطريقة تجعل مسألة تغيير القيادة أمراً ممكناً، ومن جهة أخرى كان مطلوباً تحقيق الاستقرار في مؤسسات الدولة بهدف منعها من الزوال سريعاً. وكانت كثير من مؤسسات الدولة قد بدأت بكل بساطة تنهار في ظل الظروف الاقتصادية الجديدة. أما ظاهرة البطالة التي لم تكن موجودة في ظل الظروف الشيوعية السابقة - على حساب أمور سلبية كثيرة وضخمة بالطبع، فقد أخذ معناها الاجتماعي ينمو بسرعة فائقة. وكان مطلوباً المصادقة بسرعة على قوانين خاصة بتقديم الدعم أثناء البطالة ودجها بشكل ملائم مع القوانين الاجتماعية الأخرى.

كما كان مطلوباً بنفس السرعة تغيير التشريع الجنائي. وقد بدأ عمليه التغيير الكلي للتشريع الجنائي بأنها قضية طويلة الأمد، لكن خلال المرحلة الأولى كان كافياً شطب بعض الفقرات من قانون العقوبات والتي كانت تسمح للنظام بمعاقبة الأفعال السياسية كجرائم. وبدأت عملية تغيير القانون المدني بأنها أكثر تعقيداً. فمن جهة تطلب المعايير الاجتماعية والاقتصادية في الدولة تسريع عملية ملاءمة القانون المدني، ومن جهة أخرى فإن كل تغيير للقانون المدني يجسد مشكلة معقدة تتطلب إعداداً مسؤولاً ومتأنياً. وفي غضون عامين تقريباً تم إعداد مشروع تعديل القانون المدني الذي ساهم بحل المشاكل الأكثر آنية، لكن لم يتثن حتى اليوم إعداد قانون مدني جديد لا في الجمهورية التشيكية ولا في الجمهورية السلوفاكية. وقد أثرت عملية تعديل القانون المدني حتى على عملية تحويل القانون الاقتصادي إلى قانون تجاري جديد.

أمن الدولة والمحاكم

التغيير الأول في مؤسسات الدولة كان من المفترض أن يطال الشرطة السياسية في تشيكوسلوفاكيا، والتي كانت تعرف باسم أمن الدولة. وقد تم إلغاء قسم من أمن الدولة في ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٨٩ ، في حين لم يتم إلغاء أمن الدولة ككل إلا في العام ١٩٩٠ . وقد اضطرت أعضائها لمغادرة صفوف الشرطة في سلوفاكيا والجمهورية التشيكية تدريجياً، لكن تبيّن بأن المشروع أعقد مما ظهر عليه في البداية. بعض أقسام أمن الدولة كانت تنفذ مهام الشرطة التي تتطلب إلاماً فتياً عالياً

مثل التنصت ومكافحة التجسس وما شابه. وهذه نشاطات لا يمكن حتى للدولة الديمقراطية أن تخلي عنها، في حين أن تدريب الأخصائيين الجدد يتطلب وقتاً طويلاً.

وكان مطلوباً إجراء عملية تنظيف حتى في المحاكم، فتمت المصادقة على قانون حفظ فترة عمل القضاة إلى عام تقريراً، لكن هؤلاء استمرروا بمارسة نشاطهم بشكل عادي. في غضون عام تم إخضاع بعض القضاة لعملية تطهير وتدقيق، خصوصاً هؤلاء الذين كانت توجد ضدتهم ملاحظات بسبب إصدارهم أحكاماً سياسية أبان العهد الشيوعي. وفي حال كان يتبين من خلال عمليات التدقيق بأن القاضي المذكور قد أصدر أحكاماً تتنافى مع المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، لم يتم السماح له بالعمل مجدداً كقاضي بعد انقضاء فترة العام المنصوص عليها. لكن يجب الإشارة في هذا السياق بأن عدد القضاة الذين اضطروا لغادرتهم عملهم كان محدوداً.

بشكل عام يمكن الإفادة بأن عملية تحويل النظام القانوني في تشيكوسلوفاكيا قد تمت في البداية بشكل من نسبياً بعد انهيار الشيوعية، وذلك بناءً على تقديرات منطقية حول أي الحلول قد يكون أكثر ملائمة. ومع مرور الوقت وقيام مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة في البلاد، أصبحت عملية المصادقة على القوانين أكثر تعقيداً وباتت القوانين تتأثر تدريجياً نتيجة الصراع القائم بين الأحزاب السياسية.

تخرج يان تشارنوبغورسكي من كلية القانون في جامعة كارل الرابع في براغ. عمل في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ محامياً متدرجاً ومن ثم محامياً في براتيسلافا. في العام ١٩٨١ طرد من عمله القانوني لأسباب سياسية، لكنه استمر بتقديم الاستشارات في المجال القانوني وخصوصاً للناشطين السياسيين والدينيين المعارضين للنظام. في الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٨٦ عمل كمسائق ومن ثم كمحامي مؤسسة. في الأعوام ١٩٨٧ - ١٩٨٩ كان عاطلاً عن العمل ويشرف على إصدار بعض النشرات الصحفية السرية التي كانت تحمل اسم أوراق براتيسلافا ((براتيسلافسكى ليستي)). شارك في المئات المعارضة حيث كان يمثل فيها التيار المسيحي الديمقراطي. شغل ابتداءً من العاشر من ديسمبر ١٩٨٩ ولغاية أبريل ١٩٩٠ منصب النائب الأول لرئيس الوزراء ومن أبريل ولغاية يونيو ١٩٩٠ منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة التشيكوسلوفاكية الفدارالية. ترأس منذ فبراير ١٩٩٠ الحركة المسيحية الديمقراطية في سلوفاكيا، وتولى منذ يونيو ١٩٩٠ ولغاية أبريل ١٩٩١ منصب النائب الأول لرئيس الحكومة ومنذ أبريل ١٩٩١ ولغاية يونيو ١٩٩٢ رئاسة الحكومة السلوفاكية.

التغييرات في القضاء

ياروسلاف ماريك

كانت التغييرات الدستورية التي ساهمت بأن تصبح الجمهورية التشيكية دولة قانونية ديمقراطية فاعلة، من أهم التغييرات التي كان من المفترض القيام بها في النظام القانوني للجمهورية التشيكية بعد العام ١٩٨٩. وكان الأمر متعلقاً بمسألة تطبيق مبادئ السلطة الجماعية وما يعرف بالنظام الكابح والتوازن المضاد على وجه الخصوص، وفي هذا السياق كان بناء قطاع قضائي مستقل وفعال أمراً ملحاً وضرورياً للغاية.

المحكمة الدستورية

كان مطلوباً بشكل أولي استكمال الشكلية القضائية بإضافة محكمة دستورية وأخرى إدارية. وكان القضاء الدستوري قد أدرج ضمن النظام القانوني للجمهورية التشيكية منذ العام ١٩٦٨ ضمن إطار عمليات الإصلاحات التي تمت خلال تلك الفترة، وذلك عندما أشار إليه القانون الجديد الخاص بالفدرالية التشيكوسلوفاكية والمصادق عليه مؤخراً. إلا أنه لم تتم المصادقة أبداً على القانون التنفيذي الخاص بعمل وتنظيم هذه المحاكم، وحتى العام ١٩٨٩ لم تكن المحكمة

الدستورية قد أُسست بشكل حقيقي وبقيت مجرد حبر على ورق. إضافة لذلك فقد كان مطلوباً منها إيجاد حلول للنزاعات التشريعية بين الفدرالية وكل جمهورية على حدة، كما كان مطلوباً تحديد صلاحياتها بشكل مختلف لكي تلاءم مع الوضع الجديد الناشئ بعد العام ١٩٨٩. وبعد نقاش طويل تم تأسيس المحكمة الدستورية في يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٩٢ ولكن لم تمارس صلاحياتها إلا لعام واحد وذلك حتى فترة انهيار الفدرالية التشيكوسلوفاكية. حيث كان يتم تعيين قضاة المحكمة الدستورية من قبل رئيس الجمهورية الفدرالية التشيكية والسلوفاكية الذي كان يختارهم من بين مرشحين يقترحهم البرلمان لفترة تتدحرج حتى سبعة أعوام. وتتألف المحكمة الدستورية من اثنين عشر قاضياً. وكان يحق لمن يشاء ممن بلغ الخامسة والثلاثين من العمر ومن يمكن انتخابه في البرلمان الفدرالي أن يرشح نفسه لهذا المنصب، بشرط أن يتمتع بسجل عدلي نظيف، وأن يكون حائزًا على ثقافة قانونية جامعية، وحاصلًا على خبرة في الحقل القانوني لفترة عشرة أعوام كحد أدنى.

بعد انهيار الفدرالية انتقلت صلاحيات المحكمة الدستورية لفترة مؤقتة إلى المحكمة العليا في الجمهورية التشيكية، وخلال العام ١٩٩٣ نشأت في البلاد محكمة دستورية جديدة ببناءً على قانون خاص بالقضاء الدستوري. ومنذ تلك الفترة يتولى رئيس الجمهورية مسألة تعيين قضاة المحكمة

الدستورية بموافقة مجلس الشيوخ. وتتألف المحكمة الدستورية الحالية من ١٥ قاضياً يتم تعيينهم لمدة عشرة أعوام. ويمكن أن يعين قاضياً في المحكمة الدستورية كل مواطن يمتلك سجل عدلي نظيف ويكون انتخابه في مجلس الشيوخ (أي يجب أن يبلغ الأربعين من العمر)، وأن يكون حائزًا على تعليم قانوني جامعي وعاماً في المجال القانوني لمدة عشرة أعوام كحد أدنى.

أهمية المحكمة الدستورية

تجسد المهمة الرئيسية للمحكمة الدستورية مراقبة دستورية القوانين والأنظمة القانونية الأخرى. وتعتبر عملية مراقبة دستورية القوانين والأنظمة القانونية الأخرى جزءاً مما يعرف بالنظام الكابح والتوازن المضاد للسلطة التشريعية. وهي توكل عادة إما إلى المؤسسات والأجهزة غير القضائية (مثل البرلان أو لجنة خاصة) أو إلى الأجهزة ذات الطابع القضائي حيث تتولى المحاكم العامة في الدول التي تبني النظام القانوني البريطاني - الأمريكي مسألة المراقبة، في حين أن المتعارف عليه لمراقبة دستورية القوانين في أوروبا هو استخدام محاكم متخصصة ليست جزءاً من مجموعة المحاكم العامة. وقد أوكلت إلى المحكمة الدستورية في الجمهورية التشيكية إجراءات أخرى. فعلى سبيل المثال يمكن للأفراد أو المؤسسات رفع الشكاوى الدستورية في حال توصلت لقناعة مفادها أن القرار الصادر عن المحكمة أو الإجراء الإداري المرتبط بقضية خاصة بها يشكل خرقاً لحقوقها أو حريتها.

والإجراء الآخر الذي يتم أمام المحكمة الدستورية هو ذلك المتعلق بالأمور الانتخابية. وهو بمثابة إجراء تصحيحي أو تعبير عن الطعن بقرار انتخاب نائب أو سيناتور بشكل غير شرعي، وكذلك الإجراء الخاص بالطعن في الخسارة خلال الانتخابات، وفي عدم ملائمة الشخص المعنى لشغل منصب النائب أو السيناتور (لا يمكن للنائب أو السيناتور أن يقوم بمهامه النيابية إذا كان يشغل في نفس الوقت بعض المناصب مثل رئيس الجمهورية أو القضاء أو غيرها من المناصب التي يحددها القانون).

وتتبني المحكمة الدستورية أيضاً قراراتها الخاصة بمسألة الخيانة العظمى التي قد يرتكبها رئيس الجمهورية، وذلك استناداً لشكوى صادرة عن مجلس الشيوخ. ويعتبر خيانة الكبار كل تصرف من قبل رئيس الجمهورية قد يؤدي لفقدان سيادة البلاد ووحدة أراضيها، أو بذلك الذي قد يستهدف نظامها الديمقراطي. ومن بين الإجراءات الهامة الأخرى هناك أيضاً الإجراء المرتبط بالخلافات الخاصة بمحجوم صلاحيات مؤسسات الدولة ومؤسسات الإدارة الذاتية. ومن خلال الإجراءات المذكورة أعلاه والماثلة أمام المحكمة الدستورية فإنه يتم بشكل خاص العمل لإلغاء الإجراء القانوني المناقض للدستور وتسوية الشكاوى الدستورية. وبالقرار الصادر عنها تساهم المحكمة الدستورية في توجيه عمليات اتخاذ القرارات في المحاكم العامة كما تساهم من خلال المراقبة الدائمة بالحفاظ على ثبات واستمرارية السلطة التشريعية.

القضاء الإداري يختص بالدرجة الأولى في مراقبة قانونية القرارات الإدارية، أي القرارات الصادرة عن أجهزة السلطة التنفيذية. من هذا المنطلق فإن القضاء الإداري يشكل ما يسمى بالنظام الكابح والموازن المضاد للسلطة التنفيذية. إضافة لذلك فإن القضاء الإداري يراقب الأعمال الإجرائية لمؤسسات الدولة (مثل القرارات الصادرة عن الحكومة أو الإعلانات الصادرة عن البلديات، أو غير ذلك من الأحكام القانونية والقرارات المتناقضة مع القانون). ولم يكن القضاء الإداري موجوداً في البلاد حتى العام ١٩٨٩ والأصح أنه كان محصوراً في مراقبة قطاع ضيق نسبياً من القرارات، تحديداً تلك التي وصفها قانون خاص بانها قابلة للتدقيق مجدداً من قبل المحكمة (مثل الإجراءات في قطاع التأمين الاجتماعي). ومنذ العام ١٩٩٠ تم في تشيكوسلوفاكيا تدريجياً توسيع دائرة القرارات الإدارية القابلة لإعادة التقييم من قبل المحكمة.

وكان دستور العام ١٩٩٢ قد تضمن في الفقرة المتعلقة بسلطة المؤسسات القضائية إشارة للمحكمة الإدارية العليا. لكن لم يتم المصادقة على المرسوم القانوني المرافق والذي ينظم إجراءات ما قبل المحكمة الإدارية العليا ولاحقاً الإجراءات المتعلقة بتقييم شرعية وقانونية القرارات الإدارية، إلا بعد عشرة أعوام. حتى ذلك التاريخ كانت مشروعية القضاء الإداري تقتصر على إضافة التعديل على القانون الخاص بإجراءات المشروع المدني، وفي ما يعرف بالفقرة العامة التي تنص على إمكانية البحث والتدقيق في كافة القرارات الإدارية باشتئان تلك القرارات التي ينص عليها القانون بشكل واضح. ويكون السبب الرئيسي وراء عدم المصادقة على القانون الخاص بالقضاء الإداري إلا بعد عشرة أعوام، في عدم وجود إرادة سياسية كافية لدى الأحزاب الحاكمة. وبالرغم من أن التشريع الإداري لدى المحكمة الإدارية العليا كان جزءاً من الترتيب الدستوري للجمهورية الشيشيكية، إلا أنه لم يتم تأسيس المحكمة الإدارية العليا إلا في عام ٢٠٠٣.

أما في الوقت الحاضر فقدتمكن التشريع الإداري من إرساء دعائمه في النظام القانوني للجمهورية الشيشيكية بصفته مجموعة قضائية خاصة تلتزم المحاكم العامة بتنفيذ جزء منها، وتعتبر المحكمة الإدارية العليا المستقلة والمتخصصة بمثابة ذروة نشاط هذه المجموعة. إن جميع القرارات الإدارية هي من حيث المبدأ قابلة لإعادة التدقيق، ولا يمكن تصور دولة ديمقراطية فاعلة من دون القيام بأعمال المراقبة القضائية على نشاط السلطة التنفيذية. فإذا تمت إحالة مسألة مراقبة شرعية هذه القرارات إلى الأجهزة العليا التابعة للسلطة التنفيذية، فإنه لن يكون مكتناً بهذه الحاله الحفاظ على موضوعية وعدالة القرار. ولذلك فإنه من الضروري إجراء مثل هذه المراقبة من قبل جهاز مستقل عن أجهزة الدولة، كالمحكمة التي قد تكون عادة الأفضل في هذا السياق.

استقلالية القضاة

الدكتور

إن استقلالية وعدم انحياز القضاة يشكلان شرطاً مهماً آخر في تصور كيفية عمل القضاء بشكل منظم، وهذا أمر لم يكن محترماً أبداً في تشيكوسلوفاكيا الشيوعية. فقد كان القضاة يُنتخبون في مناصبهم لفترات زمنية مختلفة ويتم إعلان استقلاليتهم بطريقة شكلية. وحتى العام ١٩٦٤ كان القضاة يُنتخبون من قبل المجالس الوطنية لمدة ثلاثة أعوام، أما بعد العام ١٩٦٤ فكان ذلك يتم لمدة عشرة أعوام من قبل المجالس الوطنية أيضاً. ولم يكن ممكناً إقالتهم إلا من قبل نفس الجهاز الذي انتخبهم، حيث كانت تتحصل أسباب إقالتهم ببلوغهم سن الخامسة والستين، أو نتيجة لوضعهم الصحي السيء، أو في الحصيلة النهائية، نتيجة لخرقهم الواجبات القضائية.

ويبدو من الوهلة الأولى بأن موقع القاضي كان غير محدد تماماً في حين أن الإطار القانوني الذي كان قائماً لم يضمن استقلاليته وعدم انحيازه. وكان القاضي يعتمد بشكل أساسي على الجهاز الذي انتخبه، أي المجلس الوطني، والذي كان في تلك الفترة جهازاً تابعاً للسلطة التنفيذية. وأنه كان يتم انتخاب القضاة لمدة محددة فقط، فإن ذلك كان يعني إعادة انتخابهم بشكل مستمر، وهو ما ساهم في ضمان حالة عدم استقلاليتهم وعدم انحيازهم. وبعد العام ١٩٨٩ تغير وضع القضاة في الجمهورية التشيكية بحيث لم تستأنف عملية انتخابهم بل بوشر العمل بمسألة تعينهم من قبل مثل للسلطة التنفيذية أيضاً، أي رئيس الجمهورية هذه المرة، لكن دون أي تحديد زمني. ولم تبق صلاحية معاقبة القاضي ضمن إطار الجهاز الذي يعيّنه، بل أصبحت بيد مجلس قضاة تأديبي مؤلف حصرياً من القضاة.

إن التصور الآخر للاستقلالية هو تأكيد ظاهرة عدم الانتقال إلى محكمة أخرى. فالقوانين التي كانت سائدة قبل العام ١٩٨٩ ساعدت على نقل القاضي وإن لفترة انتقالية فقط. وبعد العام ١٩٨٩ سمحت القوانين القائمة بنقل القاضي، أو نقله مؤقتاً لممارسة مهام في محكمة أخرى لكن بعد موافقة الشخصية فقط، أو بناء على طلب منه. ولا يمكن نقل القاضي دون موافقة منه إلا بناء على قرار عقابي صادر عن مجلس القضاة التأديبي. إن عاملآ آخر من العوامل المؤدية لتحقيق الاستقلالية وعدم الانحياز أثناء اتخاذ القاضي لقراراته، هو منع ممارسة وظيفة أخرى أو القيام بأية نشاطات تهدف لتحصيل دخل مالي إضافي، باستثناء النشاطات ذات الطابع العلمي، التربوي، الثقافي والفنى. ولا تختص ضمن النشاطات المؤدية لمردود مالي عملية تحصيل الأموال من ممتلكات القاضي، في حال لم يرتبط ذلك بالمارسة للتجارة (على سبيل المثال تأجير الممتلكات الخاصة).

في الخمسينيات من القرن الماضي منحت الأجهزة الإدارية (المجالس الوطنية) صلاحيات عقابية واسعة. فكانت مخولة بفرض جزاء مالي مرتفع وعقاب قاسي في السجن بالرغم من أن قراراتها لم تكن تخضع لأي تدقيق من قبل القاضي. وقد ساهم هذا الترتيب القانوني بطبيعة الحال في

فرض إرادة المجالس الوطنية فرضاً. أما في الوقت الحاضر فلا يمكن إلا للمحاكم المستقلة فرض عقوبة السجن، وتم بالطبع معاقبة الأفعال الأقل خطراً لكن لا يتم ذلك من خلال فرض عقوبة السجن أبداً. وفي غالب الأحيان فإنه يتم فرض غرامات مالية، أو منع ممارسة نشاطات محددة (مثلاً واضح على ذلك هو منع قيادة السيارة كعقوبة لمن يقود وهو ثمل). ويمكن للأجهزة السلطة التنفيذية (الأجهزة الإدارية) فرض هذه العقوبات، لكن قرارات مثل هذه تخضع لمراقبة المحكمة ضمن إطار القضاء الإداري.

مبدأ الحقيقة الموضوعية

كانت الإدارة المدنية تُحكم قبل العام ١٩٨٩ بواسطة ما يعرف بمبدأ الحقيقة الموضوعية. وقد كان ذلك يعني من الناحية العملية السعي الدائم لتأمين ما يعرف بالحقيقة الموضوعية، بالرغم من أن ذلك لم يكن ضرورياً. ومن خلال ذلك كان طرف النزاع يتمتعن بمساحة محدودة نسبياً للمناورة في مشروع الإجراء القانوني نفسه. لكن يجب الإشارة في هذا المجال إلى حقيقة أنه في فترة ما قبل العام ١٩٨٩ لم يكن اقتصاد السوق فاعلاً في الجمهورية التشيكية، ولذلك فإن عدد النزاعات كان أقل. إضافة لذلك فقد شكلت النزاعات المرتبطة بالتعابير المدنى (مثل الخلافات بين الجيران) المادة الرئيسية للغالبية الساحقة من الخلافات القانونية في تلك الفترة.

ولتنفيذ مبدأ الحقيقة الموضوعية تم الاعتماد حتى على دور المدعي العام الذي كان يعمل في تلك الفترة كجهاز للمراقبة العامة للتشريع. وبفضل الصالحيات الواسعة التي كان يتمتع بها، كان يحق له التدخل عملياً في جميع القضايا المعروضة أمام القضاء، أي بما فيها القضايا المدنية. أما في الوقت الحاضر فقد تم تضييق هامش نشاط المدعي العام ليحصر في القضايا العقابية فقط، خصوصاً الاتهامات المرتبطة بارتكاب عمل جنائي مخل بالقانون أو بتمثيل الدولة أو المجتمع بأكمله في قضية ضد الشخص المتهم بها. وقد تم بعد العام ١٩٨٩ إعادة تسمية منصب المدعي العام فأصبح اسمه بالترجمة الحرافية من اللغة التشيكية «ممثل الدولة».

بعد العام ١٩٨٩ وبالتزامن مع تطور العلاقات التجارية ضمن مرحلة اقتصاد السوق تطور كل من مفهوم ونوعية الخلافات القضائية الجديدة، وتبيّن بأن مسألة تطبيق مبدأ الحقيقة الموضوعية، التي تفترض دائماً التأكيد من الوضع الحقيقي للأمور، بأنها مشروع فائق وطويل. ففي كثير من القضايا لا يمكن عملياً معرفة الحقيقة الموضوعية الكاملة من خلال الوسائل المتاحة، وبالتالي فإنه ليس في قدرة المحكمة تأمين هذه الحقيقة الموضوعية. لذلك تبنت المحكمة أثناء الإجراء المدنى في القضايا الخلافية ما يعرف بمبدأ الحقيقة الشكلية، والتي تعتمد المحكمة خلالها بشكل خاص على الأمور التي قدمت إليها من طرف النزاع، وترافق بالدرجة الأولى مسألة التقيد بأشكال محددة من

الإجراء، وتعمل بشكل ذاتي على إيجاد الحق بالاستناد إلى المزاعم المقدمة من كلا الطرفين. وبهذا فإن الطرفين يسهمان في النزاع القائم ويحددان وحدهما ما سيقدمانه للمحكمة وما يفترض على الأخيرة أن تبحث فيه.

لا يجب على المحكمة أبداً أن توافق في قرارها على الاقتراحات المقدمة من قبل الأطراف. وبفضل تطبيق مبدأ الحقيقة الشكلية بات ممكناً أيضاً على سبيل المثال تطبيق الحكم ارتباطاً بأى إخلال في موعد المحاكمة أو بشكل معين من آليتها (مثل عدم الحضور إلى المحكمة برغم الدعوات الرسمية المتكررة)، بحيث تُفرض العقوبة من خلال الإعلان عن خسارة النزاع. وتعتبر هذه الطريقة من الأساليب الفعالة لمواجهة عمليات الماءلة المعتدلة في التشريع القانوني. فقد تبين بعد العام ١٩٨٩ بأنه مع تطور العلاقات التجارية ضمن إطار اقتصاد السوق باتت مسألة تحقيق العدل بشكل سريع من المشاكل الأكبر في البلاد. وازدادت نتيجة لذلك عدد النزاعات القضائية في وقت لم يتمتع فيه القضاة بالتجربة الكافية المرتبطة بنمو وتطور العلاقات التجارية، وتبيّن بأن الأحكام القانونية القديمة كانت تشكّل فائدة لأطراف النزاع الذين كانوا يرغبون بتجنب القرار القضائي أو الماءلة به قدر الإمكان. وفي جميع الأحوال فإن تطبيق الحكم الناتج عن الإخلال بموعده أو بشكل المحاكمة كان واحداً من الأساليب التي تم اتباعها لإزالة عمليات الماءلة في الحكم القانوني.

المدعي العام (ممثل الدولة)

قبل العام ١٩٨٩ كانت مهمة مؤسسة الإدعاء العام تنحصر في مراقبة التنفيذ والمحافظة على القوانين والأحكام القانونية للوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى مثل المجالس الوطنية، المحاكم، المنظمات الاقتصادية وغيرها، وحتى المواطنين. وقد ترأّس هذه المؤسسة المدعي العام لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية. وكان الإدعاء العام في تلك الفترة بمثابة جهاز عام لمراقبة تطبيق القوانين وكان من ضمن صلاحياته التدخل عملياً وبشكل فعال في كافة القضايا القانونية الماثلة أمام أجهزة الدولة.

لقد ألغى القانون الخاص بتمثيل الدولة والذي دخل حيز التنفيذ في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٤ مؤسسة الإدعاء العام واستبدلها بمؤسسة مشابهة تحمل اسم «ممثلية الدولة». لكن هذه المؤسسة الجديدة ليست جهازاً عاماً لمراقبة تطبيق القوانين مثلما كان يفعل الإدعاء العام، بل هي جهاز مخصص لتمثيل الدولة أثناء عملية حماية المصلحة العامة في القضايا التي ينص عليها القانون. وهو بمثابة جهاز الإدعاء العام في المشروع العقابي وينفذ مهاماً أخرى نابعة عن القانون الجنائي، ويقوم بالرقابة على عملية تطبيق الأحكام القانونية في الأماكن التي يتم فيها تطبيق حكم

السجن، العلاج الوقائي، التربية الوقائية أو تلك التي تنفذ في معاهد خاصة، أي في الأماكن التي يتم فيها استناداً للقانون الحد من الحرية الشخصية. ويعمل أيضاً في مشاريع أخرى غير جنائية وينفذ مهاماً آخر في حال نص على ذلك قانون خاص. أما تنفيذ المهام الأخرى التي كان يضطلع بها الإدعاء العام والتي تجسدت بشكل خاص في مراقبة نشاطات أجهزة الدولة الأخرى، فقد تم إيكالها بشكل دائم إلى أجهزة الدولة المعنية ضمن إطار النشاطات الرقابية الذاتية.

٦١

وقد تم بشكل جزئي نقل بعض المهام إلى مديرية المراقبة العليا، في حين لا يقوم أي جهاز ببعض المهام الأخرى مثل التدخل في المشروع القضائي المدني والذي تم استبعاده كلياً بالاستناد إلى مبادئ المشروع القضائي. مقابل ذلك فإن المهمة الرئيسية لمؤسسة «ممثلية الدولة» هو تمثيل الدولة في القضايا القانونية الجنائية ضد طرف منهم بارتكاب عمل جنائي يعاقب عليه القانون. وتقوم الشرطة بالتحقيق في هذا العمل الجنائي وتقوم بعد إعداد الملف بشكل كامل بتسليه إلى ممثل الدولة الذي يُعد بناءً على ما توفر لديه من معطيات الشكوى القضائية التي يرفعها أمام المحكمة المختصة.

السجل التجاري

بالترافق مع النمو الهائل لبيئة اقتصاد السوق بعد العام ١٩٨٩ بدأت تنشأ في البلاد الكثير من الفعاليات التجارية التي أصبح من الضروري تسجيلها بشكل أو باخر. لهذا السبب تحديداً نشأ ما يعرف حالياً بالسجل التجاري والذي يشكل ما يشبه اللائحة العامة التي تضم أسماء الشركات التجارية ومعلومات هامة عنها، خصوصاً تاريخ نشوئها، التغيرات التي لحقت بها أو زوالها، ثم حجم الرأسمال الأساسي للشركة وغير ذلك. وتتولى المحاكم العامة عادة مسألة إعداد هذه اللائحة ويتم اعتماد أحكام إجرائية خاصة للتسجيل فيها. ومن المهم جداً والضروري أن تكون هذه اللائحة عامة ومتوفرة للجميع بشكل سهل، وذلك لكي يتمكن التجار من الإطلاع على المعلومات التي يرغبون بالحصول عليها وخاصة بشركيتهم التجاريين. ويجب الاعتراف بطبيعة الحال بأنه لا يمكن أبداً تصور اقتصاد السوق دون سجل تجاري فعال يضم جميع الشركات والمؤسسات التجارية القائمة في البلاد. لكن يجب الاعتراف بأن الفترة الزمنية طويلة التي تستغرقها عملية تسجيل الشركة في السجل التجاري تعتبر من المشاكل الآنية والحادية في تشيكيا.

المشكلة التالية كانت النشوء المتأخر لجهاز يتولى عملية مراقبة السوق وكذلك التأخير في ترتيب عملية ملاحقة الجرائم التي نشأت حديثاً ارتباطاً بممارسة الأعمال التجارية والاستثمارية. فالإصلاحات في قطاع اقتصاد السوق لم تتم بشكل متناسق مع إجراء التعديلات على القوانين المعنية، ويشكل خاص فإنه لم يتم خلال فترة طويلة جداً تشكيل أجهزة لمراقبة السوق الرأسمالي، ولم يتم فرض تعريف جديد للجرائم المرتبطة بالتجارة غير الشريفة وعمليات الاحتيال المالي،

كما أن القوانين الضرائية النوعية والمؤسسات المتخصصة فيها كانت مفقودة تماماً، وهو ما ساهم بفقدان الدولة لمبالغ ضخمة من الأموال.

تخرج ياروسلاف ماريوك من كلية القانون التابعة لجامعة كارل الرابع. عمل في المجلس المحلي البلدي التابع لنقطة براج ٤. يعمل حالياً كمحامي متدرج لدى شركة رينتسكي وهلافاتشيك للمحاماة.

إضاءات ذاتية حول تحويل قطاع القضاء

أوتاكار موتيل

أخشى أن أقول، بأن قليل من المعنين كانوا يدركون بوضوح قبل ديسمبر (كانون الأول) من العام ١٩٨٩ عما إذا كان قطاع القضاء سيخضع خلال المرحلة الجديدة التي بدأت تفتح لنا أبوابها، إلى عملية إعادة هيكلة أو عملية إصلاح شاملة. فحتى تاريخ الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠، كان القطاع القضائي في الجمهورية التشيكية الاشتراكية يعني من أزمة عميقه ومتکاملة طالت كافة جذوره. فقد كان غير مجهز بالوسائل التقنية المطلوبة، ويعتمد على دعم مالي سيء، يضاف إلى ذلك مشكلة رواتب القضاة التي كانت متدايرة بشكل غير عادي. وكان القضاة قد جذبوا إيديوLOGيا إلى النظام التنفيذي التابع للقضاء السياسي الظبيقي، وبالتالي فإنهم كانوا جمیعاً متأثرين بشكل أو باخر، أو بالأحرى ملوثين بسبب اتصالاتهم اليومية مع مثلي النظام الشمولي.

لقد جلب لنا العام ١٩٩٠ الضربة تلو الأخرى. وقد تم فعلياً إطلاق مشروع «الخروج الكبير للقضاء» بعد الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية بمناسبة عيد رأس السنة الميلادية الجديدة، وهو الخطاب الذي حلّ فيه الرئيس وضع القضاة الذي كنّا نعدّ العدة لトوديعه، ووصفه بأنه قضاء هابط. وخلال بضعة أشهر غادر بالفعل ثلث القضاة من الحياة العملية بشكل كامل. بعضهم لأسباب جديدة وخطيرة وقلة منهم بسبب عذاب الضمير الذي كان يرافقهم، لكن في غالب الأحيان وبالدرجة الرئيسية لأن تلك الفترة شهدت افتتاحاً ديناميكياً على إمكانيات حل المشاكل الوجودية، من خلال الانتقال إلى عالم حمامنة جديد خاضع لعملية تحرير سريعة ولبيرالية جداً.

وقد بدأ تصوّر بناء الدولة القانونية يقوّي ويعزّز في التشريعات الجديدة مهام ومعنى القضاء، وإن كان ذلك يتم أحياناً بشكل مبالغ به نظراً إلى طبيعة الوضع القائم. فقد حدثت صدامات يومية كثيرة مرتبطة بمحجّم تأثير القضاء وأهدافه المحددة. فعلى سبيل المثال كان من المفترض على القضاء المنهاج والفالسد حقاً إيجاد حل سريع جداً لمشكلة الجريمة العامة الآخذة بالنمو، بالإضافة للحلول المرتبطة بمشاكل إعادة التأهيل. وكان مفروضاً على القضاة المدنى بصفته كان ولا يزال في تلك الفترة حارساً لسجل المؤسسات المنهاج عملياً، وأن يبني في ظروف متخلّفة للغاية سجلًا تجاريًا جديداً يؤمن بالوجود القانوني لعشرات الآلاف من المؤسسات الجديدة.

في هذا السياق اكتسبت عملية بناء القضاء التجاري من يوم لآخر أبعاداً جديدة، خصوصاً أن ذلك القضاء كان منذ البداية مثلاً ببرنامجه تافه من الإجراءات الاقتصادية البيروقراطية المرافقة عادة للاقتصاد الاشتراكي. وفي الأعوام الأولى لمرحلة ما بعد الثورة شهدت جميع البرامج باستثناء ذلك المتعلق بالقانون العائلي، ارتفاعاً هائلاً في عدد القضايا المطلوب النظر فيها. وجرى كل ذلك في جو من الانتقادات والماخذ المحققة أحياناً وغير المحققة أحياناً أخرى حيال مسألة العلاقة مع الماضي القريب وما ينجم عنها من حالة شكوك عامة، بما في ذلك الموقف السياسية من الحلول القانونية الخاصة بالمهام المفترض تفزيدها آنياً خلال عملية التحول الاقتصادي وعملية الخصخصة التي كانت قد انطلقت.

وكان واضحاً بأن المهمة الأولى لا تتجسد بزيادة عدد أعضاء القضاة المفقودين فحسب، ولكن برفع عددهم أيضاً بالحجم الذي يتنااسب مع مستوى الفترة الزمنية القائمة. وكان هذا التفكير موجوداً بالرغم من أنه لم يكن متوفراً من المصادر التقليدية والكلاسيكية سوى عدد قليل جداً، أي المتخرجين حديثاً من كلية القانون في تلك الفترة. ولم يتمكن جميع المحامين الجدد، وخصوصاً المجموعة الكبيرة منهم من كانوا يتمتعون بتجارب خاصة في المؤسسات أن ينجحوا دائماً بالتوافق - حتى من الناحية الأخلاقية أحياناً - مع موقعهم الجديد كقضاة. وأضيفت إلى ذلك المشاكل التقنية المتخلفة التي كانت قائمة في مكان العمل، والتي كانت تتجسد في الوضع المزري للمكاتب والمباني، وعدم القدرة على الحصول على التكنولوجيا الجديدة.

في الأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩١ اعتبرت مسألة عدم نقل بعض الصلاحيات أو عدم إعادة بعض الصلاحيات إلى القطاع القضائي، بأنها بمثابة نجاح لهذا القطاع. ومن هنا المنطلق فقط يمكننافهم أسباب استبعاد الإجراءات القضائية التي جرت وخاصة بإعادة التدقيق في ما يعرف بعملية إعادة التأهيل خارج إطار المحاكم، وإعادة التدقيق القضائي في عملية الخصخصة، وعدم تجديد البرنامج القضائي الخاص بسجلات الأراضي. وبينما في الواقع، حاول القضاء وأساليب براغماتية في الغالب إعاقة عملية تطوير القضاء الإداري بالدرجة الأساسية. وإذا سمحنا لأنفسنا بالتحدث في هذه الخصائص المختصرة عن وجود أزمة قضاة، فإنه من العدالة التأكيد بأن ما كان يجري كان بمثابة أزمة شاملة للقانون بصفته حالة قائمة. وقد ظهر ذلك على سبيل المثال في أمور عديدة منها النشاط السياسي الصغير نسبياً للمحامين، وانطبق أيضاً حتى على تشكيلاً للهيئات التشريعية من جهة، وعلى الحكومات من جهة أخرى.

وكان واضحاً في هذه الظروف الواقعية بأنه لن يكون ممكناً موافاة المطالب المطروحة بشكل إنفرادي بهدف تطبيق مبدأ عدم الاستمرارية القانونية. ولذلك تم اختيار الحل عن طريق الإصلاحات الجزئية في قطاع تشكيل النظام القانوني من جهة، وفي قطاع تطبيقه من جهة أخرى. وفي القطاع التشريعي تم سلوك طريق «إجتثاث العواير الاشتراكية» المعول بها وذلك من خلال تعديلات جزئية في مجموعة المبادئ والقوانين بالدرجة الرئيسية. وتولّ عملية تحضير وإعداد هذه العواير

والأحكام القانونية الجديدة المتعلقة بعملية إعادة التأهيل وإسترجاع الممتلكات ، محامون فاعلون وقضاة بالدرجة الرئيسية.

٦٥

لقد تبيّن في سياق آخر بأن عملية بناء الاشتراكية التي استغرقت أربعين عاماً قد أنتجت أيضاً تشويهاً في الثقافة القانونية حتى في القطاع الأكاديمي . فالجبهة العلمية المتمثلة آنذاك في كلية القانون ومعهد أكاديمية العلوم ، لم تكن قادرة ولا مستعدة للدخول بفعالية في المشروع التشريعي وتقديم تصورات جديدة ، أو على الأقل تحليلات متخصصة ونوعية للوضع الحالي . وحتى نهاية العام ١٩٩٢ ساهم الوضع التالي بنشوء المشاكل وأحياناً عمليات ارتباك واضحة : فقد كانت مسألة تشكيل وخلق المعايير الأساسية في إطار الترتيب الفدرالي القائم في تشيكسلافاكيا السابقة هي ضمن صلاحيات البرلمان الفدرالي ، لكن لم توجد في نفس الوقت أية وزارة فدرالية للعدل يمكن اعتبارها خلال مرحلة التحضير تحديداً بمثابة الشريك المختص . أما وزارتي العدل في كلا الجمهوريتين (التشيكية والسلوفاكية) فكانتا تتمتعان منذ العام ١٩٦٨ بصلاحيات محددة ذات طابع إداري في غالب الأحيان.

ولم يكن يتمتع بطايع فدرالي في هذا القطاع بأكمله إلا المحكمة العليا والإدعاء العام . برغم ذلك فقد تم خلال العام ١٩٩٠ وببداية العام التالي التركيز على هاتين المؤسستين وبالتالي تحضير تعديلات واسعة في أحکامهما الجنائية والمدنية الرئيسية ، بما في ذلك القانون التجاري الجديد.

وفي اللحظة التي كان مطلوباً فيها بدء عملية تصفية الحسابات مع الماضي وإعداد الظروف المناسبة للمستقبل ، أطلقت عملية البحث عن حلول لإعادة هيكلة القضاء بشكل ذاتي من خلال التحديد الجديد لموقع القضاة والمحاكم . وحتى في هذا الاتجاه لم يكن الطريق سهلاً . فلا يمكن من وجهة النظر التاريخية أن ينسى المرء أنه بعد الثورة المخملية بدأت أزمة الترتيب الفدرالي للدولة بالظهور ، وإن بشكل متحفظ نسبياً ، وأن كل ما تم إعداده وفرضه في العامين الأولين فيما يتعلق بالنظام ومجتمعه ، قد انهار في العام ١٩٩٢ بانهيار الفدرالية وزوال أجهزتها . لكن برغم ذلك تمت المصادقة في العام ١٩٩١ على قانون جديد خاص بالمحاكم والقضاة ومسؤولياتهم التأدية ، وشرع القانون المذكور عملية تعيين القضاة في مناصبهم مدى الحياة ، وحدد شروط استقلاليتهم ، وفي نفس الوقت تم تشكيل الظروف الأولى التي ساهمت بتعديل رواتبهم وظروفهم المالية . وشكلت هذه القوانين منطلقاً وفي نفس الوقت خاتماً لعملية اختيار القضاة الذين كانوا يعملون إبان العهد الشيوعي لكن قراراتهم أو تصرفاتهم لم تتأثر بتعاليمه بأي شكل من الأشكال .

لقد ساهم انهيار الفدرالية بإنتهاء المرحلة الأولى . وفي الظروف الجديدة للجمهورية التشيكية بذلت أولى المحاولات لإجراء عمليات تدقيق شاملة للنظام القانوني من خلال مشاريع جديدة لعملية إصدار القوانين الجديدة . لكن غياب العدد الكافي من الأخصائيين أدى بطبيعة الحال ، عن قصد أو غير قصد ، لرجوع هذه القوانين والتصورات إلى النظام القانوني الذي كان سائداً قبل العام ١٩٤٨ .

ولم تتوفر الإرادة الكافية لقلب هذا التوجه بالرغم من أن النظام القانوني قد عاد عبر هذه الطريقة إلى المبادئ التي كان معمولاً بها في نهاية القرن التاسع عشر.

لأسباب سياسية واقتصادية استمر العمل في مشروع مراجعة وتعديل المعايير القانونية التي تمت المصادقة عليها خلال السنتين من القرن الماضي ، بالاعتماد على أهداف مختلفة ومحددة في غالب الأحيان. وفي نهاية التسعينات تبين بأن هذه الطريقة هي بدورها غير ملائمة ولا تعد بتطور مستقبلي ، بحيث كان مطلوباً البدء بعملية تشكيل التشريعات والقضاء بشكل جديد ،أخذًا بعين الاعتبار الشروط المراقبة لانضمام الجمهورية التشيكية إلى الاتحاد الأوروبي. ولقد حددت جدية وصعوبة هذا المشروع الذي بلغ ذروته بالموافقة على ضم الجمهورية التشيكية إلى المجتمع الأوروبي في مايو (أيار) من عام ٢٠٠٤ ، بتحديد سمات المرحلة الثالثة للتطور ، والتي ظهرت مجدداً من خلال تعديلات إضافية على أحكام سبق تعديلاها ماراً. وبهذا فإن الشيء الوحيد الذي تم الحفاظ عليه عملياً منذ بداية التسعينات وخضع لعملية تطوير متكاملة ، كان موقع القضاة وبعض المواصفات البيكلية أو تلك المرتبطة بالصلاحيات ، والتي تم تشكيلها أصلاً في العام ١٩٩١.

لقد تبيّن بأن الشخص الذي يطبق المعيار القانوني هو أهم بالنسبة لوجود الدولة الدستورية من المعيار نفسه. والحكمة التي تمت الاستفادة منها في هذا الإطار هو أنه مهما كان القانون جيداً ومتاماً ، فإنه لن يخدم بشكل جيد إذا وقع في أيدي قاضي سيء. أما القاضي الجيد فیامكانه إتخاذ القرارات بشكل جيد حتى في ظل وجود قانون غير متكامل.

عمل أوتاكار موتييل كمحامي بعد الانتهاء من دراسة القانون في جامعة كارل الرابع في براغ. وفي سبتمبر (أيلول) من العام ١٩٧١ انتُخب قاضياً في المحكمة العليا ، لكنه غادر هذا المنصب في العام ١٩٧٠ . ساهم بالدفع عن بعض معارضي النظام الشيوعي ومناصري ما يعرف بالثقافة غير الرسمية. انتُخب في ديسمبر (كانون الأول) من العام ١٩١٩ عضواً في لجنة البرلمان الفدرالي الخاصة بمراقبة التحقيق في أحداث السابع عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) ، ومن شهر يناير (كانون الثاني) ولغاية انهيار الدولة الفدرالية كان رئيساً للمحكمة العليا للجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية ، ومن فبراير (شباط) ١٩٩٣ ولغاية أغسطس (آب) ١٩٩١ رئيساً للمحكمة العليا للجمهورية التشيكية ، وبعد ذلك وحتى شهر أكتوبر (تشرين أول) من عام ٢٠٠٠ عين وزيراً للعدل. في ديسمبر (كانون الأول) من عام ٢٠٠٠ انتُخب المجلس النيابي للجمهورية التشيكية في منصب المدّافع عن حقوق الإنسان أو ما يعرف بـ ((أمبودسمن)).

الإصلاحات الاقتصادية

فيكتور هانزليك

تعتبر الإصلاحات الاقتصادية من أهم القضايا في إطار مشاريع التحول. فعلاقة الملكية، وتوزيع الممتلكات، والحرية الاقتصادية، والمنافع الناتجة عن النظام الاقتصادي، هي قضايا تؤثر على المجتمع بأكمله. والانتقال من الاقتصاد الموجه مركزياً إلى اقتصاد السوق لا يعتبر أبداً التغيير الجندي الوحيد الذي جرى في الجمهورية التشيكية منذ العام ١٩٨٩ ، لكنه بطبيعة الحال أحد أوضح تلك التغييرات. وإذا أردنا أن نبحث عن رمز لعملية التحول التشيكية ، فإن القسيمة الاستثمارية (التي استُخدمت في عملية الخصخصة بعد الثورة المخملية) تعتبر بلا شك أحد أبرز المرشحين لنيل ذلك اللقب.

بعد خمسة عشر عاماً من إزالة سيطرة الحزب الشيوعي التشيكيوسلوفاكي عن الحكم، أصبحت الجمهورية التشيكية تتمتع باقتصاد سوق فعال. فالاقتصاد يعتمد على نشاط القطاع الخاص والملكية الخاصة ، والأسعار باتت تتشكل في السوق. أما حصة الدولة في النشاط الاقتصادي فلا تتعذر القيمة المترافق عليها في تلك الدول الأوروبية المتقدمة التي لم تضطر للخضوع إلى فترة أربعين عاماً من التجربة الاشتراكية. خلال الخمسة عشر عاماً المذكورة تم تحسين المستوى المعيشي لمواطني الجمهورية التشيكية وتعزيز حرياتهم الاقتصادية بشكل بارز. أما المشاكل التي لا يزال الاقتصاد الوطني يعني منها في الوقت الحاضر فهي ارتفاع معدل العجز في الميزانية العامة، البطالة، عدم القدرة على الحفاظ على النظام التقاعدي لفترة طويلة الأمد، وقضية قabil قطاع الصحة. هذه أهم المشاكل التي تعانيها وإن بحسب متفاوتة اقتصاديات معظم الدول الأوروبية، ويمكن وصفها بأنها مشاكل مرحلة ما بعد التحول التي يجب على الحكومة أن تخلّها من خلال الوسائل المترافق عليها والموجودة أصلاً في اقتصاد السوق.

لم يكن الطريق إلى اقتصاد السوق مباشراً ومنخفض الكلفة. بل بالعكس ، فقد وجدت فيه أيضاً الكثير من الطرق الفرعية المغلقة والأخطاء وحالات التخبط. أما السبب الرئيسي لذلك فكان الوضع السائد وغير المسبوق - لم يكن هناك أية وصفة حول كيفية القيام بعملية تحويل الاقتصاد الموجه مركزياً إلى اقتصاد السوق ، ولم يكن هناك أي مثال يمكن للسياسيين ورجال الاقتصاد الاحتذاء به. لم تكن أية دولة من تلك التي سلكت طريق التحول قادرة على تجنب الأخطاء ، وبالتالي فإن مشروع التحول لم يكن مشروعًا خالياً من الآلام. فالامر مرتبط بعملية تغيير مفاجئة

وسريعة لقواعد اللعبة التي طالت حياة المجتمع بأسره، وخلقت بطريقة لم يكن يمكن تجنبها،
المنتصرين وكذلك المهزومين.

يجب أن نذكّر بأن تجارب أية دولة في عملية التحول قد لا تكون قابلة للتصدير إلى دول أخرى إلا بشكل محدد. فلكل بلد ظروفه الخاصة به، وثقافته المختلفة، وكذلك عادات أو طريقة ترتيب اجتماعية خاصة. ولم تكن الإدارة السياسية والاقتصادية في دول التكتل السوفياتي السابق موحدة. ففي كل دولة من هذه الدول تطور شكل مختلف من الاشتراكية، بنسب مختلفة من المركزية، والحرية الاقتصادية والشخصية، أو درجة الانفتاح على العالم الغربي. كل هذه العوامل أثرت على توجه الإصلاحات الاقتصادية. وبالتالي لم يكن ممكناً اقتراح أية وصفة قد يتم إتباعها تدريجياً بهدف تحقيق عملية تحول ناجحة. لكن قد يكون بمقدور التجربة التشيكية أن تساعده في الإجابة على بعض الأسئلة الرئيسية وتجنب عملية تكرار أخطائها.

لقد بيّنت عملية الانضمام إلى الهيئات السياسية والاقتصادية الغربية والنمو الباهي للمستوى المعيشي والحرية الاقتصادية بشكل خاص، بأن التوجه الرئيسي الذي تم تبنيه لعملية التحول - أي الانتقال إلى اقتصاد السوق ورفض محاولات تشكيل أنواع جديدة من «الاشراكية ذات الوجه الإنساني» أو البحث عن «طريق ثالث»، كان توجهاً صائباً.

شروط البداية والانطلاق

كانت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تعتبر من دول التكتل السوفياتي الأكثر تطوراً في المجال الصناعي. لكنها كانت أيضاً من بين الاقتصاديات الاشتراكية الأكثر خضوعاً للإدارة المركزية. حيث لم يكن يعمل في القطاع الخاص قبل العام ١٩٨٩ سوى ١,٢٪ من المواطنين. وحتى فترة الانقلاب في نهاية العام ١٩٨٩ لم تتفّذ في البلاد أية إصلاحات جزئية بهدف تحرير الاقتصاد. وبعد التجارب الإصلاحية التي نفذت في العام ١٩٦٨ والتي تم وقفها بسبب غزو جيوش حلف وارسو، كان الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي مصمماً على عدم السماح بأية تجارب مرتبطة بعملية التحرير الجزئية أو التجارة الخاصة على نطاق ضيق.

وقد أظهر الاقتصاد الشيوعي الكثير من الأمراض التي كانت ملازمة للاقتصاد الاشتراكي بأكمله: عدم توزيع فعال للمصادر الأولية، النمو الفائض لبعض القطاعات (مثل الصناعة الثقيلة، إنتاج المواد الخام)، الهدر المنتشر، فقدان أو سوء نوعية المنتجات، وتجاهل المشاكل البيئية. وقد انعكست مسألة غياب القطاع الخاص في تدني عمليات التجديد، وفي ضعف مرونة المؤسسات والاقتصاد بشكل عام.

اعتُبر الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا خلال العام ١٩٨٩ بمثابة ثورة حقيقة. وقد ساعد هذا الوضع السياسي على فرض إجراءات اقتصادية قاسية جداً كان من الممكن اعتبارها في الظروف العادلة بأنها

إجراءات غير شعبية أبداً. وبعد فترة محددة من الزمن كان من الممكن تقديم جميع النتائج السلبية لعملية التحول على أنها نفقات ضرورية بهدف إصلاح أخطاء النظام السابق. وبهذا فإن الوضع كان ملائماً لتحقيق تغييرات كبيرة وأساسية و مباشرة. إلا أن الاستعداد لتحمل التغييرات الموجعة في المجتمع بعد الانقلاب يختفي بسرعة، وبالتالي فإن الوقت المنوح للقيام بالإجراءات المؤدية للاستقرار وقت محدود. ومع مرور الوقت غدت المجموعات التي تملك مصالح مشتركة تربطها بالنظام السابق، والتي تحاول استغلال خبراتها واتصالاتها من أجل الفوز بالممتلكات والسلطة حتى في الترتيب السياسي الجديد تتماسك فيما بينها.

والمقارنة مع المجر أظهرت الظروف المهمة والتي ينبغي الاعتماد عليها خلال عملية تغيير النظام. فهناك وعلى سبيل المثال تم التوصل إلى الديمقراطية من خلال عملية تسليم كاملة للسلطة مما جعل القلة فقط يعتبرونها ثورة. نتيجة لذلك لم ينظر المجريون إلى مسألة تغيير النظام على أنها مرحلة تحول نوعية تشرع التدخلات القاسية في الاقتصاد، كما أن السياسيين المجريين لم يملكو ذلك «الرأسمال السياسي» المماثل والمتجسد في رغبة المواطنين بقبول الإجراءات المؤولة. وعندما حاولت الحكومة المجرية الجديدة فرض إجراءات اقتصادية قاسية، وجدت معارضة من قبل المواطنين الذين تمكوا من محاصرة عملية الإصلاح بواسطة أعمال العصيان المدني. هذا الرفض الجماهيري لتبني الإجراءات المؤولة في المجر شكّل بطبيعة الحال حجر عثرة في طريق تحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية المطلوبة.

الاستقرار والتحرير

بعد الانتقال من الاقتصاد الموجه مركزياً إلى اقتصاد السوق كان مطلوباً تحرير الأسواق والأسعار وفتح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي، ومنع النمو غير المبرمج للتضخم، وتخصيص المؤسسات الاشتراكية وخلق بيئة مؤسساتية ملائمة. وقد ساد توافق بين معظم رجال الاقتصاد حول ضرورة تفريد تلك الخطوات، لكن خلافات نشأت بسبب تباين وجهات النظر حول سرعتها وكيفية ترتيبها. وكانت هناك عوامل مختلفة ساهمت في تبني خيار التنفيذ السريع لعملية الاستقرار والتحرير، منها استعداد المواطنين الآني لقبول الإجراءات الاقتصادية القاسية، ووجود خطر نسف عملية الإصلاح في حال تم تبني خيار التنفيذ البطيء، وحتى الضعف المؤقت للمجموعات ذات المصالح المشتركة التي كانت مرتبطة بالنظام السابق.

وكان مؤيدو التنفيذ السريع يخافون أيضاً من الأفخاخ التي قد تنشأ أثناء عملية التحويل - مثال على ذلك نشوء وضع قد تسبب فيه الإصلاحات الجزئية بنفقات كبيرة لا يمكن تجاهلها، ولا تكون قادرة على تحقيق عملية التغيير الحقيقة في طريقة تصرف المؤسسات العاملة في الاقتصاد وبالتالي رفع فعاليتها وتأثيرها. كانت ظاهرة التعاطي التدريجي هي التصور المنافس للتصور الأول،

وتجسدت فكرته الرئيسية بتنفيذ الخطوات الإصلاحية بشكل تدريجي و اختياري . وقد اعتقد مناصرو التصور التدريجي بأنه سيكون ممكناً خلال التنفيذ البطيء للإصلاحات الحد من أو حتى منع عملية الهبوط الاقتصادي في بداية عملية التحول . وكان مفترضاً أن تسهم الإصلاحات التدريجية أيضاً باتاحة المجال للقطاع المؤسسي للتتوافق مع المنافسة الأجنبية . إلا أن الحكومة الشيكلوفاكية اختارت في العام ١٩٩٠ طريق الإصلاحات السريعة .

كان نظام الأسعار في تشيكلوفاكيا الاشتراكية موضوعاً وبشكل كامل تقريباً من قبل الإدارة المركزية . وكانت الأسعار نسبياً وحتى علاقة الأسعار المحلية والأجنبية مشوهة بشكل ملحوظ . وبالتالي فإن الأسعار لم تؤمن صورةً واقعيةً لعملية تقرير اقتصادية حقيقة ونوعية . وجاء أول تدخل في نظام الأسعار خلال العام ١٩٩٠ عندما نفذت الحكومة بعد انتخابات العام ١٩٩٠ مباشرةً (أي في الوقت الذي كان فيه حجم المعارضة الشعبية أقل) عملية سياسية حساسة تجسدت برفع الدعم عن أسعار المواد الغذائية وهو ما أدى لرفعها بمقدار ٢٥٪ . وفي العام ١٩٩٠ رُفعت أيضاً أسعار المزروعات على أنواعها . في يناير (كانون الثاني) من العام ١٩٩١ بدأت عملية تحرير واسعة للأسعار شملت حوالي ٨٥٪ من البضائع والخدمات ، وتم قياس ذلك بنسبة حصتها على القيمة الكلية للعائدات . واستمرت عملية جدولة أسعار السكن والطاقة ، في حين تمت المحافظة على جدوله مؤقتة لأسعار المواد الغذائية ، بهدف الحد من ارتفاعها بشكل جنوني .

وحتى تاريخ الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩١ تم أيضاً خفض الدعم لأسعار الفحم والغاز والتندفه ، وأزيل تماماً الدعم عن المنتجات الصناعية . وكان الهدف الرئيسي من عملية التحرير للأسعار وأن تتم إزالة التشوه في طبيعة الأسعار القائمة . وبعد عملية التحرير بدأت الأسعار تعكس حالة الندرة النسبية للبضائع والخدمات وحتى هيكلية الطلب . ومنذ هذه اللحظة بدأت الأسعار تشكل مجدداً أساساً لعملية التقرير الاقتصادي الفعال . ولكن نظراً للطابع الاحتكاري لل الاقتصاد فقد كان هناك تخوف من أن تقوم المؤسسات باستغلال موقعها كمصدر وحيد وأن ترفع الأسعار بشكل غير واقعي . ولهذا السبب كان من المهم أن تترافق عملية تحرير الأسعار وعملية أخرى لتحرير التجارة الخارجية . وقد ساهمت العملية الأخيرة بربط نظام الأسعار الشيكي الجديد مع هيكلية الأسعار العالمية وفي نفس الوقت ساهمت المنافسة الأجنبية بالحد من قدرة المؤسسات المحلية على إساءة استخدام موقعها الاحتكاري .

لقد كان نظام التجارة الخارجية في تشيكلوفاكيا محدوداً قبل العام ١٩٨٩ بخطة معينة . وكانت هيكلية البضائع المعروضة للتجارة مشوهة بنفس الطريقة التي كانت فيها القدرة الانتاجية للاقتصاد مشوهة . وكان الشريك التجاري الأساسي للبلاد هي الدول التي لم تكن تملك عملاً قابلاً للتحويل دولياً ، أي الدول الاشتراكية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي (كوميكون) . وخلال العام

١٩٩٠ تمت الصادقة على قوانين مكّنت المؤسسات الخاصة والرسمية بتصدير منتجاتها واستيراد المواد التي تحتاج إليها. وبدأت عملية تحرير التجارة الخارجية الفعلية في الأول من يناير ١٩٩١، عندما تم فرض عملية تحويل العملة المحلية (الكريونة) داخلياً. ومنذ تلك اللحظة كان بإمكان المصرف المركزي شراء العملات الأجنبية بهدف تسديد قيمة الاستيراد.

تحرير التجارة الخارجية

فرضت الحكومة ضريبة استيراد بلغ حجمها ٢٠٪ على المواد الاستهلاكية، وذلك بسبب خوفها من التأثير السلبي لعملية التحرير السريعة على الحساب العادي لميزان المدفوعات. وقد تم خفض هذه الضريبة بمعدل النصف خلال العام ١٩٩١ ومن ثم ألغيت كلياً بعد عام من ذلك التاريخ. وبالتناسق مع عملية تحرير التجارة الخارجية تم حل مجلس التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية (كوميكون) وبدأت الدول الأعضاء تمارس فيما بينها العمل التجاري بناءً على أسعار يحددها السوق وبالعملات الدولية القابلة للتحويل.

الجدلية الرئيسية التي تم الاعتماد عليها لإتمام عملية تحرير التجارة الخارجية بشكل سريع كانت ماثلة لتلك التي تم اعتمادها في تحرير الأسعار. إصلاح هيكلية الأسعار المشوهة. فالأسعار المحددة بشكل إداري لم تتوافق أبداً مع مبدأ العرض والطلب، وكانت أيضاً مختلفة حتى عن هيكلية الأسعار المعتمدة في السوق العالمي. وفي حال تم تحرير الأسعار المحلية فقط وبقيت هيكلية الأسعار التشيكوسلوفاكية منفصلة عن الهيكلية العالمية، فإن هيكلية المنافع في الاقتصاد ستبقى مشوهة ولن تتمكن المؤسسات وبالتالي من اتخاذ القرارات الصائبة الخاصة بالانتاج. وخلال عملية التحرير الجزئية والتدرجية ستتردد المؤسسات بالاستثمار، لأنها لن تعرف كيف ستتحدد حجم أسعار منتجاتها بعد افتتاح متاجرها. بكلام آخر، لم يكن ممكناً التوصل إلى عملية تسوية للأسعار المطلوبة من خلال عملية التحرير الحالية والواسعة للأسعار المحلية فقط، ولكن أيضاً للت التجارة الخارجية.

ولقد جادل مناصرو عملية التحرير التدرجية بالقول أن المؤسسات المحلية لن تتمتع بأية فرصة لمنافسة المنتجات الأجنبية الأكثر فعالية، لكن الانفتاح كان بطبيعة الحال أمراً ضرورياً بسبب ما ذُكر أعلاه حول مسألة الخد من الموقف الاحتكاري للمؤسسات المحلية. إضافة لذلك فقد كانت المؤسسات المحلية محمية ((بجاجزي دفاع)). فقبل بدء عملية التحرير في العام ١٩٩٠ تم تنفيذ عملية إعادة تقييم ومن ثم تثبيت سعر صرف العملة المحلية. وكان سعر الصرف المحدد بأقل من قيمته قد مكّن حتى المؤسسات الصغيرة من خوض المنافسة. وأدت عملية إعادة جدولة الرواتب التي كانت جزءاً من إجراءات فرض الاستقرار، بالتعاون مع عملية إعادة جدولة الأسعار، إلى انخفاض حجم الرواتب الحقيقة في العام ١٩٩١ بمعدل ٢٤٪. وقد كان هذا الانخفاض مؤلماً بالنسبة لمواطني البلاد،

لكنه عنى بالنسبة للمؤسسات الخفاضاً في النفقات المرتبطة بالرواتب ، وهو ما ساعدتهم ، بعد تحرير التجارة الدولية ، على تخفيض وقع عملية فتح السوق المحلي أمام المنافسة الخارجية.

لقد عززت عملية تحرير الأسعار والتجارة الخارجية خطر ارتفاع نسبة التضخم بشكل حاد. وكان من الضروري للحد من الارتفاع غير المبرمج لمستوى الأسعار ونشوء حالة اللا توازن الداخلية والخارجية ، إرفاق عملية التحرير بإجراءات خاصة تسهم في الاستقرار مجدداً. ولهذا السبب جات الحكومة إلى عمليات التقشف المالي والنقدية ، وإلى جدولة الرواتب وإعادة تقسيم سعر صرف العملة. وتم تشكيل ميزانية العام ١٩٩٠ وحتى العام ١٩٩١ بفائض مالي لا بعجز. وتم في نفس الوقت خفض تأثير حصة النفقات العامة على معدل الناتج الاجمالي المحلي بشكل حاد. ففي العام ١٩٨٩ كانت حصة النفقات العامة على الناتج الاجمالي المحلي ٧٢,٣٪ ، لكنها وصلت بعد ثلاثة أعوام إلى ٤٧,٥٪ فقط. وكان أكبر الخفاض في هذا السياق ذلك الذي شمل النفقات المخصصة لنقل المؤسسات ، والتي انخفضت حصتها من ١٦٪ في العام ١٩٨٩ إلى أقل من ثلاثة بالمئة في العام ١٩٩٥.

وتم استكمال عملية التقشف المالي باتجاه مماثل في السياسة النقدية. وكان هدفها في المرحلة الأولى من عملية التحويل العمل على منع الارتفاع غير المتناسب لسوق الأسعار والذي تم بسبب إعادة تقسيم سعر الصرف وعملية التحرير ، ظاهرة دائمة. ونظرًا لعدم وجود أسواق مالية وحساسية المصارف التجارية حال الوسائل التقليدية غير المباشرة للسياسة النقدية ، فقد كانت الوسيلة الرئيسية التي اعتمدها البنك المركزي لإدارة حجم الأموال في الاقتصاد هي الحد إدارياً من حجم القروض التي كان يمكن للمصارف التجارية أن تمنحها. وكانت عملية التقشف المالي صارمة جداً في العام ١٩٩١ ، وساهمت بهبوط نسبة التضخم بشكل سريع بعد صدمة التحرير الأولى. وقد تم التخلّي بشكل تدريجي عن إدارة عملية تنظيم السيولة وتم الاستعاضة عنها بوسائل غير مباشرة (كإلزام المصارف التجارية بنسبة محددة من الاحتياطي ، ومعدل فوائد). وقد تم إلغاء التحديد الذي كان مفروضاً على القروض في العام ١٩٩٢.

لقد حققت عملية التحرير والاستقرار الأهداف المحددة لهما ويمكن اعتبارهما ناجحتين. وأدى نجاح هذه العملية لاعتبار الجمهورية التشيكية في منتصف التسعينيات بمثابة مثال تختذلي به الدول الأخرى ذات الاقتصاد التحولي.

عملية الخصخصة

خلال عملية فرض اقتصاد السوق وحتى إزالة ظاهرة عدم فعالية القطاع المؤسسي التشيكيوسوفاكي ، كانت الخطوة المهمة التالية هي خصخصة قسم من ممتلكات الدولة. وقد بدأت

الشخصية في العام ١٩٩٠ من خلال عملية إعادة الممتلكات لأصحابها عبر قانون خاص - أي إعادة المبني المأهولة، الأراضي الزراعية والمحصص في بعض المؤسسات الصناعية والتي تم تأميمها بعد الخامس والعشرين من فبراير (شباط) ١٩٤٨. وكانت هناك أسباب أخلاقية لإتمام عملية إعادة الممتلكات لأصحابها - إعادة إحياء الثقة العامة في شرعية وحماية الملكية الخاصة، وكذلك الاعتبار بأن الأمر كان بمثابة أسلوب سريع ويسير لشخصية ممتلكات الدولة. ولقد جرت أوسع عملية لإعادة الممتلكات في الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ وبلغت قيمة الممتلكات التي قت خصوصيتها عبر هذه الطريقة حوالي ٢٠٠ مليار كرونة.

الشكل الآخر لعملية نقل الممتلكات من ملكية الدولة إلى القطاع الخاص تجسد في العملية التي عرفت باسم عملية الخصخصة الصغيرة. في هذه العملية تم من خلال مناقصات عامة بيع حوالي ٢٣ ألف مؤسسة صغيرة - منها المتاجر أو المطاعم أو الفنادق، ولم يسمح إلا للمؤسسات المحلية بالمشاركة فيها. ومقارنة ببولندا على سبيل المثال فإنه لم يتم في تشيكوسلوفاكيا تنفيذ عملية الخصخصة من خلال قيام الإدارة أو الموظفين بشراء المؤسسة التي يعملون فيها. وقد تم الاعتماد بذلك على قناعة بأنه من غير العدل منح الموظفين والمدراء امتيازاً خاصاً وحجب ذلك عن باقي المواطنين. إضافة لذلك فإن المدراء الذين سيطروا على المؤسسات مباشرة بعد عملية الانقلاب، كانوا في الغالب أعضاء في الإدارة الشيوعية السابقة، ولم يكن مطلوباً بالتالي أن تنتهي عملية الخصخصة بأيديهم. وقد تم نقل أموال إضافية للدولة بقيمة ٣٥٠ مليار كرونة إلى المدن والمقاطعات، في حين تم تحويل جمعيات تعاونية بقيمة ١٥٠ ملياراً إلى شركات تجارية.

عملية الخصخصة الكبيرة

الأساليب المذكورة أعلاه جرت في عملية خصخصة المؤسسات الصغيرة فقط. أما المؤسسات والشركات الصناعية الكبيرة التي تشکل العمود الفقري لللاقتصاد، فقد تم تخصيصها في عملية الخصخصة الكبيرة التي اعتمدت على أساليب عادلة (البيع المباشر، المنافسات والمناقصات العامة) وعلى الخصخصة عن طريق القسمات الاستثمارية. وقد شكلت الخصخصة عن طريق القسمات الأسلوب الرئيسي لإخراج المؤسسات من سيطرة الدولة، وقت من خلال هذه الطريقة خصخصة أكثر من ستين بالمائة من المؤسسات التي قررت الدولة التخلص منها في عملية الخصخصة الكبيرة، ولكن حتى بعد هذه العملية قررت الدولة الاحتفاظ بحصتها الكاملة في الشركات ذات الطابع الاستراتيجي أو تلك الموجودة في قطاعات احتكارية (الطاقة، والمناجم، والاتصالات). ولم تتم عملية خصخصة بعض هذه القطاعات حتى يومنا هذا - يامكانتنا أن نستخدم كمثال شركة الطاقة الشيشيكية (ČEZ) والتي تعتبر أكبر شركة طاقة في الجمهورية الشيشيكية، أو شركة تشيسكي تيليكوم (شركة احتكارية سابقة للاتصالات).

من الناحية الفنية جرت عملية الخصخصة عن طريق القسام بهذه الطريقة: كان بإمكان كل مواطن في تشيكيسلوفاكيا شراء دفتر قسائم بقيمة ١٠٠٠ كرونة يضم ما يعرف بالنقاط الاستثمارية. وكان بإمكانه أن يستخدم تلك النقاط في العروض التي كانت تتم في عمليات بيع الأسهم التابعة لشركات الدولة المعروضة للشخصية، أو منحها للصناديق الاستثمارية. في حال قرر المواطن اختيار البديل الثاني أصبح مساهمًا في الصندوق، في حين كان بإمكان الأخير استثمار النقاط الممنوحة له في الأسهم المعروضة. وقد جرت عملية الخصخصة عن طريق القسائم عبر «موجات»، تم تقسيم كل موجة منها إلى «دورات» عدّة. وقد جرت أول موجة من هذا التبديل في تشيكيسلوفاكيا في العام ١٩٩٢، في حين تأخرت الموجة الثانية بسبب انهيار الفدرالية التشيكوسلوفاكية ونشوء الجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية، وجرت في العام ١٩٩٤.

وكان لأسلوب الخصخصة عن طريق القسائم منافع عديدة اعتبرتها الحكومة في بداية التسعينيات بأنها حاسمة. فالشخصية عن طريق القسائم سريعة، ويمكن تنفيذها بشكل جماعي وبالتالي نقل كمية كبيرة من ممتلكات الدولة بشكل متكامل وفوري. وقد أعربت عملية الخصخصة عن طريق القسائم بأنها عادلة ولا تفسح المجال لنشوء الفساد. والجدلية الأبرز التي لعبت لصالح طريقة الشخصية هذه هو أن الشعب التشيكى لم يكن يملك الرأسمال الكافى لكي ينخرص المؤسسات استناداً لأسعار السوق. من جهة أخرى فقد كان مطلوباً من عملية امتلاك الأسهم بشكل كبير تأمين الدعم للنظام الجديد القائم وللإصلاحات الاقتصادية. إضافة لذلك فإن تشيكيسلوفاكيا لم تكن في وضع تحتاج فيه لرفع مدخول الميزانية العامة بأى ثمن، وكان بإمكانها عملياً أن تسمح لنفسها «بتوزيع» ممتلكات الدولة بين المواطنين.

وكانت توجد بالطبع أفكار وآراء ضد هذا الأسلوب: فالملاك الجدد الناشئون من خلال هذه الطريقة سيغذون من فقدان الرأسمال المطلوب للقيام بعملية إعادة الهيكلة. كما أن طريقة الشخصية عبر القسائم شكلت تهديداً باحتمال تشكيل هيكلية مفتتة جداً للملكية الغير قادرة على مراقبة المدراء الذين سيستلمون المؤسسات وسيديرونها لأنهم سيسعون لتحقيق أرباحهم الخاصة. المأخذ الآخر كان أن عملية الخصخصة عن طريق القسائم لا تمنع المؤسسة إلى الملاك الذين سيكونون قادرين على إدارتها بشكل فعال.

صناديق الشخصية الاستثمارية

لقد سمح بنشوء صناديق الشخصية الاستثمارية التي كانت قادرة على المشاركة في عملية الخصخصة عن طريق القسائم، كرد على الانتقادات المذكورة أعلاه. وكانت الحكومة تأمل بأن تتمتع الصناديق الاستثمارية بالقدرة الكافية لكي تُلزم المدراء باحترام مصالح الملاك. وقد تم تحديد

طبيعة الصناديق الاستثمارية بشكل دقيق من خلال الإعلان العام الصادر عن الحكومة في سبتمبر (أيلول) من عام ١٩٩١. وتصرّفت الحكومة من خلال هذا الإعلان بشكل ليريالي للغاية ومكّنت من عملية تأسيس الصناديق للجميع تقريباً. وقد اعتمدت في هذا الإجراء على حقيقة أنّ المواطنين لن ينحووا ثقّتهم إلا للصناديق المشكّلة من قبل المؤسسات القوية (وخصوصاً البنوك)، في حين لن تتمتّع الصناديق الأخرى بفرص كثيرة للحصول على النقاط الاستثمارية من المواطنين ولن تلعب بالتألي دوراً كبيراً في الاقتصاد.

وأطلقت الصناديق الاستثمارية حملات إعلانية قوية حاولت من خلالها جذب صغار المستثمرين. بعض تلك الصناديق وعد بشراء دفتر القسمائم بعد الموجة الأولى من عملية الخصخصة مباشرة، مقابل مبلغ تراوح في تلك الفترة حول العشرة آلاف كرونة. وقرر كثير من المواطنين استغلال هذه الإمكانيّة، خصوصاً هؤلاء الذين لم يفكروا بعد بالمشاركة في عملية الخصخصة عبر القسمائم. وبهذا فإنّ نشوء الصناديق وحملاتها الإعلانية ساهم بمشاركة التشييك بشكل جماهيري في عملية الخصخصة.

وفي رد على الحملة الإعلانية الواسعة النطاق والنجاح غير المتوقّع للصناديق، بما فيها تلك التي تديرها جمادات أو أشخاص غير معروفين حتى تلك اللحظة، صادق البرلمان في يناير (كانون الثاني) ١٩٩٢ على إضافة على بعض المعايير القانونية المنظمة لنشاط الصناديق الاستثمارية. وكان الأمر المهم في ذلك هو منع استثمار أكثر من ١٠٪ من رأس المال الصندوق في سند مالي واحد أو امتلاك أكثر من ٢٠٪ من الأسهم التي يملكها شخص واحد. وأرادت الحكومة من ذلك تأمّن عملية تنوع موجودات وممتلكات الصناديق. وقد جاء التغيير التشريعي الثاني مباشرة قبل افتتاح أول دورة من أول موجة في مايو من عام ١٩٩٢، حيث تم من خلال هذا القانون تحديد الصناديق المفتوحة والصناديق المغلقة (الصناديق المفتوحة تضمّن للملك الأصلي للأسهم شراءها مجدداً بعد بيعها، في حين لا تضمّن الصناديق المغلقة هذا الأمر لكن يمكن بيع سندات الخصص في الأسواق الثانية)، وتم تشديد عملية منح الرخص للصناديق الاستثمارية، ومنعت الصناديق المؤسسة من قبل المصارف بالاستثمار في أسهم أي من المصارف التي تمت خصخصتها. وكان مفترضاً أن يساهم هذا الإجراء بمنع نشوء ما يعرف بالملكية المقاطعة وغير الشفافة.

ونظراً لأنّ الصناديق الاستثمارية («المصرفية») لم تؤسّس في غالب الأحيان من قبل المصارف بل بواسطة الشركات الاستثمارية المملوكة من قبل المصارف والتي لم يسرّ عليها مفعول هذا الإجراء، فقد كان بإمكان الملكية المقاطعة أن تزدهر بشكل قانوني. وقد حدّ القانون أيضاً من الرسوم ذات الحد الأعلى والتي كان بإمكان الشركات الاستثمارية جمعها لقاء إدارتها للصندوق. كانت تحصل إما على ٢٪ من معدل القيمة السنوية لممتلكات الصندوق، أو على ٢٠٪ من الأرباح السنوية

للصندوق. لكن برغم تشديد التنظيم بقيت عملية الدخول إلى الصناديق الاستثمارية حتى في المرحلة اللاحقة والبيرالية جداً.

لقد لعبت الصناديق دوراً مفصلياً في خلق المراقبة مركزية. فقد انتقلت عملية مراقبة المؤسسات التي يملكونها ملايين المساهمين الصغار إلى أيدي عدد محدد من الصناديق الاستثمارية. ولم يتمتع صغار المستثمرين عملياً بإمكانية التأثير على نشاط الصناديق التي كان من المفترض أن يحد نشوئها من مشكلة فصل الملكية عن المراقبة بين صغار المستثمرين والمدراء، وبالتالي فقد ساهمت في خلق مشكلة جديدة مشابهة لتلك التي كان عليها الخد منها. وقد شكل هذا التطور مفاجئة بالنسبة للحكومة والتشريع اللذين لم يكونوا مستعدين لها.

ظاهرة الخندقة أو حفر الأنفاق

انتشرت في الاقتصاد التشيكي ظاهرة خاصة عُرفت باسم الخندقة وذلك نتيجة لضعف التشريعات وغياب المؤسسات (حيث لم يتم تأسيس لجنة الأوراق المالية إلا في العام ١٩٩٨) وضعف إمكانية الاعتماد على القانون لتحصيل الحقوق المسلوبة، وقد تسربت هذه الظاهرة بأذى كبير للاقتصاد بشكل عام وحتى لكثير من صغار الملاك. إضافة لذلك فقد نسفت هذه الظاهرة ثقة المواطنين بعملية الإصلاح الاقتصادي وحتى في عملية الاستثمار الجماعي. والخندقة هي مصطلح يستخدم لوصف الظاهرة التي تنشأ عندما تقوم مجموعة تدير مؤسسة أو شركة (بالرغم من أنها لا تملكها بالكامل) بنقل الممتلكات أو النشاطات المرجحة لهذه الشركة إلى شركة أخرى تراقبها أو تملكها بالكامل. بهذه الطريقة يكون بإمكانها عندئذ أن تصرّف بالممتلكات كيما تشاء وبحريّة تامة. وبهذا فإن عملية الخندقة تساهم بالطبع في الإساءة إلى المالك الذين لا يراقبون إدارة الشركة، لأنّه لا يبقى لهم منها سوى قشور فارغة لا قيمة لها. وفي الجمهورية التشيكية وصلت عملية الخندقة إلى درجات ضخمة جداً، حيث أن بعض أشكال نقل الممتلكات عبر الشركات كانت تعتبر إحياناً أمراً قانونياً، وبالتالي فإن من كان يقوم بهذا العمل لم يكن يضطر أحياناً لإنفائه. وبهذا فإن القوانين التشيكية لم تتمكن في بداية التسعينيات من تجاوز المشاكل المرتبطة بفصل الرقابة عن الملكية.

في المراحل الأولى من عملية التحول الاقتصادي سادت بين أركان الحكومة المسؤولين عن عملية الخخصصة ثقة عمّاء في «اليد الخفية للسوق». وقد آمنت الحكومة بأنه في حال جرت عملية الخخصصة بشكل سريع وقت إعادة إحياء الملكية الخاصة، فإن السوق الحر سيتولى بنفسه عملية تحديد المصادر المثالية وتشكيل المنافع الصحيحة بالنسبة للملاك. كان مطلوباً الخد وبأقصى درجة ممكنة من تدخلات الدولة. ونتيجة لذلك فقد تم في عملية الخخصصة تحديد السرعة كأولوية قصوى، وفي المرتبة الثانية كانت عملية إعادة بناء المؤسسات المهمة، ومراقبة وجدولة السوق، وتشكيل أنظمة للتنافس العادل أو الحكم المشترك (أي بمعنى تأمين رقابة من قبل المالك على الإدارة التي تقود

المؤسسة). ولا شك بأن فرض القوانين الملائمة في الوقت المناسب وخصوصاً تلك المتعلقة بحماية حقوق صغار المساهمين، ونشر المعلومات، وإجراء عملية تنظيم للسوق وعملية جدولة وتنظيم عائلة للمصارف، ستساهم على الأرجح بالحد من حجم سوء استخدام الموقع الذي يتمتع به المساهم الأكبر وكذلك الحد من ظاهرة الخندة.

إن عدم الرغبة بتنفيذ عملية الرقابة وأحياناً انتقاد أفكار الاقتصاد الليبرالي بشكل حاد كانا بمثابة رد فعل على فرض الرقابة المفرطة وعلى عدم منطقية الترتيب الاقتصادي الاشتراكي الذي كان سائداً. وقد ساهم الوضع السياسي الذي لم يكن واضحاً تماماً في تسرع إطلاق عملية الخصخصة عن طريق القوائم، فقد أرادت النخبة التشيكية الجديدة ضمان عدم عودة الإدارة الشيوعية السابقة أو تجديد الاشتراكية. وكانت الحكومة ترغب بتعقيد آلية إمكانية للعودة إلى العواير التي كانت سائدة قبل العام ١٩٨٩ بأكبر قدر ممكن. وقد شكل العرض القاضي بتقديم حصة واضحة لكل مواطن في ممتلكات الدولة وعملية الخصخصة عموماً، الطريق الفعال لتحقيق هذا الهدف. وبالتالي فإن التنفيذ السريع لعملية الخصخصة عن طريق القوائم قد تم نتيجة لاقتناعهم بالمنافع الناشئة، ولقناعتهم السياسية وحتى بسبب الضرورة.

المصرف المركزي

في نهاية الثمانينيات كانت تشيكوسلوفاكيا تعتمد على النظام المصرفي ذو الدرجة الواحدة (كان المصرف المركزي يمارس في نفس الوقت مهام المصرف التجاري). وكان هذا الترتيب أمراً ملزماً للاقتصاد الاشتراكي، حيث لعب المصرف الأوحد القائم دوراً مسيطراً وكان ينفذ معظم العمليات. أما المصارف الأخرى فكانت تحصر نشاطاتها بشكل ضيق وتعتمد على قرارات المصرف الأوحد القائم. وكان المصرف المركزي التشيكوسلوفاكي يؤدي مهام المصرف المركزي والمصرف التجاري بالنسبة لزياته من المؤسسات. أما العمليات المصرفية الخاصة بالزيائن من المؤسسات التي كانت تقيم علاقات مع الخارج فقد كان يديرها المصرف التجاري التشيكوسلوفاكي (CSOB)، في حين كان بنك التوفير التشيكية (تشيسكا ستانسي سبورجيتيلنا) وبنك التوفير السلو伐كية (سلوفينسكا شتاتني سبورجيتيلنا) يقدمان الخدمات للمواطنين. ثم كان هناك أيضاً البنك الاستثماري (انفستيشنلي بانك) المتخصص في منح القروض الاستثمارية طويلة الأمد، وبنك جيفنوستينسکا الذي يدير العمليات مع الخارج بالنسبة لبعض الزيائن المنفرددين من القطاع الخاص.

ومنذ النصف الثاني من الثمانينيات كانت تشيكوسلوفاكيا مستعدة لإجراء عملية إصلاح النظام المصرفي التي كان من المفترض أن تدخل حيز التنفيذ في بداية شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠. وبالرغم من أن هذه العملية لم تتفق بشكل كامل بسبب الأحداث السياسية، إلا أن القانون الجديد

الخاص بالصرف المركزي التشيكوسلوفاكي والمصادق عليه في الخامس عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩، أي قبل انقلاب شهر نوفمبر، دخل حيز التنفيذ ابتداءً من ١ يناير. وفي الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ تم تقسيم المصرف المركزي التشيكوسلوفاكي إلى مصرف مركزي ومصرفين تجاريين آخرين (المصرف التجاري في براغ وبنك القروض العام في برatisلافا).

وحتى بعد عملية الإصلاح هذه فقد كان المصرف المركزي التشيكوسلوفاكي مختلفاً جداً عن المصارف المركزية العاملة في اقتصادات السوق - حيث ومن بين المهام الكثيرة التي كان يقوم بها كان مطلوباً منه أيضاً المساهمة في تشكيل خطط النمو الاقتصادي والاجتماعي أو الميزانيات العامة للدولة، لكن بالإضافة لذلك كان مطلوباً منه مراقبة عملية تعزيز استقرار العملة المحلية والسوق المالي. وكان المصرف المركزي التشيكوسلوفاكي يتمتع حتى بعد عملية الإصلاح هذه بصلاحيه للتاثير على طريقة عمل المصارف الأخرى. هذا يعني بأنه وبعد عملية الإصلاح لم ينفذ المصرف المركزي شروط اقتصاد السوق وهو ما أدى في نهاية العام ١٩٩١ للمصادقة على قانون خاص بالمصرف المركزي التشيكوسلوفاكي. وقد ساهم هذا القانون بجعل المصرف المركزي التشيكوسلوفاكي مصرفًا مركزيًا تقليديًا يعمل ضمن اقتصاد السوق، وتحوله بتنفيذ المهام المطلوبة ومنها: إصدار العملات، تنفيذ السياسة النقدية، التصرف كمسؤل عن المصارف الخاصة وكصرف للدولة في نفس الوقت، تنظيم ومراقبة النظام المصرفي. ونتيجة لأنهيار الفدرالية ومن ثم تقسيم المصرف المركزي التشيكوسلوفاكي، نشأ في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣ مصرفين مركزيين هما المصرف الوطني التشكي والمصرف الوطني السلوفاكي.

المصارف التجارية

لقد تناول القانون الخاص بالصرف المركزي الصادر في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ موضوع المصارف التجارية أيضاً، والتي حصلت جميعها (أي البنوك التي كانت قائمة قبل العام ١٩٨٩ وتلك التي نشأت حديثاً في كلا البلدين) على طابع المصرف العام. فقد كان بإمكان الزبائن أن يختاروا مصرفهم وهو ما أدخل على قطاع المصارف عنصر المنافسة وساهم بنشوء أولى المصارف الخاصة خلال العام ١٩٩٠. وكانت قوانين منح الرخص المصرفية في بداية عملية التحويل ليبرالية جداً وسهلت من عملية نشوء المصارف الصغيرة ذات الرأسمال الضعيف.

وخلال هذه الفترة عانى القطاع المصرفي التجاري التشكي من الحجم الكبير للقروض السيئة التي تم منحها قبل العام ١٩٩٠، وكذلك من انخفاض ما يعرف بملاءمة الرأسمال (أي الحجم القليل للرأسمال الخاص مقارنة بالقرض المنوح). ولذلك تمت المصادقة على ما عُرف بالبرنامج الاندماجي الأول، والذي تم من خلاله تأسيس المصرف الاندماجي (كونسوليداتشيون بانكا)، كما تمت عملية إعادة تحديد حجم الرأسمال في المصارف المركزية القائمة وتحريرها من ديونها. وجرت

عملية تنظيف المصارف خلال مراحلتين . حصلت المصارف في الأولى على حقنة مالية بقيمة ٣٠ مليار كرونة ، وفي الثانية اشتري المصرف الاندماجي الديون التي وصلت قيمتها إلى ١٥,١ مليار كرونة.

٧٩

المشاكل طفت على السطح في الأعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ عندما بدأت تظهر أولى مشاكل المصارف الخاصة ، والتي وقعت بسبب انعدام الخبرة المتعلقة بإدارة الأزمات وكذلك بسبب الطريقة الخاطئة التي تم إتباعها لمنح القروض . وكانت عملية التحاذ قرار بشأن منح القروض لا تزال مقللة بحقيقة أن الشركات المؤسسة حديثاً لم تكن تمتلك بأي تاريخ مالي . إضافة لذلك فقد عملت بعض المصارف على منح قروض لأشخاص مقربين منها . أي أعضاء مجلس إدارتها أو حتى ملوك المصارف . ولم تنشأ المعاير الخاصة بالقروض التي تمنع مثل هذه التصرفات إلا في العام ١٩٩٢ ، وهذا يعني بأن المصارف عملت طوال عامين كاملين دون الاعتماد على هذه المعاير والأنظمة . وكرد فعل على مشاكل المصارف ، قرر المصرف المركزي الحد بشكل صارم من عملية منح الرخص المصرفية ومنع بالكامل تقريباً عملية الدخول إلى هذا القطاع .

لقد تأخرت عملية خصخصة المصارف التابعة للدولة في الجمهورية التشيكية . ففي العام ١٩٩٢ لم يخضع للخصوصية بالكامل سوى مصرف «جيفنوتينسكا بانكا» ، في حين تم في نفس العام خصخصة حصة الدولة عن طريق القسمة في كل من المصرف التجاري «كومرتشني بانكا» ، البنك الاستثماري «انفستيشن بانكا» وبنك التوفير التشيكية («تشيسكا سبورجيتيينا») . لكن الدولة احتفظت بالحصة الأكبر أو بحق مراقبة حصصها في جميع هذه المصارف . ومارس «الصندوق الوطني للممتلكات» وظيفة إدارة حقوق الملكية ، وهو صندوق تم تأسيسه في العام ١٩٩١ بهدف الإدارة المؤقتة لخصص الدولة في المؤسسات الموضوعة على جدول الخصخصة (هذا يعني بأن الصندوق الوطني للممتلكات لم يشرف على المصارف فقط) . وتجسدت الهمة الرئيسية للصندوق بتحقيق مشاريع الخصخصة استناداً للقرارات الخاصة بعملية الخصخصة والصادرة عن وزارة المالية في الجمهورية التشيكية ، وكان يخضع دائماً لرقابة المجلس النيابي التشيكى . ولقد شكلت حالة التردد والضياع السائد في البلاد ، سبباً رئيسياً في تأخير عملية خصخصة المصارف الأربع الكبيرة . وكان واضحاً بأنه لو قرر المالك الخاسرون آنذاك وقف ضخ القروض إلى القطاع التجاري والاستثماري الشيكي في بداية التسعينيات لأي سبب من الأسباب ، لشكل ذلك تهديداً جدياً لل الاقتصاد بأكمله .

أزمة القطاع المصرفي

أسست المصارف المسيطر عليها من قبل الدولة الشركات الاستثمارية التي انضمت إلى عملية الخصخصة عن طريق القسمة وفازت وبالتالي بمجموعة من أسهم الكثير من المؤسسات . هذه

المؤسسات أصبحت في وقت لاحق تعتمد على المصارف من خلال طريقتين أو أسلوبين - فقد كانت مملوكة من قبل المصارف خصوصاً وأن القروض المقدمة من قبل المصارف كانت تشكل المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات. الاعتماد الثاني كان مفعلاً بطبيعة الحال بسبب غياب السوق الرأسمالي، وبالتالي فقد كان بإمكان الدولة حتى بعد عملية الخخصة وبواسطة المصارف التأثير على قسم كبير من الصناعة. وكانت الحكومة مهتمة بالطبع بتسريع النمو الاقتصادي في البلاد ومحضن نسبة البطالة، وكان لديها وبالتالي دافع ومبرر لممارسة الضغط على المصارف لكي تمنع القروض حتى للمؤسسات التي لم تكن تستوفي الشروط المطلوبة للحصول على القروض. كما كان للمصارف دافع لفضيل الشركات الخاصة تحت سيطرتها للحصول على القروض المنوحة. وقد نتج عن ذلك ما يعرف بالقروض الـ- ـية
 (تحدث عن القروض الـ- ـية
 في حال قامت المصارف بمنح القروض دون أن تقوم بعملية تدقيق جيدة حول قدرة المؤسسة على دفع القرض، أو في حال منحت الأموال للمؤسسات التي تحوم شكوك حول قدرتها على إمكانية تسديد القرض) وعمليات توزيع سيئة للقروض. وأبعدت الشركات قدر الإمكان عن عمليات إعادة البيكالة لأنها لم تُخبر على القيام بها بسبب ميزانياتها الـ- ـية
 والمحدودة، في حين قامت المصارف من جهة أخرى بتجميع القروض المشكوك في نوعيتها. لكن المصارف الكبيرة الأربع المملوكة من قبل الدولة كانت تسمح لنفسها بمنح القروض السيئة. فقد كانت كبيرة لدرجة أن سقوطها كان من الممكن أن يتسبب بمشاكل جديدة للاقتصاد التشيكي بأكمله، وبالتالي كان بإمكانها الاعتماد على الدعم السريع من قبل الدولة في حال احتاجت له. وفي نهاية التسعينيات تبين بأن هذا التوقع كان صائباً.

لقد ساهم التراكم المستمر للمشاكل التي كانت تعاني منها المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم بإيلاز المصرف المركزي في العام ١٩٩٦ بالصادقة على البرنامج الاندماجي رقم ٢، والذي قام المصرف المركزي من خلاله بتشديد طريقة تدخله في مشاكل المصارف. نتيجة لذلك نشأت موجة فرض الإدارة الإلزامية والتي طالت أيضاً أكبر مصرف لا يوجد فيه رأسمال من الدولة. أما التأثير الإيجابي لبرنامج الاندماج رقم ٢ فقد كان في تنظيف القطاع المصرفي التشيكي من المصارف الصغيرة والمتوسطة التي كانت تعاني من أكبر قدر من المشاكل. وكمحاولة لإيجاد حل جذري ومنظم للوضع في القطاع المصرفي تمت في العام ١٩٩٨ المصادقة على إضافتين قانونيتين جديدين ساهمتا بالحد من ربط المصارف بالقطاع غير المصرفي، وشددتا شروط منح الرخص المصرافية، ووسعتا نظام تأمين المدحّفات.

إلا أن المصارف الصغيرة الخاصة لم تكن وحدها التي كانت تعاني من المشاكل في النصف الثاني من التسعينات. فقد تم في العام ١٩٩٨ بيع حصة الدولة من بنك البريد والاستثمار إلى مجموعة نومورا اليابانية، ولكن في العام ٢٠٠٠ تم نقلها مجدداً وضمن ظروف دراماتيكية وصعبة إلى ملكية

المصرف التجاري التشيكيوسلوفاكي. وكان المصرف الأخير قد بيع قبل ذلك بعام، أي في العام ١٩٩٩، إلى مصرف KBC البلجيكي. وانتهى بنك التوفير التشيكي (تشيسكا سبورجيتينا) في العام ٢٠٠٠ بأيدي مصرف نساري إسمه إيرستي بانك، وبعد ذلك بعام تم بيع المصرف التجاري (كومرتشني بانكا) إلى مجموعة سوسبيتي جينيرال الفرنسية. لكن كان ضرورياً قبل إتمام عملية الخخصة منح مساعدات من قبل الدولة لكل من المصرف التجاري (كومرتشني بانكا) وبنك التوفير التشيكي (تشيسكا سبورجيتينا)، وحتى بنك البريد والاستثمار خلال عملية نقل ملكيته إلى المصرف التجاري التشيكيوسلوفاكي. وكان من الصعب جداً تحديد حجم النفقات التي طلبتها عملية تأهيل القطاع المصرفي، لكن البنك المركزي التشيكي يقدرها بحوالي ٣٠٠ مليار كرونة.

وعليه، فقد تبيّن حتى في القطاع المصرفي بأن المنافسة الحرة وحدها لا تكفي لتطوير اقتصاد السوق بشكل صحي بل يجب تعزيزها بالتنظيم الملائم. لقد ساهمت مراقبة الدولة للمصارف الأربع الكبيرة خلال فترة التسعينيات وسيطرة المصارف على قسم كبير من القطاع الصناعي بدعم عملية استمرار المؤسسات التي ما كانت قادرة أصلاً على الاستمرار، وهو ما تسبّب لاحقاً بتجمّع القروض السيئة في حسابات المصارف.

النظام الضريبي

إصلاح النظام الضريبي شُكّل خطوة مهمة لتغيير دور الدولة في الاقتصاد. فالهيكلية الضريبية في تشيكيوسلوفاكيا قبل العام ١٩٨٩ كانت موجهة باتجاه الحصول على عائدات الضرائب وتحقيق الأهداف السياسية من دون كشف وقع ذلك على الفعالية الاقتصادية. وشكّلت الضرائب المستقطعة من أرباح المؤسسات أهم مصدر لعائدات الميزانية، حيث تفاوتت نسبتها استناداً للقطاع الذي تخصص فيه المؤسسة وكذلك استناداً لشكل الملكية، وتراوحت بين ٥٥ و ١٠٠٪. وكان نظام الضرائب المعقد المفروض على دورة رأس المال يعتبر الشكل الرئيسي للضرائب غير المباشرة في تشيكيوسلوفاكيا. وفي بداية العام ١٩٩٠ وجدت في البلاد أكثر من ١٥٠٠ تعرفة لهذه الضريبة، بما فيها التعرفة السلبية (المستهلك النهائي دفع في نهاية المطاف أقل مما كان عليه سعر الانتاج). وبهذا فإن ضريبة الرأسمال كانت وسيلة لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية (مثل تأمين أسعار منخفضة للمواد الغذائية الرئيسية) وساهمت وبالتالي في تشويه نظام الأسعار. بعد ذلك قامت المؤسسات بدفع الضرائب المستقطعة من حجم الرواتب. وكان مواطنو تشيكيوسلوفاكيا يدفعون أيضاً ضرائب التي كان يتم تحديد حجمها ليس على الدخل فحسب، ولكن أيضاً استناداً للعمر وعدد أفراد العائلة. لكن التقليل الرئيسي لنظام الضرائب وقع على كاهل المؤسسات.

في الفترة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٢ جرت بعض التغييرات الجزئية في هذا النظام الضريبي (حيث تم خفض عدد التعرفة لضريبة الرأسمال وضريبة الربح، وإزالة التعرفة السلبية عن ضريبة دورة

الرأسمال). وقت عملية الإصلاح الشاملة للنظام الضريبي بشكل فعلي بداية العام ١٩٩٣ ، في حين توافقت هيكلية النظام الضريبي الجديد مع الأنظمة الضريبية المعهود بها في اقتصادات السوق الغربية. وبهذا فإن النظام الضريبي يتألف حالياً من ضريبة دخل الأفراد والمؤسسات، ضريبة الممتلكات، ضريبة القيمة المضافة (التي حلّت مكان الضريبة المفروضة على دورة رأس المال) وضريبة الاستهلاك (المفروضة على المحروقات، والكحول والتبغ بشتى أشكاله). وأصبح النظام الضريبي أسهل وأكثر حيادية بعد إصلاحه في العام ١٩٩٣ (فالنظام الضريبي لم يعد يخدم بشكل رئيسي كوسيلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، ولكن لاختيار حجم الضريبة المطلوب بأقل قدر ممكن من التشويه للنشاط الاقتصادي).

إن تأمين اختيار الضرائب هو أعقد في اقتصاد السوق منه في الاقتصاد الموجه مركزياً. وسبب ذلك يعود لارتفاع عدد الكيانات الاقتصادية وفرض الامرkmية في النشاط الاقتصادي. كما أن الشركات الخاصة تتمتع في اقتصاد السوق بدافع أكبر للتهرب من واجها الضريبي مقارنة بالمؤسسات المراقبة من قبل الدولة والعاملة في اقتصاد موجه مركزياً. فإذا زالت الرقابة المركزية عن كافة النشاطات الاقتصادية يوسع المجال أمام التهرب الضريبي. وفي هذا السياق فإنه من الضروري ليس فقط فرض رقابة فعالة على عملية جباية الضرائب، ولكن أيضاً تغيير العلاقة بين المواطن والدولة. إن الضرائب في اقتصاد السوق ليست أمراً مفروضاً بشكل قسري وبهدف تمويل مشاريع النخبة غير المنتخبة، بل هي ثمن الخدمات المقدمة من قبل الحكومة والإدارات المحلية. وتغير مسألة فرض نسبة معينة من الانضباط الضريبي ضرورية لعمل الدولة بشكل فعال ولكي يتم تحقيق استقرارها السياسي. أما الأساس فييقى في تغيير طريقة تفكير المواطنين، وهو ما يتطلب فترة زمنية أطول.

الركود الأولي

في الأعوام الأولى من عملية التحويل تعرّضت دول وسط أوروبا التي كانت تخضع لهذه العملية إلى انخفاض حاد في فعالية اقتصادها، ولم يوفر ذلك «الركود التحولي» حتى الجمهورية التشيكية. وكانت أسباب ذلك الهبوط الاقتصادي هي التغييرات الهيكلية من جهةـ أي إلغاء عمليات الإنتاج غير الفعالة وغير المطلوبة، عملية الخصخصة، التخلّي عن مسألة منح القروض للمؤسسات بشكل آليـ، وأيضاً التغييرات التي حدثت في سياسة التجارة الخارجيةـ. وهنا لعب انهيار منظمة كوميكون للتعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية دوراً هاماً وكذلك فقدان الأسواق الخارجية التي كانت مرتبطة بهاـ. وكانت المنتجات التي توفرها للسوق منظمة كوميكون تتمتع بنوعية سيئة في غالب الأحيان، ولذلك كانت مسألة فرضها في الأسواق الغربية أمراً في غاية الصعوبةـ.

الاقتصاد التشيكي الذي ارتفع في العام ١٩٨٩ بمعدل ٥٪ ، ٤ انخفض في العام التالي بمعدل ١٪ ، ٢٪ وفي العام ١٩٩١ بمعدل هائل بلغ ١١٪ ، ٥٪ وانخفض الناتج الاجمالي المحلي في العام ١٩٩٢ بمعدل ٣٪ . ولم يبدأ الاقتصاد التشيكي بالنمو مجدداً إلا ابتداء من العام ١٩٩٣ ، لكن تجدر الإشارة بأنه

وبالرغم من الانخفاض الملحوظ فإن الركود التحولي التشيكى كان يعتبر من بين الأقل حدة مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة. وقد يكون مغيناً الإشارة في هذا السياق بأن هذا الانخفاض لم يوفر حتى الدول التي كانت تطبق أسلوب الخطوات البطيئة والتدريجية (المجر)، أو تلك الدول التي لم تتطرق فيها أصلاً بشكل جدي عمليات الإصلاح (أوكرانيا، بولندا). هذه الحقيقة تشكل في واقع الأمر جدلية هامة ضد من يؤكّد بأن «العلاج عن طريق الصدمة» أو الوتيرة السريعة جداً للإصلاحات كانا سبباً الهبوط الاقتصادي الذي تم تسجيله في المرحلة الأولى من عملية التحويل.

وارتفع الاقتصاد التشيكى في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٦، وتمكن في العام ٢٠٠٥ من تحقيق نمو وصل إلى حدود الستة بالمائة. إلا أن الإشارة الخطيرة التي تم تسجيلها هو تطور حجم العجز في الحساب العادى لميزان المدفوعات (ميزان تحرك البضائع، الخدمات، ومدفوّعات الفوائد). وكان الحساب العادى عملياً لا يزال متباوياً في العام ١٩٩٤، وبعد عام من ذلك أظهر عجزاً بلغ حوالي ثلاثة بالمائة، وفي العام ١٩٩٦ وصل حتى ٧٪ من الناتج الاجمالي المحلي. واعتبر ارتفاع حجم الطلب المحلي والتقييم الواقعي لسعر صرف الكرونة الذى ساهم برفع أسعار التصدير التشيكى وخفض أسعار البضائع المستوردة، بأنه سبب ذلك العجز. وقرر المصرف المركزي التشيكى في يوليو (يونيو) ١٩٩٦ خفض الطلب من خلال رفع معدل الفوائد والحد الأدنى لاحتياطيه الإلزامي من العملات المخصصة للمصارف التجارية. وفي بداية العام ١٩٩٧ تباطأ النمو الاقتصادي بشكل حاد، في حين أظهرت الميزانية العامة عجزاً واضحاً بعد أن كانت مشكلة بناءً على توقعات متغيرة.

وقد ردت الحكومة على هذا الوضع في أبريل (نيسان) من العام ١٩٩٧ من خلال «حزمة» من الإجراءات الاقتصادية.الجزء الأول من الحزمة كان يهدف لفرض الاستقرار وتضمن عملية تقشف مالية وفرض إجراءات مالية مؤقتة على عمليات الاستيراد. القسم الثاني كان موجهاً نحو إزالة التواقص النظمانية . المؤسساتية في الاقتصاد التشيكى. وقد وصفت الحكومة بنفسها هذه التواقص على الشكل التالي : هيكلية غير مرنة وغير فعالة لحقوق الملكية، ارتباط المصارف والصناديق الاستثمارية، سوق رأسمالي غير ناضج، وعي قانوني غير كافٍ وصعوبة في استرداد الحقوق والالتزامات. ووُجدت الحكومة مشكلة أخرى في الإطار التنظيمي غير المتكامل، وخصوصاً في قطاعات السوق الرأسمالي ، وحماية المنافس أو تنظيم الاحتكارات الطبيعية (ينشأ الاحتكار الطبيعي في القطاعات التي يمكن فيها تاجر أو مؤسسة كبيرة أن يزود السوق بما هو مطلوب بشكل أفضل من مجموعة من التجار أو المؤسسات الصغار).

إنهاء عملية التحويل

اعترفت الحكومة بأن التغييرات في السياسة الاقتصادية الكلية (المacroية) لا يمكن أن تكون فعالة لفترة طويلة دون تغيير طريقة عمل النظام الاقتصادي ومؤسساته. بعد ذلك حددت هذه التغييرات بأنها خطوة رئيسية لإنهاء عملية تحويل الاقتصاد التشيكى. وقد تضمنت الحزمة التي صادقت عليها

الحكومة إجراءات تهدف لإنهاء عملية الخصخصة وتنمية مفعول حقوق الملكية التابعة للدولة، ولفرض الشفافية وأسلوب العمل العادي في أسواق المال ورأس المال، ولتحسين شروط ممارسة التجارة، ولتحقيق الإجراءات في قطاع المال العام وملحقة الجريمة الاقتصادية. وبعد ستة أعوام من بدء عملية التحرر أصبح البيوط الاقتصادي بمثابة الجهاز المركزي للتغييرات المؤسساتية المطلوبة منذ زمن بعيد على المستوى الاقتصادي الجزئي.

في مايو (أيار) من عام ١٩٩٧ جرى هجوم تخميني ضد الكرونة التشيكية بسبب سعر صرفها المثبت وتحرير عملية تحركها على حساب الرأسمال المؤسس في العام ١٩٩٥. وقرر المصرف المركزي بعد بضعة أيام من التدخل الانتقال إلى تعويم سعر الصرف. بعد ذلك مارس المصرف المركزي سياسة نقدية تقشفية ساهمت بالتناسق مع سياسة التقشف المالية المعززة بالحزمة الثانية من الإجراءات، بهبوط الاقتصاد التشيكى في الأعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ ، ومن ثم برకوده بعد ذلك بعام. لكن منذ العام ٢٠٠٠ يشهد الاقتصاد التشيكى وتيرة نمو تصل إلى معدل ثلاثة بالمائة تقريباً.

لقد اعتبرت نسبة التضخم المسجلة في الجمهورية التشيكية من بين الأدنى مقارنة بتلك المسجلة في دول المنطقة الأخرى. وبالرغم من أن الأسعار الاستهلاكية قفزت في العام ١٩٩١ بسبب عملية إعادة الجدولة بمعدل ٥٦٪ وفي العام ١٩٩٣ بمعدل ٢١٪ بسبب النظام الضريبي الجديد، إلا أن عمليات التقشف النسبية في القطاعين التقدي والمالى وسعر الصرف الثابت للكرونة ساهمت بالحفاظ على التضخم ضمن قيمة تتراوح بين حدود العشرة بالمائة. وكان ذلك نجاحاً مقارنة ببولندا والمجر (وصلت نسبة التضخم في بولندا خلال العام ١٩٩٠ إلى حوالي ٥٨٪ وانخفضت بعد ذلك بثلاثة أعوام إلى ما بين ٣٥ و ٦٠٪ . وفي المجر لم يتم القفز في مسألة رفع الأسعار لكن التضخم تراوح في الأعوام الأربع الأولى ما بين ٢٣ و ٣٥٪). وقد انخفضت نسبة التضخم في البلاد خلال العام ١٩٩٩ إلى نسبة ١٪ ، كنتيجة لسياسة التقشف التقدي ، ومنذ ذلك التاريخ بقيت هذه النسبة ضمن حدود الحدود الخامسة بالمائة.

البطالة

لم تكن البطالة موجودة بشكل رسمي في تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية. بل عوضاً عنها كانت ظاهرة العمالة الفائضة كانت شائعة، حيث كانت المؤسسات توظف أعداداً أكبر بكثير من حاجتها من الموظفين. الذين كانوا إما لا يمارسون أي عمل محدد، أو أنهم كانوا يهتمون بالنشاطات عديمة الفائد. ولم يكن تدريجياً نسبة البطالة إلى درجة الصفر في العهد الاشتراكي ظاهرة طبيعية ولا دليلاً على قدرة النظام الاشتراكي بتأمين العمل لكل شخص. مقابل ذلك، فإن وجود نسبة معينة من البطالة في اقتصاد السوق الفعال هو أمر طبيعي، ويجب على الدولة بناء نظام اجتماعي قادر على

تقديم الدعم لهؤلاء الذين يفقدون أعمالهم، ويتعلق الأمر بطبيعة الحال بمسألة تعويض فرص العمل الفائضة المدعومة من قبل الدولة بمنافع مالية اجتماعية محددة. وبعد العام ١٩٩٠ بدأت المؤسسات بالعمل على تحسين وضع موظفيها وبذلت مقابل ذلك ترتفع نسبة البطالة في البلاد.

٨٥

في الجمهورية التشيكية ارتفعت نسبة البطالة في البداية بشكل بطيء جداً وكانت في النصف الأول من التسعينيات أقل عملياً مما كانت عليه في الدول المجاورة. ففي حين تخطّت نسبة البطالة في كل من المجر وبولندا وسلوفاكيا حدود العشرة بالمئة في العام ١٩٩١ ، بقيت هذه النسبة تراوح في مكانها في مستوى منخفض جداً يتراوح بين ٣ و ٤٪ حتى عهد الركود في عام ١٩٩٧ . وحدّدت أسباب النمو البطيء للبطالة في الجمهورية التشيكية بالطلب الذي عبر عنه قطاع الخدمات النامي بشكل سريع للحصول على قوة عاملة ، وكذلك بسبب النوعية العالية نسبياً لليد العاملة التشيكية وبارتفاع نسبة البطالة بين الأشخاص المتقاعدين والذين مكنت عملية خروجهم من سوق العمل مسألة توفير لفرص عمل وبالتالي خفض نسبة البطالة. إحدى التفسيرات الأخرى التي فسرت هذه الظاهرة كانت تلك التي تشير إلى ظاهرة العمالة الفائضة في المؤسسات التي كانت سائدة ، بحيث أن تلك المؤسسات لم تجبر على إصلاح هذه الظاهرة وإجراء عملية إعادة الهيكلة المطلوبة من خلال صرف الموظفين الفائضين إلا في العام ١٩٩٧ . إلا أنه يمكن الطعن بمصداقية هذه النظرية إذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن عدد العاملين في القطاع الصناعي قد انخفض بشكل بارز خلال التسعينيات. ولم تبدأ البطالة بالارتفاع إلا خلال العام ١٩٩٧ ووصلت بعد ذلك بعامين إلى نسبة تسعه بالمئة.

صحّة رفض الطرق الثالثة

لقد مرّت الجمهورية التشيكية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية بطريق صعب من الاقتصاد الموجه مركزياً إلى الاقتصاد السوق. ولم تتمكن أية دولة من تلك التي قررت سلوك هذا الطريق أن تفعل ذلك دون التعرض لخسائر أو أخطاء. لكن في نهاية الطريق كانت هناك تلك المدبة الشمية المتمثلة برفع فعالية الاقتصاد وتحقيق الرفاهية للمواطنين ، والانضمام إلى الهيئات الاقتصادية والسياسية الدولية. وكان الرفض السريع لما يسمى «بالطريق الثالثة» بين الاشتراكية واقتصاد السوق عاملاً مهماً جداً في هذا النجاح النسبي للجمهورية التشيكية أثناء تطبيق عملية التحول. وأظهرت تجربة الجمهورية التشيكية بأن مجرد تحقيق عمليتي الليبرالية والاستقرار لا يكفي لإنجاح عملية التحول ، فالمفترض أيضاً بناء مؤسسات وقوانين ملائمة لاقتصاد السوق. وفي نفس الوقت فإنه من الضروري العمل على تغيير طريقة تفكير الناس الذين عاشوا فترة حياتهم بأكملها في نظام مختلف كلياً عن نظام اقتصاد السوق. ومن الواضح بأن عملية تحول مثل هذه لا تتم بشكل فوري ، بل تستمر لأعوام طويلة.

تجارب دول أخرى في وسط أوروبا

ال مجر

الطريق الذي اختارته المجر للوصول إلى اقتصاد السوق كان مختلفاً جداً عن طريق الجمهورية التشيكية. فالحكومة المجرية الأولى والمنتخبة بشكل ديمقراطي ركّزت على عملية بناء المؤسسات على المستوى الاقتصادي الجزئي (الماكروي). وقد شمل ذلك عملية التنظيم والجدولة ومراقبة التنافس الاقتصادي من قبل الوساطة المالية أو من خلال إطلاق وإنهاء عمليات التجارة. واختارت المجر عملية الخصخصة المبنية على القيم التقليدية (عمليات البيع المباشرة، المناقصات)، لأنها كانت بحاجة إلى وسائل مالية لتمويل العجز في الميزانيات العامة. وبعكس الجمهورية التشيكية فإن المجر تبنت موقفاً إيجابياً وواضحاً حيال المستثمرين الأجانب.

ولم تترافق التغييرات المؤسساتية المجرية مع أي استقرار حقيقي على الصعيد الاقتصادي الكلي (الماكروي). وكما تمت الإشارة أعلاه فإن ظروف العملية الديمocratisية المجرية لم تكن ميالة إلى فرض إجراءات صارمة لمرة واحدة. إضافة لذلك فإن الاقتصاد المجري كان أكثر ليبرالية بسبب الإصلاحات الجزئية التي طالت السوق، حيث أزيلت حد ما حالة عدم التوازن في قطاع الأسعار. وفي بداية التسعينيات كانت المجر بحاجة بالدرجة الرئيسية إلى عملية تقشف نقدية ومالية عادلة، وهو ما تبنته فعلياً خلال العام ١٩٩٥ عندما شعرت بهديد حقيقي بسبب الأزمة المالية التي كانت تخطف فيها. وحققت حزمة الإجراءات الاقتصادية التي تم تبنيها في تلك الفترة نجاحاً حيث كانت قادرة على منع الأزمة. وقد تشكلت تلك الحزمة من إعادة تقسيم سعر صرف العملة المحلية، والحد من عمليات الاستيراد، والتقشف في الميزانية العامة، والاتفاق مع النقابات العمالية على ضرورة خفض الرواتب. ومنذ تلك الفترة تسجل المجر نمواً اقتصادياً ثابتاً ومستمراً.

وفي الوقت الذي تمكن فيه الجمهورية التشيكية في بداية التسعينيات من فرض عملية الاستقرار على الصعيد الاقتصادي الكلي (الماكروي)، تم بشكل جدي إهمال عملية بناء المؤسسات وإجراء الإصلاحات على الصعيد الاقتصادي الجزئي (الماكروي). ولم يتم إزالة هذه النواقص إلا بعد الأزمة في العام ١٩٩٧. أما المجر فتصرفت بشكل عكسي، وبعد العملية الناجحة لبناء المؤسسات أجبرت على تحقيق عملية الاستقرار على الصعيد الاقتصادي الكلي (الماكروي) بسبب الأزمة التي عانت منها خلال العام ١٩٩٥.

بولندا

الظروف الأولى لعملية التحول البولندية كانت سيئة جداً على جميع المقاييس. وبالإضافة للمشاكل التقليدية المرافقة للاقتصاد الاشتراكي اضطرت بولندا أيضاً لمواجهة المشاكل الناجمة عن الدين

الأجنبي المرتفع والسبة العالية للتضخم، وكما كان الأمر في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية فقد كانت الحكومة البولندية تملك أيضاً رأسماً سياسيًّا متجسداً باستعداد الشعب البولندي على قبول الإجراءات الاقتصادية القاسية جداً دون آية مقاومة. واستحق برنامج الاستقرار الراديكيالي البولندي الصادر في العام ١٩٩٠ وصف «العلاج عن طريق الصدمة». فقد تم تحرير معظم الأسعار بشكل مباشر وألغى نظام الحصص، وأعيد تقييم العملة البولندية (زلوتني) ومن ثم تم تثبيت سعر صرفها. وفي العامين الأوليين انخفض الناتج الإجمالي المحلي بعد فرض تلك الإجراءات وارتفع حجم البطالة بشكل كبير وانخفض المعدل الحقيقي للرواتب بأكثر من ٢٠٪. لكن بعد ذلك بدأ الاقتصاد ينمو وتحسن حتى المؤشرات الاقتصادية الكلية (الماكروية) الأخرى.

ويحدد ماريوك بيلكا (وزير المالية البولندي خلال الأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠١ - ٢٠٠٢) طريقة العلاج عن طريق الصدمة بأنها السبب الرئيسي للنجاح النسبي لعملية التحول البولندية، والتي أزالت قسماً كبيراً من التشوه الذي تسبب به الاقتصاد الاشتراكي وقدمت للبلاد دفعة قوية جداً باتجاه اقتصاد السوق. وبالتالي فإن بولندا لم تضيّع وقتها بالبحث عن «الطرق الثالثة». أما العوامل الأخرى للنجاح فتجسدت حسب بيلكا بالمشروع الدقيق لبناء المؤسسات (رقابة مستقلة للمصارف، استقلال المصرف المركزي، بناء سوق للأعمال مع رقابة له)، والانحراف البراغماتي أحياناً عن التوجّه الليبرالي الصرف، والتوجه الأوروبي القوي المتمثل بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

جمهورية ألمانيا الديمقرatطية

كان لألمانيا الشرقية التي تم توحيدها في الثالث من أكتوبر عام ١٩٩٠ مع جمهورية ألمانيا الفدرالية موقعًا متميّزاً من بين الدول الاشتراكية الخاضعة لعملية التحول. وبدا من النظرة الأولى بأن ألمانيا الشرقية تفتت بسبب ذلك التوحيد بمنفعة عظيمة: الانضمام إلى دولة متقدمة اقتصادياً تتمتع بديمقراطية متطرفة، الانضمام فوراً إلى المنظمات السياسية والاقتصادية الغربية، الانتقال الهائل للأموال من الحكومة الفدرالية والصناديق البيكلية التابعة للاتحاد الأوروبي، وإمكانية استخدام الأخصائيين الاقتصاديين في ألمانيا الفدرالية وخبراتهم. وبدا بأن توفر شروط مثالية كهذه جدير بتحقيق عملية تحويل ناجحة، لكن النظر إلى وضع المناطق الفدرالية التي كانت قبل العام ١٩٩٠ جزءاً من جمهورية ألمانيا الديمقرطية لم يدع للتفاؤل بأي شكل: نسبة عالية من البطالة، اقتصاد غير قادر على المنافسة، واستمرار تدفق المواطنين باتجاه الغرب.

وقبل تحقيق عملية التوحد تم في ألمانيا الشرقية فرض النظام المؤسسي والقانوني المعول به في ألمانيا الفدرالية. وقد عنى ذلك فرض الملكية الخاصة، وتشكيل الأسعار بطريقة حرة، وتغطية

العجز في ميزانية ألمانيا الشرقية من قبل حكومة ألمانيا الفدرالية وتأسيس صندوق الاتحاد الألماني الذي كانت مهمته الرئيسية تمويل عملية التجديد الاقتصادي لألمانيا الشرقية. البند الرئيسي كان يهدف لتوحيد العملة بين البلدين - أي فرض المارك الألماني الغربي في جمهورية ألمانيا الديمقراتية. وبرغم التحذيرات التي أطلقها المصرف المركزي لألمانيا الفدرالية (بوندسيس بانك) والتي أفاد فيها بأن عملية استبدال المارك الألماني الشرقي بمثيل له من ألمانيا الغربية استناداً لمعيار ١:١ سيشكل عبأً على عملية دوران العملة في السوق وسيهدد الاستقرار النقدي بشكل عام، إلا أنه تم اتخاذ قرار يقضي بتحويل جميع الرواتب العادلة وتلك التي يحصل عليها المتقاعدون والمنافع الاجتماعية الأخرى استناداً للمعيار المذكور أعلاه. وقد تم بطبيعة الحال استقبال هذا الإجراء بشكل إيجابي جداً من قبل مواطني ألمانيا الشرقية، لكنه تسبب بصعوبات جديدة للشركات العاملة هناك.

وكانت الدوافع الرئيسية لتنفيذ عملية تحويل العملة استناداً لمعيار ١:١ سياسية بالدرجة الأولى - فقد كان الهدف تحقيق أسرع مساواة ممكنة بين المستوى المعيشي في قسمي ألمانيا. وفي حين كانت مداخيل موظفي ألمانيا الشرقية تساوي في العام ١٩٩١ نصف مستوى ما كان يحصل عليه الموظفون في ألمانيا الغربية، فإن انتاجية العمل فيها كانت بمعدل الثلث مقارنة بألمانيا الغربية. هذا الأمر، بالإضافة للتنوعية المنخفضة للإنتاج، جعلت من المؤسسات الألمانية الشرقية غير قادرة على المنافسة أبداً. وكان ذلك أمراً واقعاً فيما يتعلق بالعلاقة مع ألمانيا الغربية ودول أوروبا الغربية، لكن أيضاً فيما يتعلق بالعلاقة مع الدول التي كانت في السابق أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية (كوميكون)، بحيث أن ألمانيا الشرقية أصبحت في تلك الفترة في موقع غير ملائم مقارنة بتلك الدول، أخذًا بعين الاعتبار أن نفقات العمل لديها أصبحت أعلى بكثير. وبهذا فإن عملية الركود التحولية في ألمانيا الشرقية كانت عميقية جداً. وقد حدث ذلك، تماماً مثل الدول الأخرى في وسط أوروبا التي كانت تخضع لعملية تحول، بسبب انهيار منظمة التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية وترافق ذلك مع فقدان الأسواق الأجنبية. وقد استمرت الحكومة الفدرالية بشكل هائل في عملية تأهيل البنية التحتية وإعادة البناء في ألمانيا الشرقية، لكن دون أن توضح بشكل كافي الإشارات المعمول بها في السوق - ومجدداً فازت هنا السياسة على الاقتصاد. وتعودت المؤسسات الألمانية الشرقية على الدعم الشري المقدم لها وأدمنت عليه.

لقد أظهرت عملية التحول الألمانية بأنه حتى بعد الانضمام إلى واحدة من أكثر اقتصاديات العالم تطوراً وحتى مع حصول الدولة المعنية على الوسائل المالية الهائلة، فإن عملية التحول من الاقتصاد الموجه مركزياً إلى اقتصاد السوق ليست عملية خالية من الآلام. وحتى في هذه الحالة فإن الدولة المعنية تعيش مرحلة السقوط التحولي القاسي وتتوقع بأن يكون أمامها عملية إعادة هيكلة

ستستمر لعدة أعوام. من جهة ثانية فإن نموذج جمهورية ألمانيا الديموقراطية يُظهر التأثير السلبي عندما يتم استخدام عملية التحويل لتحقيق أهداف سياسية وعندما لا تُحترم مبادئ التشجيع والقوانين الاقتصادية المعول بها.

٨٩

يحمل فيكتور هانزليك إجازة ماجستير في الاقتصاد من كلية العلوم الإنسانية التابعة لجامعة كارل الرابع. درس أيضاً في جامعتي هامبورغ وجورج تاون. في العام ٢٠٠٤ نشر في مجلة «إيكونوم» عدّة مقالات حول سياسة واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

شكلت عملية الشخصنة في تشيكوسلوفاكيا منذ البداية جوهر عملية تحويل المجتمع الاشتراكي إلى مجتمع يضم مواطنين أحرار يمكنهم استخدام ثقافتهم من أجل تحقيق أهدافهم الخاصة. وقد اعتمدت هذه العملية على معرفة جيدة نسبياً بتقنيات الشخصية المستخدمة في دول أخرى وخصوصاً في بريطانيا العظمى، لكن تبين في نهاية المطاف وسرعاً بأن هذه التقنيات والأساليب لا يمكن استخدامها هنا إلا في بعض الحالات الخاصة. فعملية الشخصية في بريطانيا العظمى كانت تعتمد على الأمل الذي تؤمن به الحكومة بأن المؤسسة التي كانت ذات يوم ملكاً للدولة ستصبح أكثر فاعلية بعد خصخصتها. فقد كانت الحكومة ترکز عليها وحدها منذ البداية. وفي عملية الشخصية التشيكية كان مفترضاً في البداية نشوء نظام لسوق كي يتم من خلاله لاحقاً تشكيل الآمال الخاصة بتفعيل أكبر للمؤسسات. ولكي يتمكن نظام السوق من النشوء، فقد كان مطلوباً «قلب» مؤسسات الدولة التي تعاني من مشاكل دفعه واحدة وتوزيعها على القطاع الخاص. أما مسألة فاعلية كل مؤسسة من المؤسسات المدرجة في هذه المجموعة فلم تكن محطة اهتمام الحكومة إلا في خطتها الثانية.

الفارق الكبير بين عملية الشخصية في تشيكوسلوفاكيا وبين الدول التي كانت تبني اقتصاد السوق كان أيضاً الفارق القائم بين حجم الممتلكات الخاصة للشخصية وبين حجم المدخرات. فقد كان هذا الفارق ضخماً للدرجة أنه جعل من عملية الشخصية في تشيكوسلوفاكيا مشروعًا فريداً من نوعه. وتبين أن الوضع القائم في تشيكوسلوفاكيا حيث كان المواطنين يملكون بعد العام ١٩٨٩ حجماً محدوداً جداً من المدخرات الباهامشية مقارنة بحجم ممتلكات الدولة المفترض خصخصتها، هو وضع يعكس حقيقة ذات معنى استراتيجي.

طرق وأساليب الشخصية

لقد كان للمعيار القائم بين ممتلكات الدولة وحجم مدخرات المواطنين معنى استراتيجياً حول كيفية اختيار سياسة الشخصية، وذلك انطلاقاً من مقاريتين. المقاربة الأولى تتحدث عن عملية شخصنة مبنية على مسألة بيع ممتلكات الدولة للمواطنين فقط، أي عملية شخصنة تعتمد في وثيرتها على الوثيرة المرافقية لعملية تشكيل مدخرات المواطنين، وهذا يعني بأنها ستستمر لعشرين الأعوام أخذناً بعين الاعتبار الحجم الهائل لممتلكات الدولة. وقد كان ذلك أمراً غير مقبول على

الإطلاق لأن فترة الانتقال من نظام اقتصادي قائم إلى آخر تكون عادة فترة مليئة بعدم الاستقرار وارتفاع مخاطر الإجرام بشتي أشكاله. المقاربة الثانية تفيد بأن هدف عملية الخصخصة تجسد أيضاً بإجراء عملية تغيير دراماتيكية في مهام الحكومة تجاه الاقتصاد. أي الانتقال من مرحلة تملك الحكومة فيها وتحارس التجارة بنفسها، إلى حكومة مسؤولة عن فرض الأنظمة والمعايير التي يمارس على أساسها الأشخاص في القطاع الخاص أسلوبهم التجاري. وقد تبين بأن الحل الوحيد لوضع مثل هذا هو اتخاذ قرار بأن الأسلوب الاستراتيجي لعملية الخصخصة سيتجسد في نقل ممتلكات الدولة دون مقابل إلى ملكية أشخاص محليين يعملون في القطاع الخاص. وتمت صياغة تشريعات خاصة لهذا الغرض، كان أبرز علامة فيها أنها لم تتوافق أو تنسجم مع أحكام ولا حتى مع روح القانون التجاري.

لقد شُكّل القرار الخاص بـ“نقل ممتلكات الدولة دون مقابل إلى ملكية أشخاص محليين” يعملون في القطاع الخاص أملاً بإمكانية إيجاد حل لمشكلة تسريع عملية التخصخصة، أي المشكلة المتجلسة بطول فترة عملية التحول، وكذلك للمشكلة المتجلسة بإجراء التغييرات في مهام الحكومة. ولم يكن من السهل فرض هذا التصور الاستراتيجي. فمسألة معارضته كانت تنبع بالدرجة الرئيسية من حقيقة أن المعارضين لم يتمكنوا من أن يفهموا بأن الحكومة كانت خلال مرحلة التحول في وضع متناقض جداً، حيث كان يتوجب خالله أن تسود مهمتها التحويلية بوضوح على مهامها الأخرى التي تتطلب تأمين العمل العادي للقطاعات المعتمدة على نفقات الدولة المحددة في الميزانية العامة. فعملية تجاهل قطاعات هامة مثل التعليم، والمواصلات العامة، والبيئة، والصحة وغيرها، شكّلت جدلية قوية ضد الفكرة التي تدعو لأن تقوم الدولة بالتخلي في أسرع وقت ممكن عن ممتلكاتها دون مقابل لصالح الأشخاص المحليين العاملين في القطاع الخاص.

وفي الأعوام الأولى من عملية التحول ثُمت المحافظة على التصور الاستراتيجي الأساسي الذي تبلور في قرار يقضي بالموافقة على أن تكون عملية الخصخصة على شكل توزيع الممتلكات للمواطنين مجاناً، لكن تم تعديل هذا التصور بشكل بارز. وقد حمل أول تعديل للفكرة الاستراتيجية الأصلية تأكيداً بأن الرأي العام يتوقع بقوة أن يتم تفريذ عملية إحياء هيئات السوق بالتتزامن مع إحياء حقوق الملكية الخاصة للأفراد، والتي كانوا قد فقدوها بسبب عملية التأميم. وبالفعل فقد أظهرت عملية إعادة الممتلكات إلى أصحابها بأنها الأسلوب الأسرع لتنفيذ عملية الخصخصة.

عملية الخصخصة الصغيرة

التعديل الثاني كان في فكرة عملية المخصصة الصغيرة التي نشأت بعد الانتخابات الديمقراطيّة الأولى في صيف العام ١٩٩٠ كرد فعل على حالة عدم الصبر القائمة في المجتمع، والذي كان يأمل

بعد تسعه أشهر من قيام الثورة ببرؤية أولى نتائج عملية التحويل. ومع مرور الزمن فإن أكثر ما يمكن تقسيمه إيجابياً في عملية الخصخصة الصغيرة هو أنها كانت بمثابة مسرح اجتماعي كبير ومدرسة في نفس الوقت، كانا يستقطبان معاً الاهتمام الأولي لأكثر من عام. وكان بإمكان الناس خلال عطلة نهاية الأسبوع أن يراقبوا «عمل» قوى السوق في كل مدينة صغيرة وأن يتعلّموا كيفية فهمها. وفي لجان الخصخصة التابعة للمقاطعات نشأت مجموعة مؤثرة جداً من الناس الذين غدوا يروّجون متحمسين لفكرة السوق الحر ولمسألة فرض لعبته وفق القواعد المحددة.

إن الصرامة التي تميزت بها انطلاق عملية الخصخصة الصغيرة، أقمعت مدراء مؤسسات الدولة وخلفائهم في الوزارات المعنية، بأن يؤمّنا بسرعة بأن عملية الخصخصة جدية. فهو لا كانوا قد اعتادوا على عمليات التحول المتكررة التي كانت تتم خلال فترة الحكم الاشتراكي، وكانوا يعتقدون فعلياً بأن عملية الخصخصة لن تكون سوى واحدة من التدريبات الإصلاحية الكثيرة التي يجب التعامل معها بطريقة ماثلة لسابقاتها. من هذا المفهوم فإن عملية الخصخصة الصغيرة شكلت تصوراً مهماً للغاية بخصوص إطلاق عملية الخصخصة الكبيرة بشكل ناجح. فإذا كان المؤسسات تعاملت مع عملية الخصخصة الكبيرة المتوقعة انطلاقاً من كونها وسيلة لإنقاذ نفسها، وبدأت بالتالي التعاون بشكل فعال جداً. وكان عليها في حقيقة الأمر أن تختار بين عمليات الخصخصة الصغيرة التي كانت تتم على شكل مناقصات لبيع الممتلكات الحسية للمؤسسات الصغيرة، وهو ما جعلها فعلياً خارج اللعبة، أو بين عمليات الخصخصة الكبيرة الهادفة لتحويل مؤسسات الدولة إلى شركات مساهمة كانت قادرة على أن تحافظ فيها على موقعها وإن بشكل مؤقت.

عملية الخصخصة عن طريق القسمائم

المفهوم الذي كان يصور عملية الخصخصة كطريقة لتوزيع ممتلكات الدولة على المواطنين بشكل مجاني تم تضمينه فجأة ضمن مشروع الخصخصة عن طريق القسمائم. وكان متوقعاً من هذه العملية بالدرجة الرئيسية تحقيق السرعة والدعم الجماهيري، وإيجاد حلول للمشاكل المرتبطة بعملية تحويل الكم الهائل من ممتلكات الدولة خلال وقت زمني مقبول. وكان متوقعاً منها أيضاً بدء العمل بسوق الأسهم، أو بالأحرى انطلاق البورصة بصفتها إحدى المؤسسات الفصلية في اقتصاد السوق. وكان واضحاً بأن الإنتاج الرئيسي لسوق الأسهم، أي سعر الرأسمال، لا يمكن أن يتمتع بالثقة المطلوبة إلا إذا تطور السوق بمقاييس جماهيري. ولم يكن ممكناً لأية طريقة أخرى للخ幸خصة أن تقدم وعداً واضحاً بأنها قادرة على وضع الأسس لإطلاق سوق رأس المال بشكل فوري.

وبالرغم من أنها لم تكن الطريقة الوحيدة لعملية الخصخصة الكبيرة، إلا أن منطق طريقة الخصخصة عن طريق القسمائم كان يتطلب بأن يتم تنظيم عملية الخصخصة الكبيرة من خلال موجتين. فطريقة الخصخصة عن طريق القسمائم كانت الوحيدة التي تحتاج بشكل مسبق لتحديد

حجم الممتلكات التي ستخضع لعملية الخصخصة المباشرة، وتحتاج أيضاً لتحديد دقيق لموعد بدء وانهاء المشروع. وكان من الممكن أن تتم طرق الخصخصة الأخرى دون الاعتماد على موجات أو فترات زمنية، وكان من الممكن أن تتم بشكل مستمر ودون تحديد وقت معين. لكن حتى المناقصات العامة، والمسابقات العامة، والبيع المباشر والنقل المجاني لممتلكات الدولة إلى الفروع التي كانت تابعة لعملية الخصخصة الكبيرة، استفادت جميعها بشكل غير مباشر من حقيقة أن عملية الخصخصة عن طريق القسائم أدخلت إلى المشروع العنصر التمثيل بضغط الوقت المستمر. وقد أدى انخفاض هذا الضغط بعد انتهاء عملية الخصخصة عن طريق القسائم إلى انخفاض كبير وسرع في وتيرة عملية خصخصة ما تبقى من ممتلكات الدولة والتي كان حجمها صغيراً نسبياً.

لقد بدأ مشروع الخصخصة الكبيرة في تشيكيسلوفاكيا خلال شهر يوليو من عام ١٩٩١ من خلال تعليم أربعة لوائح كان يتجسد طموحها بوضع جدول بأسماء كافة المؤسسات التابعة للدولة. وتضمنت أول لائحتين المؤسسات المدرجة ضمن موجتي الخصخصة، في حين تضمنت اللائحة الثالثة المؤسسات التي كانت معدة للتصرفية، واللائحة الرابعة المؤسسات التي كان من المفترض أن تبقى في ملكية الدولة. وكانت كلمة المؤسسة تطلق حتى على المنظمات والجمعيات مثل المدارس والمتاحف وما شابه. أما المطبوعة التي صدرت من خلالها أول لائحة فتضمنت أيضاً دعوة إلى المواطنين لكي يتقدموا بمشاريعهم المنافسة خلال عملية الخصخصة، وذلك في مهلة أقصاها ٣١، ١٩٩١. أما إدارة المؤسسات فقد قدمت مشاريعها الأولى المرتبطة بعملية الخصخصة بشكل إلزامي. وبالرغم من أن عملية الخصخصة عن طريق القسائم كانت بحد ذاتها تعبيراً عن الديمقراطية الاستعراضية، فإن الطابع الديمocrطي لعملية الخصخصة تم تحديده أيضاً من قبل الأساس الرئيسي الثاني - أي حق كل مواطن، من فيهم الأجانب، على تقديم مشروع خصخصة لممتلكات الدولة. ويمكن في هذا السياق التعبير عن التقدير للدعم السياسي الكبير المقدم من قبل البنك المركزي والحكومة، لأنه ساهم من خلال قانون خاص بالوقف بوجه هؤلاء الملايين الذين لم يبدوا استعداداً كافياً لتقديم المعلومات المطلوبة لمن يرغب بتقديم مشاريع للتنافس في عملية الخصخصة. وقد ظهر هذا الدعم السياسي والمبدئي المستمر في أكثر من مناسبة وكان أحد أهم عوامل النجاح.

وبالرغم من أن الأجانب الذين قدموا مشاريع التنافس في عملية الخصخصة - أي المستثمرين المحتلمين - لم يشكلوا بالتعاون مع المتأسفين معهم من التشيخ ((جبهة منظمة)) ضد خطط وزارة المالية الفدرالية الهادفة لجعل عملية الخصخصة عن طريق القسائم أسلوباً وحيداً للخصوصية، إلا أن اهتمامهم بدا مماثلاً لاهتمام رجال الأعمال التشيخ والمحضر: الرغبة بالمشاركة في عملية الخصخصة من خلال الحصول على فرصة لشراء الممتلكات الفعلية لا الأسهم فقط، أو الحصول على الأسهم ولكن أيضاً على حزمة المراقبة التابعة لها. ولم يسمع هؤلاء نصيحة وزارة المالية الفدرالية التي كانت تهدف لردعهم عن المشاركة في عملية الخصخصة، وبالتالي شراء الممتلكات من أصحابها التشيخ الجدد وعدم ((إزعاج)) الدولة.

لقد كان الدخول الهائل للرأسمال الأجنبي من خلال عملية الخصخصة في بداياتها الأولى يعتبر أحد أشكال نجاحاتها. ففي وقت قصير استمر حوالي ١١ شهراً، أي منذ تاريخ تأسيس الصندوق الوطني للممتلكات في أغسطس (آب) ١٩٩١ وإلى نهاية الفترة الانتخابية لأول حكومة تشيكية، تم بيع أكثر من خمسين مؤسسة كبيرة إلى المستثمرين الأجانب. جميع تلك المؤسسات بدون استثناء تعمل وتزدهر حتى يومنا هذا، وقد تحول كثير منها إلى مؤسسة ضخمة تشكل جوهرًا صلباً تفرعت عنه شبكة من الشركات التشيكية التي تساهم بعملية الإنتاج أو تزويد السوق ببضائع مكملة. ويجب أن نختسب هذا النجاح لصالح فريق المستشارين الأمريكي الرائع المول من قبل منظمة USAID. وكانت الحكومة التشيكية مضطرة في تلك الفترة لمواجهة التصورات الخاطئة لوزارة المالية الفدرالية حول طريقة دخول المستثمرين الأجانب إلى الاقتصاد، وكذلك للتعامل مع المعارضة التي عبر عنها قسم هام من الرأي العام والذي وقف ضد عملية بيع الممتلكات الوطنية «بشكل رخيص» إلى الأجانب.

ومن الناحية التنظيمية، فقد انقسمت عملية الخصخصة عن طريق القسمائم إلى ما يعرف بجهتي العرض والطلب. ففي حين كانت جهة الطلب التابعة لوزارة المالية تدار (ابتداء من عملية تسجيل المشاركين وانتهاء بتبديل القسمائم الاستثمارية) بواسطة التكنولوجيا الحديثة التي لا يمكن بدونها حتى تصور فكرة نشوء الخصخصة عن طريق القسمائم، فإن جهة العرض كانت بمثابة جبال من الأعمال «اليلودية» التابعة لوزارة الخصخصة، وفي القسم المخصص لاقتراح عملية البيع بشكل مباشر (أكان ذلك للمستثمر المحلي أو الأجنبي) للمجلس الاقتصادي للحكومة التشيكية.

ولم تصدق التوقعات الأولى لوزارة المالية الفدرالية التي بناء عليها تم وضع البرنامج الزمني «التكنولوجي» الأصلي للموجة الأولى، والذي أفاد بأن جهة العرض في عملية الخصخصة عن طريق القسمائم ستتمكن من الاستفادة من أجهزة الكمبيوتر المتوفرة. ونظرًا للاهتمام الكبير من قبل رجال الأعمال المحليين والأجانب فقد تم في نهاية المطاف تقديم ما معدله خمسة مشاريع خصخصة لكل مؤسسة حكومية. وكان من المفترض دراستها وتقييمها جميـعاً. وقد حدد هذا المعيار الطبيعة الدرامية لمشروع عملية الخصخصة الكبيرة بأكمله، وذلك لأن كل مشروع خصخصة مصادق عليه كان يقابلـه أربعة مشاريع مرفوضة بشكل قاطع، مع كل ما قد يتراافق مع ذلك من أعداد الأشخاص المصاـبين بالإحباط نتيجة لذلك الرفض.

لقد ساهم العدد الكبير لمشاريع الخصخصة باستخدام عملية الخصخصة لكسر الاحتكار الذي كان قائماً بشكل خاص وإجراء عملية هيكلة للمؤسسات الكبيرة. ولو لم يتم ذلك وتم بدلاً عنه تنفيذ البرنامج «التكنولوجي» الأصلي التابع لوزارة المالية الفدرالية (الذي لم يمنح وقتاً كافياً

لتقديم العدد المطلوب من المشاريع ، وحدد مسألة تنفيذها بعشرة أيام عمل) لكان من الضروري عندئذ القبول بمشروع الخخصة الإلزامي المعروض من قبل الإدارة فقط ، والذي حافظ على البيكيلية «الاشتراكية» القائمة للمؤسسات الضخمة بما في ذلك النشاطات غير الانتاجية ذات الطابع المختلف ، ابتداء من مدارس الحضانة وانهاء بالأماكن المخصصة للسباحة . وكان من الممكن في وقت لاحق نقل ملكية تلك المؤسسات إلى الفروع والمناطق استناداً لمشاريع الخخصة المقدمة ودون أي مقابل . وبالتالي فإن عملية الخخصة عن طريق القسمائم لم تبدأ استناداً للبرنامج «التكنولوجي» في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٢ ، ولكن في الثامن عشر من مايو (أيار) ١٩٩٢ .

الصناديق الاستثمارية المخصصة لإعادة الممتلكات وجمعيات الوقف

كان لعملية تحضير عملية الخخصة عن طريق القسمائم في شتاء وربيع العام ١٩٩٢ نتائج مهمة جداً . فقد ساهمت الإضافات الجديدة على القانون بتأسيس الصندوق الاستثماري المخصص لإعادة الممتلكات ، حيث برزت الحاجة الملحة إليه خلال مشروع المصادقة على مشاريع الخخصة نفسه ، حيث كان مطلوباً فصل الممتلكات المطروحة للشخصية ، عن الممتلكات التي كان من المفترض إعادةتها لأصحابها الأصليين . وقد نشأت ممتلكات الصندوق الاستثماري المخصص لإعادة الممتلكات بأن تُنْفَل إِلَيْهِ ٣٪ من ممتلكات كل شركة مساهمة كان من المفترض أن تشارك في عملية الخخصة عن طريق القسمائم . وكان الهدف من عملية تجزئة ممتلكات الدولة بهذه الطريقة هو حل المعضلة التالية : فالمطالب المرتبطة بإعادة الممتلكات والتي لم يكن ممكناً تسويتها من خلال عملية إعادة الممتلكات لأصحابها بشكلها الحسي ، تمت تسويتها من خلال إصدار أسهم مرتبطة بالصندوق الاستثماري المخصص لإعادة الممتلكات ، أي من دون الاعتماد على الميزانية العامة .

وفي سياق متزامن تحققت في نفس الفترة إمكانية قانونية تقضي بأن يتم فصل نسبة ١٪ من كل شركة مساهمة معروضة للمشاركة في الموجة الثانية من عملية الخخصة عن طريق القسمائم ، ووضعها في الصندوق الاستثماري المخصص لأعمال الوقف . وكان الهدف من هذا الصندوق هو تقديم دعم لمرة واحدة وأن يسمح بنشوء قطاع مستقل . وبعكس الصندوق الاستثماري المخصص لإعادة الممتلكات ، فإنه لم يكن ممكناً الوصول بفكرة إنشاء الصندوق الاستثماري المخصص لجمعيات الوقف إلى النهاية العملية المنشودة قبل نهاية عهد أول حكومة تشكيلة في يونيو (حزيران) من عام ١٩٩٢ ، وبالتالي فإن جمعيات الوقف التشكيلة كانت مضطرة لانتظار عشرة أعوام أخرى لكي تتمكن من الاستفادة من أموال هذا الصندوق الاستثماري . وقد ساهمت الإضافة على هذا القانون بخلق إمكانية ثلاثة حول كيفية إيجاد حل للقضايا المالية الاستراتيجية عن طريق عملية الخخصة عن طريق القسمائم ، أي فصل قسم من الأسهم لأهداف مرتبطة بالتأمين الصحي والاجتماعي . وبعكس الصندوق الاستثماري المخصص لإعادة الممتلكات (الذي كانت أسسه

قد وضعت قبل نهاية ولاية أول حكومة تشيكية على الأقل وبالتالي فإن الحكومات التالية كانت مضطورة لإنها العمل المرتبط به)، فإن مسألة إطلاق الصندوق الثالث الذي كان من المحتمل أن يحصل على اسم «الصندوق الاستثماري المخصص للتأمين الاجتماعي والصحي»، لم تكن ممكنة قبل نهاية ولاية أول حكومة تشيكية بسبب عدم توفر الوقت اللازم لذلك.

وقد كان من السهل جداً بالنسبة للحكومات التالية بيع الأسهم المقسمة أصلاً لهذه الأهداف واستخدام أرباحها بطريقة مختلفة. ويبدو واضحاً من خلال النظر مجدداً إلى الماضي بأن الصندوق الثالث الذي تم «إجهاضه» كان من الممكن وبلا شك أن يتمتع بالتأثير الأبرز على سلامة قطاع المال العام حالياً. ويمكن تفسير الموقف السلبي لممثلي الحكومات التي بدأت ولايتها بعد انتهاء ولاية أول حكومة تشيكية وخصوصاً حال الصندوقين الثاني والثالث، بتوفيق هؤلاء للحصول على تعويض معنوي لقاء الخسارة التي تعرضوا لها على يد الحكومة التشيكية خلال النزاع الذي قام في ديسمبر (كانون الأول) 1991 بشأن ما وصف آنذاك بـ«الإنحراف عن طريق القسمائم»، والذي كان يطالب بعبور كافة ممتلكات الدولة ضمن عملية الخخصصة عن طريق القسمائم.

صناديق الخخصصة الاستثمارية

مقارنة بعملية تعديل البرنامج «التكنولوجي» الأصلي، فإن التغيير الأكبر المحقق بعد إطلاق المرحلة التحضيرية لعملية الخخصصة عن طريق القسمائم وبعد إعلان القوانين المرتبطة بمسألة تنفيذها، كان إطلاق صناديق الخخصصة الاستثمارية في المشروع الذي كان قد انطلق أصلاً. وكان من المفترض أن يكون ذلك بمثابة رد فعل على الاقتراحات الناقدة التي كانت تفيد بأن مشاركة الأفراد من المواطنين المحليين فقط - أي ملأ القسمائم الاستثمارية - ستؤدي إلى نشوء كمية كبيرة من المستثمرين المتفرقين الذين لن يتمكنوا من ممارسة حقوق ملكيتهم بشكل فعال، أي أنهم لن يتمكنوا من إدارة شؤون الشركات التي سيصبحون من مساهمين فيها. ويشير التعمق مجدداً في الماضي بأن ما كان سائداً فيحقيقة الأمر هو الخوف من نشوء هيكلية المساهمين التي تلزم عادة عملية تطور السوق الرأسمالي في العالم الأنجلو - ساكسوني، والذي تتولى فيه قوانين إدارة المجتمع مسألة إيجاد حل للمشكلة المركزية المتجسدة بكيفية تجسير المجتمع لكي يعمل لصالح المستثمرين المتفرقين لا لصالح مدرائهم. وقد ساهم الرهان على صناديق الخخصصة الاستثمارية بعد إطلاق عملية الخخصصة بإيجاد حل جزئي فقط لمشكلة تفرق المساهمين، ونشأت بدلاً من ذلك مشكلتان جديدتان أكثر تعقيداً. مشكلة تصرف أصحاب القسم الأكبر من الأسهم في صناديق الخخصصة الاستثمارية تجاه أصحاب القسم الأقل والذين نشأوا أيضاً من عملية الخخصصة عن طريق القسمائم، ومشكلة تصرف صناديق الخخصصة الاستثمارية بصفتها المالك الأكبر للحصص في الشركات الخخصصة والتي نشأت بدورها عن عملية الخخصصة عن طريق القسمائم.

إن المحاولة التي كانت تقوم بها صناديق الخصخصة الاستثمارية بصفتها مساهم يرغب بالحصول على الأغلبية في الشركات المخصوصة، كانت في غالب الأحيان محاولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح في أقصر فترة، وليس تحقيق أرباح خلال فترة طويلة كنتيجة لقرار صادر عن هذه الصناديق للإمساك بالأسماء لفترة طويلة وعدم التعامل معها كاستثمار تخدمي قصير المدى. وقد رد المشرعون على هذا التصرف الحقيقي للصناديق وقدموا إضافات على القانون الخاص بالشركات والصناديق الاستثمارية، لكي يجدوا بشكل فريد من إمكانية حصول هذه الصناديق على الأغلبية في الشركات المخصوصة. وقلنا بأن ذلك قد تم بشكل فريد لأن إطلاق الصناديق في مشروع الخصخصة عن طريق القوائم قد تم فعلياً بسبب الخوف من تفرق المساهمين وبسبب وجود محاولة للمساعدة بنشوء هيكلية مساهمة مع تنظيم مناقصات للأسماء تكون أكثر تركيزاً. ويبدو من النظر مجدداً إلى الماضي بأنه كان من الممكن أن تم عملية تركيز مناقصات الأسهم حتى بدون صناديق الخصخصة الاستثمارية، لكن بدون المشاكل المحددة التي قد تنشأ بسبب تضارب مصالح الصناديق بصفتها مساهمة في الشركات المخصوصة ومصالح المساهمين في الصناديق أنفسهم، وخصوصاً هؤلاء الذين يملكون الأغلبية فيها.

الشيطان يختبئ في التفاصيل

لقد تبين لاحقاً بأن الإطلاق الارتجالي لصناديق الخصخصة الاستثمارية في عملية الخصخصة عن طريق القوائم التي تم تنظيمها من قبل وزارة المالية الفدرالية، كان خطأ واضحاً لأنه تسبب بسلسلة من الفضائح المالية وبنفس ثقة الشعب. وكما هو الحال دائماً، فإن الشيطان كان مختبئاً في التفاصيل. فصناديق الخصخصة الاستثمارية كانت قد تأسست كشركات مساهمة وفق ما ينص عليه القانون، وبالتالي فقد ضممت لوائح المساهمين من جهة مؤسسي الصناديق الذين كان عليهم أن يديروا الصناديق، وكذلك المشاركون في عملية الخصخصة عن طريق القوائم والذين منحوا قوائمهم الاستثمارية للصندوق لكي يتولى إدارتها. بهذه الطريقة تم خرق مبدأ أساسى وهو أنه لا يجوز بأى حال من الأحوال خلط ممتلكات من يتولى إدارة الصندوق مع ممتلكات المستثمرين، بل يجب فصلها عن بعضها البعض بشكل صارم. وقد أدى هذا الأمر إلى منح مؤسسي الصندوق، بصفتهم ملاك غالبية الأسهم فيه، حق التصرف بشكل حر بكافة ممتلكات الصندوق، أي حتى تلك التي كانت جزءاً من أسهم الملاك السابقين للقوائم الاستثمارية.

وليس مستغرباً أن يشعر مؤسسو الصناديق عندئذ بأنهم الملاك الأصليين له، وأن تعامل معهم وسائل الإعلام انتلاقاً من هذا التصور أيضاً، وأن يبدئوا ببيع حقوق الملكية الخاصة بهذه الصناديق. وفي حقيقة الأمر فإن ما كان معروضاً للبيع هو الفرصة القانونية التي كانت تسمح

بالتصريف بمتلكات الغير لتحقيق المصلحة الخاصة. ولم يُحلّ هذا الإشكال إلا في العام ١٩٩٨ من خلال الإضافة على ذلك القانون المصري المتعلق بالشركات الاستثمارية والصادر أصلاً في العام ١٩٩٢، وذلك عندما دعت هذه الإضافة لتحويل صناديق الخخصصة الاستثمارية إلى صناديق حচص مفتوحة. ولم يكن ممكناً المصادقة على القانون المذكور في العام ١٩٩٢ من قبل الحكومة والبرلمان الفدراليين إلا بسبب التغارات المرتبطة بالصلاحيات التي كانت تفرضها حالة «الحكم الثلاثي» في تشيكوسلوفاكيا، بالإضافة لعامل الزمن الضيق الذي مكّن وزارة المالية الفدرالية بعدم الرد على الملاحظات الاستراتيجية الهامة التي استلمتها في الوقت المناسب من رئاسة الصندوق الوطني لممتلكات الجمهورية التشيكية، أي في العام ١٩٩٢.

الحامون والاقتصاديون

إحدى أهم العبر التي تم اكتسابها من عملية الخخصصة التشيكوسلوفاكية هي تلك التي تؤكد على ضرورة التعاون بين المحامين وخبراء الاقتصاد. وبالرغم من أن عملية الخخصصة هي بطابعها العام مشكلة قانونية أكثر من أن تكون اقتصادية، فإن أعضاء المؤسسات القانونية لم يكونوا مستعدين لها في الثمانينيات، بل إنهم حتى لم يناقشوها بشكل متخصص بسبب انعدام الرغبة في ذلك. ولذلك فإن خبراء الاقتصاد هم الذين حملوا بعد العام ١٩٨٩ راية عملية الخخصصة، بالرغم من أنهم اضطروا بعد ذلك لتحمل عبء الانتقادات والماخذ بسبب التقليل من أهمية الجانب القانوني لهذه العملية. وبالرغم من أن بعض المحامين المتأذين الذين ساهموا بشكل كبير في إنجاح عملية الخخصصة كانوا يعملون في وزارة الخخصصة، إلا أن تصرف أعضاء المؤسسات القانونية كان يوحى طوال مرحلة التحول بضرورة أن يتولى خبراء الاقتصاد وحدهم إيجاد حل لمشاكل الخخصصة، وكانوا يشيرون أيضاً بأنهم لن يتمسّوا إلا للقضايا التي ستكون قادرة على منح المحامين العمل المطلوب.

العبرة الأخيرة التي يمكن اكتسابها من عملية الخخصصة التشيكوسلوفاكية هي أن هذه العملية ليست مهمة يعتمد أمر تحقيقها على التعاون القائم بين ما يعرف بالوزارات الاقتصادية فقط (مهما كان ذلك التعاون منظماً) أو بين الوزارات التي تتولى إدارة ممتلكات الدولة المعروضة للخخصصة (أي وزارات المالية، الصناعة، التجارة، الزراعة، الثقافة والصحة). لقد كان الرأي العام منحرضاً منذ البداية بشكل إيجابي لفكرة الخخصصة، لكن تأييده بدأ ينحو منذ أن بدأت تطفو إلى السطح القضايا المرتبطة بسرقة ممتلكات الدولة ضمن مشروع عملية الخخصصة. ولم يكن من الممكن إيلاء مهمة حماية ممتلكات الدولة من السرقة إلى الوزارات «الاقتصادية» وذلك بسبب طابعها الذي تميّز به، بل كان مطلوباً من هذه الوزارات أن تعتمد بذلك على العمل المترافق للمؤسسات والأجهزة المعنية بالنضال ضد الجريمة.

وبهذا، فإن نجاح عملية الخصخصة تعرض لهديد جدي بسبب الغياب الكامل تقريباً لعمل الشرطة والإدعاء العام والقضاء، وهو العمل الذي كان من المفترض أن يركز بشكل خاص على حماية المشروع الاستثنائي والحساس المتجسد في عملية النقل الشاملة لممتلكات الدولة إلى ممتلكات خاصة. لقد تم مشروع النقل هذا في فترة كانت تنهار خلالها الآليات الاشتراكية القديمة لحماية الممتلكات وتوقفت عن العمل على أمل انتهاءها السريع، أي تقريباً منذ إطلاق ما يعرف بعملية الخصخصة الصغيرة بداية العام ١٩٩١ عندما كانت حماية الممتلكات الخاصة الجديدة لا تزال ضعيفة أو معذومة. وبدلأ من أن تكون أجهزة الشرطة والإدعاء العام والقضاء خلال هذا المشروع الحساس جداً في حالة تعيبة شاملة واستثنائية، كانت تمارس دورها في غالب الأحيان بشكل سلبي واستعراضي، وذلك لأن عملية الخصخصة قد ساهمت فعلياً بخلق هيئات ومؤسسات جديدة، كان معظم موظفي الشرطة والإدعاء العام والقضاء مدربين في السابق على قمعها.

تخرج توماش يجيك من جامعة الاقتصاد في براغ. أصبح بعد العام ١٩٩٠ وزيراً لشؤون إدارة ممتلكات الدولة والشخصية ومن ثم نائباً في البرلمان التشيكية. يعمل منذ العام ١٩٩٧ رئيساً لغرفة التبادل التابعة للبورصة وهو عضو في اللجنة الأمنية التشيكية - *Czech Securities Commis-sion*.

الجانب المظلم لعملية تحويل القطاع المصري

يان هايبيك

تسرب الطابع المحافظ وغير المرن الذي كانت تتمتع به القيادة الشيوعية التشيكيوسلوفاكية في النصف الثاني من الثمانينات، بأن تكون البلاد واحدة من آخر دول شرق ووسط أوروبا التي تخضر عملية إصلاح القطاع المصري ضمن ما يعرف بالبييرسترويكا، أي قبل بضعة أشهر فقط من سقوط النظام الشمولي. وقد طغى التطور السياسي العاصف بعد ذلك وبشكل كبير على عملية تغيير النظام المصري التي تم الإعداد لها منذ زمن بعيد. ومهما بلغ حجم التأخير الذي تعرضت له العملية الشيوعية الأصلية لإصلاح القطاع المصري، فإن تطور هذا القطاع خلال الظروف الجديدة كان أكثر سرعة وحيوية.

وبهذا فإن الأجهزة الضرورية لتنظيم الحياة المصرية في تشيكوسلوفاكيا لم تؤسس بشكل مسبق، لكنها نشأت «في سياق العملية» كما يقال، كرد فعل على التطور الذي لم يكن من الممكن توقع تفاصيله، وأحياناً حتى «بعد فوات الأوان». مثال على ذلك تطور ما يعرف بالحد الأدنى من رأس المال البنوك. فقد أراد البنك المركزي في البداية تسهيل عملية الحصول على الرخصة المصرفية للمؤسسات التجارية الناشئة حديثاً قدر الإمكان، ولذلك لم يحدد بشكل مسبق العدد الإجمالي للمصارف الجديدة، وكانت بوضع الحد الأدنى للرأس المال الذي يمكن من خلاله الانطلاق، وهو ٥٠ مليون كرونة فقط.

وكان هذا الانخفاض غير الطبيعي للحد الأدنى من الرأس المال المذكور يهدف حسب التصورات الأولية لإطلاق بدايات القطاع المصرفي في اقتصاد السوق. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد المؤسسات المصرفية الجديدة بشكل ملحوظ، حيث تم خلال أربعة أعوام منح حوالي ستين رخصة مصرفية جديدة. وقد تفاجأ المصرف المركزي من الارتفاع المستمر في عدد المصارف الجديدة والتي كانت ضعيفة مالياً، مما أثر بشكل يارز على التصور الأساسي الخاص بإحياء وهيكلة القطاع المصرفي في اقتصاد السوق. ولذلك بدأ في تغيير الشروط لتصبح أكثر صرامة من ذي قبل.

محاولة الحد من نمو المؤسسات الضعيفة مالياً تمت برفع الحد الأدنى للرأس المال الأساسي إلى ٣٠٠ مليون كرونة (في النصف الأول من عام ١٩٩١). ولذلك فإن المؤسسات المالية التي نشأت

خلال العامين التاليين كانت أقوى ، لكن عدد المصارف الجديدة التي كانت تنشأ لم يتراجع (فقد بدأ المستثمرون الأجانب بالمشاركة في اللعبة). ولذلك تم في نهاية العام ١٩٩٣ رفع الحد الأدنى للرأسمال مجدداً إلى ٥٠٠ مليون كرونة، أي ما يوازي ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للرأسمال المتعارف عليه في الاتحاد الأوروبي (وهو ٥ مليون يورو). وكان ذلك يعني في الظروف الاقتصادية الصعبة نسبياً في الجمهورية التشيكية فرض رقابة صارمة على المصارف الجديدة، ولذلك فقد تم خلال أقل من أربعة أعوام التحول من الظروف المبالغة في لبيراليتها لتأسيس المصارف الجديدة، إلى الاتجاه المعاكس تماماً.

المصارف الشيوعية

انتقلت بعض المصارف القديمة - التي ورثتها البلاد عن المحاولات الإصلاحية التي كان يتم تنفيذها أواخر الثمانينيات - إلى القطاع المصرفي الحديث النشأة في ظروف اقتصاد السوق. وقد جلبت هذه المصارف معها من العصر الشيوعي تركة ثقيلة على شكل ديون مختلفة، عدد كبير منها كان من القروض المثيرة للشكوك ، والتي امتدت جذورها إلى فترة الممارسات غير الاقتصادية التي كانت تجري في ظل الاقتصاد الموجه مركزاً. لذلك وفي النصف الأول من التسعينيات ساعدت الدولة جميع هذه البنوك للتخلص من كافة مشاكلها وديونها الموروثة من النظام «الاشتراكي» السابق ، أو تلك الناجمة عن عملية التحول إلى الظروف الاقتصادية الجديدة. وتحملت الدولة كاملاً نفقات مشروع التأهيل الصحي هذا ، والتي تم تقدير حجمها (وفق تقدير العام ٢٠٠٠) بحوالي ١٠٠ مليار كرونة.

وبذلك أصبح يامكان هذه المؤسسات المصرفية القديمة الخارجة لتوها من عملية تأهيل صحية أن تبدأ ، مثل جميع المصارف المؤسسة حديثاً ، بمارسة النشاط التجاري في ظروف اقتصاد السوق كمؤسسات تجارية حرة ومسؤولة بشكل كامل عن نشاطاتها. لكن برغم ذلك فقد كان من الضروري خلال الأعوام التالية أن يتبنى القطاع المصرفي التشيكي مشاريع تأهيلية أخرى مثل التدخلات غير المبرمجة للمصرف المركزي (المتعلقة عادة بفرض الإدراة الإلزامية في المصارف التي تعاني من مشاكل ، أو بعملية تصفيتها) ، ومن ثم تنفيذ البرنامج الاندماجي رقم ٢ ، وبعد ذلك برنامج الاستقرار ، وأخيراً ما يسمى بـ حل مشاكل المصارف الكبيرة.

وقد تم تقدير حجم النفقات المالية التي تم صرفها من قبل الدولة على جميع هذه البرامج التأهيلية في بداية القرن الواحد والعشرين بأكثر من ٣٠٠ مليار كرونة. وبهذا فإن الخسائر التي تسببت بها المؤسسات التجارية الحرة العاملة في بيئة حرة ، والتي كان من المفترض حسب مبادئ هذه البيئة أن تتحمل نتائج قراراتها الاقتصادية وخطواتها بشكل كامل ، كلفت دافعي الضرائب أكثر بثلاث مرات مما تمثله الديون والتعهدات الناشئة أبان العهد الشيوعي «الغير الاقتصادي» والموجه مركزاً.

السمة التقليدية للقطاع المصرفي التشيكي كانت في الدور المسيطر لعدد من المصارف الكبيرة. ففي الصيف الثاني من التسعينيات شكلت العمليات التي كانت تتنفذها مجموعة مكونة من أكبر خمس مصارف ما مجموعه ٦٠٪ من إجمالي عمليات المصارف التشيكيّة الأخرى، وشكل رأس المال الأساسي المسجل نفس القدر تقريباً. وللمقارنة فإن حصة أكبر خمس مصارف في ألمانيا بلغت خلال العام ١٩٩٨ على سبيل المثال ١٧٪ فقط، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٣٥٪. إلا أن النسبة الكبيرة لتجميع أموال السوق المصري في الجمهورية التشيكية لم تعتبر المشكلة الرئيسية، فحصة المصارف في بعض الدول (مثل هولندا والسويد) تعتبر أعلى من ذلك. المشكلة كانت قائمة في أن المصارف المذكورة كانت قدية وتملك أصولاً وجذوراً تمتد إلى عهد الاقتصاد الاشتراكي. وعلىه، فإن تركيبة القطاع المصرفي ((الاشتراكي)) استمرت لاحقاً على أكثر من مستوى.

الإدارة الشيوعية

إلى جانب وجهة النظر القانونية (كانت الدولة تملك حتى نهاية التسعينيات حصة واضحة من الأموال في جميع المصارف الكبيرة)، أثرت هذه الحالة على سبيل المثال على قطاع الموارد البشرية. ولم يكن ممكناً خلال عملية خخصصة القطاع المصرفي تحقيق هدف أكثر أهمية من أهداف خخصصة القطاع الاقتصادي ككل، وهو منع الإدارة الأصلية للمؤسسات من إعادة السيطرة عليها بعد خصخصتها، وذلك لأن أعضائها كانوا في غالب الأحيان جزءاً من الإدارة الشيوعية السابقة. وبالرغم من أنه قد تم في بعض الحالات الخاصة إزاحة رموز البيمنة الشيوعية عن رأس الهرم المصرفي، فإن بعض الزعماء أو «ما تحت الرعماء» قد أعيد تأهيلهم بسرعة. وفجأة تحول «احتياطي الكوادر» من الشيوعيين إلى «قادة» الاقتصاد الذي يملّك وسائل مالية ضخمة إذا تم قياسه استناداً للمعايير التشيكيّة. دون أن يضطروا للخضوع لأية جهة مسؤولة أو تجاه أي شخص محدد.

هؤلاء ((المصرفيون التشكيل الجدد)) دخلوا بعد ذلك وبشكل سريع إلى السوق المالي الدولي، لكنهم لم يتمتعوا بفرصة للنجاح في المواجهة الصعبة التي كانت قائمة مع العقول المالية النابغة، باعتبار أنهم لم يكونوا سوى مجرّد أشباه خبراء ماليين بربوا بين ليلة وضحاها. من هنا تحديداً نشأت الخسائر الضخمة لأكبر المصارف والتي تراكمت بسبب العمليات في الأسواق المالية العالمية، والاتفاقيات التجارية غير الملائمة، أو حتى بعض عمليات ((الشراكة)) المشكوك بها والتي تسبيت في نهاية المطاف بتنتائج مأساوية.

ولقد ساهم التطور العاصف للقطاع المصرفي بالنمو الوظيفي الواضح لفئات الموظفين الصغيرة والمتوسطة التي كانت تعمل أصلاً في المصارف ((الاشراكية)) السابقة. وساهم الطلب الكبير على

اليد العاملة الجديدة في القطاع الآخذ بالتطور سريعاً، إلى تدفق الكثير من الموظفين الغير مدربين على الإطلاق. فكل من كان يملك من العهد السابق مجرد تجربة بسيطة في العمل المالي، تم إدراجهم فوراً في الوظائف المتوسطة أو حتى العالية داخل الميكلية المصرفية. لكن هؤلاء الأشخاص جلبوا معهم بالطبع الكثير من النواقص «الاشتراكية». ابتداءً من انعدام خبرتهم بالمبادئ الرئيسية الخاصة بطريقة عمل اقتصاد السوق، إلى أسلوبهم المتعرج والسيء حيال الزبون.

ولم يتمكن حتى الشباب الذين تم تدريبهم في ظروف متوافقة مع اقتصاد السوق من سد النواقص الواضحة في قطاع الموارد الوظيفية. فهو لاء الاخصائيون البازرون حديثاً أخذوا يتمتعون بسرعة فائقة، وبالتناقض مع خبراتهم العملية الحقيقة، بثقة كبيرة بالنفس التي يتمتع بها عادة الخبراء (وهو ما كان يُزرع في نفوسهم أحياناً كجزء من عملية تدريبهم استناداً لمعايير «السوق»)، ويدوّوا يشعرون في داخلهم بأنهم قادرون على موازاة أفضل الخبراء الماليين في العالم المنظور، وأنه يامكانهم بكل بساطة أن يتباها بهم. وفي الوقت الذي جرت فيه المواجهة التجارية الفعلية بين هؤلاء مع كل التقدير لهم - الأرانب من جهة والنمور المفترسة لعالم السوق من جهة أخرى، فإن النتيجة كانت بطبيعة الحال سيئة بالنسبة للقطاع المصرف التشيكي.

منافسة غير فاعلة

لم تؤثر الضغوط التنافسية التنظيمية على القطاع المصرف بأكمله إلا بشكل ضئيل جداً، وذلك بسبب الموقع الاحتكاري الذي كانت تتمتع به المصارف الكبيرة بشكل خاص. والتصورات الأصلية غير الواقعية إجمالاً والتي كانت تشير بأن يد السوق الخفية قادرة على إصلاح كل شيء، لم تتحقق بأي شكل. فالمصارف المسيطرة على السوق، والتي كانت ذات أصول «اشتراكية» بطبيعة الحال، حافظت لفترة طويلة حتى على الطريقة «الاشتراكية» في العمل، وخصوصاً طريقة التصرف السيئة تجاه صغار المودعين والزيائن.

بهذه الطريقة فقط كان بالإمكان المحافظة على هامش الفوائد الذي يعتبر في أماكن أخرى أمراً غير عادي (أي الفارق بين فوائد القروض وفوائد الأموال المودعة)، والذي تراوح في الجمهورية التشيكية خلال فترة التسعينيات بأكملها بين ٦ و ٧٪ في حين أن هذا الهامش كان يصل في اقتصادات السوق الفاعلة إلى ثلث هذا المستوى أو حتى أقل. وقد ساهمت السياسة التجارية التي تتبعها المصارف الكبرى المذكورة بفرض والحفاظ على هذا الوضع الذي أقل مما يمكن أن يقال فيه أنه لا يراعي أبداً مصلحة الزبون. ولم تكن المصارف المتوسطة والصغرى الحجم العاملة في الأسواق المالية الصغيرة قادرة على التأثير على هذا الوضع أو أن تُجبرى عليه أية تعديلات. على عكس ذلك تماماً، فقد كانت ولأسباب مفهومة تتجاوزه بكل سرور. وفي كثير من الجوانب تسبب التأثير التنافسي الذي

كانت تتمتع به المؤسسات المصرفية الأجنبية بخيبة أمل واضحة، فحتى هذه المؤسسات تعاملت مع هامش الفوائد المذكور باعتبار أنه «خصوصية إقليمية» وتوافقت معه بكل سرور.

١٥٥

وكانت واضحة حتى في كثير من القطاعات الأخرى نسبة الضغوط التنافسية الصغيرة والتبادلية بين المصارف المحلية والأجنبية. ففي الوقت الذي تجاوزت فيه المصارف الأجنبية بكل سهولة قضية الحجم المحلي لهامش الفوائد، أخذت المصارف المحلية من جهة أخرى تستفيد من التجارب الأخرى. ففي الدول المتقدمة لا يتم دفع نفقات قسم كبير من عمل المصرف من هامش الفوائد المذكور، بل من الرسوم المصرفية المفروضة على الخدمات والأعمال الفردية المختلفة. وبذلك فقد عملت المصارف التشيكية في النصف الثاني من السبعينيات على رفع رسومها بشكل دراميكي - بمحنة «الملازمة» نظمتها التجارية مع مصارف الدول المتقدمة. لكنها لم تعمل بالطبع على تحفيض هامش الفوائد بشكل ملحوظ.

قرص سيئة

شكلت الخسائر الضخمة الناجمة عما يعرف بالقرص سيئة، المشكلة الاقتصادية الرئيسية للقطاع المالي. والمقصود هنا ما يعرف بالقرص «الجديدة»، أي تلك التي منحتها المصارف عندما أصبحت مؤسسات حرة عاملة في بيئة اقتصاد السوق. وكانت حصة هذه القروض خلال فترة السبعينيات بأكملها، التي كان أمر تسديدها مثيراً للمشاكل في أحيان كثيرة (وغالباً دون أن تسدّد أبداً)، كبيرة للغاية ويشكل يفوق التصور. وكان الأمر المثار عليه في اقتصادات السوق خلال الثمانينيات والتسعينيات، أنه في الوقت الذي تصل فيه نسبة القروض السيئة إلى حوالي ١٠٪ من كافة القروض المصرفية، فإن ذلك يؤدي لأزمة في النظام المالي للدولة المعنية. وحتى في الأزمات المصرفية الكبيرة التي جرت في منتصف السبعينيات فلم يتجاوز حجم القروض السيئة نسبة ٢٠٪. مقابل ذلك فإن حجم القروض السيئة في الجمهورية التشيكية (أو ما تعرف بالقرص المصنفة) وصل في منتصف التسعينيات إلى ٣٨٪ دون أن يتسبب ذلك ببردة فعل فورية وفعالة من قبل ملاك المصارف أو أجهزة الرقابة والتنظيم المالي.

وتivid التقديرات الجديدة والمتخصصة بأن حصة القروض السيئة طوال فترة منتصف السبعينيات تراوحت حول قيمة ٣٠٪. وقد ساهمت التشريعات («والتعديلات») المرافقة للقرص التي لم يكن ممكناً تسديدها بتأنيم هذا الوضع، وكذلك عملية نقل بعض القروض الأخرى إلى المصرف الاندماجي وغيره من المؤسسات التي تم تشكيلها من قبل الدولة لهذا الغرض تحديداً. لقد شكلت القروض السيئة عنصراً رئيسياً في التطور السيء للمصارف خلال السبعينيات. وكانت هناك أسباب كثيرة ساهمت في إفشال إدارة المصارف التشيكية، يمكن بشكل عام تقسيمها إلى أسباب لها صلة

بظروف موضوعية مرتبطة بالاقتصاد الكلي (المacroي) والوضع السياسي، وظروف داخلية أو ذاتية ناجمة عن طريقة سير أو ممارسات القطاع المصرفي بنفسه والأشخاص العاملين فيه.

ما كان غير ممكناً للمصارف أن تؤثر عليه وهو ما إنعكس سلباً على مسألة تطورها، كان التعقيد وعدم الاستقرار غالباً ظاهرة عدم الشفافية وعدم وضوح العلاقات في الاقتصاد الأخذ بالتحول. ففي هذه الظروف التي يتحول فيها الاقتصاد الكلي رأساً على عقب وفي ظل التغيرات الدرامية الكبيرة في علاقات الملكية وغيرها من الظروف الخارجية، كان من الصعب أن يتم فهم القطاع التجاري المتغير بشكل مستمر، وبالتالي كان من الصعب أيضاً تقدير واقعية أو عدم جدية النشاطات التجارية المدعومة بقروض مصرية. وحتى اليوم لا يزال صعباً في بعض الحالات التمييز بين ما يمكن وصفه بالفشل التجاري العادي الذي يتم نتيجة للتوقع السيء أو غير الواقعى للنشاط تجاري، وبين ما يكون مخططاً له بنوايا غير جدية بشكل مسبق (أو حتى كعملية غش واضحة). وبالرغم من أنه لم توفر المعلومات الكافية عن الزيان، وعن حجم ممتلكاتهم وخلفيتهم الاقتصادية، إلا أن المصارف التشيكية كانت مستعدة لمنح قروض بالجملة للمؤسسات التجارية. أسباب ذلك كانت متباينة - من الأسباب الاقتصادية إلى وجة النظر السياسية، أو بكلام آخر، الضغوط. وللأسف فقد ترافقت عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالقروض في بعض الأحيان بمظاهر الفساد أو الاحتيال.

الضغط السياسي

إن الضغط السياسي الذي كان صارماً في غالب الأحيان والذي كان يمارس من قبل مثلي الدولة وبعض الأحزاب السياسية، لم يساهم بأي شكل بتقديم المنفعة الحقيقة لكيفية إصدار القرارات المصرفية الخاصة بتوزيع القروض بشكل متواافق مع اقتصاد السوق. وكان الضغط السياسي الذي لا يطاق قد ركز على مسألة إتمام عملية الخصخصة «بأي ثمن». ودفعت المصارف لتمويل عمليات التجارة الجديدة دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية التي يمكن حدوثها. الأمر المثير للاستغراب، هو أنه هنا أيضاً من الممكن ملاحظة التركة التي خلفها أسلوب العمل المصري «الاشتراكى». أي انتصار المطالب السياسية على وجهات النظر الاقتصادية. وإن كان ذلك قد تم بشكل «معكوس».

وقد أيدت الدولة بأشكال أخرى التصرف المالي الفضفاض للمصارف وقيامها بشكل مستمر بتمويل المؤسسات الاقتصادية المشكوك بأمرها. فقد حاولت منذ البداية وبدون أي تردد مساعدة المصارف التي تعرضت لمشاكل مالية جدية. ولم تعتمد بذلك على أسباب اقتصادية كلية (ماкроية) فقط، ولكن في غالب الأحيان على أسباب سياسية. وبالنسبة للمصارف الكبيرة تحديداً، فإن الملايين الموضوعة فيها من قبل صغار المودعين والتي تعتبر بالنسبة لهم مدخرات العمر بأكمله، شكلت ما يشبه الرهينة الملائمة التي ضغطت من خلالها على الدولة وأجبرتها لاحقاً على تعويض نتائج خطواتها التجارية السيئة الكثيرة. وبهذا فإن المصارف الكبيرة والصغرى كانت تعتمد بكل بساطة على أن الدولة ستحلّ كافة مشاكلها (بشكل أو بآخر).

ومن خلال هذا الأسلوب تم وبشكل أساسى خرق المبدأ الرئيسي لاقتصاد السوق الحقيقى - الذى يفيد بأن كل مؤسسة تجارية مسؤولة عن نفسها ، وتحمل كل الإيجابيات والسلبيات ، بما في ذلك مخاطر التجارة التي تمارسها ، أي بما في ذلك الخسائر . وعليه ، فإن المساعدة المقدمة من قبل الدولة إلى القطاع المصرفي ، انقلبت في نتائجها النهاية ضد هذا القطاع نفسه . فتأثيرها العكسي ساهم بالحفاظ على الظروف غير الصحية المرافقة لعملية تطوره ، ومدد حالة تشويه بيئة السوق الحقيقية ، وتسبب بإعادة تقييم بعض التصورات حول الدور الراعي للدولة في القطاع المصرفي .

القوانين السيئة

العامل المهم جداً الذي ساهم بازدهار الممارسات التجارية الشاذة وغير الجدية في القطاع المصرفي ، تتمثل في غياب الأحكام القانونية الضرورية وفي عدم توفر ما يكفي من الأنظمة التجارية . وفي النصف الأول من التسعينيات تحديداً تراجع جدياً نشاط جميع المؤسسات المعنية بالمالية والإشراف على المصارف ، وهو ما ساهم بتوسيع العمليات المصرفية السيئة والشاذة التي كانت تتحرك بالقرب من حدود القوانين المعمول بها وكانت أن تخرقها . أما نداء التحذير الذي أطلقه المصرف цركي بعد فرضه شروطاً رقابية مصرافية أشد ، فقد اصطدم طويلاً بعدم رغبة ولامبالاة الدوائر السياسية الفاعلة .

وخلال فترة التسعينيات بأكمالها اصطدمت المصارف أيضاً بعدم الرغبة الواضحة من قبل الأطراف المدينة لتسديد التزاماتها . وتجسدت الظواهر الخارجية المهمة لهذا الوضع الغير ملائم أبداً بالنسبة للمصارف بغياب التشريع الكافى وخصوصاً ذلك الذي يوفر الحماية العملية للطرف الدائن ، أي بمعنى آخر ، فإن فرصة تحصيل حقه من خلال العدل كانت ضئيلة . وبالرغم من أن عدم تسديد القروض كان يبرر أحياناً بشكل موضوعي باعتبار أنه لا توجد قدرة لتسديدها ، إلا أن ذلك كان مرتبطاً في غالب الأحيان بانخفاض الانضباط المالى للمؤسسات المانحة للقروض ، أو بسبب الحسابات التي كانت تتم عن سابق نية بشكل غير جدوى أو حتى بشكل احتيالي . لقد نشأ هذا الوضع بشكل مباشر أو ثمت إثارته بالاعتماد على الثغرات الكثيرة والتواصص الملموسة في التشريعات ، خصوصاً ما يتعلق منها بغياب الضغط القانوني اللازم على المدينين . وقد استمرت بعد ذلك ولفترة طويلة العملية «الاشتراكية» التي تقلل قدر الإمكان من منافع الطرف الدائن ، مقابل ذلك كانت الأدوات القانونية المستخدمة ضد المدينين غير كافية أبداً .

بشر سيئون

كان للعامل البشري دون أدنى شك حصة لا يمكن تجاهلها في العمليات التجارية الفاشلة للمصارف . فقد شكل ذلك قسماً هاماً من الأسباب الذاتية (الداخلية) التي أدت لنشوء كميات كبيرة من القروض السيئة . وبهذا تأكّدت النظرية العامة التي تفيد بأنه كلما ارتفعت لدى البنوك القروض

السيئة بشكل مخيف، فإن المكان الأول الذي من المفترض البحث فيه عن تفسير ذلك الفشل هو الإدارة، التي تمثل دائمًا السبب الرئيسي الداخلي لنشوء الأزمة المصرفية. فأمور مثل عدم خبرة موظفي البنوك والمخاض مستواهم المعرفي، وعدم قدرتهم بالقدرة الأخلاقية، وعدم التزامهم بالدرجة الأولى وبشكل دائم بالمبادئ الأساسية لعمليات التجارة بالقروض، كانت جميعها من أبرز الأسباب القائمة. وكان ذلك ينبع في غالب الأمر من انعدام تجربة منح القروض في ظل بيئة السوق الحقيقة. وقد أضيف إلى هذه النواقص البشرية الذاتية حتى مسألة المبالغة في تقييم القدرات والكفاءات الخاصة. أما فيما يتعلق بالمصارف الكبيرة التي كانت الدولة تملك مساهمة فيها، فإنه قد يكون من الضروري الإشارة هنا بأن موظفي الدولة العينون لم يمارسون مهامهم والتزاماتهم بشكل أمين وكافي.

مقابل كل هذا فإن عملية الخرق المتعمدة لمبادئ منح القروض تشكل فصلاً خاصاً بحد ذاته، وهي كانت تصب في أشكال مختلفة من القروض الفاسدة وعمليات الاحتيال المصرفي. فإلى جانب العمل الدؤوب والمخلص للآلاف من موظفي المصارف، كانت هناك محاولات من قبل بعض الأفراد وأحياناً حتى الجماعات التكاملة للاستفادة بشكل شخصي من عملية فوزهم بالمناصب بشكل سريع. وبالتالي فإن كثير من الموظفين المصرفين الكبار الذين كانوا يتمتعون بصلاحيات استثنائية، لم يتددوا لقاء رشوة محددة منع القروض لأشخاص كانوا على الأقل غير جديرين بالثقة، أو لمشاريع اقتصادية مثيرة للشبهة. ووافق هؤلاء عن سابق معرفة، على مسألة المبالغة بتقدير قيمة الممتلكات المنقوله وغير المنقوله المعروضة كضمانة من أجل منح القروض.

الكار مقايل الصغار

لقد أدى البعض لتحقيق أرباح شخصية، بالإضافة للمحاولات الرامية للاستفادة من الوضع القائم لتحقيق أرباح كبيرة وسريعة، إلى البحث عن ثقوب في النظام القانوني غير الكامل بالاعتماد على مبدأ «ما هو ليس منوعاً (حتى الآن) فإنه مسموح». وبهذا فقد تم إلى حد ما تعديل ذلك الشعارحزين والشهير الذي كان سائداً خلال عصر الاشتراكية الواقعية والذي يفيد بأن: «من لا يسرق، هو كمن يسرق عائلته».

النتيجة غير المباشرة لهذه الممارسات الفاسدة وغير القانونية تجسدت في تشويه سوق القروض وخلق إمكانية مزاجية لرجال الأعمال الراغبين بالاستفادة من القروض المصرفية. ونتيجة للأسباب المذكورة أعلاه فقد كان الحصول خلال التسعينيات على قرض بقيمة ١٠٠ مليون كرونة أسهل من الناحية الإدارية من التفاوض عبر حاجز البنك العادي للحصول على قرض ضئيل نسبياً بقيمة ١٠٠ ألف كرونة بهدف تطوير أو دعم مؤسسة تجارية متوسطة.

وقد ساهم الغش الذي كان يتمتع به بعض موظفي المصارف بإبراز المفارقة التالية: كانت معظم القروض المنوحة من قبل المصارف تتوجه إلى القطاع الخاص، لكن جموع الزبائن - الذين يتلقون من رجال الأعمال الصغار والمتوسطين - لم يحصلوا على هذه القروض إلا بصعوبة بالغة وبشروط غير ملائمة نسبياً. مقابل ذلك فإن المشاريع التجارية الكبيرة كانت تحصل على القروض دون أية مشاكل وكانت بالتالي تمتلك قسم كبير من الأموال المخصصة للقروض. وكان ذلك يتم بالرغم من أن عملية تسديد القروض كانت في كثير من الأحيان متراقبة مع مشاكل، كما كانت مسألة تحصيلها بشكل قانوني - بعكس حالة الشفافية التي كانت قائمة في علاقات الملكية للتجارة الصغيرة والمتوسطة - أمر صعب للغاية.

السمة الأخرى للقطاع المصرفي التشيكي تجسّدت في النمو غير الطبيعي لفروع المصارف وفي عملية البناء غير الملائمة أبداً لشبكة المصارف القائمة. وقد تسبّبت المصارف بكل ما للكلمة من معنى في نشاطات مثل هذه. ففي النصف الأول من التسعينيات على وجه الخصوص، نشأ في المدن الصغيرة الكبير من فروع المصارف المتنافسة فيما بينها، ومنها مصارف كبيرة لكن أيضاً متوضّطة الحجم وصغيرة. وبالتالي فإن تضاؤل فاعلية هذه الشبكة والارتفاع غير الطبيعي لعدد المكاتب المالية المتراافق مع الأعداد المطلوبة لليد العاملة الإدارية، كان أمراً متوقعاً في السوق المالي التشيكي الذي لم يكن متطوراً في تلك المرحلة إلا بنسبة قليلة. والحفاظ على هذا الوضع غير الاقتصادي الذي نشأ في الغالب لأسباب مرتبطة بالحفاظ على هيبة ومقام المصارف، شُكّل في نهاية المطاف ثقلاً لا يمكن احتماله بالنسبة للمركز المالي المعنى. ولذلك فقد شهد هذا التوجّه في منتصف التسعينيات مرحلة انتقال حاسمة.

نفقات مرتفعة

يمكن اعتبار الارتفاع غير الطبيعي لنفقات القطاع المصرفي التشيكي - وهو سمة أخرى مرافقة له - بأنها أيضاً وبشكل جزئي أحد أسباب عدم تطور هذا القطاع خلال الفترة ما قبل العام ١٩٩٠. والعملية الضرورية المتمثلة في بناء معظم تجهيزات المصارف وفرض التقنيات والخبرات الضرورية، لم تشكّل سوى جزءاً واحداً فقط من النفقات الضخمة المرتبطة بالقطاع المصرفي. وقد لعبت الليبرالية الكبيرة التي كانت تمارس والتجاهل الكبير الذي كانت تبديه الدولة دورهما في هذا المجال. فالمصارف أطلقت في وقت مبكر جداً عملية بناء فروعها الفاخرة، ولم تعتمد بذلك على أرباحها المحققة بل في كثير من الأحيان «على الديون» ضمن إطار النفقات «الضرورية»، وفي المحصلة النهائية كجزء من الخسائر. وللأسف فقد ظهرت في القطاع المصرفي أيضاً الظاهرة التي رافقـت رجال الأعمال الشيك والمتمثلة في تدني القدرة على الدفع والمخاض ما يعرف بالأخلاق الضرائية، حيث كان جميع هؤلاء يعتمدون على النظرية القائلة «أصرف كل ما يامكانك، حتى على الأشياء التي لا

تحتاجها . فأنت بذلك لن تدفع منها أية ضرائب للدولة). ما هو حقيقي بطبيعة الحال هو أن لهذا الموقف جذوره في العصر الاشتراكي ، أي في استمرار حالة العلاقة السيئة تجاه الدور «الشامل والسيطر» للدولة.

السبب الآخر لارتفاع نفقات القطاع المصرفي التشيكي تمثل في البداية بارتفاع نسبة الرواتب. فقد حاولت القطاعات المالية في هذا السياق الاقتراب بسرعة كبيرة جداً من الدول المتقدمة الأخرى، دون أن تأخذ بعين الاعتبار أن المستوى العام للاقتصاد التشيكي كان منخفضاً جداً. وبهذا فإن معدل الرواتب في القطاع المالي كان يقف دائماً ودون أية منافسة على رأس هرم الرواتب المعمول بها في فروع الاقتصاد الوطني الأخرى ، بالرغم من أن عدد الموظفين في القطاع لم يكن قليلاً أبداً. وقد ارتفع هذا العدد منذ بداية التسعينيات ثلاثة أضعاف تقريباً وبلغ في منتصف التسعينيات ليصل إلى حوالي ستين ألف فرصة عمل.

إلا أن الأمثلة الصارخة حول إساءة استخدام سياسة الرواتب والبالغة بتقييم المكافآت المالية ، لم تكن موجودة بين الموظفين العاديين ، ولكن في الإدارة العليا. فالأمر الذي كان متعارف عليه هنا هو أن مجالس إدارة المصارف هي التي كانت تحدد قيمة رواتبها ب نفسها. ولم تظهر مسألة عدم إمكانية الحفاظ على هذا الوضع الشاذ جداً خلال سير العمل اليومي فحسب ، لكن أيضاً وبشكل خاص في الحالات الفصلية. ففي بعض الحالات على سبيل المثال اتخذت إدارة مصرف يواجه الإفلاس قرارات نهائية تجسّدت بصرف ملايين الكروونات كمكافآت لها.

المصارف الصغيرة والمتوسطة

المصارف الصغيرة والمتوسطة جسدت مشكلة خاصة ، فقد نشأت بسرعة كبيرة وكان مكمن ضعفها يظهر في امتلاكها لقوة رأسمالية صغيرة. وقد أدت المحاولة الهادفة للحصول على رأس المال أكبر من خلال الأموال التي أودعها صغار الزبائن ، إلى اضطرار هذه المصارف لإصدار وعود عن إمكانية تحقيق عائدات كبيرة لقاء الأموال المودعة. لكن هذه الوعود كانت في غالب الأحيان غير واقعية ، ولكي تتمكن من الوفاء بها ، بدأت تلك المصارف تشارك بشكل مستمر في عمليات تتسم بنسبة كبيرة من المغامرة. وكانت النتيجة في غالب الأحيان إعلان هذه المؤسسات المالية عن إفلاسها.

والسمة الأخرى التي رافقـت القطاع المصرفي الصغير والمتوسط الحجم هو أن هذه المؤسسات كانت تعمل على مستوى محلي. فبالإضافة إلى الخبرة التقنية والأخصائية الصغيرة للفريق الذي تتكون منه الإدارة كان هناك مشكلة أخرى - الارتباط الشخصي مع رجال الأعمال المحليين. وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى تصرفات غير أمنية في مسألة منح القروض ، وكذلك إلى تمويل «ذاتي» من خلال قروض كانت تُمْنَح لشركات يملكونها أعضاء قياديون في البنك. كما أن الصراع على النفوذ والذي كان يدور بين المجموعات التجارية المتاحرة انعكس بشكل سلبي وفي أكثر من

المناسبة على التطور التالي. وفي بعض الحالات المرتبطة ببعض المصارف الكبيرة فإن الصراع تجسد محاولة هذا الحزب السياسي أو ذلك الحصول على التأثير المطلوب في المصرف المعنى أو في مجلس إدارته. والمساعدة التي قدمتها الدولة لأولى المصارف التي تعاني من «مشاكل»، انقلب في نفس الساعة ليصبح مشكلة ضد القطاع بأكمله. وبدأت المصارف عندئذ تعتمد على حقيقة أن الدولة ستتعوض في نهاية المطاف جميع النواقص المرتبطة بسوء إدارتها للعمليات المالية.

بعد عشرة أعوام

آخر تدخل قاتل من قبل الدولة في القطاع المصرفي التشيكى تمثل في عملية خصخصة أربعة مصارف كبيرة والتي تمت على عجل. وقد تم انتظار عشرة أعوام طويلة لكي تتم خصخصة هذه المصارف الأربع جميعها، فمشاركة الدولة في ملكيتها، أو على الأقل الأداء غير الكافى وغير الأمين لملكية الدولة فيها كان سبباً في نشوء أكثر من مشكلة. إحدى المبررات التي كان يتم الاعتماد عليها لتفسير سبب البطئ و«التروي» في تحضير عملية خصخصة المصارف الكبيرة، كان بالإشارة إلى أن هذه المؤسسات كانت تعتبر مؤسسات اقتصادية استراتيجية. وكانت الدولة قد عملت في نهاية التسعينيات على احتواء الفشل التجارى للبنوك الكبيرة من خلال تقديم حقن مالية بلغت قيمتها عشرات المليارات من الكرونات، لكنها قامت نهاية القرن الماضى ببيعها وبشكل جماعي إلى الأجانب الراغبين بشرائها. وفي الوقت الحاضر فإن حوالي ٩٥٪ من موجودات المصارف في الجمهورية التشيكية مرتبطة بالرأسمال الأجنبى.

وفي بداية عملية التحول الاقتصادي كان واضحاً بأنه لا يمكن تنفيذ الأهداف الكبيرة والصعبة دفعة واحدة، من دون إعادة إحياء طريقة عمل المصارف بسرعة ومنطقية. ولذلك فإن المحاولات التي جرت لتنفيذ عملية الإحياء بسرعة تسببت بنشوء شوائب كبيرة تجسدت على سبيل المثال في التقليل من أهمية صفة المصداقية المفترض توفرها، وغياب الاستعداد التقنى والأخصائى، والتجهزية المالية، وعدم وجود شفافية تامة في ملكية مؤسسى المصارف. وقد تكون هذه النواقص المذكورة مبررة إلى حد ما في ظل الحاجة السريعة لنشوء قطاع مصرفي يحتاج له الاقتصاد بأكمله. إلا أن ما لا يمكن تبريره هو أن الدولة لم تؤسس في الوقت المحدد إطاراً قانونياً يحكم طريقة عمل هذا القطاع، وأنها استخدمت هذا الفرع (الذى يخضع حتى في الدول المتقدمة لعملية جدولة قاسية نسبياً) بهدف القيام بضغوط ليرالية غير ملائمة.

وقد تم لاحقاً لكن ببطء شديد وفي ظل عدم رغبة الأحزاب السياسية أحياناً، تشكيل المؤسسات المعنية بعملية الجدولة ووضع الحدود القانونية والتنظيمية. وفي حال قررت الدولة لاحقاً التدخل في طريقة التطور «الحر» للمصارف، فإن تدخلاتها كانت في غالب الأحيان معكوسه الفائدة. باختصار. كان يتم اللجوء لاستخدام ليرالية السوق بشكل واسع جداً أثناء عملية تأسيس أو أثناء

مراقبة أداء المصارف، لكن من جهة أخرى كان يتم قمع وتشويه نظرية أخرى ضرورية مرافقة للمفهوم الليبرالي للسوق، أي أن تتحمل المصارف المسؤولية القانونية والاقتصادية الكاملة عن عملياتها. بكلام آخر: فإن ما كان يجب على الدولة أن تقوم به لم تفعله، وكانت تحرص على التدخل في المكان الذي كان من المفترض أن تبقى بعيدة عنه.

يحمل يان هاينيك إجازة في التاريخ والاقتصاد من كلية الفلسفة التابعة لجامعة كارل الرابع. يهتم بمسألة التطور الحديث للشعب التشيكى، خصوصاً تاريخه الاقتصادي، وتطوير النظام المصرفي والمالي بالجمهورية التشيكية ووسط أوروبا. يعمل كباحث مستقل في معهد التاريخ الحديث لدى أكاديمية العلوم بالجمهورية التشيكية.

تحويل الجيش

يان إيخلر

بعد انهيار النظام الشيوعي كان الجيش السابق يضم ١٦٠ ألف جندي. وكان مبرجاً بشكل خاص للقتال في الخط الأول ضد التشكيلات الثانية والخامسة التابعة لجيش جمهورية ألمانيا الفدرالية، وضد الفرقة الثانية التابعة للجيش الفرنسي. ولم يكن مفترضاً أن يتدخل الجيش السوفياتي إلا في خط القتال الثاني. وبهذا، فإن الجيش الشيكي الذي كان يجسد قوة حلف وارسو المتمركة في أقصى الغرب، قد تشكل خلال فترة نهاية الحرب الباردة من جيشين للقوات البرية يضم كل منهما أربعة فرق، ومن جيش للقوات الجوية، وأخر للدفاع الجوي، وجيشين متمركزين فوق الأراضي السلوفاكية (كان طابعهما تعليمياً، بمعنى أن هدفهم الرئيسي كان ينحصر في إعداد صفوف الضباط للفرق القتالية والقطع العسكرية المتواجدة فوق الأراضي التشيكية)، وفرقتي صواريخ مستقلتين، وعدد آخر من الفرق والوحدات المستقلة (اللوجستية، الكيميائية وما شابه).

وفي الأشهر العشرة الأولى بعد سقوط النظام الشيوعي استمر العمل بالأسلوب الذي كان معمولاً به سابقاً، وهو أن وزير الدفاع كان عسكرياً برتبة جنرال ونوابه يحملون ذات الرتبة أيضاً. ولم يتم تعيين شخص مدني في هذا المنصب الوزاري إلا في خريف العام ١٩٩٠ (حيث تم تعيين العارض السابق للنظام الشيوعي لوبيوش دوبروفسكي)، حيث عمل المذكور على إقالة نوابه من الجنرالات بشكل تدريجي وعين مكانهم مدنيين. أما المراقبة المدنية الفعلية للجيش فبدأت في ربيع العام ١٩٩١ وظلت تبحث بشكل تدريجي عن شكلها النهائي حتى صيف العام ١٩٩٢، عندما أصبح الهدف الرئيسي للجيش ينحصر في تقسيمه ارتباطاً بالانهيار النهائي للفدرالية التشيكوسلوفاكية.

بعد تقسيم تشيكوسلوفاكيا كان يوجد في الجيش الشيكي ١٠٥ ألف جندي، وكان لا يزال مشكلاً بشكل مبالغ به ومحفظ بما ورثه عن عضويته في حلف وارسو. وكانت القوات البرية هي المسيطرة بحيث كانت تضم أكثر من ٤٥ ألف جندي. في ذلك الوقت كانت لا تزال هناك بعض الوحدات الفريدة من نوعها والمشكّلة في الماضي، مثل تلك المتخصصة بالسكل الحديدية والتي كانت تضم أكثر من ستة آلاف عنصر. إضافة لذلك كان هناك عدد فائق ومتنازع به من الضباط الكبار المترکزين على وجه الخصوص في وزارة الدفاع وقيادة الأركان. وكانت أولوية الاستعداد القتالي للجيش تتجسد أيضاً بالدفاع عن أراضي الدولة.

لكن في نفس الوقت نشأت أولى التغييرات الجذرية الخاصة بكيفية تصفية الحسابات مع الماضي. فلم يبق في الجيش أي جنرال تقريباً من فترة ما قبل ثورة تشرين الثاني، كما غادره جميع الضباط الكبار الذين كانوا حتى تاريخ اندلاع هذه الثورة برتبة قائد فرقة وما فوق. وبدأ عناصر أول دفعة من الضباط الجدد المتخرون من الكليات العسكرية الغربية يتسلّمون مهامهم في المراتب القيادية المتوسطة. أما الظاهرة الجديدة التي سادت في تلك المرحلة فتمثلت بالخلص من العتاد والأسلحة القتالية الفائضة، خصوصاً الدبابات والعربات القتالية المصفحة، وبطاريات المدفع والطائرات القتالية. وبدأ أعضاء الجيش يشاركون بفعالية في بعثات منظمة الأمم المتحدة.

لم تولِ حكومة رئيس الوزراء فالسلاف كلاوس في برنامجه الوزاري الصادر في العام ١٩٩٢ أي اهتمام يذكر لشكلة الجيش والإصلاحات المرتبطة به. وكانت مشكلة الدفاع والأمن تشكّل في تلك المرحلة اهتماماً هاماً بالنظر للمجتمع التشيكي، بحيث أن مسألة بناء الدولة وإنها عمليّة التحول الاقتصادي كانت في دائرة الاهتمام الأولى. ولم يحدث التحول الجدي في هذا الأمر إلا في البيان الوزاري الصادر في العام ١٩٩٦، حيث أعلنت الحكومة آنذاك بأن إحدى أولوياتها تتجسد بالعمل من أجل صياغة الأمان الخارجي للدولة، وتحصيص النفقات الضرورية على قضايا الدفاع. وحدّدت هدفاً آخر هو العمل من أجل التوصل لعملية ترتيب فعالة للجيش، لكن يتم التوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف آخر ينحصر في رفع نسبة الاحترافية في الجيش، لكن لا إلى تحقيقها كلياً في تلك الفترة.

بعد تأسيس الجمهورية التشيكية المستقلة بدأت تدخل حيز التنفيذ الخطة المرتبطة بتطوير الجيش، والتي تضمنت أولويات أساسية مثل شراء أنظمة التسليح والخدمات الضرورية لعملية التطوير. لكن النواقص الرئيسية التي كانت موجودة في هذه الخطة تمثلت في كمية التغييرات غير المدروسة، كما أن نسبة قليلة فقط من تلك الأولويات كانت تتمتع بمحظوظ طويل الأمد. ولم تقدم الخطة بالتالي تصوراً واضحاً حول مسألة القرار في الجيش أو في صناعة الأسلحة.

ولقد تم منذ بدايات نشوء الجمهورية التشيكية فرض مبدأ الرقابة السياسية المدنية على الجيش، لذلك تم اختيار المدنيين فقط من أعضاء الأحزاب السياسية المشاركة في الائتلاف الحكومي لتولي مناصب وزير الدفاع ونوابه. وخلال أربعة أعوام تم في منصب وزير الدفاع استبدال ثلاثة سياسيين كانت لديهم صفات مشتركة عديدة. فقد اختلف هؤلاء بشكل بارز عن وزراء المالية، الصناعة والتجارة، والصحة وغيرهم، والذين كان مطلوباً منهم قبل استلامهم لهذه المناصب، أن يكونوا أخصائيين يتمتعون بتصور واضح حول السياسة التي يرغبون بتنفيذها. وبعكس هؤلاء جميعاً، لم يكن أي من وزراء الدفاع قد سبق له أن اهتم بشؤون الجيش والدفاع بأي شكل من الأشكال. وكان كل منهم قد باشر بالاطلاع على هذه المسائل بعد توليه منصبه الوزاري فقط وهو ما أدى

لسلسلة من الخطوات والقرارات غير المنظمة. وتطورت الأمور لدرجة أنه تم إقالة أول وزير للدفاع من منصبه بسبب مجموعة من الفضائح التي رافقت عمله، كما تم استبعاد نائبه في وقت مبكر لأنه لم يتمكن من القيام بمهام المطلوبة منه. وكانت السمة المشتركة والمراقبة للحكومات الأولى هي في وجود تأثير قوي، إن لم تقل مسيطر، لنائب وزير الدفاع للشؤون الاقتصادية.

١١٥

خلال فترة عمل وزراء الدفاع الأربع تم تعيين عسكري برتبة جنرال في منصب قائد الأركان العامة، وكان هذا الجنرال من الذين لا يزالون يعتبرون من بين كوادر النظام السابق الذين درسوا في كلية عسكرية بالاتحاد السوفييتي. وقد أظهر ذلك الشخص ولاءً عالياً لقيادة وزارة الدفاع من جهة، لكنه لم يكن يملك من جهة أخرى الخبرات الكافية المرتبطة بالمنصب القيادي، وهو ما قلل من موقعه ونسبة احترامه داخل الجيش. وتعقد موقفه أكثر عندما اضطر لحل كثير من المهام خلال عملية فرض التغييرات الأساسية، وفي نفس الوقت لمواجهة الكثير من الضغوط المتباينة.

الناتو

في منتصف التسعينيات حصل الجيش على دافع خارجي هام وإيجابي تمثل بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو). وساهمت أمور مختلفة مثل برنامج الشراكة من أجل السلام، والدراسة الخاصة بتوسيع حلف الناتو، وبعد ذلك حتى المفاوضات الخاصة بتوجيه الدعوة للانضمام، برسم تصور واضح حول الاتجاه الذي يجب على الجيش التشيكي أن يسلكه، ولأنه من المهام يجب أن يستعد، وكيف سيكون شكل عملية الإصلاح التي سيتبناها. وبعد أعوام عديدة من الضياع وعدم الوضوح برز ذلك الهدف الواضح ذو الطابع طويل الأمد. في ذلك الوقت كان الجيش قد بدأ بالاهتمام أيضاً بنظام التواصل مع عامة الشعب، بطريقة تتوافق مع معايير حلف الناتو.

ونتيجة للدعوة التي حصلت عليها البلاد للانضمام إلى الناتو، تركز توجه السياسة الأمنية للجمهورية التشيكية نحو الانضمام إلى نظام موحد من الدفاع الجوي، وتطوير وبناء بنية تحتية جديدة، وتأمين الدفاع عن كافة الحدود، والانتقال إلى المعايير اللوجستية لحلف الناتو والتوجه التدريجي للأنظمة التسليحية. لكن بقيت النواقص في عملية المراقبة السياسية المدنية. وحدثت أمور كثيرة مرتبطة بإعادة التنظيم والتغييرات التراتبية، حيث كان بعض أنواع القوات المسلحة (البرية، الجوية، اللوجستية) في بداية الأمر قائد، ومن ثم مفتش، وقائد من جديد في نهاية المطاف. وتغيرت الهيكلية التراتبية وهيكلية الدفاع المدني، وهو ما أثر على نوعية التحضير. إضافة لذلك، فقد ظهرت في الجيش أيضاً مشاكل مرتبطة بقلة الأموال والتدريب.

وقد تخبط الجيش أيضاً في النتائج الاقتصادية والاجتماعية المراقبة لعملية إعادة التنظيم وتغيير طريقة العمل. وأدى التغيير المستمر في هيكلية الأفراد والعدد إلى ارتفاع نسبة الجنود المتطوعين

الذين اضطروا للقدوم من أماكن أخرى، وهذا أمر يعتبر صعباً ومثيراً للمتابعة خصوصاً لدى الطيارين والفرق التقنية. وبهذا فإن الجيش خلق بنفسه مشاكل داخلية جدية، تمثلت بعدم قدرته على التصرف بشكل سليم باليزانية المحددة وأموالها، وإيهام التشكيلات القيادية، وخفض روح المبادرة، والإيمان بجدوى الخدمة العسكرية. وانطلاقاً من هذه الأمور أيضاً، فإن الانضمام إلى الناتو مثل تغييراً إيجابياً. لأنه يصعب إلى حد ما احتمال تغيير القرار الخاص بالأولويات وما يرتبط بها من استثمارات وفق مصالح آنية أو حتى وفق أهواء ((الفرق الفائزة)) المتغيرة بشكل سريع، وفي طليعتها قيادة الأركان وأقسامها المختلفة وأنواع القوات المسلحة.

في العام ١٩٩٨ وصل عدد الجيش التشيكي إلى نصف ما كان عليه في العام ١٩٩٣ ، واستمرت عملية خفض عدد الدبابات ، والعربات المدرعة وبطاريات المدفع . وعيّن في منصب قائد الأركان جنرال حصل على تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية والكلية التابعة لحلف الناتو أو في بعثات الحلف المختلفة . ومعه بدأ الضباط الآخرون التخرّجون من الكليات العسكرية الغربية باستلام مناصبهم القيادية في الجيش أو قيادة الأركان .

في صيف العام ١٩٩٧ أصبحت الجمهورية التشيكية واحدة من ثلاث دول استلمت دعوة للانضمام إلى حلف الناتو، ولذلك أصبح الهدف الأول للحكومة تحقيق العضوية الكاملة . وقد فجّم عن هذا الأمر ثلاث أولويات : التركيز على مسألة ملاءمة عتاد الجيش وثقافته العسكرية مع ما هو معمول به في حلف الناتو، الالتزام برفع النفقات العسكرية بشكل تدريجي حتى معدل ٢٪ من الناتج الإجمالي المحلي ، الاستمرار بتنفيذ عملية احتراف الجيش لكن مع الحفاظ على واجه الدفاعي .

وكرد فعل على المشاكل العالقة صادقت الحكومة في أغسطس (آب) من عام ٢٠٠١ على وثيقة حملت عنوان «عملية إصلاح القوات المسلحة للجمهورية التشيكية» . أما الدافع لصياغة الوثيقة المذكورة فكان التحليل الناقد الخاص بتطور الجيش حتى العام ٢٠٠٠ ، أي ذلك التطور الذي تميز بعمليات إعادة تنظيم مستمرة لم تؤدّ إلى تغيير جذري في القدرات النوعية لهذا الجيش . وكانت هذه أول وثيقة تصورية شاملة تم صياغتها منذ فترة نشوء الجيش ، وقد جسّدت خلال فترة تعميمها تصوراً حقيقياً بشكل دقيق حول التغييرات الأساسية في هيكلية الجيش وإدارته . وقد ثمن الأمين العام لحلف الناتو نفسه نوعية ومستوى هذه الوثيقة .

لقد من الجيش التشيكي بكثير من التغييرات الأساسية خلال فترة وجوده القصيرة التي تمت حتى عشرة أعوام . واليوم لا يتم التقليل من قيمة تلك التغييرات مثلاًما كان يتم سابقاً خلال البدايات الأولى للجيش ، كما لم يعد يتم التعاطي معها بصفتها تركة ثقيلة من الماضي . ونتيجة لمشاركاته الناجحة في المهام الخارجية ، فقد تمكن هذا الجيش من اكتساب صفة أحد رموز السيادة

التشيكية، لكنه لا يزال يعاني حتى اليوم من عمليات إعادة التنظيم المتكررة والكثيرة جداً، ومن سوء الاقتصاد خلال عملية استخدام موارد الميزانية. وسيضطر خلال الأعوام القادمة للتصرف بالاستثمارات استناداً للنوايا والمفاهيم الطويلة الأمد، والتي لن تتغير بنفس السرعة التي سيتغير فيها قادته وممثلوه البارزون.

تخرج يان آمبلر من الأكاديمية العسكرية في برatislava وينتمي حالياً كباحث لدى معهد العلاقات الدولية في براغ.

تحويل وزارة الداخلية والقوى الأمنية

يان فروليك

١١٩

كانت الشرطة التشيكوسلوفاكية تتشكل قبل العام ١٩٨٩ ضمن إطار موحد فيما كان يعرف بفيلق الأمن الوطني (SNB) والذي كان يقسم رسمياً إلى وحدتين متخصصتين: وحدة الأمن العام (VB) التي كانت تضم التحرّرين والأمن الداخلي بشكل خاص، ووحدة أمن الدولة (STB)، وهي الشرطة السياسية السرية. وفي حقيقة الأمر كانت هناك أيضاً وحدة ثالثة تضم أفراد فوج الأمن الوطني المطلوبون للخدمة في الوزارة. وفي بداية السبعينيات تحدّياً، أصبحت عملية انتقال الموظفين المدنيين إلى «الخدمة بالبزة العسكرية» ظاهرة شاملة، فقد كان ذلك أمراً مفيداً من الناحية المالية والمادية. ولهذا فقد أصبح من المعتاد أن نرى في الوزارة كتاباً وعمال سكرتارية ومندوبي حاصلين على رتب عسكرية تتراوح بين صف ضابط وضابط فعلى. وكان يمكن الحديث في هذا السياق عما يمكن وصفه بـ«الفائض في الرتب»، كما غدا فوج الأمن الوطني بطابعه الإداري في كيان شامل موحد. ويجب لفت النظر إلى خصوصية تشيكوسلوفاكية فريدة من نوعها: فأمن الدولة لم يكن أبداً مستقلّاً كمؤسسة (يعكس ما كان سائداً على سبيل المثال في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ورومانيا أو الاتحاد السوفيتي)، بل كان جزءاً من فوج الأمن الوطني وبالتالي من وزارة الداخلية أيضاً.

وبالإضافة لفوج الأمن الوطني كان يوجد هنا أيضاً حرس الحدود الذي يضم اثنى عشر لواءاً أوكلت إليها مسألة حماية الحدود مع الدول الديمقراطية. أي تلك الحدود القائمة مع ألمانيا الغربية والنمسا. وكانت هناك أيضاً الجيوش التابعة لوزارة الداخلية على شكل أفواج مستقلة من الدفاع المدني، والتي كان يمكنها عند الحاجة إعادة تنظيمها على شكل ألوية واستخدامها وبالتالي كاحتياطي من القوى القمعية. وقد خضع هذين الفوجين بشكل خاص إلى إمرة وزارة الداخلية الفدرالية. وفي وقت تشكّل فيه حرس الحدود ووحدات وزارة الداخلية من جنود الخدمة الإلزامية في الغالب، فإن الضباط وصف الضباط كانوا الوحيدين المتطوعين في صفوف هذه القوات. لكن جنود الخدمة الإلزامية كانوا يأملون في العام ١٩٩٠ بتحقيق هدف وحيد: خفض مدة الخدمة الإلزامية (التي كانت تمتّد حتى عامين في تلك الفترة) والعودة مجدداً إلى منازلهم في أسرع وقت ممكن. وبالتالي فإن «أصدقاء فرض النظام على الطريقة القديمة» لم يتمكنوا من الاعتماد عليهم كثيراً.

لقد تشكّل الجهاز القمعي الشيوعي من ثلاثة دعائم رئيسية. أبرزها كانت القوى المسلحة (أي الشرطة السياسية السرية، والجيش والميليشيا الشعبية أيضاً)، ومن ثم القضاء وكذلك

النظام التشريعي الذي كان يصنع الأنظمة. فقد شكل الشيوعيون خلال عشرات الأعوام إطاراً قانونياً محكماً وفعلاً ينظم عمل القوى القمعية (أي ما يعرف بقوة المحافظة على النظام) وهو الإطار الذي قللنا من قيمة تعقيداته خلال العام ١٩٨٩. أما نتيجة ذلك فكانت أنها لا زلتنا حتى يومنا هذا نواجه بعض «ال مقابل الموقته»: مثل الخلافات القائمة بشأن القانون الخاص بالعلاقات داخل الخدمة. وفي حقيقة الأمر فأنت ركناً على عملية تحويل وإصلاح القوى الأمنية، لكننا تركنا النظام التشريعي (لأسباب عديدة قد يكون بينها حتى اختلاف التراتبية بين المؤسسات والوزارات) بعيداً عن دائرة الاهتمام. وكان بالتأكيد من الأجدى لو تم تشكيل شيء شبيه بلجنة التنسيق بين المؤسسات لكي تجد حلولاً لعملية تحويل الشرطة من جهة العدل من جهة أخرى، وكذلك للنظام التشريعي ككل، أخذنا بعين الاعتبار التفاصيل المشتركة القائمة بين هؤلاء جميعهم وروابطهم العملية.

وتعتبر عملية إصلاح العدل والنظام التشريعي بشكل خاص أمراً في غاية التعقيد. فالتجمّع الذي يضم المحامين يمثل في جميع الدول مجموعة مغلقة نسبياً (في تشيكوسلوفاكيا السابقة تشكل هنا التجمّع دون أية استثناءات ومن خريجي أربع كليات)، متربطة في غالب الأحيان في ما بينهما من خلال العلاقات العائلية، وهو ما أدى لتميّز هذه الجماعة بطريقة نبوية عن غيرها من «باقي» أفراد المجتمع. إضافة لذلك فإنه لا يمكن في هذا السياق توقيع الحصول على مساعدات من الخارج. فإذا كان ممكناً إرسال رجال الشرطة لتعليمهم في دول العالم الديمقراطي وتدریبهم هناك على التكنولوجيا المتقدمة المرافقة لعمل الشرطة، فإن ثقافتهم القانونية كانت مشكلة من حيث المبدأ من خلال النظام القانوني الذي ينشأ في الوطن الأصلي، وينبع من مصادر محلية ويكون بالتالي عملاً من إنتاج مؤلفين محليين.

قضية أكاديمية الشرطة

لقد خسرنا بالكامل وإن بشكل غير واضح تماماً الصراع الذي كان قائماً حول مؤسسة التعليم، أي أكاديمية الشرطة. وكان كافياً لتحقيق ذلك الشيء القليل - محاولة نوعية من قبل رجل متخصص بالمؤامرات الذي تمكّن من خلف ظهورنا التأثير على صياغة قانون التعليم الجديد والصادر بداية العام ١٩٩٠. وكانت النتيجة بأن فقدت القيادة الجديدة لوزارة الداخلية أي شكل من أشكال المراقبة على الأنظمة والتوجّه العام لأكاديمية الشرطة. مقابل ذلك لم يبق لهذه الوزارة سوى التزام وحيد هو تمويل نفقات الأكاديمية، بالرغم من أنها لم تكن تملك أي تأثير على طريقة عملها. وقد اختباً كل شيء وبطريقة فريدة في الصيغ الخاصة بالإدارة الذاتية للكليات والجامعات، وهي نفس الصيغ التي رحّبنا بها كثيراً بعد أعوام من عملية الإصلاح الصارمة للجامعات. وكانت الخطوة الأولى تجسد بتقييم أهمية قطاع التعليم وفيما إذا كان ضرورياً أم لا، فإذا كان الجواب بنعم يجب

عندئذ «الحرص» للحفاظ على كافة آليات الرقابة والإدارة الفعالة خلال عملية تشكيل الإطار القانوني المعنى.

١٢١

ولم يتمكن من منع عملية تسييس عمل الشرطة. فنتيجة للعفو العام المعلن في الأول من يناير ١٩٩٠ وبشكل غير مدروس، ارتفعت بشكل حاد نسبة الجريمة في الشوارع، ليس فقط الجريمة الصغيرة ولكن أيضاً الجريمة الخطيرة، وأعمال السطو على اختلافها بما فيها سرقة المنازل. وكما هو معروف فإن الشعب ينظر إلى ظواهر مثل هذه بشكل سلبي جداً، في حين حصل الشيوعيون من خلالها وبشكل «مجاني» على تبرير ثمين، لأنه كان بإمكانهم الزعم أمام المواطنين وبطريقة سامة بما يلي: ((رأيتم، لقد ارتكبنا الكثير من الأخطاء حقاً، لكن الشوارع كانت على الأقل آمنة خلال عهتنا)). وكذلك أدرك أفراد الشرطة بسرعة وخصوصاً هؤلاء المهددون بعمليات تدقيق، بأنه في المجتمع الذي توجد فيه صحافة حرة (أي حتى الصحافة الصفراء)، فإن الإحصائيات المرتبطة بالجرائم تعتبر بالنسبة للسياسيين من المعلومات التي يتم تصنيفها في المرتبة الأولى أو ذات الطابع الخاص.

وفي جو من التخبّط وعدم الوضوح والذى ساد مرحلة ما قبل أول انتخابات حرة، جلأت نخبة القوى المعارضة (التي كانت تشعر بالقلق من نتائج الانتخابات) إلى مجموعة من الإصلاحيين في القوى الأمنية بطلب بسيط لكن متناقض. فقد طلبت منهم تنفيذ عملية تطهير راديكالية في النظام البوليسى لكن دون أن يؤثر ذلك بأى شكل من الأشكال على فعالية ذلك النظام. لكن هذين الأمرين كانوا ينقضان بعضهما البعض. ولذلك تم عملياً وقف تحويل وتطهير قوى الأمن المعنية بالتحقيق في الجرائم أو تلك المعنية بحفظ النظام، بشرط أن يتم وبشكل تدريجي استبدال الأعضاء القدامى المعروفين بفسادهم أو الذين لا يمكن الاعتماد عليهم، برجال أمن جدد. لكن هذا التصور تعرض لنكسة واضحة بسبب هزيمتنا في قضية أكاديمية الشرطة، حيث خسرنا القضية قبل أن نعي أصلاً بأن الصراع الهام جداً قد بدأ. ففي أكاديمية الشرطة بالتحديد تم صياغة العادات المرتبطة بالوظائف والمهن، إضافة إلى طريقة التعاطي مع الخدمة والطابع الأخلاقي الذي يجب أن يتمتع به رجال الشرطة المستقبليون.

وكان من الأفضل بالطبع عدم إعلان العفو الشامل، وتجنب النمو الحاد لسبة الإجرام، وبكل بساطة الأخذ بعين الاعتبار بأنه يوجد في المجتمع دائماً وسيقى، أشخاص يجب أن يكونوا في السجون مهما كانت طبيعة النظام الحاكم. بهذه الطريقة لن يتم فتح المجال أمام رفع التأثير غير المباشر (لكن القوى) للشرطة على النشاط اليومي للنخبة السياسية، أو على عملية تشكيل ما تعتبره هذه النخبة من الأولويات. وكان من الممكن إجراء عملية تنظيف قوى الأمن المعنية بالتحقيق في الجرائم أو تلك المعنية بحفظ النظام بطريقة أكثر صرامة، وحتى في جو هادئ لا هستيري أو محموم مثل ذلك الذي كان سائداً.

لكن الأمر كان يتعلّق أحياناً بمشاكل غير قابلة للحلّ. وأنذّر في هذا السياق حالة اليأس التي عانى منها بعض هؤلاء من «الأشخاص الجدد» والذين جاؤوا لتنفيذ عملية إصلاح في قسم إصدار جوازات السفر. فبعد سقوط الستارة الحديدية تحول السفر إلى العالم الحر بين ليلة وضحاها إلى مسألة جماهيرية شاملة. وكان قسم إصدار جوازات السفر بالتحديد مركزاً مليئاً بكل ما للكلمة من معنى بالخدم المخلصين للنظام الشيوعي. ولذلك لم يكن ممكناً وقف عملهم لأنّه سيكون لذلك نتائج سياسية كبيرة. وحتى يومنا هذا لم أجده وصفة ناجعة لهذه المشكلة تحديداً. فالنقل الفوري للأجندة هذه الأقسام إلى المؤسسات «المدنية» ذات الإدارة الذاتية قد يتسبب بالغوضى، كما أنّ الوضع الوظائي في تلك المؤسسات لم يكن على أفضل حال. المهم هو أن رجال الشرطة كانوا معتادين على تفزيذ الأوامر، ومعتادين أيضاً على احترام مسؤوليهم بشكل كبير، بغض النظر عن شعورهم الحقيقي تجاههم.

الروابط العائلية

الظاهرة السلبية الأخرى التي اصطدمنا بها خلال محاولتنا التعرّف على الحياة اليومية وطريقة عمل وزارة الداخلية، تمثّلت في حقيقة أن فيلق الشرطة كان منظماً بشكل غير رسمي لكن بطريقة فعالة استناداً للروابط العائلية، إضافة لطريقة تنظيمه الرسمية على شكل هيكلية تراتبية. فمنذ النصف الثاني للسبعينيات تقرّباً بدأ ينضم إلى صفوف الشرطة أعضاء جدد وذلك ارتباطاً بالمشروع العام الذي كان يهدف لتحويلها واستبدال أجهزتها. وفي هذا الإطار كانت الإحصائيات الرسمية نفسها تفيد بأن خمس هؤلاء كانوا من الرجال الشباب الذين يتمون لعائلات كان أفرادها في السابق أعضاءً في الشرطة. وبعد الزواج أصبح من الأمور العاديّة أن تجد زوجات رجال الشرطة «عملاً في الداخلية». ومع حدوث حالات الطلاق (كانت نسبة الطلاق تصل إلى الثلث تقرّباً في تشيكيسلوفاكيا الاشتراكية) ومن ثم الزواج مجدداً (والذي كان يتم عادة مع الزميلة المطلقة من «الداخلية»)، بدأت تنشأ شبكة من العلاقات والروابط العائلية المختلفة: الزوجة السابقة مع زوجها الجديد (من الداخلية أيضاً)، الزوجة الجديدة وأقاربها، بين فيهم زوجها السابق. وكانت هذه العوامل العائلية من احتلال الكثير من الواقع الهامشية، لكن الهامة جداً فيما يتعلق بمسألة الحصول على المعلومات والوصول إليها.

وتمكنّت هذه العوامل العائلية أيضاً من معرفة جميع الخطوط التي كانت القيادة الجديدة لوزارة الداخلية تنوّي تفيذهما، واستخلاص النتائج المعنية في وقت مسبق عادة. وعندما تمّ تعيني في سبتمبر (أيلول) من العام ١٩٩١ في منصب مدير قسم الأرشيف، كنت أعرف بشكل مسبق أي من الموظفين سيبقون في الخدمة وأي منهم سيطرد للمغادرة. لكن مفاجأة غير متوقعة كانت بانتظاري: لم أجده أي شخص لطرده، لأنّ الذين كان من المفترض أن يخرجوا حسب وجهة

نظري، قدّموا استقالاتهم بأنفسهم، فقد حصل هؤلاء من «عشيرتهم» وفي الوقت المناسب على المعلومات المرتبطة بخطتي، وخرجوا بأنفسهم لكي لا يفقدوا التعويض المالي المرتبط بذلك. وكان من الصعب جداً كشف هذه الشبكة، وفي حال كان ذلك ممكناً في بعض الأحيان، ففي حالات فردية فقط. وكان من الممكن لدى الأفراد اكتشاف روابطهم العائلية والعشائرية، لكن لم يوجد آنذاك الأسلوب الناجع لإجراء تحليل أفقى في وقت مقبول، وبالتالي العمل من أجل كسر هذه البيكلية العشائرية. إضافة لذلك فإن الروابط العشائرية لم تكن تتدخل في صلب النظام الأمني وحده، ولكن أيضاً في القضاء والمحاماة أو في إدارة الدولة عموماً. لقد تمكّن «أقارب الأقارب» و«أصدقاء الأصدقاء» من تعقيد الجهود الإصلاحية بشكل كبير. والحق يقال، فإن هؤلاء مازالوا يقومون بهذا الأمر حتى يومنا هذا.

الشرطة السياسية السورية

تمّت عملية تحويل الشرطة السياسية السورية إلى مخابرات عادمة بشكل كامل. وتعتبر هذه التجربة صعبة للتطبيق في ظروف أخرى. ففي النصف الأول من العام ١٩٩٠ كاً بطبيعة الحال في وضع ملائم للغاية (بعكس المجريين والبولنديين)، حيث غادر الجنود التابعون لمجموعات الوسط في الجيش السوفياتي الأرضي التشيكوسلوفاكية السابقة بفوضى وسرعة كبيرة، يشبهان إلى حد كبير عملية انسحاب الجيش الأحمر في صيف العام ١٩٤١. وبالتالي فإننا لم نكن مضطرين للاهتمام بشكل أولى في مهمة مراقبة أية محاولات سوفيتية لتشكيل بنية تحتية مخابراتية فوق أراضينا. وقد أكدت جميع المعلومات التي حصلنا عليها في هذا السياق أمراً واحداً، وهو أن المخابرات السورية سوفيتية لم تكن قادرة بسبب الفوضى السائدة وانهيار هيئات القيادية إلا على تفيد عملية التغطية المخابراتية لانسحاب الجيش السوفيتي، ولم يساعدها الوقت القصير المتبقى ولا الوسائل أو الإرادة أو الإمكانيات المتوفرة للقيام بأي شيء آخر. وكان من الممكن حل جهاز أمن الدولة والبدء بعملية بنائه مجدداً من قبل أشخاص جدد. ولأسباب يمكن فهمها بسهولة تامة، فإن عملية التطهير الراديكالي لم تشمل في الحد الأدنى إلا الإدارة الغربية.

وكانت المشاكل التي كاً مضطرين حلّها من صنف مختلف كلّياً: كيفية تجنب أعداد المحتمسين الجدد الذين أغراهم الطابع السري المحظوظ بالمخابرات بالأحرى، بدلاً من أن تكون لديهم الرغبة بخدمة الحكومات المستتبّة بشكل ديمقراطي وفي نفس الوقت مواجهة أية محاولات لممارسة الضغط السياسي الذي قد يمارس ضدهم. وهذا بطبيعة الحال أمر سهل جداً، لكنه يعتبر بمثابة الطريق المضمون إلى الجحيم. ومن خبرتنا يتبيّن بأنه من المطلوب تحديد بشكل واضح تراتبية عمل أجهزة المخابرات، وتحديد مسؤول دستوري معين لكي يتحمل مسؤولية نشاطها، لا فريق عام وغير محدد مثل الحكومة ككل.

لم تتمكن خلال المحاولات التي جرت لتحويل وزارة الدفاع للأسف من إزالة نظام «نواب الوزير» الخاص بإدارة الوزارة، واستبداله بالنموذج الذي يطلق عليه عادة وصف النظام الرئاسي. ولم يتم إلغاء منصب نائب الوزير إلا في وزارة الداخلية الفدرالية خلال المرحلة الأخيرة من وجودها كمؤسسة. فقد تم تقسيم الوزارة آنذاك إلى ثلاثة أقسام تنظيمية كبيرة، ترأسها موظفون من الدولة يتبعون الوزير مباشرة. ولم يتم الحفاظ إلا على منصب النائب الأول للوزير والذي كان نائباً تفيذياً؛ وبالإضافة لقيامه بتمثيل الوزير أثناء غيابه، كان مكلفاً حتى بتولي منصب مدير فوج الشرطة الفدرالية. وبالتالي فإنه لم يكن مجرد نائب للوزير، بل نائباً للوزارة. وبعد انهيار الفدرالية تم إحياء العمل مجدداً بمنصب نائب الوزير، لكن أصبح الأمر مرتبطاً بهذه المرة بنواب تابعين للتحالف الحاكم. وبالتالي تحول منصب نائب الوزير إلى منصب سياسي، وكان مفروضاً على أي وزير أن يراعي وجهات النظر السياسية كلما أراد أن يقيّم عمل نوابه. هذا يعني بأنه كان مطلوباً منه أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة الحفاظ على التضامن داخل الائتلاف الحاكم. وقد كان ذلك بمثابة تطور غير حميد على الإطلاق.

التجربة التالية مرتبطة بتنظيم عملية دمج مكاتب العمل المركزية للموظفين. ويجب الأخذ بعين الاعتبار، أن مكاتب العمل المركزية هذه تعتبر قلب كل جسم بيروقراطي، وأن معناها مفصلي وهام جداً خصوصاً في فترة التحول. ولذلك يجب أن تخضع إلى الوزير مباشرة بالرغم من أنها قد تشكل له ثقلًا عملياً إضافياً. ويجب على الوزير أن يدير هذه المكاتب شخصياً، لأن سياسة الموظفين والهوية الوظيفية للوزارة هما من الآليات الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق عملية التحول.

وكان هناك دور كبير ليس فقط للجهل الذي كان قائماً بخصوص مفعول الأجندة الإدارية الموكلة إلى وزارة الداخلية، لكن حتى في معناها الحقيقي وفحواها. وكان السبب بسيطاً. فالإصلاحيون ركزوا بالدرجة الأولى على وزارة الداخلية الفدرالية، التي كانت مجرد مؤسسة في السلطة أدراجت ضمن صلاحياتها نسبة قليلة فقط من البرامج الإدارية (تسجيل رخص قيادة السيارات في كافة أنحاء البلاد، تسجيل المواطنين وإصدار جوازات السفر). وقد واجهنا وضعاً مختلفاً كلياً بعد انهيار الفدرالية والتحول لاحقاً إلى وزارة الداخلية للجمهورية المستقلة. فقد تأثرت أهمية فعالية إدارة الدولة بحقيقة أخرى، وهي أنه نتيجة للإنقلاب الاقتصادي الذي حصل بوشر العمل بالمعادلة النظرية القائلة بأن «الأموال قد انقلبت لكي تصبح أموالاً أخرى»، وهو ما أدى فعلياً إلى توقف الشرطة عن تحقيق سياسة الحكومة بالدرجة الأولى، لأن السياسة أصبحت الحقل الأهم في إدارة الدولة ككل. وبكل بساطة فقد وزير الداخلية موقعه التميّز وحلّ مكانه وزير المالية. ولم يفهم كثير من الناس هذه الحقيقة حتى يومنا هذا.

وقد أعلن الإداريون المسؤولون عن إدارة الدولة، الحقيقيون بالطبع، بأنهم لم يكونوا جزءاً من أفراد القوى الأمنية، وأنهم وبالتالي لم يشكلوا جزءاً من أي جهاز أمني قمعي. لكن هذا الأمر لم يكن صحيحاً في غالب الأحيان - إدارة الدولة ككل كانت جزءاً من ذلك الجهاز القمعي. إضافة لذلك فإن الشيوخين اعتمدوا بشكل ممتاز على التقليد القديم للدولة الوسط أوروبية التي يتم توارثها. فلم يكن ممكناً «إغلاق الآلة» المتمثلة في إدارة الدولة لفترة من الزمن، واستغلال ذلك الوقت من أجل القيام بعملية إصلاح لهذه الآلة وإجراء التبديل الوظيفي المطلوب. وهؤلاء الذين صنعوا على استغلالها لفرض أسلوب جديد من الحكم بصفته قد يمثل الإدارة الحقيقة للقضايا العامة (ما يعني التصرف المدبر والفعال بالوسائل المالية الناجمة عن تحصيل الضرائب)، لم يتمكنوا من التخلّي عن البيروقراطيين المتفقين وأصحاب الخبرة.

لقد تبيّن بأن إحدى أصعب المهام على الإطلاق تتجسد في السعي لتحويل جهاز الدولة الإداري الموروث إلى مجموعة من موظفي الدولة الأكفاء والفاعلين، الراغبين بتنفيذ مهامهم بعيداً عن مظاهر الفساد، وهي مهمة لم يتم إيجاد حلّ مرضي لها حتى يومنا هذا. ويتبين من المودة مجدداً إلى الماضي بأنه كان من الخطأ عدم المصادقة في العام ١٩٩٣ على قانون خاص بالخدمة في الدولة. فهذا القانون ويرغم تقديم الحماية للموظفين الإداريين، فيمكن أن يتحول في حال ثبت صياغته بالاعتماد على معرفة دقيقة بالأمور، إلى وسيلة للتطهير الدائم في جهاز الدولة. وقد تكون الأعوام الخمسة أو السبعة الأولى صعبة (خصوصاً بالنسبة لتشكيلات الأفراد)، لكننا كنا سنتقطع شوطاً كبيراً بعد خمسة عشر عاماً. إن بناء جهاز حديث للدولة يبقى مهمة يستدعي تنفيذها عشرات الأعوام. ولم ينشأ جهاز مثل هذا حتى في جمهورية ألمانيا الفدرالية - التي غالباً ما كانت تقدم لنا كمثال يجب الاحتذاء به - إلا في نهاية السبعينيات وبداية السبعينيات، وعبر طريقة طبيعية (بيولوجية) لا نتيجة لخطوات إصلاحية.

من الضروري جداً تجنب القيام بعمليات غير مدروسة واعتبارية مرتبطة بنقل الصالحيات إلى الأجهزة التمثيلية المستقلة. فالأمر مرتبط بمطلب يتمتع بشعبية سياسية كبيرة وسليم من حيث الجوهر. لكن في حال فرضه بشكل اعتباطي، فإنه يؤدي لشوء الكيانات البيروقراطية القديمة الجديدة على مستوى متدني. وستكون هذه الكيانات عادة سهلة التشكيل نظراً لماضي الأشخاص الذين يساهمون في تشكيلها، وبالاعتماد على التأثيرات المحلية وخصوصاً السلبية منها، والتي تضم مظاهر مثل المحسوبية أو ريعاً وبشكل مباشر الروابط العائلية. بهذا الأسلوب نشأ ما يعرف بمشكلة القوانين في المقاطعات، أي الوضع الذي تكون فيه مجموعة من الأشخاص المؤثرين والمترابطين مع بعضهم البعض قادر على السيطرة على السلطة الحقيقة في المنطقة والتحكم بها كلّياً. وفي حال نشوء مثل ذلك الوضع فسيكون من الصعب جداً الاعتماد على الوسائل التي تعتبر في الدولة الديمقراطية غير مقبولة، لسحب ذلك التأثير من هذه المافيا السياسية والاقتصادية والسلطوية وإجبارها للمثول أمام المحكمة.

حتى يؤمنوا بهذا لا يزال هناك أشخاص يؤمنون بأنه قد يكون من الملائم استيراد النظام القانوني لأي من الدول الديمocrاطية المتقدمة وفرضه في بلادهم. ويشيرون في غالب الأحيان إلى نموذج جمهورية ألمانيا الديمocrاطية السابقة. لكن هؤلاء يتنا夙ونحقيقة أن النموذج الألماني غير قابل للتنفيذ في أماكن أخرى، لأن الوضع هناك كان ميّزاً وفردياً من نوعه، وبالتالي غير قابل للتكرار. كما أنهم لا يأخذون بعين الاعتبار أن خطوة من هذا القبيل ستطعن في شرعية وجود الديمocratie البرلمانية بحد ذاتها، لأنه يكفي عندئذ تأمين مجموعة صغيرة من المترجمين الأكفاء، ولن يكون هناك حاجة وبالتالي لتشكيل الهيئات التشريعية بشكل معقد لأنه قد تم الطعن بشكل كامل في مهمتها الأساسية المتجسدة بالصادقة على القوانين.

تخرج يان فروليك من جامعة كارل الرابع في براغ. اعتقل في العام ١٩٩٧ بسبب قيامه ((بنشاطات معادية للدولة)) وأمضى عامين في السجن. بعد إطلاق سراحه مارس حياته الوظيفية كعامل عادي. في العام ١٩٩٠ بدأ بالعمل كمستشار للنائب الأول لوزير الداخلية في تشيكوسلوفاكيا السابقة. في سبتمبر من عام ١٩٩٠ تم تعيينه مديرًا للقسم الأرشيفي بوزارة الداخلية والذي كان يتضمن أيضًا وثائق تابعة لجهاز أمن الدولة. في العام ١٩٩٢ أنهى دراسة مادة التاريخ في جامعة كارل الرابع.

تجربتي في وزارة الداخلية

يان رومل

١٢٧

عندما استلمت مهامي في وزارة الداخلية كان الوقت متأخراً جداً كي أتمكن مع الذين كانوا يساعدونني من منع عملية إتلاف أرشيف أمن الدولة (في الأسابيع الأولى بعد الثورة بقيت هذه المؤسسة للأسف دون وزير جديد)، لكنه كان مناسباً لكي أتعايش مع ما تبقى من البيكلية الشمولية للجهاز القمعي الشيوعي، هذا الجهاز الذي كانت كل عاملة تنظيفات فيه تتمتع برتبة عسكرية معينة بصفتها عضواً في فيلق الأمن الوطني.

كان نظام العمل في الوزارة بأكمله مبنياً على نظرية تقول بأن كل مواطن يُخفي بداخله عدواً حقيقياً أو محتملاً لنظام الدولة الاشتراكية. وكانت الوزارة تتمتع بسيطرة ونفوذ غير محدودين على كل مواطن. وكانت الاشتراكية حمية من قبل القوات المسلحة والجهاز القمعي الواسع، الذي تميز بهيكليّة تراتبية مسلحة، وباحتفاظه بالضباط في الخفاء، وفرض سرية تامة على كل ما كانت تقوم به الوزارة. وعندما أصبحت نائباً لوزير الداخلية، كنت أحصل بشكل دائم على بلاغات مختلفة فارغة من أي معنى، وكان مطلوبها مثني أن أبقي كل شيء في السر وأن أذهب مع مثلي النظام السابق لتناول طعام الغداء في مطاعم مخصصة للضباط فقط. وخصص لي «مكتب للعمليات الخفية» في الطابق السفلي من مبني الوزارة الواقع في حي ليتنا ببراغ، كما أن وزارة الداخلية كانت تملك حصناً من الباطون المسلح في الجبال يختص بمكتب عمل للحكومة أثناء الحروب، واستُخدمت مئات المباني الأخرى لأغراض سرية (مثل المراقبة، فتح الرسائل البريدية، التنصت، الأرشفة) والتي كانت في غالب الأحيان مبنياً تابعة للكنيسة. وكان من الضروري إلغاء كل ذلك، ووقف هذه النشاطات، وإعادة الممتلكات إلى أصحابها الأصليين أو نقل ملكيتها إلى البلدية المعنية.

الأمر الأخطر على الإطلاق تمثل في ربط الأنواع المختلفة من الصالحيات التي كانت من سمات الجهاز الأمني في ذلك الوقت. فقد كانت وزارة الداخلية تتمتع بصلاحية الحصول بشكل عملي على المعلومات، وفي نفس الوقت التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الجمهورية، ومارسة أعمال القمع المباشرة، ومراقبة الأشخاص ((الأداء)) والتتصّت عليهم دون أية رقابة، وضربيهم وتعذيبهم خلال عمليات الاستجواب. وأسست الفروع المختلفة لأمن الدولة شبكة واسعة من المخبرين، ومارست حملات تشويه خاصة ضد بعض الأشخاص المحددين، واتخذت قرارات كانت تحدد أي من المواطنين سيحصل أو لا يحصل على جواز سفر، أو من منهم يجب أن يدرس أو لا يدرس في

الجامعات ، وفي أية وظيفة يجب أن يعملوا. في نفس الوقت فقد أسست الوزارة تشكيلاً عسكرية مثل جيش وزارة الداخلية الذي تم إعداده للقتال ضد ما يعرف بالعدو الخارجي ، وجيش حرس الحدود الذي كان يطلق النار على كل من كان يحاول اجتياز الحدود بشكل غير شرعي بهدف مغادرة البلاد.

ولتحقيق جميع هذه النشاطات كانت الوحدات القمعية بحاجة إلى جهاز يعمل بشكل فعال. وبعد بضعة أشهر من ثورة تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ على سبيل المثال ، كان لا يزال يعمل في البلاد الفرع المتخصص في فتح الرسائل أو الطرو德 البريدية القادمة من الخارج. وكانت هذه الرسائل تفتح بواسطة البخار على طاولة يصل طولها إلى حوالي ٢٠ متراً ويتم التدقيق في فحواها ، وكان لهذه الطاولة لقب خاص باللغة العامية التشيكية. وأُشيع في تلك الفترة بأن الرسائل والطرود كانت تراقب حتى بعد الثورة بهدف إحباط أية محاولة لتهريب المواد المخدرة. وعندما اكتشفت ذلك ، أمرت على الفور بإلغاء هذا الفرع وبصرف العاملين فيه.

لقد أتيت للعمل في بيئه مثل هذه بناء على طلب من الرئيس هافل ، كنائب وزير لشؤون الأمن وفرع المخابرات في بداية الأمر. وقد استبدلَّ حالة الذعر الأولى التي رافقني بردة فعل تدميرية. فقد كان من المفترض إلغاء معظم النشاطات ، ووضع ما تبقى تحت القانون وكذلك تحت المراقبة السياسية العامة. والحقيقة أن أفراد الشرطة السورية كانوا قد جُرّدوا في تلك الفترة من أسلحتهم ووضعوا خارج الخدمة. ووجدت نفسي أمام مهمة غير سهلة : تطهير الوزارة من الهيكليات والرموز السابقة ، وبناء وحدات شرطة فعالة ووضع الأساس لجهاز مخابراتي جديد. أي باختصار العمل بشكل جيد لإنشاء مؤسسة مرکزية طبيعية للسلطة العامة لكن استناداً للبادئ الديمقراطي التي تسود في دولة القانون ، أي بما في ذلك وضعها تحت المراقبة البرلمانية أو العامة. وقد شُكِّلت عملية التوزيع الدستوري للسلطة بين المشرعين والحكومة وكذلك بين إدارة الدولة والقضاء أساساً رئيسياً لذلك.

وكان واضحاً منذ البداية بأن ثمة مشكلة تشبه الدائرة المربعة للأضلاع ، أي بثنائية حالة فريدة من نوعها لا يمكن حلّها. فقد كان مطلوباً العمل من أجل دمج الرغبة بتحقيق الاحترافية ، مع طلب توظيف أشخاص جدد في القوى الأمنية لكن بشرط أن لا يكونوا متقلين بأي ماضٍ شيوعيٍّ ولم يكن ممكناً إلا لمحلوقات من كوكب المريخ أن تستوفي هذين الشرطين ، ولذلك كُنْت مضطراً لتحمل المخاطرة عندما وافقت بأن تشارك أشخاص دون أية ثقافة أو خبرة في المجال الأمني باتخاذ القرارات الخاصة بالقضايا الأمنية للبلاد. في نفس الوقت فقد كان من الضروري حماية النظام العام والمواطنين من مخاطر الجريمة ، وهو ما أمّنته في تلك الفترة أجهزة الشرطة المطحمة بدوريات مختلطة من جنود الخدمة الإلزامية.

عمليات التدقيق والتطهير في الشرطة وأجهزة المخابرات جرت بمشاركة من عامة الشعب. وكانت تلك العمليات واسعة لكن فوضوية في كثير من الأحيان ، وملينة بالأخطاء والتواقص. ثم جاء

القانون الذي ينظم عملية تعيين الموظفين في إدارات الدولة والأجهزة الأمنية (قانون التطهير) ليمثل طريقة نوعية وجيدة لتنفيذ عملية التطهير، بالرغم من أنه كان لا يزال يحتوي على كثير من إمكانيات الالتفاف عليه. بالطبع فإن الأشخاص الأكثر فساداً أجبروا على الخروج فوراً من القطاع الأمني دون الحصول على أي تعويض مالي. وخصوصاً الأشخاص الجدد بعدد من الدورات التدريبية في الخارج، وبدأ بشكل فوري تقريراً التعاون الدولي معنا خلال حل المشاكل الأمنية. وفي العام ١٩٩١ أصبح بلدنا عضواً في الانتربول.

كانت الأسس التي يجب أن يعتمد عليها أمن الدولة والمواطنين بحاجة إلى إطار شرعي واضح مشكّل من الدستور والقوانين بالدرجة الأولى. فالدستور حدد معايير حماية حقوق الإنسان والحرّيات ومبادئ الشرعية، وتمت لاحقاً المصادقة أيضاً على القانون الدستوري الخاص بأمن الدولة، باعتباره مرسوماً قانونياً أساسياً ذا طابع تنسيقي. وعلى هذه القوانين الدستورية اعتمدت التشريعات الجديدة الخاصة بالقانون الإجرامي بفرعيه التنفيذي والتشريعي، والقانون الخاص بالشرطة وتنظيم علاقة أفرادها بالخدمة، والقانون الخاص بإدارة الأزمات والطوارئ (الفيضانات، الكوارث العامة)، والقانون الخاص بأجهزة المخابرات وكيفية مراقبتها، وعدد من الأحكام التشريعية الأخرى في القطاعين القانونيين المدني والتجماري. وقد ساهم كل ذلك بالتعامل مع مسألة القمع العقابي بصفتها وسيلة تكميلية فقط، في حين لم يعد يعتبر النشاط الإنساني العادي الذي لا ينافي القوانين عملاً إجرامياً.

لقد انطلقت البيكلية التنظيمية للنظام الأمني من مسألة أن الفروع المختلفة لهذا النظام كانت قادرة على مراقبة بعضها بعضاً. وب بدأت الفروع المركزية للشرطة تحمل الجرائم الأكثر خطورة، في حين ركّزت فروع الشرطة في المقاطعات على مسألة الأمن العام بالدرجة الرئيسية ومشاكل السير والمواصلات. وحضرت وزارة الداخلية لمشروع التحويل المدني عندما أصبح أفراد الشرطة يعملون لدى الشرطة فقط وينفذون مباشرة العمل الأمني. وعملت الشرطة تحت إشراف الإداره المدنيه لوزارة الداخلية، ونشأت فيها أرضية اقتصادية جديدة ونظام رواتب جديد. وتم نقل كل ما لم يرتبط بعمل الشرطة إلى إشراف الإداره المدنيه للدولة، بحيث لم تعد القوى الأمنية قادرة على الإطلاع على كشوفاتها إلا استناداً لأحكام القانون.

ومع فتح حدود الدولة نشأت مشاكل جديدة مرتبطة بالجريمة المنظمة والجريمة المالية بشكل خاص. وكان من الضروري أن تتلائم القوانين مع هذه الظواهر فسهّلت بشكل أفضل عملية التحقيق في الأعمال الإرهابية التي يعاقب عليها القانون وتوضيحها، وكذلك الأمر في مسألة نشر أسلحة الدمار الشامل، وإنتاج وتوزيع المخدرات، والتجارة بالأشخاص وغيرها من الأعمال المخلة بالقانون التي كانت ترتكب لمصلحة المجموعات الإجرامية.

لكن عملية التحويل لم تمر بالطبع دون أخطاء ونواقص، وخصوصاً تلك المرتبطة بالأمور التنظيمية والفردية. إضافة لذلك فقد ارتفعت بشكل حاد نسية الجريمة الفردية، ولم يكن كافياً الإشارة بأن هذه الظواهر السلبية كانت بمثابة ضربة من أجل تحقيق الديمقراطية. وقد تعامل المواطنون مع المشاكل الأمنية باعتبارها أولويات، وكان الشعور بالأمن يعتبر من أعلى القيم. والخطأ الرئيسي الذي نشأ تجسّد بالقليل من أهمية تلك المشاعر، وأحياناً في عدم توفر الشجاعة الكافية للوقوف بحزم خلف القرارات الذاتية في مواجهة الرأي العام.

لقد قمت عملية تحويل القوى الأمنية في إطار عملية التحويل الشاملة للبلاد، حيث تغير خلالها النظام السياسي والاقتصادي بالكامل، وقت خصخصة ممتلكات الدولة بشكل شامل، ونشأ اقتصاد السوق. وكان يجب بالضرورة أن تنشأ هنا فسحة تنمو فيها ظواهر سلبية أخرى مثل المحسوبية، وتدخل الاقتصاد في السياسة أو العكس، والفساد. وإذا احتسبنا مع كل ذلك مسألة عدم احترام القوانين الموروثة من النظام الشمولي، وعدم محاكمة جرائم الماضي، والنشاطات الاقتصادية الجديدة لأبرز ممثلي النظام السابق، فسنجد أنه لم يعد هناك مجال للتعجب بأن المواطنين المحيطين بسبب عدم تحقيق توقعاتهم، أصبحوا بالضرورة أشخاصاً مرتاحين ومشككين، وتوقفوا عن الاهتمام بالأمور العامة.

لقد كان لعملية التحول منطقها و حتى تبريرها القانوني ، وكان من الممكن تنفيذها بشكل أفضل ، لكنها شكلت تغيراً جذرياً في حياة مجتمعنا .. تغيراً إيجابياً بكل تأكيد . ولم تساهم القوى الأمنية التي نشأت خلالها بفرض حكم القانون وحماية حقوق الإنسان والحربيات وحسب ، بل أيضاً بانضمام ببلادنا إلى البيئات اليورو أطلسية وإلى الاتحاد الأوروبي .

لم يكن يان رومل قادرًا على الدراسة في الجامعة لأسباب سياسية، وقد ساهم في كثير من نشاطات المعارضة. ساهم في تشرين الثاني من عام ١٩١٩ بالحملة المعلوماتية للمتنبي المدنى. منذ كانون الثاني ١٩٩٠ حتى آب ١٩٩٣ كان بالإضافة لميروسلاف تيل وميروسلاف ليهوكى ناطقاً رسمياً باسم حركة ميثاق ٧٧. وفي نيسان من العام ١٩٩٠ عين نائباً لوزير الداخلية في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الفدرالية، وفي الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٦ عين وزيراً للداخلية في الجمهورية التشيكية. انتخب في تشرين الثاني ١٩٩١ عضواً في مجلس الشيوخ التابع لبرلمان الجمهورية التشيكية وبقى فيه منذ كانون الأول ٢٠٠٠ ولغاية تشرين الثاني ٢٠٠٤ حيث شغل منصب نائب رئيس المجلس للشئون الخارجية قبل أن تنتهي ولايته النيابية. لم يرشح نفسه بعد ذلك في أية انتخابات أخرى.

تحويل أجهزة المخابرات

بيتر زيمان

١٣١

مكتبة
الجامعة
الشرقية

لا تختلف كثيراً من حيث المبدأ الأدوات التي تعمل من خلالها الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التابعة للدول أو الأنظمة أو الحقب التاريخية المختلفة. فجميعها تستخدم العناصر السرية كأحد المصادر الرئيسية للمعلومات، وجمعها تستخدم بمستويات تقنية مختلفة. وسائل الرصد والمراقبة والتوثيق. وجميعها تعمل انتلاقاً من مبدأ تحقيق السرية والأمن الذاتي ومن عملية تجميع المعلومات الأمنية الضرورية. وجميعها تتمتع بطبيعة الحال بصلاحيات خاصة.

إلا أن الاختلاف الجوهرى يتمثل في أهداف هذه الأجهزة: فأجهزة المخابرات في الدول الديقراطية تعمل من أجل حماية أمن الدولة والمجتمع من أيه تهديدات داخلية أو خارجية، في حين أن الأجهزة المماثلة في الأنظمة الشمولية تحمي الأنظمة والنخبة الحاكمة، وتخدم الأهداف التوسعية المعملية. وعادة تتحول الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في الدول الشمولية إلى شرطة سرية توكل إليها مهمة مراقبة المواطنين وملاحقة أعضاء وجموعات المعارضة، وتكون عادة فوق القانون.

ومباشرة بعد هزيمة أو إنهايار السلطة الشمولية المسيطرة، فإن الهدف الرئيسي الماثل أمام المجتمع الحر المولود حديثاً يتجسد بالعمل على حلّ الشرطة السرية الحالية. وهو هدف له دور في إنجاح التغييرات وعملية التحويل. هناك سببان على الأقل لذلك: إلغاء سلطتها ونفوذها يمحض المجتمع المفتوح من إمكانية حدوث تغير عكسي واستعادة الأنظمة القديمة، ويؤكّد بطريقة رمزية ومرئية جداً - لمواطنه وللخارج - حدوث التلاقي النهائي معها. إلا أن المجتمع المفتوح يتسبب بنمو الكثير من المخاطر التي كانت حتى تلك الفترة مخفية تحت بطانية ثقيلة جداً لا يمكن التنفس من خلالها. وتتجسد أوضاع سمات تلك المخاطر في نمو أشكال جديدة من الجرائم الخطيرة. فمباشرة بعد سقوط الشمولية تبرز أمام النخبة السياسية الجديدة مهمة بناء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الجديدة (سأستخدم لاحقاً مصطلح «الأجهزة السرية» بهدف التبسيط)، أو إجراء عملية تحويل في ما تبقى من الأجهزة القديمة.

توجد أربع مهام رئيسية للعمل المخابراتي تقوم بتنفيذها أربعة أجهزة دستورية متعددة: المخابرات العسكرية التجسسية البجومية، جهاز المخابرات الخارجية البجومية أو ما يعرف أيضاً بالمخابرات المدنية، المخابرات العسكرية الدفاعية المضادة للتجلس، وجهاز الأمن الداخلي الدفاعي، أو ما يعرف بالجهاز المدني المضاد للتجلس. ويعتبر حجم خرق حقوق الإنسان والحرابيات مختلفاً في كل

جهاز من تلك الأجهزة العاملة ضمن الأنظمة الدكتاتورية، فهو ينمو ابتداءً من الجهاز الأول وانتهاءً بالأخير وفق طريقة هرمية. والجهاز الأخير يعتبر الأقل استخباراتياً وفق منطق وجوهه عمله، لكنه يكون عادة شرطة سرية قمعية. وحتى في الأنظمة الديقراطية فإن الصبغة السياسية والاستغلالية تبقى مرافقة لعمل ونشاط الأجهزة السرية، وبالتالي فإن نسبة خوف المواطنين منها تتوافق أيضاً مع ترتيبها المذكور أعلاه.

وقد مورست هذه الأدوار في تشيكوسلوفاكيا قبل ثورة تشرين الثاني من قبل الأجهزة التالية (التي كانت تدور حول ما في فلك أجهزة المخابرات السوفيتية KGB و GRU)؛ مخابرات هيئة قيادة الأركان (ZSGŠ)، الإدارية الأولى في وزارة الداخلية الفدرالية (FMV)، الإدارية الثالثة في وزارة الداخلية الفدرالية (VKR)، الإدارية الثانية في وزارة الداخلية الفدرالية (أمن الدولة - STB). وفي مرحلة ما بعد التغييرات الثورية في تشيكوسلوفاكيا ومن ثم في الجمهورية التشيكية تغير اسم المؤسسات التي ورثت الدور المذكور إلى الشكل التالي : (ZSGŠ) ومن ثم تحول ابتداء من العام ١٩٩٤ إلى جهاز المخابرات العسكرية (VZS)، ومديرية الاتصال بالخارج والمعلومات (ÚZSI) FMV وتحولت منذ العام ١٩٩٤ لتصبح (ÚZSI)، والمخابرات العسكرية الدفاعية (VOZ)، (VOZ) و(ÚOÚD FMV) التي تحول اسمها منذ كانون الأول ١٩٩٠ إلى (FIS FMV) ومنذ تموز ١٩٩١ إلى (FBIS)، ومنذ العام ١٩٩٣ إلى (BIS ČR)، ومنذ العام ١٩٩٤ وحتى اليوم إلى (BIS).

في وثيقي المختصرة هذه سأهتم بما يعرف بالمخابرات السرية المدنية بشكل أساسي (خصوصاً تلك التي تتخصص بمكافحة التجسس)، ولن أطرق إلى المخابرات العسكرية السرية بل سأكتفي بالإشارة إلى أن هذه المخابرات العسكرية التي تركز نشاطها على النشاط الأمني الخارجي، لم تتمكن بعد من تجاوز أزمة هويتها الذاتية وإنجاز عملية تحويلها.

القوة السياسية التي استلمت زمام السلطة في نهاية العام ١٩٨٩ وفي النصف الأول من العام ١٩٩٠ (أي حتى موعد أول انتخابات حرة)، تشكلت من حركة واسعة تضم مجموعات سياسية مختلفة ونشأت خلال عملية الانقلاب نفسها وليس قبل ذلك. ومهما كان حجم الدور القيادي الذي لعبه قادة المعارضة السياسية وخصوصاً من أقطاب حركة «ميثاق ٧٧» و«HOS» وغيرها من تجمعات المعارضة، فإن عددها لم يكن كافياً لكي تتمكن من تنفيذ كافة المهام المطلوبة. كما أنهما لم تكن مستعدة أبداً للتعامل مع كثير من تلك المهام، وهو ما تبيّن من الطريقة الفريدة من نوعها التي تم اتباعها خلال عملية تحويل هيئات النفوذ والسلطة التابعة للدولة. أما الأحزاب السياسية المشكّلة حديثاً وتلك التي كانت تسعى لتحرير نفسها من تركيبة الماضي، فلم تلعب في هذا السياق سوى دوراً ثانوياً.

لجان التطهير والتدقيق

١٣٣

تم حلّ الإدارة الثانية (أمن الدولة - STB) بأمر صادر عن وزارة الداخلية الفدرالية بعد شهرين فقط من عملية الانقلاب. ومنذ تلك اللحظة أصبح أعضاؤها هدفاً لعملية التطهير والتدقيق التي كانت تقوم بها اللجان المدنية ولجان التطهير. وتشكلت اللجان المدنية - التي كانت مؤسسات ثورية تقليدية - من مثلي المتدي المدنى والأحزاب الأخرى، في حين كانت لجان التطهير والتدقيق بمثابة الآلة التنفيذية للجان المدنية، ولعب فيها دوراً فاعلاً أعضاء الأجهزة السرية الذين أعيد تأهيلهم وتفعيتهم.

ويعتبر هذا الأمر استثناءً تشيكيوسلافاكيا لأنّه، على حد علمي، لم يحدث في أيّة دولة شيوعية سابقة أخرى. وقد تم ذلك بسبب ظروف تاريخية خاصة، حيث أدى الغزو السوفياتي في العام ١٩٦٨ والذي أوقف النبض الديمقراطي الفريد من نوعه داخل الإمبراطورية الشيوعية، أدى إلى صرف عدد من عناصر الجيش والشرطة وأمن الدولة (وتمت ملاحقة عدد منهم في أوّقات لاحقة)، وقد تم ذلك خلال فترة ما كان يعرف بعصر التطبيع (أي إعادة فرض القيم الستالينية) خلال الأعوام ١٩٦٩ - ١٩٧٢. وكان هؤلاء بالطبع الموظفون الأكثر حداة وتطوراً وديمقراطية واستقلالاً، أي باختصار هؤلاء الذين فكّروا في العام ١٩٦٨ بإجراء إصلاحات داخل أجهزة القوة التابعة للدولة. وبالتالي فقد جرى بعد ٢١ عاماً إعادة تأهيل الأعضاء السابقين في الأجهزة السرية، وتم السماح لعدد منهم (أقدر عدد الذين عملوا في «القطاع الأمني للدولة» وفي «القطاع غير العسكري») بحوالى مئة شخص تقريباً بالعودة مجدداً إلى الخدمة الفعلية.

إذاً فإنه من الواضح بأن المخابرات السرية للنظام الشيوعي التشيكيوسلافاكي مرّت بعد العام ١٩٦٨ بمرحلة من الجمود وعدم الاستمرار فيما يتعلق بقطاع الموارد البشرية خصوصاً. وقد ساهمت حالة التشدد الإيديولوجية التي اتسمت بها مرحلة التطبيع بمنع التطور التدريجي لأجهزة المخابرات نحو شكل من أشكال «الشيوعية الوطنية» التي كانت سائدة في تلك الفترة في الأجهزة السرية المجرية والبولندية. فالتطور الاجتماعي الشامل في كل من المجر وبولندا (برغم الإعلان المأساوي حالة الطوارئ وقمع منظمة سوليداريتا) كان يتجه خلال تلك الأعوام نحو عملية التحرير التدريجية، وهو حرية بارزة على الصعيد الثقافي وجزئية على الصعيد السياسي. ليس مستغرباً إذاً أن عامة الشعب هناك اكتفت بعد تغيير النظام بتسریع أفراد أمن الدولة فقط من الخدمة، أي هؤلاء الذين كان يركّزون على ما يعرف بالعدو الداخلي.

لقد كان الهدف من عملية التطهير والتدقيق فرز موظفي أمن الدولة إلى ثلاثة مجموعات: الأولى التي يامكأنها أن تخدم ضمن الأجهزة السرية الجديدة، وتلك التي سيتم فرزها إلى الشرطة، والثالثة التي يجب أن تُحلّ بشكل كامل. ولأن اللجان المدنية ولجان التطهير كانت تعمل «كل على حدة»،

بشكل ذاتي كلياً ويعيناً عن المركز، ودون إدارة أو أية تحضيرات من أي نوع، فالنتائج التي تحققت كانت غير منسجمة بشكل طبيعي وحتى أنها في بعض المقاطعات كانت غير جديرة بالثقة. لكن برغم كل ذلك فقد كانت تلك الخطوة هي الوحيدة الضرورية التي يمكن تنفيذها في تلك المرحلة، ولم يكن ممكناً القيام بها دون مساعدة كل هؤلاء العلماء الذين أعيد تفعيلهم، برغم الانتقادات الواسعة التي رافقت ذلك: فمن من العلماء الجدد كان يعرف أصلاً أي شيء هنا إذا لم نقل تفاصيل وجوه عمليات التطهير، أو ملفات الكوادر، أو المصطلحات الخاصة المستخدمة، أو كيفية التفكير في العالم الداخلي للقوى الأمنية؟

مكافحة التجسس

بعد حلّ أمن الدولة وبده عمليات التطهير، نشأ في البلاد أول «خلف لجهاز أمن الدولة». أي جهاز مكافحة التجسس (كجزء من وزارة الداخلية) الذي أطلق عليه اسم مؤسسة حماية الدستور والديمقراطية (OUD). وأصبح زينيك فورمانيك الذي أعيد تأهيله أول مدير لهذه المؤسسة، لكنه لم يصمد في منصبه إلا شهرين فقط بسبب الإضطرابات التي كانت قائمة في وزارة الداخلية. بعد ذلك استلم المنصب ولمدة ثلاثة أشهر تقريباً نائب وزير الداخلية الجديد والعارض السابق يان رومل. وبعد الانتخابات الأولى في حزيران ١٩٩٠ انتقل منصب المدير إلى ييرجي مولير، القائد الطلابي في فترة السبعينيات. في تلك الفترة دُعي أعضاء كثيرون في اللجان المدنية وجهاز التطهير لكي يتضمنوا إلى الأجهزة السرية الجاري بناؤها. ونشأت نتيجة لذلك مشكلة جديدة: فالأشخاص الذين كانوا يدقّقون هم الذين اختاروا الموظفين الذين سيعملون تحت قيادتهم في المستقبل.

لقد تشكّلت مؤسسة حماية الدستور والديمقراطية (OUD) في الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ من مجموعات مختلفة كلياً من جهة الأفراد. وتشكلت المجموعة الأولى من الأعضاء ((السابقين)) في أمن الدولة (STB) الذين نجحوا بالبقاء بعد مشروع التطهير والتدقيق. كما تشكّلت أيضاً من أعضاء الوحدات المتخصصة في ((النضال ضد العدو الخارجي)) وتشكيلات ((حماية الاقتصاد)), ومن ثم التشكيلات المتخصصة بتأمين الصيانة الفنية والتكنولوجيا (باستثناء حالة وحيدة، فإنه لم يكن بين هؤلاء أشخاص عملوا خلال العهد السابق ضد ما كان يعرف بالعدو الداخلي). وفي المرحلة الأولى شملت العملية مئات من العناصر المخابراتية السابقة، أما في الأعوام التالية وبعد موجة عمليات التأهيل وإعادة الهيكلة فلم تشمل إلا عشرات منهم فقط. الأمر الأكيد الذي ساد في تلك الفترة هو أن هؤلاء العلماء لم يتبوّوا المناصب القيادية، وكانوا في الغالب أشخاصاً يُتقنون الأمور الحرفية المرتبطة بالعمل المخابراتي، وكانتوا من ضبطين ومخلصين جداً للقيادة الجدد. المجموعة الثانية تشكّلت من العلماء الذين أعيد تفعيلهم وتقاودوا بعد عامين من ذلك. وتمثلت المشكلة الرئيسية لدى هؤلاء في أنهم كانوا يفهمون دور الأجهزة السرية كما لو كانوا في السبعينيات، ولم يتمكنوا

من الاستيعاب بأن العالم قد تغير بشكل جذري. لكن برغم ذلك فإن خبراتهم شكلت في غالبية الأحيان وفي كثير من المفاهيم المدرسة التي كان يستفيد منها العمالء الجدد. وجاء من السلك المدني ((أشخاص جدد)), كانوا أعضاءً في المعارضة السابقة بشكل خاص (وقد احتل هؤلاء المناصب القيادية) وفي بعض الفترات الأخرى أصدقاءهم ومعارفهم. وكان مشروع القبول في بداية الأمر ((ثوريًا)) جدًا وشكلياً، أي دون آية مراعاة لمسألة الكفاءة. لذلك فقد ظهر بين أعضاء جهاز مكافحة التجسس بعض الأشخاص الذين لم يملكون أدنى المؤهلات التي تخولهم أن يصبحوا موظفي دولة. ويمكن وصف المجموعة الأولى بأكملها بأنها كانت في البداية شبيهة بمجموعة تائهة من الشباب غير الناضط.

في الواقع فإن تساؤلات واضحة مثل «لماذا يجب أن تكون هناك أجهزة مخابرات؟ وكيف يجب أن تعمل؟» لم تطرح أبداً للنقاش، بل كان يتم الإشارة في بعض الأحيان إلى التصور غير الواضح المعروف بـ«الدفاع الدائري». وكان الاعتقاد السائد بشكل عام هو أن تطور القطاع الأمني بأكمله، بما فيه الأجهزة السرية، يجب أن يمر عبر طريق من التطور المستمر، أي التغيير التدريجي على صعيد الأفراد لكن دون أن يتم إلغاء الأجهزة الأصلية للتتجسس ومكافحة التجسس. وقد بنت الدول الشيوعية السابقة المجاورة لنا هذه الطريقة أيضاً، ولم ينشأ خلاف حول هذا الأمر إلا فيما يتعلق بمحجم وسرعة عملية تحويل الطاقم القديم.

كان الجميع يعلم بأن الأجهزة السورية يجب أن تتمتع في الدولة الديقراطية بتفويض استناداً للقانون. لكن أحداً لم يدرك. وهذا يسري على جميع المجموعات المدرجة أعلاه. حجم التغييرات التي حدثت خلال العشرين عاماً الماضية في الديمقراطيات الليبرالية الحديثة ارتبطاً بعلاقة المواطن وسلطة الدولة. ولم يدرك أحد بالكامل أنه يجب أن تكون هناك حدود لفرض السرية، وأن العلاقات الشفافة مع مؤسسات الدولة ضرورية، وأن الأجهزة السورية في الدول الديقراطية تقدم عادة تقارير سنوية، وأنه مفترض عليها (بنسبة معتدلة) أن تتوافق مع وسائل الإعلام، وأنه يجب عليها الخضوع للرقابة البرلمانية. لكن من الضوري التأكيد في هذا السياق بأن مبادئ تحمل المسؤولية وتقديم الحسابات (ما يوصف باللغة الإنجليزية بكلمة **accountability**) في الأجهزة السورية لم تنشأ حتى في أوروبا الغربية إلا في تلك المرحلة، أي بداية التسعينيات، وبالتالي فإنه ليس مستغرباً أننا لم نطلع عليها إلا لاحقاً.

التصور الآخر المصدق عليه بشكل جماعي كان يقضي بفصل جهاز مكافحة التجسس بصفته «قوة للحصول على المعلومات» عن وزارة الداخلية والشرطة بصفتها (قوة تنظيمية - قمعية). وقد عنى ذلك الاختيار الواضح للأجهزة السرية ذات التأثير الداخلي دون أن تتمتع بأية صلاحيات عقابية قانونية أو بوليسية، على غرار ما هو قائما في ألمانيا وبريطانيا (أما البولنديون فكان اختيارهم مختلفاً، حيث أن جهازهم السري لمكافحة التجسس لا يزال حتى اليوم يتمتع بصلاحيات التحقيق

الجنائي). لكن الموضوع المرتبط بموعد وكيفية فصل جهاز مكافحة التجسس عن وزارة الداخلية تحول إلى مادة للنزاع السياسي الحاد، حتى على المستويين البرلماني والإعلامي. وفي تلك الفترة كان بعض أعضاء جهاز مكافحة التجسس ينظرون بعين الريبة حيال طريقة تصرف وزارة الداخلية (والعكس صحيح). والموضوع الآخر الذي خضع للنقاش في تلك الفترة ركز على إمكانية وضع الأجهزة السرية تحت الرقابة المعاشرة للبرلمان.

الجدد والقدامى

العلاقة التي نشأت بين الأعضاء الجدد والقدامى اكتسبت طابعاً تكاملياً فريداً من نوعه. ويمكن تفسير ذلك بطريقة مبسطة للغاية - الأعضاء الجدد كانوا يتولون القيادة، والأعضاء الذين أعيد تفعيلهم يضعون التصور، والأعضاء السابقون كانوا يحددون كيفية العمل. وبهذا فإن حالة التكامل المذكورة تمثل إلى حد ما أيضاً شكلاً مشتركاً وملائماً من ظاهرة نشوء الطفيليات. حيث ما كان الأعضاء الجدد محترفين لكنهم كانوا أصحاب نوايا حسنة، أما هؤلاء الذين كانت لهم تجربة خاصة بسبب كونهم في السابق محظوظين الشرطة السرية للنظام البائد، فقد جسدوا من خلال هذه التجربة على الأقل ضمانة ذاتية بأن لا تلجم الأجهزة السرية الجديدة للممارسات المقرّزة لسابقاتها. لكنها لم تجسّد ضمانة مطلقة بالطبع (باعتبار إغراءات ملذات السلطة). وكان هناك كثير من العمل المفترض القيام به بعيداً عن التجاذبات الداخلية والدفاع الذاتي عن الجهاز، ولم يكن الأعضاء الجدد قادرون على القيام بها بالشكل المطلوب (باختصار، فإن الدورات التدريبية في الخارج لم تشكّل العصا السحرية التي ستجعل من هؤلاء خبراء أكفاء في مجال عملهم). وقد أمنّ الأعضاء الجدد للأعضاء السابقين الحماية مقابل عملهم المنجز، وتحولت العلاقة العملية بين الزملاء إلى روابط مشتركة أوثق، وحتى إلى صداقات إنسانية.

في غضون عامين تحول بشكل جذري موقف الأشخاص المقربين من هؤلاء الذين قرروا الانضمام إلى الأجهزة السرية الجديدة. ففي العام ١٩٩٠ حظي الشخص المعنى بتقدير واحترام كثيرين لشجاعته بالدخول إلى «عرى الأسد»، وبعد ذلك أصبح لفترة من الزمن بمثابة قناة مفيدة تعمّم من خلالها بعض الأمور الحقيقة أو المزيفة التي كانت تُعتبر محل اهتمام لدى عامة الشعب، لكنه أصبح بنظرهم في النهاية عضواً في مجموعة من الهواة الذين يستحقون الشفقة، أو شرطي مثير للشبهات. واستناداً للأنباء الإعلامية الصادرة في ذلك الوقت والتي ركزت على الفشل الذريع للقوى الأمنية الجديدة، فقد بدأ الأمور هكذا بالفعل، ولم يكن ملاحظاً أبداً وبشكل دقيق تلك المرحلة شكلت مرحلة إبداع نوعية داخل جهاز مكافحة التجسس. لكن الواقع أنه كان لظاهرة عدم الاحترافية بعض المنافع المحدودة، مثل النظر بشكل جديد نحو العالم والتتمتع بالحماس في العمل.

بعد فترة من التأقلم مع العمل ساهم العملاء الجدد بكشف بعض الخيوط المرتبطة بقضية الهجوم الإرهابي فوق بلدة لوكربي على سبيل المثال. واكتشفوا في الوقت المناسب العوارض الأولى لأشكال الجريمة الاقتصادية الجديدة، وهو ما لم يكن أحد من زبائن الأجهزة يرغب كثيراً بسماعه في تلك الفترة، وبدؤوا يراقبون وبشكل ناجح نشاطات وتحركات المتطرفين، وتعاونوا مع الشرطة في مواجهة الجريمة المنظمة ذات الطابع المافيوسي. ولحد ما فقد حلت كثيرة من هذه النشاطات مكان النشاط العملي والتحقيقي لأجهزة الشرطة، التي لم تكن قادرة في البداية على التعامل مع المواضيع الجديدة.

لقد شكّل التهديد المخيف والمحتمل المتمثل بالأذى الذي قد يتسبب به عملاء أمن الدولة المصروفون من خدمتهم في البداية مصدر قلق حقيقي. وقد راقب جهاز مكافحة التجسس هذا الأمر لكنه تمكّن بعد فترة من وصف درجة الخطورة بأنها غير كبيرة. فأعضاء جهاز أمن الدولة السابق كانوا مسؤولين عن عملهم في القطاع التجاري ولم يثيروا القلق بأغليتهم العظمى. من الجدير بالذكر في هذا السياق أنه لم تكن هناك كفاية من الأشخاص الجدد، كما لم يكن تدفق التوعيات الجيدة إلى جهاز مكافحة التجسس كافياً، وهناك ملاحظة أخرى: فقد اتسمت تلك الفترة المليئة بالاضطرابات بظاهرة أخرى فرعية في الواقع - الزيارات والبلاغات الكثيرة من قبل المضطربين نفسياً وغيرهم من أصحاب النزعات التآمرية. وكم كان كبيراً عدد المؤامرات والكنوز المخبأة تحت الأرض والملاجئ المخصنة التي كان من المفترض البحث عنها! لكن برغم ذلك فقد شكل كل ذلك مدرسة مفيدة للتفكير الناقد.

إلى النادي

الأمر الذي كان مثيراً للاهتمام هو كيف تعاملت أجهزة المخابرات التقليدية في الدول الديمocrاطية الليبرالية اليورو أطلسية مع الأجهزة السرية الناشئة حديثاً في الدول الشيوعية السابقة في وسط أوروبا. وبعد مرحلة قصيرة من الاتصالات التعارفية ((تم قبولنا المبكر في النادي)), ومن ثم بدأت الاتصالات النشطة المتبادلة، وشارك أعضاؤنا في عمليات التدريب وما شابه. وقد تم ذلك على الأرجح نتيجة للجهود التي بذلها ((الأشخاص الجدد)), وخصوصاً برعاية مباشرة من مكتب رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل.

لم يكن هناك أي معيار دولي يحدد أو ينصح أو ينظم ((كيفية ترتيب الأجهزة السرية)), لا داخل حلف الناتو ولا حتى في الاتحاد الأوروبي. كانت هناك فقط بعض النصائح الدبلوماسية التي تعرف بـ ((الأساليب الأفضل)), والتي قدمت الخطوط العريضة الوحيدة: الإدارة المدنية والرقابة الديمocrاطية على القوات المسلحة والقطاع الأمني، وعدم التحييز الحزبي، والطلب الخاص بإصلاح موقع وصلاحية الأجهزة السرية من خلال القانون، رقابة مستقلة خارجية من قبل البرلمان أو أي

مؤسسة أخرى شبيهة، وتشير دراسة حديثة صادرة في العام ٢٠٠٢ عن مركز الدراسات في جنيف بشأن الرقابة الديقراطية على القوات المسلحة، بأن الحل الأفضل يتجسد بالتقسيم المؤسسي بين مهام أجهزة الاستخبارات والقوى الأمنية الداخلية. فكل منها يعمل ضمن نظام قانوني مختلف وليس ملائماً وبالتالي دمجها في منظمة واحدة. وقد تم اختيار هذا النموذج في تشيكوسلوفاكيا، وإن بشكل غير مقصود تماماً.

بجميع الأحوال فإنه لم يكن للشركاء الغربيين أي مأخذ على الوضع القائم في الأجهزة السرية الجديدة والتي كان لموظفي الجهاز الشيوعي السابق حصة محددة فيها. وإذا تعمقتنا في التفكير حول العلاقات مع الأجهزة الغربية، فيجب علينا أيضاً أن نفكر في «مصالحهم ومصالحنا الوطنية».

تقسيم تشيكوسلوفاكيا

الجو العام الذي ساد بعد إنهايار الشيوعية في وسط أوروبا وخصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تمثل بشعور من الحماس والخيال حول «العالم الذي أصبح آمناً في الوقت الحاضر». وقد انعكس شعور المرحلة ذلك في البيئة التشيكية من خلال المفهوم الذي كان سائداً «بأننا صغار وضعفاء». وكانت الأجهزة السرية التابعة للدول الديقراطية الليبرالية في المحيط اليورو أطلسية تعيش بعد انتهاء الحرب الباردة بأزمة دائمة تبحث من خلالها عن هويتها (فقد تم خفض عدد أفرادها وحتى ميزانيتها). ولم يكن ممكناً أن تتجنّب ذلك الأجهزة السرية الناشئة حديثاً في المجتمعات الديقراطية الجديدة. وكانت المشكلة بالنسبة للأمريكيين أنفسهم، وبالطبع للتشيكوسلوفاكين أيضاً، تتحصر في «تحديد العدو وأشكال التهديد».

بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا فإن الموضوع السياسي المركزي الذي كان سائداً خلال العامين الأولين بعد الإنقلاب تمثل أولاً بإنجاد حل للترتيب القانوني للجمهورية الفدرالية، أي انطلاقاً من الضغط الذي مارسته سلوفاكيا الطاحنة بالتحرر والذي كان يتوجه نحو الجمود الدستوري وثانياً اختيار نموذج عملية التحول الاقتصادي. وقد ساهمت نتائج الانتخابات التي جرت في صيف العام ١٩٩٢ بتوضيح هاتين المشكلتين الرئيسيتين بشكل مسبق، فتم اختيار طريق التحويل الاقتصادي وبالتالي تقسيم جمهورية تشيكوسلوفاكيا الفدرالية إلى دولتين.

ولم تبق هناك طاقة لحل المشاكل الأمنية. فالنخبة الحكومية الجديدة لم تعرف ما هي الأجهزة السرية وكيف تتشكل، وفي غالب الأحيان لم توليها الاهتمام المطلوب، ولم تعرف كيف تقودها أو توجهها من خلال الأوامر أو تراقبها. وقد ساهمت هذه اللامبالاة وعدم التفهم وحالة التوتر الشاملة السائدة في تلك الفترة بتشويه صورة الأجهزة السرية مجدداً في نفوس المواطنين، وبالتالي صعّبت عملها وإمكانية تطورها الاحترافي اللاحق. وكانت الأجهزة التشيكية تحصل على التقييم والتقدير الإيجابيين عادة من الشركاء الأجانب بدلأ من أن تحصل عليه من المسؤولين في السلطة

المحلية. وحاولت هذه الأجهزة حماية نفسها بشكلٍ مقابل، لكن يمكن القول أيضاً بأنه كان لديها الكثير جداً من الوقت لكي تهتم بنفسها فقط، بدلاً من أن تهتم بالمهام التي أنشئت من أجلها.

١٣٩

لقد واجه جهاز مكافحة التجسس صدامات خارجية مؤلمة وخلافات داخلية. وفي العام ١٩٩١ نشأ جهاز المعلومات الأمنية الفدرالي (FBIS) الذي كان قد استقلَّ بشكلٍ نهائي عن وزارة الداخلية، وكان مدراؤه يتبدلون باستمرار. وكانت مكاتبها الإقليمية موجودة في المدن الرئيسية للمقاطعات لكن الجهاز بأكمله كان يعمل بالأحرى كتجمع كونفدرالي بين مؤسسات وأجهزة تتعاون فيما بينها، ويأخذ نشاطه أحياناً شكلاً من الدراما الارتجالية. وكان الضعف الرئيسي يتجسد بفقدان السيطرة الإدارية على الجهاز بأكمله. وبعد تأسيس الجمهورية التشيكية أعيدت تسمية جهاز مكافحة التجسس المدني ليصبح جهاز المعلومات الأمنية للجمهورية التشيكية (BIS ČR)، ومنذ العام ١٩٩٤ تم شطب كلمة الجمهورية التشيكية ليصبح جهاز المعلومات الأمنية (BIS). الأمر المثير للإهتمام هو أن طريقة التوظيف في المكاتب السلفاكية تلوّنت أكثر بصبغة «سياسية - حزبية» من المكاتب التشيكية.

بوميرانغ

(انعكاس الفعل على الفاعل)

خلال الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ جرت في الجمهورية التشيكية خطوات تحويلية هامة شملت المجتمع بأكمله. فقد نشأت أنواع جديدة من الملكية، وتأسست الأحزاب السياسية الجديدة وكان التشيك يملكون ما يوازي ثقة النفس التي يتمتع بها عادةً ألمجح طالب في أوروبا. وظهر في وسائل الإعلام رأي جديد حول عمليات التحول المستمرة في تلك الفترة. واعتمد ذلك على أبسط ردة فعل حيال سقوط الدكتاتورية ذات الطابع السوفياتي المتمثلة في موجات من «الحساسية اليمينية» المرتبطة بالعداء المدوّي للشيوعية. وفي نفس الوقت بدأت حالة الحماس التي سادت بعد التغييرات تخف تدريجياً وظهر نقاش بخصوص تصفيية الحسابات مع الماضي. ووضعت مخابرات الدولة الشيوعية السابقة (STB) تحت الضوء مجدداً بصفتها أحد مثلي الشر وبالتالي لعبت دور المذنب. كما تم وضع الأجهزة السرية الجديدة لتلعب دور المشارك بالذنب، حيث «كيف بإمكانها العمل بشكل جيد وفي صفوها أعضاء من مخابرات الدولة السابقة؟».

وأعيدَ مجدداً طرح سؤال حول ما إذا كان من الملائم اختيار طريقة التغييرات المتواصلة. ألم يكن من الأفضل اختيار «حل الصفر» الذي خضع لنقاش مستمر. أي صرف جميع أعضاء الأجهزة السابقة وبناءً لأجهزة جديدة من البداية كلياً؟ وكان معارضو حل الصفر يستخدمون جدلية تحدّر من حقيقة مفادها أن العميل المحترف لا ينضج إلا بعد فترة تند من سبعة إلى عشرة أعوام، وبالتالي فإن الجهاز السري سيقوى حتى تلك الفترة ضعيفاً وغير قادر على حماية البلاد. وهذه جدلية قوية حقاً،

ولذلك فإن الدفاع عن الخل المصادق عليه تطلب الكثير من الشجاعة. وقد بحث مدراء الأجهزة عن حلول وسط مقبولة، أحياناً متناقضة مع موقفهم وتوجهاتهم السابقة.

لكن بمجرد أن يتم اختيار الخل، وإن كان ذلك يتم عن غير سابق إدراك وتخطيط، فإنه يرسم ملامح التطور القادم وينبع بالتالي العودة إلى نقطة الصفر مجدداً. ولذلك فقد اختارت الأجهزة السرية التشيكية طريق «التغييرات المتواصلة»، واستخدمت أحياناً عمليات إعادة التنظيم المكثفة، وإضطرت أحياناً أخرى لأن تبطئ لأسباب تقنية. وحسب رأي العملي الناجم عن المراقبة، فإن مراكز العمل السرية التي نضجت بشكل احترافي وعملي هي تلك التي كانت تضم في البداية جزءاً أو أغلبية من الناس الجدد، لكن كان يوجد إلى جانبهم أيضاً بعض الأشخاص «السابقين» الذين كانوا يعملون معهم. أما مراكز العمل الأقل نجاحاً فكانت تلك التي كان يوجد فيها غالبية من العمالء السابقين أو تلك التي لم يكن يوجد فيها أي شخص منهم. إن ملاحظاتي «المتواضعة» متناسقة مع نتائج الدراسات المتخصصة حول عملية التحويل، والتي تشير بشكل عام بأن التطور المستقر يتم عادة في تلك الدول التي تستخدم جزءاً من النخبة القديمة لتحقيق التحول من الدكتاتورية نحو الديمقراطية. لكن هذا الرأي منتشر في الدوائر الأكاديمية فقط، حيث أنه لا يوجد حتى الآن من يزيد التعبير عنه في النقاشات السياسية أو الإعلامية العامة.

وهناك ملاحظة مهمة أخرى. أن للأجهزة السرية رسالتها وأهدافها، وباستثناء الفترة القصيرة التي تحلى مباشرة بعد استلام السلطة من قبل النظام الجديد (حيث يجب عليها العمل من أجل تأمين الأرشيف والممتلكات)، فإنه لا يجب على تلك الأجهزة أن تلعب دور المؤسسة التي تتولى عملية اجتثاث الشيوعية. وفي حال كانت هناك إرادة سياسية وجو اجتماعي ملائم يسمح بإطلاق عملية الأرشفة ولاحقاً الإجراءات القانونية لتصفية الحسابات مع النظام السابق، فإنه يتوجب أن توكل هذه المهمة إلى مؤسسات جديدة أخرى. بالطبع إن صداماً من المصالح المتناقضة والمشروعة س يتم بينها وبين الأجهزة السرية، ولن يكون من السهل أبداً تحقيق التوازن في مثل هذه المسائل.

لقد كانت خطة وزارة الداخلية الفدرالية خلال الأعوام ١٩٩٠ أو ١٩٩١ تمثل في حل المخابرات بشكل كامل أو على الأقل تغييرها إلى مؤسسة منفعة عامة لتقدير الصحافة الأجنبية في إطار اتفاقيات من الاحترام المتبادل مع قوى الخارج. وكان مفترضاً في البداية بالطبع تفكك قواعد المخابرات الشيوعية السابقة في الخارج، بما فيها تلك التي كانت تعرف بأنها غير شرعية. ولم يكن ذلك هدفاً تافهاً على الإطلاق. فقد كان من الممكن على سبيل المثال إرسال مسلحين ليحتلوا مكاتب مخابرات الدولة الشيوعية السابقة في مقاطعة من المقاطعات، وختم المكان بالشمع الأحمر وصرف أعضاءه، لكن ذلك لم يكن ممكناً حصوله في عاصمة دولة أجنبية. وقد تولى عملية تفكك المخابرات الشيوعية الأشخاص الذين كانوا على علم بأسلوب عملها، أي أعضاؤها السابقون الذين أعيد تأهيلهم، باعتبار أن أساليبها لم تتغير كثيراً منذ الستينات. ولذلك فإن هؤلاء

الأشخاص الكبار في السن يستأهلون الشكر الذي لم يحصلوا عليه من الوطن. لكن في المراحل التالية أصبح عدد من هؤلاء للأسف يشكلون عقبة أمام التطور التالي.

١٤١

النصف الأول من التسعينيات كان بالنسبة للمخابرات المدنية مرحلة من مراحل الدفاع والمراوحة. فقد أبعدت هذه المخابرات (بعكس بولندا والمجر وسلوفاكيا) عن بيتهما من قبل شريكها وزبونها الطبيعي، أي وزارة الخارجية والخدمات الدبلوماسية. وأتجرا على القول بأن الطرد الشامل للعلماء من الخدمات الدبلوماسية منح موظفي وزارة الخارجية شعوراً من التطهير الذاتي. وكان ذلك الشعور خطأناً بالطبع. ولم تعد العلاقات المتبدلة إلى سابق عهدها إلا في الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٠. إن عمل المخابرات المدنية يجب أن ينبع بطبيعة الحال من التصور الخاص بالسياسة الخارجية والمصادق عليه، ولا يجب أن يؤثر بشكل سلبي على العمل الدبلوماسي. لكن بإمكانه أن يقدم مساهمة مفيدة جداً من خلال استخدام أدواته المحددة للحصول على المعلومات المطلوبة.

المجر وبولندا

تم خلال الأعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٤ استبدال تسعة مدراء في قيادة جهاز مكافحة التجسس المدنى التشيكى، وستة في قيادة المخابرات المدنية. وباستثناء اثنين من هؤلاء، فإن جميعهم لم يكونوا شيوعيين سابقين، بل كان من بينهم حتى أربعة من السجناء السياسيين السابقين وخمسة من الموقعين على (ميثاق ٧٧) المعارض. وقد شغلت حوالي عشرين شخصية من الموقعين على الميثاق المذكور مراكز قيادية مختلفة في جهازي مكافحة التجسس والمخابرات. وبالرغم من أن هذا الأمر لا يعكس أي شيء محدد حول القدرات الإدارية والقيادة لهؤلاء الأشخاص، إلا أنه يشكل مؤشراً إيجابياً حول الحكومات اليمينية واليسارية في تشيكوسلوفاكيا ولاحقاً في الجمهورية التشيكية.

كان الوضع مختلفاً في المجر، فعندما استلمت حكومة أوريان زمام السلطة في البلاد خلال خريف العام ١٩٩٨، عينت على رأس المخابرات ومكافحة التجسس ضباطاً من الأجهزة الشيوعية السابقة. وكان الأمر أكثر تعقيداً في بولندا. فمنذ العام ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٢ مورست مهام المخابرات المدنية من قبل «مؤسسة حماية الدولة» التي دمجت وظيفتي المخابرات ومكافحة التجسس. ومنذ العام ٢٠٠٢ يقوم جهازان مستقلان بممارسة هذا الدور. أما في الأعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ فكان مدراء المؤسسة المذكورة يأتون من صفوف النشطاء السابقين في حركة سوليداريتا المعارضة، باستثناء شخص واحد من الكوادر القديمة والذي تم تعيينه خلال الفترة التي تولت فيها حكومة يسارية زمام السلطة.

لقد امتلكت بولندا دائماً جهازاً مخابراتياً نوعياً. ولم يتغير هذا الأمر حتى بعد العام ١٩٨٩ حيث وبالرغم من حدوث عملية تطهير جزئية في الأجهزة السرية، لم يتم تفكك الشبكات المخابراتية الأصلية. والضباط الذين بقوا في الخدمة أعلنوا في غالب الأحيان ولاءهم للنظام والرئيس الجديدين.

وكان معروفاً عن الرئيس فاليسا بأنه كان ضعيفاً أمام هذه المؤسسة وكان يستفيد من خدماتها بكل سرور. وكان مدراء المخابرات العاملون ضمن إطار المؤسسة المذكورة. في عهد الحكومات اليمنية وحتى اليسارية - من الكوادر القديمة دائمًا.

من جهتها لم تتوافق الأحزاب والحركات السياسية المتناثرة على يمين وسط الساحة السياسية أبداً ووُجد ما يعرف بالضباط الموالين، وخصوصاً هؤلاء الذين عملوا قبل العام ١٩٨٩ في الشرطة السرية البولندية. لكن الحقيقة المائلة كانت أن اليمين لم يكن يتمتع بتمثيل قوي وموحد داخل البرلمان، ولم يكن يملك وبالتالي التفويض اللازم لتغيير أي شيء في هذا الوضع. وقد تغير ذلك من خلال توحيد المجموعات التي نشأت في مرحلة ما بعد منظمة سوليداريتا ضمن التحالف الذي كان يُعرف بـ(AWS) في العام ١٩٩٨. وقد شهد هذا التحالف نقاشاً حول «خيار الصفر» في الأجهزة السرية، والذي تمثل باقتراح حل الأجهزة السرية والبدء من جديد. لكن ذلك لم يحدث في نهاية المطاف. فقد ساهمت بعض القضايا بالكشف عن وجود روابط سياسية بين تشكيّلات قيادية مختلفة في المؤسسة وبعض أقطاب الصراع السياسي الداخلي في بولندا. وحتى الآن فإن مسألة تسييس الأجهزة السرية في بولندا تعتبر مشكلة قائمة.

سلوفاكيا

تعتبر سلوفاكيا أيضاً حالة خاصة. ففي الأعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٨ استلمت قيادة الأجهزة السرية المدمجة(SIS) (المخابرات ومكافحة التجسس) شخصيات ظلامية ساهمت من خلال أعمالها بتعزيز العزلة الدولية التي كانت تعاني منها سلوفاكيا في تلك الفترة. وشهدت الأجهزة السرية السلوفاكية خلال الفترة ما بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٤ (بعكس تشيكيا) سلسلة من التغييرات التالية على الصعيد الفردي. وفي العام ١٩٩٣ («تخلت» عن عملية إشراك أعضاء الأجهزة السلوفاكية السابقة FBIS)، وتم طرد الكثير من الأشخاص لكن في نفس الوقت قبول الأعضاء السابقين لجهاز أمن الدولة (SB). وبعد استلام الحكومات الديمقراطيّة لزمام السلطة في البلاد في خريف العام ١٩٩٨ كان من الضروري التخلص من هؤلاء العملاء السابقين.

لذلك قرر المدير الجديد في العام ٢٠٠٣ وبعد أعوام طويلة تبني «خيار الصفر» بشكل مفاجئ، ووَدَّع بالتالي ما تبقى من ضباط عهد مخابرات الدولة الشيوعية السابقة (STB) حتى هؤلاء الذين كانوا يخدمون بولاء تام. هذا التطور شكّل حالة من النضج الاحترافي للأجهزة لكنه ساهم بإثارة الظاهرة السلوفاكية المثيرة للقلق والتي تعرف بالأجهزة المتوازية. فالضباط المطرودون أخذوا يعملون بشكل مخابراتي لصالح مؤسسات محددة غير حكومية. ومقارنة بالدول المجاورة المذكورة، وبغض النظر عنرأي قسم من الصحفيين، فإن تورط وتدخل الأجهزة السرية التشيكية في عالم السياسة الداخلية كان ضئيلاً جداً.

إن خيار الصفر المذكور لم يلق ترحيباً من قبل أيٍ من الدول المذكورة ولذلك لم تتبناه بل اختارت طريق التغيير التدريجي. ففي تشيكيا توصلت الأجهزة السرية المدنية والعسكرية (VOZ) بعد بضعة أعوام إلى حل «قرب من الصفر»، وفي سلوفاكيا. بعد التطور المذكور أعلاه. إلى تبني خيار الصفر بشكل متأخر لكن مع تنفيذ متسرع نسبياً، في حين كانت بولندا وخصوصاً المجر الأبعد عن مسألة تبني خيار الصفر هذا. وفي أستونيا وبشكل أقل نجاحاً وحتى في لاتفيا، تم إنشاء أجهزة سرية جديدة بالاعتماد على أشخاص وشباب جدد بشكل خاص.

ماذا كان يمكن أن يحدث لو...

هذا السؤال يكون عادة محور المقالات التاريخية المتخصصة والمعتمدة على حقائق متناقضة. وأحياناً أفكر بدوري عما كان من المفترض القيام به لكي تتم عملية تحويل الأجهزة السرية التشيكوسلوفاكية والتشيكية بأقل الآلام الممكنة، دون ثغرات كبيرة ونتائج أكثر فعالية. وعما إن كان بإمكانني أن أقدم النصيحة لنفسي ولزملائي في العام ١٩٩٠ بالاعتماد على الآلة (الخrafية) التي تحكم بالزمن، فإنني أستطيع أن أوجز العبر التي استخلصتها على الشكل التالي: إن عملية تحويل الأجهزة السرية مكلفة وطويلة ولا يمكن تنفيذها دون أخطاء موجعة. ويجب على بعض الأشخاص المحددين أن يستعدوا بشكل مسبق ومسؤول لتولي دور القيادة وتنسيق وتوجيه الأجهزة السرية في المجتمع الديمقراطي. ولا يجب على القائد المستقبلي للأجهزة السرية أن يجتهد شخصية تقف إلى جانب أيٍ من أقطاب الإيديولوجية المصنفة على الساحة السياسية بشكل حاد. ولا يجب أن يكون مهاجراً من البلاد منذ زمن بعيد، كما لا يجب أن يكون رجل أعمال، ولا حتى جندي محترف. هل نحن بصدده البحث عن كاهن إنجليلي؟

من الضروري دراسة الأنظمة الخارجية، لكن بشكل مستمر ومع دراسة جميع التصورات ووجهات النظر. فكل حل خارجي ينبع من ظروف تاريخية محلية محددة ولم ينشأ بالتالي نتيجة تفكير جنري ومتعمّد. والتعرّيف المختصر لا يكفي، فالشيطان مختبئ في التفاصيل كما هو معروف. ويمكن استخدام مزيج من الأمثلة الخارجية لتحقيق الحل الذاتي. وفيما يتعلق بالشرطة السرية السابقة فيجب حلّها في أسرع وقت ممكن بعد استسلام السلطة، لكن ليس مفيداً حشر أفرادها في وضع اجتماعي صعب. ويجب حماية أرشيف الشرطة السرية السابقة بدقة. كما يجب التمييز بين التشكيلات المنفردة للأجهزة السرية السابقة. فبعضها كان يقوم بما ستقوم به الأجهزة الجديدة.

ويبدو بأن الاختيار الأفضل بعد سقوط الأنظمة غير القادرة على التكيف (أي الشمولية والدكتاتورية) يتمثل في بناء أجهزة جديدة من البداية. لكن قد يكون من الصعب كلياً في المرحلة الأولى التخلّي عن مسألة استخدام الأعضاء السابقين لجهاز النظام الساقط. ويجب أن يوعّد هؤلاء على سبيل المثال بالحماية لمدة خمسة أعوام، على أن يتم (لاحقاً) استبدالهم بآخرين وتعويضهم

بسخاء. والوعد يجب أن يُحترم وينفذ بطبيعة الحال. ويجب بالضرورة التواصل في أسرع وقت ممكن وبشكل مكثف مع النخبة السياسية الجديدة وثقيقها. فخلال وقت قصير ستضطر الأجهزة السرية للحصول من المسؤولين الدستوريين الجدد على المهام والحدود المفروضة. وبعد المرحلة الأولى من عملية تدمير الأجهزة السابقة والتأهيل السريع للأجهزة الجديدة (لا يجب أن يستمر ذلك أكثر من عام أو عامين)، فإنه من الملائم إيجاد طريقة للتواصل مع وسائل الإعلام والمواطين. إن الأجهزة السرية تحمي الدولة التي تتعمى إليها ضد التهديدات الآتية الماثلة، وليس مؤسسة لتصفية الحسابات مع الماضي الوطني. ويجب العمل بشكل مكثف لكن مدروس من أجل ضم شباب جدد وتدعيمهم. كما يجب على قادة الأجهزة الذين يتسلّمون مهامهم مباشرة بعد عملية الانقلاب أن يتذكروا دائمًا مسألة خروجهم في الوقت المناسب. ويجب أن يحل مكانهم بشكل تدريجي - في وسط الفترة الانتخابية إن أمكن - محترفون جدد من داخل الجهاز نفسه.

درس بيتر زيان العلوم الطبيعية. في نهاية السبعينيات كان فاعلاً في الحركة الطلابية. في السبعينيات والثمانينيات عمل في مجال تخصصه لكن في المهن اليدوية ولاحقاً الفتنة. وقع في العام ١٩٩٧ على ما يعرف بمبثاق ٧٧. في العام ١٩٩٠ أصبح عضواً في اللجان المدنية، وعمل منذ العام ١٩٩٠ وحتى العام ١٩٩١ في جهاز مكافحة التجسس. عين في الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠١ مديرًا للمخابرات المدنية.

وسائل الإعلام التشيكية خلال فترة التحول

توماش كلافانيا

١٤٥

يعكس تطور الوضع في وسائل الإعلام التشيكية منذ نهاية العام ١٩٨٩ التطور الذي كان سائداً في البلاد بأكملها. ففي حين شهد النصف الأول ولحد ما أيضاً النصف الثاني من التسعينات عملية تشكيل جديدة لمبادئ الصحافة المحترفة، فإن مرحلة نهاية التسعينات وبداية القرن الجديد اتسمت بخلول ما يعرف بالترف المعلوماتي - أي تسلل الأشكال «الأكثر ليونة» والمرحة إلى وسائل الإعلام التي كانت تعتبر في السابق جدية ورصينة. نتيجة لذلك فإن وسائل الإعلام التشيكية كانت تساهم بتشكيل الظروف لنشر «الذوق الشيوعي المقيت» من خلال الترف الفني الشعبي الذي نشأ في مرحلة ما بعد الشيوعية، وتعزز الحنين الأصلي إلى النظام الذي كان قائماً في فترة ١٩٤٨ - ١٩٨٩. حيث أصبحت أقل صلة وارتباطاً بتطور الديمقراطيات التشيكية والمجتمع المدني.

وقد شكل العام ١٩٩٠ اختراقاً جذرياً بالنسبة للصحافة التشيكية. وبعد خمسين عام من غياب الحرية حصلت وسائل الإعلام التشيكية على استقلالها. ولأن تقليد الصحافة الحرة أنهى بشكل قمعي في تشيكوسلوفاكيا خلال الفترة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ (كان قد أعيد العمل به جزئياً خلال الأربعينيات ١٩٤٨ - ١٩٤٩)، ولأن فترة الجمهورية التشيكوسلوفاكية الأولى (١٩١٨ - ١٩٣٨) شكلت بالنظر إلى الصحافة مرحلة مختلفة تماماً عن تلك التي تعيش فيها وسائل الإعلام الحديثة في المجتمعات الحرة، فإنه لم يكن هناك في العام ١٩٩٠ من حيث الجوهر ما يمكن الاعتماد عليه والانطلاق منه. فلم يوجد تقليد حديث لوسائل الإعلام المستقلة، ولم يوجد جيل من الصحفيين قادر على تعليم الجيل الناشئ مبادئ المهنة. ولذلك فقد استلم الشباب اليافع جداً والذي لا يتمتع بأية تجارب المناصب القيادية الهامة في الإعلام خلال النصف الأول من التسعينات.

ويُوشِّر البحث عن المبادئ الإحترافية في الخارج، خصوصاً في التقاليد الصحفية الأنجلو-ساكسونية (الإنجليزية والأمريكية). وإلى حد ما، فإن بعثاً كهذا كان بمثابة السير فوق الرمال المتحركة، لأن الضغط الذي ولدته أجهزة التلفزة المتازنة السلكية بشكل خاص والتي كانت تبث ٢٤ ساعة متواصلة من البرامج الإخبارية، ومن ثم التأثير الذي تسببت به وسائل الإعلام الإلكتروني على شبكة الانترنت، غيرَ طريقة عمل الصحفيين في الغرب ومبادئهم الإحترافية. وبدأت - ولا تزال -

عملية تحرير الحدود القائمة بين الصحافة الموضوعية وصحافة الرأي؛ وأصبح مفهوم الموضوعية بحد ذاته موضعًا للانتقاد من قبل المنظرين في المجال الصحفي أو الصحفيين أنفسهم؛ وتغيير أسلوب الكتابة في الصحف اليومية بحيث ازدادت الماضي - التي تتناول قطاع الثقافة الفنية الشعبية خصوصاً - التي باتت تظهر اليوم بشكل اعتيادي على الصفحات الإخبارية الرئيسية في حين كانت في ما مضى تُدرج في الملاحق الأسبوعية. ويمكن القول بشكل عام، بأن الصحافة أصبحت أكثر فردية وتلوّناً، وأقل جدية وأكثر افتتاحاً على مختلف الآراء. ولكن خلال فترة السبعينيات ظهر أيضاً نوع من الإبراك في قيم الصحافة التشيكية.

كان السوق الإعلامي أحد أوائل الفروع التي تم تحريرها بشكل كامل خاصة وأن فالدستور ضمن حرية الكلمة والتعبير، كما أنه قد تم إلغاء معظم القوانين التي أمكن استخدامها من قبل الطبقة السياسية للحد من حرية الصحافة. وفي مايو (أيار) من العام ١٩٩٠ تم إلغاء المؤسسة الفدرالية لشؤون الصحافة والمعلومات التي كانت تتولى عملية الرقابة. وفي بداية السبعينيات نشأ عدد كبير من الصحف والمجلات الجديدة، لكن معظمها لم يتمكن من أن يحيا ويستمر خلال فترة التوحد والاندماج التي سادت خلال النصف الثاني من العقد. كما نشأت عشرات الإذاعات الخاصة. وقد شكل إطلاق أول محطة تلفزيونية تجارية في وسط وشرق أوروبا بداية العام ١٩٩٤ معنى حاسماً بالنسبة للسوق الإعلامي.

بعد خمسة عشر عاماً

بعد خمسة عشر عاماً من الثورة الخملية أصبح المحيط الإعلامي مستقراراً، وتمكنت المجالات النسائية وتلك المتخصصة ببرامج التلفزة من تحقيق أعلى نسبة إصدار لمطبوعاتها. وأصبحت جريدة «بليسك» المصغرة الحجم ذات الأخبار المثيرة، الصحيفة الأكثر مبيعاً في البلاد حيث بلغت مبيعاتها اليومية حوالي نصف مليون نسخة. وعلى عكس الصحف التي تهتم بالأخبار السياسية المثيرة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة فإن صحيفة «بليسك» لا تهتم بالعمل السياسي التحقيقي أو الاستقصائي ولكنها في الواقع مروج لشعبية نجوم الأفلام والتلفزة.

ويوجد في الجمهورية التشيكية أربعة صحف ذات انتشار واسع في البلاد، الأبرز منها صحيفة «ملادا فروتنا دنيس» والتي يباع منها أكثر من ثلاثة ألف نسخة يومياً، والتي تملكها بالإضافة لصحيفة أخرى تحمل اسم «ليدوفي نوفيني» (يباع منها يومياً بين ٧٠ و٨٠ ألف نسخة) دار نشر إقليمية ألمانية. وتعتبر «برافو» (تصل مبيعاتها إلى حوالي ٢٠٠ ألف نسخة يومياً) التي نشأت نتيجة تحويل صحيفة الحزب الشيوعي الأسبق «رودي برافو»، هذه الصحيفة وهي الصحيفة الوحيدة في البلاد والتي تملكها شركة تشيكية (تم متابعتها من قبل شركة أخرى ألمانية الجنسية). أما الشركة المؤلفة من المجموعتين الألمانيتين «هاندلزبلادت» والأمريكية «دوا جونز» فتتولى إصدار صحيفة

«هوسبودارسكي نوفيسي») الاقتصادية التي يوزع منها يومياً ما بين ٧٠ و ٨٠ ألف نسخة. ومن ثم تقوم الشركة الألمانية «فلاتفا - لابي بريس» بإصدار شبكة من الصحف في النواحي والمقاطعات بحجم يومي إجمالي يصل إلى أكثر من نصف مليون عدد. حيث تتحكر هذه الشركة إصدار غالبية الصحف الفرعية. وباعتبار أن قطاعي التلفزة والإذاعة من الأدوات المباشرة التي استخدمها النظام للسيطرة على المواطنين حتى العام ١٩٨٩. فقد أدركت الحكومة الديمقرatية الجديدة أهمية الحد من إمكانية إساءة استخدام هذين القطاعين لأهداف سياسية، بل أكدت على أهمية القيام بعملية تحريرهما، لكن لم تتم المصادقة على القانون الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني والقوانين الخاصة بالتلفزيون والإذاعة التشيكيين (الرسميين) إلا في شهر أكتوبر (تشرين الأول) من العام ١٩٩١. واستناداً لذلك فقد تم تحويل مؤسستي التلفزة والإذاعة الرسميتين إلى كيانين عاممين مستقلين، وتم فرض رسوم اشتراك فيما على المواطنين مما مكن من عملية إستقلالهما المالية. وتم أيضاً تحديد عدد ونوعية الذبذبات الهوائية التي سيحصل عليها القطاع العام وتلك التي سيحصل عليها القطاع الخاص. ونص القانون أيضاً على إنشاء المجلس الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني، الذي تمثل مهمته في إجراء عملية المراقبة والإدارة الرسمية لهذين القطاعين. وتم تعين أعضاء المجلس المذكور من قبل البرلمان، مما ساهم باضغاف الاستقلالية السياسية في مؤسسة التلفزيون بالدرجة الأولى.

وبالإضافة لعشرات المحطات الإذاعية الخاصة فإن الإذاعة الرسمية التشيكية (تشيسكي روزهلاس) تبث من خلال أربعة قنوات. ومن أكثرها انتشاراً بين المواطنين القناة الأولى في الإذاعة الرسمية واثنان من الإذاعات التجارية. كما أن للإرسال التلفزيوني طابع ثانٍ حيث توجد قناتان للتلفزيون الرسمي وقناتان تجاريتان. ويتولى المجلس الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل المجلس النيابي للبرلمان جدولة البث بناءً على توصية من قبل المنظمات الاجتماعية اليمامة. وتقوم مجالس مماثلة أيضاً بجدولة وتنظيم إدارة التلفزيون الرسمي بشكل خاص، بالإضافة للإذاعة التشيكية ووكالة الأنباء التشيكية.

الاستقلالية مقابل التحكم السياسي والاقتصادي

استقلت وسائل الإعلام التشيكية نسبياً منذ العام ١٩٩٠. فقد تم إلغاء الرقابة، وفي العام ١٩٩٤ ألغت المحكمة الدستورية القانون الذي يبيع ملاحقة الصحفيين في حال تعرضوا لسمعة السياسيين، وفي العام ١٩٩٧ ألغى الرئيس فاتسلاف هافل القوانين القاضية بـ ملاحقة الصحفيين في حال أساؤوا لرئيس الجمهورية. إلا أن السياسيين لم يتخلّوا حتى يومنا هذا عن محاولة الإدارة والسيطرة على وسائل الإعلام وتهديد الصحفيين المزعجين. فقد واجه بعض الصحفيين شكاوى مدنية وجزائية، في حين تعرض آخرون للتهديد بسبب عملهم. وفي العام ٢٠٠٠ تمت ملاحقة صحفيين اثنين عاملين في جريدة ملادا فروتنا دينيس لأنهما وبعد نشرهما لتلفيقات صادرة عن مستشاري رئيس الحكومة

ضد منافسته السياسية، رفضاً للإفصاح للمحكمة عن إسم مصدر معلوماتهما. فقام الرئيس هافل بإيقاف الملاحقة المذكورة من أن تتابع ضد الصحفيين. كذلك ثمت ملاحقة صحفى آخر قانونياً لأنه عُمم معلومات مرتبطة بعملية احتيال زعم بأن مدير جهاز المخابرات قام بها.

وفي العام ٢٠٠١ اتهم رئيس الوزراء صحفي متخصص بسياسة الطاقة بأنه فاسد ومرتش من قبل شركات الطاقة التشيكية. وقد رفع الصحفي المذكور شكوى قضائية ضد رئيس الوزراء، لكنه لم يربح الدعوة واضطرب لدفع تكاليف الحكمة ذلك أن المحكمة قررت بأن المعلومة المذكورة غير صحيحة. وفي نفس العام اضطر رسامو كاريكتير ناقد بعد خسارتهم لدعوة قضائية أخرى للاعتذار إلى وزير في الحكومة التشيكية لأنهم رسموه في وضع غير ملائم حسب رأيه. لكن القضية الأكثر جدية والتي تمثل بالتهديد للصحفيين حدثت خلال العام ٢٠٠٢ ، عندما تم اعتقال مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية بسبب مشاركته في تحضير عملية لقتل صحافية كانت تكتب عن مهاراته الفاسدة. وفي العام التالي ثبتت التهمة ضد المسؤول المذكور وتم الحكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات.

ويمارس السياسيون الضغط على وسائل الإعلام العامة والالكترونية بشكل خاص من خلال المجالس المنتخبة من قبل البرلمان والتي أوكلت إليها مراقبة هذه الوسائل الإعلامية. وفي شتاء ٢٠٠١/٢٠٠٠ نظم الصحفيون ومن ثم جميع موظفي التلفزيون التشيكي الرسمي إضراباً عاماً ضد المحاولات السياسية المبذولة لإدارته والسيطرة عليه. ونظمت في براغ لاحقاً مظاهرات شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين تأييداً لموظفي التلفزيون الرسمي. مما خفف من الضغط السياسي منذ تلك اللحظة، أما الضغط الاقتصادي فما زال مستمراً. ففي يناير (كانون الثاني) من عام ٢٠٠٤ اعتذر مدير التلفزيون التشيكي لشركة «سازاكا» لليانصيب، وهي من أبرز الزبائن الإعلانية للتلفزيون، على بث تقرير ناقد للشركة به أحد برامج التلفزيون، وذلك بالرغم من أن الشركة المذكورة خسرت الدعوة القضائية التي رفعتها ضد التلفزيون بسبب هذه القضية.

أما أخبار القناة التلفزيونية الخاصة «نوفا»، فقد كانت مسيرة ويشكل واضح من قبل بعض الأحزاب السياسية وذلك حتى العام ٢٠٠٣ عندما تمت إقالة مؤسسها من منصب الإدارة. وقد تعرض المجلس الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني لانتقادات واسعة بسبب تغليه المصالح الضيقة للأحزاب السياسية الرئيسية وقناة نوفا على المصالح العامة. وبعدما خسرت الدولة المحكمة الدولية مع المستمر الأمريكي السابق في تلفزيون نوفا لأنها لم تتمكن من حماية استثماره، اضطرت لدفع تعويض بلغ حجمه أكثر من ٣٠٠ مليون دولار، مما دعا بالبرلمان لإقالة المجلس في العام ٢٠٠٣. أما المجلس الجديد فيتمتع بسمعة أفضل ويُعتبر مستقلًا عمومًا وفي متأى عن ضغوط الأحزاب السياسية. ويمكن القول بأن الصحافة التحقيقية والاستقصائية ما زالت محدودة نسبياً في الجمهورية الشيشيكية، فالإعلام لا يمنحها الوسائل الكافية كما أن بعض الملاك يخدون ويشكل خفي من ممارستها في المجال الاقتصادي خصوصاً.

القنوات التلفزيونية التجارية

١٤٩

خلال الإجراءات الخاصة بمنح الرخص وعد المالك الجديد للرخصة، بأن «نوفا» ستكون قناة تلفزيونية نوعية تعنى ببث البرامج الثقافية والفنية، والمسلسلات الدرامية التي سيتم إنتاجها ذاتياً، وبرامج الأطفال، وبث برامج مخصصة للأقليات القومية بالإضافة لنشرات إخبارية رصينة. وقد منح المجلس الخاص بالبث الإذاعي والتلفزيوني الرخصة المذكورة مجاناً بعد تقييمه للمشاريع المقدمة فقط. عندها بثت في وسائل الإعلام الرئيسية سلسلة من الآراء التي انتقدت منح الرخصة مجاناً، خصوصاً وأنه كان واضحاً أن هذه الرخصة ستهدى لتجارة عالية الأرباح لمالكها. حصلت الشركة على الرخصة بناءً على الشروط التي وضعها المجلس والتي طلب فيها الالتزام بالنوعية الموعودة عند القيام ببث التلفزيوني.

لكن عند التنفيذ لم يتم الالتزام بأي من تلك الشروط. فبعد النشاط الضاغط المكثف الذي مارسه مجلس إدارة التلفزيون تراجع المجلس تدريجياً عن جميع شروطه. وبدأت قناة «نوفا» بث منذ البداية البرامج ذات الطابع التجاري والنشرات الإخبارية وبرامج التحقيقات ذات الطابع غير الرصين، والبرامج الحوارية للصالحة، وأفلام العنف، والصور المتحركة العنيفة للأطفال، والمسلسلات الطويلة السيئة الجودة، والأفلام الإباحية المستهترة. وتطورت أيضاً بعض أشكال برامج التسلية التي كانت سائدة إبان العهد الشيوعي، وخاصة منها تلك العروض الترفية المسلية من مرح خفيف الظل وموسيقى شعبية. فخلال العهد الذي كان يعرف بعهد التطبيع الشيوعي والذي ساد مباشرة بعد الغزو السوفيتي للبلاد في العام ١٩٦٨ وخاصة في النصف الثاني من السبعينيات، بث التلفزيون التشيكوسلوفاكي هذه العروض ولعدة مرات خلال العام الواحد، وتحديداً خلال اليوم الأخير من العام. وتقوم قناة نوفا حالياً بث هذه العروض عدة مرات في الشهر الواحد، مما حقق لها نجاحاً تجاريًّا سريعاً. وفي النصف الثاني من التسعينيات احتلت ٧٠٪ من مساحة السوق الإعلامي، في حين باتت تملك اليوم ٤٠٪ من هذه السوق فقط. حيث بلغت أرباح هذه القناة في بداية انطلاقتها حوالي المئة مليون دولار سنوياً.

أما ثانية قناة تجارية شاملة في البلاد، وهي قناة «بريماء»، فتتمتع بنصف دائرة الانتشار الذي تتمتع به القناة الأولى، أي القدر نفسه الذي تتمتع به القناة الأولى للتلفزيون الرسمي تقريباً. وتكميل القناة الثانية في التلفزيون الرسمي رباعي القنوات التلفزيونية في البلاد، لكنها تتمتع بنسبة مشاهدة متواضعة ومعتدلة تصل إلى حوالي ١٠٪. وتقوم نوفا وبريماء وإلى حد ما أيضاً القناة الأولى في التلفزيون التشيكي ببث البرامج ذات الطابع التجاري بما فيها الأفلام والمسلسلات التلفزيونية التي تم إنتاجها خلال العهد الشيوعي، ومنها بعض البرامج التي تبث الدعاية حول الإيديولوجية

الشيوعية. وحدها القناة الثانية في التلفزيون الرسمي هي التي تبث البرامج بعيدة غير التجارية، وتعارض وبالتالي الدور المناطق بوسائل الإعلام العامة.

جميع هذه القنوات وعدد بسيط من القنوات الإذاعية تساهم في خلق ظاهرة اجتماعية فريدة من نوعها وهي - إحياء «برامج التسلية الشيوعية» و«الذوق الشيوعي المقيت»). وبعد فترة من الحمود في بداية التسعينيات عاد الذوق الشيوعي المقيت ليظهر على شاشات التلفزة. ومعنى بهذا نجوم الموسيقى الشعبية المرضي عنهم إبان العهد الشمولي السابق وبشكل رسمي من قبل الحزب الشيوعي وأئته الدعائية - من المغنين والممثلين - ، بالإضافة لبرامج تسلية أخرى ظهرت في ذلك العصر، والأفلام والمسلسلات التلفزيونية. تسبب هذه الظاهرة حالة الحنين إلى الماضي بعد أعوام من فقدان الحرية، حيث لا يمكن فصلها كلياً حتى عن النجاح الانتخابي الذي حققه الحزب الشيوعي في تشيكيا ومورافيا، أي ذلك الحزب الذي لم يخضع لعملية الإصلاح المطلوبية، والذي بات يملك اليوم ٤١ مقعداً في المجلس الثنائي المؤلف من ٢٠٠ مقعد.

والشاهد على ما أقول ارتباطاً بهذا الأمر القرار الذي اتخذه التلفزيون الرسمي في العام ١٩٩٩ بإعادة بث مسلسل «ثلاثين قضية للرائد زعيان». هذا المسلسل الذي تم تصويره خلال الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٧٤ كان المشروع الأشمل للتلفزيون التشيكوسلوفاكي الذي كانت تديره الشرطة السياسية السرية بشكل مباشر. وكان مفترضاً من خلال بث هذا المسلسل أن يتم الاحتفال بالذكرى الثلاثين لنشوء فوج الشرطة الذي قاده الشيوعيون. وقد جرت أحداث كل حلقة من المسلسل خلال الأعوام الثلاثين لمرحلة ما بعد الحرب، وكانت توقف بين القصة الإجرامية البوليسية والرسالة الإيديولوجية - أي النسخة الشيوعية للتاريخ والتي كانت تشوّه الحقائق بشكل فظ. وحسب المقاييس التي كانت سائدة في تلك الحقبة، فإن القائمين على هذا المسلسل حصلوا على ميزانية عالية جداً ودعم رسمي من قبل نجوم التلفزيون، كما كان ياماً لهم التصوير في الغرب، وهو ما لم يكن أمراً معتاداً في تلك الفترة.

وقد ثبتت إعادة بث هذا المسلسل أكثر من مرة خلال السبعينيات والثمانينيات حيث كان يتمتع بشعبية عالية. والقرار الذي اتخذه التلفزيون الرسمي بإعادة بثه مرة أخرى - بسبب هبوط نسبة المشاهدة على الأرجح - أثار ردود فعل غاضبة من قبل المجتمع المدني. وبعد الضغط الذي مورس من قبل المثقفين والمنظمات المدنية مثل تجمع السجناء السياسيين، قررت إدارة التلفزيون بأن يتراافق بث كل حلقة مع نقاش لأخصائيين يتمحور حول موضوع تزوير التاريخ. وبال مقابل فإن القنوات التلفزيونية التجارية لا تحتاج لمسألة خلق الأعذار، بل تبث كل ما يمكن أن يرفع من نسبة شعبيتها لدى المشاهدين. فعلى سبيل المثال قامت قناة بر沐ما في العام ٢٠٠٤ بإعادة بث المسلسل المذكور بنجاح كبير.

يعكس الوضع الذي مرّت به جريدة ملادا فروتنا دنيس حالة التطور الشاملة للساحة الصحفية بعد الثورة. فقد نشأت هذه الجريدة بتحول الصحيفة الشيوعية السابقة «ملادا فروتنا» التي تم تأسيسها في العام ١٩٤٥ كصحيفة لمنظمة الشبيبة الشيوعية، إلى شركة مساهمة مملوكة من قبل موظفيها الصحفيين. وخلال العهد الشيوعي كانت «ملادا فروتنا» تعتبر أقل تشدداً من الصحيفة الشيوعية الرسمية «رودي برافو» أو جريدة «براتسيه» الناطقة باسم النقابات العمالية. وخلال عهد غورباتشوف الذي اشتهر بالبيرسترويكا أو إعادة البناء، حاولت ملادا فروتنا استكشاف «حدود إمكانياتها الجديدة» وخصوصاً في المجال الثقافي. وفي العام ١٩٨٩، أي في عهد بدء المظاهرات المعادية للحكومة والتي أطاحت بالنظام الشيوعي، كانت ردة فعل ملادا فروتنا من بين ردود الفعل الأولى التي أخاذت لصالح القوى المعارضة للشيوعية والتي أيدت التغييرات الديمقراطيّة.

اليوم أصبحت ملادا فروتنا الصحيفة الأكثر نجاحاً في البلاد خلال فترة التسعينات. فقد تحكمت إدارة التحرير وبشكل سريع من بناء شبكة أنباء نوعية نسبياً في القطاعين المحلي والخارجي، وعملت صفحات الرأي على تأييد ودعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية القائمة. وفي بلد يصل عدد سكانه إلى عشرة ملايين نسمة، فإن عدد نسخ المباعة من هذه الجريدة وصل في بعض الأحيان إلى حوالي نصف مليون نسخة. ومثل وسائل الإعلام الأخرى، فإن ملادا فروتنا دنيس عانت أيضاً من ظاهرة عدم توفر الكفاية من الصحفيين التشكيل، ومن تورط المراسلين والمعلقين بروابط سياسية مع بعض الأحزاب والجماعات السياسية. وتصرف الصحفيين في أحيان كثيرة كسياسيين فاعلين بدلاً من أن يلعبوا دور المراقب المحايد. وكانت هذه الظاهرة مرافقة للتقليد الذي تتمتع به الصحافة الشيوكية ككل، حيث أن جميع الشخصيات البارزة في البيئة الصحفية التشكيلية كانوا بطريقتهم أو أخرى لاعبين سياسيين أيضاً. وقد حدث هذا الأمر خلال مرحلة النهضة الوطنية في القرن التاسع عشر، وخلال مرحلة النضال ضد البيمنة الألمانية، وخلال مرحلة بناء الدولة في العشرينات من القرن الماضي، وكذلك خلال مرحلتي النضال ضد النازية والشيوعية.

لقد كان نجاح ملادا فروتنا دنيس رمزي لما يجري في البلاد بأكملها. فالأشخاص الذين تعاملوا مع النظام الشمولي خلال فترة الشيوعية، استغلوا المعلومات والاتصالات، وحققوا نجاحاً في المجتمع الناشئ المبني على السوق الحرة والديمقراطية. مقابل ذلك فإن المعارضين السابقين عانوا من مشاكل التأقلم مع الوضع الجديد، وخصوصاً هؤلاء الذين (بعكس المعارضين في بولندا) كانوا يعيشون في عزلة ثقافية تامة، بعيداً عن التيار الاجتماعي الرئيسي. ويعكس منافستها الرئيسية، أي صحيفة ليديوفي نوفيني، فتتمتع ملادا فروتنا دنيس بأفضلية من خلال مكاتب تحريرها القائمة، وأمتلاكها للتكنولوجيا المطلوبة، ولشبكة من الموزعين والمشتركيين.

من نشرة إلى صحيفة شاملة

تشكل صحيفة «ليدوفي نوفيني» عنواناً بارزاً في تاريخ الصحافة التشيكية. فقد تأسست خلال العام ١٨٩٣ وعمل أو ساهم فيها خلال عهد جمهورية تشيكوسلوفاكيا الأولى شخصيات ثقافية بارزة. وفي العام ١٩٥٢ تم إلغاؤها من قبل الحكومة الشيوعية. وفي يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٨٨ أعاد إحياءها مجموعة من المعارضين السابقين كنشرة شهرية، وبعد عامين من ذلك بدأت تظهر مجدداً كصحيفة مستقلة وشاملة. وبعكس صحيفة ملادا فروتنا دنيس، فإن ليدوفي نوفيني لم تملك التكنولوجيا المطلوبة ولا المشتركين الدائمين، ولذلك فقد اضطررت للتعلم والتتطور في ظل ظروف عملية صعبة.

لكن برغم ذلك، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الففرة التي حققتها ملادا فروتنا دنيس في هذا السياق، فيجب الاعتراف لإدارة تحريرها بقدرتها على بناء صحيفة حديثة. استمرت مراوحة المثقفين والمعارضين السابقين في صحيفة ليدوفي نوفيني طويلاً مما انعكس بشكل تدريجي في فقدان الرصيد الذي اكتسبته بداية التسعينيات وفي خفض عدد النسخ المباعة. مما أدى وخلال العشرة أعوام الأولى بعد الثورة إلى أن أصبحت الصحفتان ملكاً لدور نشر أجنبية مختلفة، لكنهما في الوقت الحاضر ملك لدار نشر واحدة. وقد تعرضت ليدوفي نوفيني لعمليات تحول كثيرة في إدارة تحريرها واضطربت لتغيير توجهها أكثر من مرة. أما اليوم فهي تمزج بين عناصر التسلية المعلوماتية والصحافة الرصينة، وتبدو في شكل الباحث عن موقع له في السوق.

في بداية القرن الجديد سارت ملادا فروتنا دنيس أيضاً على طريق التسلية المعلوماتية - حيث خفت من الأخبار الرصينة ورفعت من شأن الأخبار المرتبطة بالثقافة الموسيقية الشعبية، وأبرزت القصص البسيطة على حساب التحليلات. وأصبحت الكتابة فيها أكثر سطحية بحيث اختفى منها الجوهر والمفهوم، وتعتمقت أو نشأت النزاعات. وباتت العناوين وطريقة التحرير قريبة من الأساليب المتبعية عادة في مجال العلاقات العامة والصحافة ذات الأخبار المثيرة. كما استقصت المواضيع المحببة من الفحوى التلفزيوني. وبهذا فإن الصحيفة الوحيدة الرصينة الموجودة في السوق هي «هوسبودارسكي نوفيني»، لكنها ليست قادرة على موازاة صحيحتي ملادا فروتنا دنيس أو «برافو» من حيث دائرة الانتشار. فالصحيفة الأخيرة، أي برافو، تمارس من بين جميع الصحف اليومية الطريقة الأقدم للصحافة - أي النشر الفوضوي للمعلومات والختالي من التصور، والممزوج بخلط من عناصر الكتابة الجدية والتسلية. وترکز برافو بشكل خاص على فئة السوق الأفقر والأقل ثقافة.

لم تنتج البيئة التشيكية صحيفة نوعية وناجحة تجاريًّا مثل صحيفة «غازيتا فيبورتشا» البولندية على سبيل المثال، الذي تمكَن ناشرها، أغورا إي. إس.، من وضع نفسه في بورصتي وارسو

ولندن. وكانت غازيتا قد بدأت مثل ليودوفي نوفيني تماماً. حيث تولّت إدارتها مجموعة من المعارضين السابقين الذين يمتعون بتجارب في العمل الصحفي والسياسي في المخاء. أما أفضليتها فتمثلت بحجم سوق الصحافة الذي يكبر السوق الشيشيكي بأربع مرات. وقد تكنت صحيفة ملادا فرونتا دنيس في النصف الثاني من التسعينات من الاقتراب من النجاح الذي حققه غازيتا، حيث تكنت من تحقيق عدد انتشار مماثل في سوق أصغر، لكنها لم تتمكن من الحفاظ على النوعية الصحفية. فالناشر الذي يعتبر الريح حافزاً له على حساب النوعية، أُجبر إدارة التحرير خلال الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على تغيير التوجّه.

وياستثناء حالة وحيدة فقد استمرت في العام ٢٠٠٤ أيضاً ظاهرة هبوط نوعية الصحف التشيشيكية الرئيسية، والتي أصبحت - في عصر الانضمام الفعلي للاتحاد الأوروبي - أقل أهمية بالنسبة للمجتمع المدني التشيشيكي ونوعية الديمقراطية التشيشيكية.

كان توماش كلوفانيا الناطق الصحفي والمستشار السياسي لفاتسلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيشيكية. عمل قبل ذلك نائباً لرئيس تحرير صحيفة هوسبيودارسكي نوفيني الاقتصادية اليومية. يعمل حالياً كمحاضر في جامعة نيويورك ببراغ.

تغیر وجوه وسائل الاعلام التشيكية

بيتروشكا سوستروفا

لم أكن أرغب أبداً بأن أصبح صحافية. عندما كنت صغيرة، أردت أن أصبح - مثل جميع الفتيات - أميرة، أو بالأحرى ساحرة. وعندما تعلمت كيفية تمييز عالم القصص الخرافية عن العالم الحقيقي، تصورت بأنني سأصبح موظفة صحافية، وبأنني ساقرأ وأصحح الكتب الجميلة، وسأساعد في عملية إصدارها مثلما كانت تفعل والدتي عاماً. لم أتعرف على الصحف في حقيقة الأمر إلا بعد فترة بلوغى، فلم تكن موجودة في منزلنا حيث كنا نعيش مع جدّتي، وجميع البالغين في عائلتنا كانوا يطالعونها في العمل. عندما كنا أطفالاً، كنا نستمع كل يوم أحد بعد تناول طعام الغداء إلى القصص الخرافية التي كانت تبثها الإذاعة (كانت والدتي تدقق للإذاعة بعض تلك القصص، وكانت ترغب بطبيعة الحال الاستماع إلى نسختها الدرامية)، أو مساء يوم السبت إلى برنامج القراءة المتواصلة. ولا زلت أذكر برنامج «صوت الجرس» (زفوك غونغو) الذي كان يقدم قراءة مقتطفات من كتاب «نداء الغابات» للكاتب جاك لندن، ولا زلت أعتقد حتى اليوم بأن زيارة الألasca لن تشكل بأي حال مضيعة للوقت.

كان ذلك في الخمسينات والستينات. بعد ذلك حل العام ١٩٦٨ وأصبح الصحفيون فجأة نجوم المجتمع: كتبوا عن أشياء لم يكن الحديث عنها مكتملاً تلك الفترة إلا من خلال الإشارات الخدنة، عن الخلافات في قيادة الحرب، عن الاتجاه الجديد الأكثر حرية حيث كان قسم من الشيوعيين الأكثر تقدماً يرغبون بتسليمهم لقيادة المجتمع. وظهرت في وسائل الإعلام سلسلة من استذكارات السجناء السياسيين، بل ظهرت أيضاً تصورات خارقة حول بعض الأحزاب الجديدة المعارضة. لكنني لم أكن أقرأ الصحف بشكل جدي في تلك الفترة: كنت طالبة في كلية الفلسفة وكان النقاوش في البيئة الطلابية يتقدّم بشكل أفضل، وكانت المعلومات بالتالي أوفر بكثير من تلك التي كانت تتسرّب إلى وسائل الإعلام.

حل تاريخ ٢١ أغسطس ١٩٦٨، وأحتلّت تشيكوسلوفاكيا بين ليلة وضحاها من قبل جيوش خمس دول أعضاء في حلف وارسو. خرج المجتمع إلى الشوارع وأغرقها بالملصقات والمناشير، ووقفت وسائل الإعلام وبالتحديد الإذاعة، في طليعة المحتّجين. لكن وبعد أسبوع واحد فقط اتفق القادة الشيوعيون التشيكوسلوفاكيون مع المسؤولين السوفيت في موسكو على توقيع «الاتفاقية

خاصة بالإقامة المؤقتة للجيش السوفيتي فوق الأراضي التشيكوسلوفاكية». وتحول الاحتلال بحسب ذلك إلى «مساعدة أخيه» بالرغم من أنها لم تكن مطلوبة، ولم يبق من الجيوش الخمسة في البلاد إلا جيش وحيد هو السوفيتي، وببدأ الصحفيون ينقلبون. هؤلاء الأكثر راديكالية منهم - وهم الفضلون لدى - بدؤوا يختفون تدريجياً من على صفحات الجرائد ومن البث التلفزيوني والإذاعي.

الصحفيون - الخدم الخانعون للنظام الشيوعي

وحدث نفسى في السجن لمدة عامين بتهمة «تخريب البلد». وأثناء وجودي في سجن التحقيق درست بدقة صحيفة الحزب الشيوعي روسي برافو من صفحتها الأولى حتى الأخيرة، وما كنت أعتقد بأنني أقرأ عن البلد الذي عشت فيه أبداً ولفترات اثنين وعشرين عاماً قبل اعتقالي ، بل عن يابسة غير معروفة ومختلفة كلية. في تلك الفترة توصلت لقناعة مفادها بأن الصحفيين في واقع الأمر مجرد مهرجين يشاركون في جلسات عمل استشارية مع مسؤولين حزبيين غير معروفين بالنسبة لي ، ويكتبون دائماً كل ما يملئ عليهم هؤلاء المسؤولون. وتسائلت في قراره نفسي لماذا لا يكتبون ذلك بأنفسهم ، فتوقعت بأن هؤلاء المسؤولين لا يعرفون بكل بساطة أن يكتبوا ، وأن الصحفي هو الإنسان القادر (عكس المسؤول الحزبي) على صياغة الفقرة والجملة ، لكنه بحاجة لمن يرشده إلى المعنى الذي يجب أن تتسنم به مقالاته. ولا زلت أعتقد حتى اليوم بأنني لم أكن خلال فترة السبعينيات والثمانينيات فيما يتعلق بذلك بعيدة عن الحقيقة أبداً.

استكمال دراستي الجامعية كان بمثابة حلم صعب لا يمكن تحقيقه ، فقد تم طردى من الكلية في فبراير (شباط) من العام ١٩٧٠ بعد شهرين من اعتقالي في السجن. وقد تصرفت الكلية بشكل «أمين ومتلخص من الناحية السياسية»: فلم تطردني من الدراسة لأن جهاز أمن الدولة اتهمنى «بتخريب البلد»، بل لأنني لم «أقدم الامتحانات المطلوبة». ولم يكن ذلك مكناً بالطبع من سجن روزينيه حيث كنت أقيع بالتالي ، مهنة الصحافة لم تخطر في بالي أبداً: أولاً لأنني كنت في قراره نفسي أحقر مهنة مثل هذه ، ثانياً لأنني ، كسجينية سياسية في عصر التعبيـع الذي كان سائداً في تشيكوسلوفاكيا ، لم أكن أملك أدنى أمل بأن يتم قبولي للعمل في أية صحفة. وقد سرت كثيراً حين تم قبولي بعد ذلك للعمل مجدداً في مصلحة البريد.

لم أتعرف على «الصحافة التي كانت تصدر تحت الأرض» إلا بعد إطلاق سراحى بقليل خلال العام ١٩٧٢. حيث كان زوجي السابق يعمل في تلك الفترة في المطبعة ، وكان يتولى مساء عملية حزم الكتب الخاصة بالمطبوعة السرية (بيتيسه) (الجريدة)، والتي كانت تكتب على آلة طابعة عادية ، ويتم نسخها بطرق بدائية من خلال وضع ورق الكربون الناسخ بين الأوراق العادية. وكان ذلك الجهد انعكاـساً للمقاومة التي كانت تبديها مجموعة من الكتاب التشيكيين ، الذين وجدوا أنفسهم على الهامش بسبب مواقفهم السياسية ، وخصوصاً بسبب معارضتهم لاحتلال

تشيكوسلوفاكيا. وكانت مؤلفاتهم السابقة قد سُجّلت من المكتبات بسبب هذه المواقف، ولم يأملوا بالطبع أن يتمكنوا مجدداً من نشر كتاب جديد أو أي نص آخر. كما أغلقت في وجوههم أبواب الصحف والمجلات ولم يكن هناك أيأمل لإعادة فتحها أمامهم مجدداً. لكن هؤلاء قرروا عدم الرضوخ لعملية إسكاتهم ولذلك بدؤوا يطبعون كتبهم على الآلة الكاتبة باثني عشر نسخة، ويريصالها لاحقاً إلى القراء - أي إلى هؤلاء الأكثر شجاعة، لأن مجرد وجود نسخة من هذه الكتب في المنازل كان يعتبر سبباً كافياً للتحقيق من قبل أمن الدولة.

النشرات الصحفية البدائية

عملية نشوء المجالات البدائية بدأت بشكل تدريجي. كنت أقوم بكتابتها بجدٍ كبير على الآلة الطابعة؛ في حين توالت شبكة توزيع النشرات البدائية عملية توزيعها بسرعة، وبالتالي فالنسخ الإثني عشر الأولى كانت تستخدم عادة للاستمارار بعملية النسخ المتواصلة قبل أن تصل في نهاية الأمر إلى القراء. وتکاثرت المجالات: مجلة معلومات حول ميثاق ٧٧ كانت تشبه إلى حد كبير الصحيفة، وكانت تحتوي على وثائق خاصة بحركة ميثاق ٧٧ والبلاغات الصادرة عن «مجلس حماية الملاحين بشكل غير عادل»، لكن أيضاً أخبار قصيرة كثيرة ومتنوعة من عالم المعارضة وكان يوجد في النهاية غالباً مقال ساخر. في بداية الثمانينيات تأسس «الملاف الناقد» (كريتيتسكي زبورنيك) الذي كان يقيم عملية إصدار النشرات الصحفية وأدب المهرج، في حين اهتم الشباب العاملون تحت الأرض بإصدار مجلة «النافذة» (فوكتنو)، كما صدرت «معلومات حول الكنيسة» (لم يكن هذا الموضوع ممتعاً في الصحافة بشكل رسمي، لكنه كان شبه مستحيل أن يتمكن القارئ من الإطلاع على ما كان يدور في الكنيسة). في حقيقة الأمر إن عدد هذه النشرات البدائية وصل إلى العشرات، وكان بإمكان المرء أن يختار من بينها ما يشاء.

لكن رأي بالصحفيين لم يتغير حتى بعد تکاثر أعداد المجالات البدائية. فتلك لم تكن صحفاً، في حين كانت المجالات تصدر بتأخير زمني كبير بسبب تقنية الطبع البطيئة على الآلة الكاتبة. وفي نهاية الثمانينيات نشأت صحيفة ليدو في نوفيسي السرية، لكن هذه كانت أيضاً شبيهة بالمجلة، وكانت تنشر مرة واحدة في الشهر. الاختلاف كان في أن ليدو في نوفيسي تخلّت عن طريقة النسخ عبر ورق الكربون على الآلة الطابعة. فقد كانت النسخة الأولى فقط تُكتب على الآلة الطابعة، ثم يتم لاحقاً تصغير المقالات بأشكال مختلفة ووضعها مجدداً على الصفحة مثلما هو الحال في الصحف العادية، وتلصق إليها الصور، ومن ثم يتم تصويرها كلها بأعداد كبيرة على جهاز تصوير المستندات المعروف. وكانت ليدو في نوفيسي تصدر بأعداد كبيرة نسبياً، وفي نهاية الثمانينيات كان هناك الكثير من الذين تعموا بالجرأة الكافية لكي ينسخوها بأنفسهم بشكل غير شرعي في أماكن عملهم ويوزعوها لاحقاً.

على القراء الآخرين. بهذه الطريقة كان يتم أيضاً خلال الثمانينات نسخ أعداد مجلة «وسط أوروبا» (سترشيدن إفروبا)، التي كنت أعمل فيها شخصياً وأتولى طباعة النسخة الأولى منها على الآلة الطابعة. وتحسن تقنية نشر وتوزيع الصحف البدائية - فقد تمكّن القائمون على مجلة «ريفولفر ريفيو» التي كانت تحتوي على صفحات كثيرة، وهي مجلة ذات طابع سياسي - اجتماعي لكن ثقافي بالدرجة الأولى، من تأمين بعض مئات من أعدادها من خلال طبعها على آلة نسخ أسرع (تعرف هذه الآلة عادة في دول الشرق العربي بآلة ستانسيل). في تلك الفترة أيضاً حصلت المعارضة التشيكوسلوفاكية من الغرب وعبر طرق سرية مختلفة على أولى أجهزة الكمبيوتر.

الثورة المحمولة التي اندلعت في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ أوقفت الإزدهار الباهر للصحافة البدائية. ومنذ تاريخ العشرين من نفس الشهر بدأت بالعمل في مركز صحفي مستقل، كان يتولى خلال أيام التغييرات الجذرية التي شهدتها شهری تشرين الثاني وكانون الأول، عملية إصدار «نشرة المعلومات» الواسعة بشكل يومي (أحياناً مررتين في اليوم الواحد). في نشرة المعلومات هذه اجتمعت إدارتي تحرير المجلة البدائية ((ريفولفر ريفيو)) والمجلة السياسية ذات الإسم الفريد ((سبورت)) (الرياضة) والتي عملت أيضاً في إدارة تحريرها (لم يكتب فيها بالطبع أي شيء عن الرياضة). وفي الأيام الأولى عندما انهار النظام الشيوعي بعد عملية القمع الوحشية للمظاهرات الطلابية في السابع عشر من تشرين الثاني، كانت هذه هي المطبوعة الوحيدة التي تحتوي على معلومات لا تخضع للرقابة. وفي نهاية شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ غيرت وسائل الإعلام وجهها من يوم لآخر. ففي غضون أسبوعين تحولت «نشرة المعلومات» التي كانت تطبع بشكل بدائي بمضاهاة أكبر الصحف والإذاعة والتلفزيون. وفي بداية العام ١٩٩٠ تحولت إلى مجلة «ريسيكت» التي لا تزال تصدر حتى يومنا هذا كمجلة أسبوعية سياسية - اجتماعية مهمة.

بعد انهيار الشيوعية

بعد سقوط الشيوعية نشأت مئات من العناوين الجديدة للصحف والمجلات. بعضها كان مؤقتاً لأن مؤسسيها بالغوا بتقييم قدراتهم المالية والإبداعية، لكن بعضها الآخر وجد ما يكفي من القراء بالإضافة لمجلس إدارة وتحرير جيدين ولذلك تحولت من البقاء في السوق. أما أنا فعملت منذ خريف العام ١٩٩٣ في إحدى الصحف الحديثة النشأة، والتي أعتقد بأن مصيرها كان ولد ما متواافقاً مع ((طبيعة)) هذا النوع من وسائل الإعلام. هذه الصحيفة نشأت تحت اسم الصحيفة المدنية (أوبتشانسكي دينيك) وكانت لسان حال المنتدى المدني، أي الجبهة الشعبية العربية التي نشأت في الأيام الأولى لثورة تشرين الثاني لكي توازن الحزب الشيوعي وقيادة الدولة آنذاك. وقد ترأس هذا المنتدى في أسابيعه الأولى فاتسلاف هافل، الذي تم انتخابه في نهاية العام ١٩٨٩ رئيساً لتشيكوسلوفاكيا.

لقد عانت الصحيفة المدنية (أوبتشانسكي دينيك) نوعاً ما من ضبابية موقعها، تماماً كما كان الأمر بالنسبة للم المنتدى المدني. فقد كان من المفترض أن تكون صحيفة مستقلة. في بداية العام الجديد حيث كانت جميع وسائل الإعلام التي نشأت حديثاً تكتب في صدر صفحتها الأولى بأنها «مستقلة». لكنها أرادت أيضاً أن تكون صحيفة تدعم سياسة المنتدى المدني، أي لحد ما صحيفة حزبية. ويجب الإشارة إلى أن اتجاهات سياسية كثيرة اجتمعت تحت سقف المنتدى المدني، وخاصة الانتخابات على لوائحه مثل التحالف المدني الديمقراطي الليبرالي اليميني، وإلى جانبهم على سبيل المثال مرشحو اليسار الذين أسسوا في البرلمان بعد الانتخابات تكتل الاجتماعيين الديمقراطيين. ولم يكن هذا التشرذم السياسي حالة حصرية في تشيكوسلوفاكيا. فهكذا تقريباً بدت أيضاً الجبهات الشعبية التي استلمت السلطة في الدول الأخرى التي كانت تعرف (بالمعسكر الاشتراكي)، أي دول وسط وشرق أوروبا والتي وجدت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية ضمن نفوذ التأثير السوفيتي.

نشأت الصحيفة المدنية (أوبتشانسكي دينيك) مثل كثير من الصحف في تلك الفترة: بناء على الاتفاقيات السياسية استلم المركز التنسيقي للم المنتدى المدني في ربيع العام ١٩٩٠ عقارات وتجهيزات صحيفة سفوبودا (الحرية) الناطقة باسم المجلس الإقليمي للحزب الشيوعي في وسط تشيكيا. وقد صدر آخر عدد من صحيفة سفوبودا في الثلاثين من أبريل (نيسان) ١٩٩٠ وأول عدد من الصحيفة المدنية (أوبتشانسكي دينيك) في الثاني من مايو (نيسان). والأمر الفريد في تلك الفترة هو أن حقوق نشر هذه الصحيفة لم تنتقل إلى جمعية ميثاق ٧٧ إلا في الثامن من مايو (نيسان)، أي بعد أيام من عملية النشر والتوزيع الفعلي للصحيفة المدنية (أوبتشانسكي دينيك). وكانت الصحيفة تصدر في بداية الأمر بحجم توزيع يصل إلى خمسة عشر ألف نسخة وهو ما كان يعتبر مرتفعاً، لكن اهتمام القراء أخذ ينخفض بعد ذلك تدريجياً. في يوليو (تموز) ١٩٩١ قام الناشر الأصلي ببيع الصحيفة إلى شركة كاستر، ومنها اشتتها في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١ مع حقوق النشر والإصدار شركة تسيرسرو.

الصحيفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك)

يعتبر مالك شركة تسيرسرو ذات المسؤولية المحدودة يوزف كودلاتشيك إلى حد ما شخصية تقليدية في الساحة العامة التشيكية. ففي اليوم الذي أحملت فيه تشيكوسلوفاكيا كان يبلغ من العمر ١٧ عاماً، حيث ولد في ٢١ أغسطس ١٩٥١. ودرس الطباعة وفن الرسم ومن ثم هاجر من تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٨٠. في العام ١٩٨٣ أسس في جمهورية ألمانيا الفدرالية حيث لجا بعد هرويه من تشيكوسلوفاكيا، مجلة ناجحة جداً للإعلانات غير مدفوعة الرسوم واسمها أنوتسي. في العام ١٩٩٠ عاد إلى تشيكوسلوفاكيا المحررة من الشيوعية لتوها وبدأ بإصدار (أنوتسي) باللغة التشيكية وبنفس درجة النجاح. لكن كودلاتشيك كان يرغب بالتأثير على الرأي العام التشيكوسلوفاكى سياسياً

أيضاً، ولذلك اشتري في أكتوبر (تشرين أول) من العام ١٩٩١ الصحفة المدنية (أوبتيشانسكي دينيك) التي كان حجم إصدارها في تلك الفترة قد هبط إلى حوالي ٩٠ ألف نسخة.

وغير إسم الصحيفة ليصبح «الصحفة التشيكية اليومية» (تشيسكي دينيك)، سرّح رئيس التحرير ومعظم أفراد إدارة التحرير ثم بدأ يبنيها كما يشاء. ولمدة عامين تقريباً حافظ ناشر الصحيفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك) على علاقة منسجمة مع إدارة التحرير الجديدة. وتبنّت الصحيفة موقعاً يبنياً حيث كانت تدعو لإجراء عملية إصلاح اقتصادي جدية، ولتنظيف الرأي العام من الشيوعيين. وأيدت الحزب المدني الديمقراطي (حيث كان الرئيس السابق للحزب ورئيس الجمهورية الحالي فاتسلاف كلاوس يساهم بكتابة العمود الصحفي في الصحيفة بشكل دورى) وانتقدت بشكل صارخ رئيس الجمهورية الأسبق فاتسلاف هافل بسبب موقفه اللين حيال الشيوعيين السابقين. وفي نهاية صيف العام ١٩٩٣ توقف الناشر عن تأييد سياسة الحزب المدني الديمقراطي بقيادة فاتسلاف كلاوس والذي كان قد أصبح رئيساً للوزراء، وقرر تغيير سياسة الصحيفة من خلال الكف عن تأييد كلاوس أو حزبه. لكن إدارة التحرير لم توافق على هذا التوجه وهو ما تسبب «برزلال» على الصعيد الوظيفي الشخصي: فقد قدم رئيس التحرير ومعه معظم أعضاء إدارة التحرير استقالاتهم، واضطرب يوزف كودلاتشيك أن يقوم ببناء الصحيفة مجدداً.

في تلك المرحلة أتتُ للعمل في الصحفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك). في بداية الأمر عرض عليّ كودلاتشيك ورئيس التحرير الجديد منصب رئيس تحرير القسم الخارجي في الصحيفة، لكن وقبل أن أتخذ قراراً حول ما إذا كان عليّ أن أتخلى عن عملي في مجلة ستريشني إفروبيا (وسط أوروبا) أم لا كان المنصب المذكور قد أصبح مشغولاً من قبل شخص آخر، ولذلك بدأتُ بالعمل في القسم السياسي المحلي الذي أصبحتُ رئيسة تحريره خلال بضعة أسابيع. وعندما أتذكر العمل في الصحفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك) يجب عليّ أن أشير بأن تلك الفترة كانت الأكثر حرية بالنسبة لعملي الصحفي. فيما يتعلق بالناشر، لاسيما وأن التعليقات ورسائل القراء كانت الأهم بالنسبة إليه، في حين أن قسم الصحافة السياسية المحلية كان موضوعاً ثانوياً، مما أدى إلى أن كانت لدى مع زميلي في العمل صلاحيات واسعة نسبياً. وكانت هناك مساحة واسعة في الصحفة، صفحتين أو ثلاثة وأحياناً حتى أربعة (حسب حجم الإعلانات). ولذلك وبالإضافة للمواد الصحفية الأصلية ضممت صفحات السياسة المحلية في الصحفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك) الكثير من الترجمات وخصوصاً من المجالات الأنجلوسаксونية. وقد نشرنا في ذلك الحين بشكل خاص المقالات المتعلقة بعملية التحول من الشيوعية، لكننا حاولنا الاهتمام أيضاً بالمشاكل المختلفة التي كانت تعاني منها الدول الشيوعية السابقة. وقلما ظهرت هذه المواضيع على صفحات الجرائد التشيكية.

لكن عدد قراء الصحيفة التشيكية اليومية (تشيسكي دينيك) أخذ ينخفض: حيث كان كودلاتشيك قد خصص قسماً كبيراً من الصحيفة للترويج لسياسة حزب يبني صغير هو الاتحاد الديمقراطي الذي كان يدعمه مالياً أيضاً من عائدات صحيفة أنونتسية (بدأ في تلك الفترة يصدر هذه الصحيفة الإعلانية في الدول الشيوعية السابقة الأخرى وبالتالي فقد كان قادرًا على تقديم ذلك الدعم). لكنه لم يعد قادرًا على الاستمرار بإصدار الصحيفة التشيكية التي بدأت تفقد الإعلانات والقراء، ولذلك تحولت الصحيفة التشيكية اليومية في بداية العام ١٩٩٥ إلى «المجلة الأسبوعية التشيكية» (تشيسكي تيدينيك) التي كانت تصدر بشكل فريد من نوعه، مرتين أسبوعياً. لكن استمرار انخفاض الاهتمام حتى بهذه المجلة أعتبر بمثابة مثال واضح بأنه لا يوجد في البلاد التشيكية اهتمام كبير في الصحف التي تتسابق على نشر الدعاية السياسية. وصدرت في تلك الأسبوعية الكثير من المقالات الهامة، لكن لم تتم موازنة النصوص العميقة التي تتطلب الكثير من التفكير بمقالات يمكن قراءتها وبشكل عادي أثناء السفر في وسائل النقل الشعبية. والمجلة التي تصدر مرتين في الأسبوع لا يمكنها أيضاً منع القراء كمية كافية من المقالات الإخبارية، ولا يمكنها بشكل يومي إطلاع القراء على نتائج المباريات الرياضية، كما أنها كانت تعلق على كثير من الأحداث بشكل متاخر عن الصحف اليومية.

لكتني أعتقد بأن معظم القراء الأصليين تأثروا سلبياً بالدعاية المستمرة للاتحاد الديمقراطي الذي لم يتمكن أصلاً خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في يونيو (حزيران) ١٩٩٦ من تجاوز عتبة الخمسة بالمئة، وبالتالي لم يتمثل مرشحوه في المجلس النيابي. وبختير أمل كبيرة، أوقف كودلاتشيك عملية إصدار «المجلة الأسبوعية التشيكية». التي صدر آخر عدد منها في الأول من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٧. ولإفاء كودلاتشيك حقه تجدر الإشارة بأن قسماً كبيراً من الأشخاص الذين يعتبرون اليوم من أبرز ممثلي الحالة الصحفية التشيكية، عبروا من خلال إصداراته وبشكل خاص الصحيفة التشيكية اليومية والمجلة الأسبوعية التشيكية. ولم يوظف كودلاتشيك من حيث المبدأ الأشخاص الذين كانوا يكتبون في الصحف أبيان العهد الشيوعي - فقد كان يقول خلال الحديث عنهم بأنهم يملكون «عامود فقرى مكسور»، وبالتالي لا يمكنهم مواجهة المعايير الجديدة في البلاد. لكنه كان يعكس ذلك يوظف الأشخاص الذين لم تكن لديهم أية خبرة بالعمل الصحفي. ولقد فشل بعض هؤلاء بطبيعة الحال، لكن كثيراً منهم أصبحوا اليوم صحفيين جيدين.

طريق طويل

حتى الصحفيون الجدد فقد كانوا مثقلين بعض الأساليب التي بدت وكأنها لا تزال آتية من العهد الشيوعي. في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ التي سبق أن ذكرتها، لم تكن هناك كثير من المقالات الناقضة للحكومة (باستثناء صحيفة برافو ذات التوجه اليساري وبعض المطبوعات الصغيرة). فقد كان

معظم الصحفيين يتمسّون نجاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك اعتقدوا بأنه سيكون من الخطأ انتقاد حكومة الحزب المدني الديمقراطي، لأنهم اعتبروا هذا الحزب بمثابة الحامل الشرعي للإصلاحات. ولذلك كانوا يتغاضون قصداً عن الأخطاء التي يرتكبها سياسيو الحزب المدني الديمقراطي، في محاولة منهم للمساعدة في عملية تحويل المجتمع التشيكى والدولة.

إن الطريق نحو الصحافة الموضوعية طويلة، وشكل الإعلام لا يمكن أن يتغير من يوم لآخر، حتى لو مال القائمين عليه نحو الجاه سياسي آخر. وحتى في الجمهورية التشيكية فلا يزال هناك الكثير من وسائل الإعلام والصحفيين المتحازون لهذا الحزب السياسي أو ذاك، وإن كان ذلك لا يهم كثيراً في التعليقات حيث من المتوقع من الصحفي أن يدلّي برأيه الشخصي حول حدث محدد. إلا أن الأمر الأسوأ كان يكمن في التقارير الإخبارية حيث من الممكن من خلال عملية التحرير الذكية إدراج رأي أقل انتقاداتاً حيال شخصية «محبّة» للصحيفة أو الكاتب، والأمر الأسوأ على الإطلاق يكمن في اتباع أسلوب مثل هذا في التحليل الذي من المفترض أن يقدم للقارئ استنتاجاً غير منحاز حول موضوع أو ظاهرة معينة. وليس استثناءً أن تجتمع هيئة التحرير لبحث كيفية صياغة هذا التحليل - أي تحديد الجهة التي ستكتب لصالحها، أو عندما تلجم قيادة الوسيلة الإعلامية المطبوعة أو الالكترونية، إلى إجبار الكاتب على تغيير طابع مساهمته بهذا الشكل أو ذاك. لكن العدالة بالطبع تقتضي بأن نشير، بأنه لا يتم اتباع هذا الأسلوب السيء في معظم المساهمات التي تقدم إلى وسائل الإعلام.

درست بيتروشكا شوستروفـا اللغة التشيكية والفلسفـة في كلية الفلسفـة التابعة لجامعة كارل الرابع ببراغ، وقد سجـنت في كانـون الأول من عام ١٩٧٩ وأمضـت في السجن عـامـين بـسبـب «محاولات تخـريب الجمهـوريـة». في كانـون الأول ١٩٧٦ وـقـعت على مـيثـاق ٧٧، وفي العام ١٩١٥ كانت أحدـ ثلاث ناطـقـين باسمـهـ. كانت منـذ العام ١٩٧٩ عـضـواً في مجلس حـماـية الأـشـخاص المـلاـحقـين بشـكـلـ غيرـ عـادـلـ. تعاونـتـ معـ الكـثـيرـ منـ المـطـبـوعـاتـ السـرـيـةـ التـيـ كانتـ تـصـدـرـ بشـكـلـ بدـائـيـ وكـانـتـ عـضـواًـ فيـ هـيـةـ تـحرـيرـ مجلـةـ سـترـشـيلـنـيـ إـفـروـبـاـ (ـوـسـطـ أـورـوـبـاـ). بعدـ الشـورـةـ المـخـمـلـةـ مـباـشـرـةـ بدـأـتـ بـالـعـملـ فيـ المـركـزـ الصـحـصـيـ المـسـتـقلـ وـيـعـدـ ذـلـكـ فـيـ مجلـةـ رـيـسـيـكـتـ. كانتـ مـسـتـشـارـةـ لـنـائـبـ وزـيرـ الدـاخـلـيـةـ منـذـ شـهـرـ نـيسـانـ ١٩٩٠ـ وـنـفـاـيـةـ كانـونـ الثـانـيـ ١٩٩٢ـ وـمـنـ ثـمـ نـائـبـ لـوزـيرـ دـاخـلـيـةـ جـمـهـورـيـةـ التـشـيـكـيـةـ وـالـسـلـوفـاـكـيـةـ الفـدـرـالـيـةـ. تـعـلـمـ مـنـذـ الـعـامـ ١٩٩٢ـ فـيـ المـجـالـ الصـحـصـيـ وـالـتـرـجـمـةـ مـنـ الـلـغـاتـ الـانـكـلـيزـيـةـ،ـ الـرـوـسـيـةـ،ـ وـالـبـولـنـديـةـ.

تحولات الموقف القانوني للإدارة المحلية - التجربة التشيكية

ريشارد بوماهاتش

يعتبر حق الحصول على الإدارة الذاتية في معظم الدول الأوروبية من الحقوق الأساسية والرئيسية للمجتمعات المحلية (البلديات والمدينة وربما أيضاً السلطات المحلية الأعلى والمستقلة، التي تميّز عن الدولة). وقد وجد هذا الحق مكانته الدستورية في الدول الديموقراطية. فالسلطات المحلية تُعتبر إحدى السلطات المستقلة وفقاً للنظام الدستوري وذلك إلى جانب سلطة البرلمان والسلطتين التنفيذية والقضائية. وعلى هذا الأساس الدستوري المشترك تشكّلت المؤسسات التابعة للسلطات المحلية، والتي يختلف شكلها من بلد لآخر.

لقد أجرى المجتمع التشيكي في التسعينيات عملية تحويل مؤسساته السياسية والاقتصادية، وذلك بعدما انهار الترتيب القانوني في ما كان يعرف بالتكلّل السوفياتي. ولم يعكس مفهوم عملية إصلاح الحكومات المحلية الجهد الرامي للتخلص من المؤسسات القديمة فحسب، لكنه أيضاً محاولة اللحاق بالدول الأوروبية التي تطّور نظامها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية في بيئه من التعددية الديموقراطية. وقد استذكرت هذه العملية بوضوح حتى التقليد القديم والخبرات المتعلقة بموقع وطريقة عمل السلطات المحلية منذ بداية العصر الدستوري الحديث في الأرضي التشيكية. فالأمر لم يتعلق بتقييم التطور خلال نصف القرن الأخير فقط، لكن بالعودة إلى إرساء جذور القانون الخاص بالسلطات المحلية والذي يرجع إلى القرن التاسع عشر.

لقد وصف الإجراء الحكومي الصادر في مايو (أيار) ١٩٤٥ المجالس الوطنية بأنها أجهزة تمثيلية وأجهزة إدارة عامة في نفس الوقت، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أنها أجهزة إدارة عامة أي أنها تخضع أيضاً للحكومة المركزية. وقد شكل هذا الإجراء أساساً للتصور الجديد الذي اندمجت فيه إدارة الدولة مع الإدارة المحلية على مستوى المحافظات والأقاليم ولاحقاً المناطق، في كل لا يتجزأ ولا يمكن تمييزه. لكن في الفترة التي استمرت حتى العام ١٩٩٠ تم من حيث المبدأ نفي التصور القديم الخاص بالسلطة الذاتية والمستقلة للمجتمعات المحلية. وتم تأميم ممتلكات المناطق التي خسرت ذاتيتها القانونية وموقعها المستقل. وتولّت المجالس الوطنية عملية إدارة ممتلكات الدولة وأصبحت ميزانياتها جزءاً من ميزانية الدولة. وتم التوصل لعملية إعادة تنظيم الأرضي من خلال خفض عدد الأقاليم والمقاطعات. وتم دمج البلديات بأمر من السلطات العليا في غالب الأحيان.

كانت صلاحيات المجالس الوطنية مختلفة وأصبحت منذ فترة السبعينيات تتوافق تقريرًا مع حجمها وعدد سكانها وحتى مع حجم الامكانيات الاقتصادية للمناطق التابعة لها، لكن ذلك لم يمنع عملية تسييس الإدارة المحلية والذي كان يتم بشكل واضح.

بعد سقوط الشيوعية

بعد تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ تم تغيير الدستور، ونص القانون الدستوري مجددًا على اعتبار بلدية المنطقة مركزاً للإدارة المحلية. وتأسست البلديات مرة أخرى كمؤسسة مستقلة منفصلة عن الدولة تتمتع بميزانية ومتلكات خاصة بها. وفي غضون فترة قصيرة ألغى نظام المجالس الوطنية، ونشأت مكانها بلدیات تتمتع بيدارات مستقلة من جهة، ومن جهة أخرى تم إنشاء مؤسسات إقليمية كأجهزة لإدارة الدولة، لكي يكون مكتنًا المصادقة على القوانين الضرورية وهي، أولاً القانون الخاص بالبلديات، القانون الخاص بالانتخابات إلى المجالس التمثيلية في البلديات، القانون الخاص بالمؤسسات الإقليمية وتعديل طريقة عملها بالإضافة لبعض الإجراءات الأخرى المرتبطة بها، والقانون الخاص بالعاصمة براغ.

بإلغاء وحل المستويات الثلاثة للمجالس الوطنية في العام ١٩٩٠ وبما فيها الفرعية منها، والحفاظ على المناطق كعنصر إداري، تم تحرير مجال استخدامه الوزارات وبعض الأجهزة المركزية الأخرى ضمن إطاراتها الخاصة كأجهزة لامركزية لإدارة الدولة. وفي الأقاليم تصرفت مؤسسات الإقليم إما كأجهزة أولية وفورية لإدارة الدولة (المقصود بالجهاز الأولي هنا هو المؤسسة القانونية التي يلتجأ إليها المواطن في بداية أي مشروع قضائي مثل محكمة المدينة أو البلدة)، أو كأجهزة استثنافية عندما لعبت البلديات دور الجهاز الأولي والفوري، وخصوصاً تلك البلديات التي تتمتع بتفويض من قبل الدوائر العامة.

في العام ١٩٩٢ جرت انتخابات المجلس الوطني التشيكية التي أفرزت الحكومة الأولى للجمهورية التشيكية كدولة أحادية حديثة التشكيل (أي بعد انفصالها عن سلوفاكيا). وتعهدت في برنامجها الحكومية بالاستمرار في عملية الإصلاح الإداري بأن يتم بشكل خاص نقل صلاحيات اتخاذ القرار والمسؤولية لتصبح في متناول المواطن، وأن يتواكب هذا أيضًا مع التقسيم الإداري للدولة الذي سيتشكل أساسه من البلديات المستقلة وبالطبع الأقاليم. ونص البرنامج ثانياً على العمل السريع بهدف إعداد اقتراح قانون خاص بالموقع القانوني لموظفي إدارة الدولة ولتعزيز مبادئ الدولة القانونية. وبعد نقاش سياسي معقد قدّمت الحكومة خلال صيف العام ١٩٩٤ مشاريع القوانين الدستورية الخاصة بتشكيل هيئات إقليمية عليا تتمتع باستقلال ذاتي، لكي تتم المصادقة عليها من قبل البرلمان.

النقاش حول هذا الموضوع بدأ في البرلمان خلال العام ١٩٩٤ واستمر بمقاطلات واضحة، ولم تتم المصادقة إلا في نهاية العام ١٩٩٧ على قانون دستوري أُعلن بموجبه عن تأسيس ١٤ مقاطعة بما فيها العاصمة براغ التي تتمتع بموقعها المدينة والمقاطعة على حد سواء، على أن يسري مفعول القانون المذكور ابتداءً من يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٠. ولأن نشوء الهيئات الإقليمية العليا التي تتمتع باستقلال ذاتي تسبب بالحد من مهام وصلاحيات البلديات باعتبارها أجهزة أساسية في التوزيع اللامركزي، ولأنه كان مطلوباً في هذا السياق إجراء عملية تعديل جوهرية على الموقع القانوني الذي تتمتع به البلديات، فإن مهمة تنفيذ اللامركزية وقعت على كاهل الحكومة التي أفرزتها الانتخابات المنظمة في منتصف العام ١٩٩٨.

وشكّلت القوانين التي تداولتها الحكومة وقدّمتها إلى البرلمان نهاية العام ١٩٩٩ النهاية التشريعية لمرحلة الإصلاح الإداري. وبعد مباحثات صعبة في قسمي البرلمان تمت المصادقة على القوانين الخاصة بالبلديات، المناطق وانتخابات المجالس التمثيلية، والقانون الخاص بالعاصمة براغ، والقانون الخاص بانتقال بعض الملكيات والحقوق والالتزامات من ممتلكات الجمهورية التشيكية إلى ممتلكات الأقاليم، والقانون الخاص بتحديد نوع عائدات بعض الضرائب التي ستستخدم لرفد ميزانية الوحدات الإقليمية التي تتمتع باستقلال ذاتي، والقانون الخاص بدعم النمو الإقليمي، وكذلك القانون الخاص بمعايير الميزانية التي سيتم اتباعها خلال صياغة ميزانيات الفروع.

إن أجهزة المناطق والبلديات التي خضعت حديثاً لعملية الإصلاح المرتبطة بالجهود المبذولة لتحقيق اللامركزية تحت تأثير مبادئ ومقررات الميثاق الأوروبي للمجالس المحلية، قد تأثرت بشكل واضح بالعديد من السمات واللامام التنظيمية والفاعلية التي تتبع بشكل أو آخر من عملية التطور طويلة الأمد للإدارة المحلية واللامركزية في الأراضي التشيكية.

وحتى إن كان التعديل القانوني للإدارة المحلية قد اقترب خلال الأعوام الأخيرة وبشكل ملحوظ من المعايير الأوروبية، فإنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن عملية إصلاح الإدارة المحلية لا تزال تتخطى في بعض المشاكل العالقة. ومن جهتها كدولة، فالجمهورية التشيكية لا تزال مستمرة بكونها دولة مركزية أكثر من كونها دولة لامركزية، لأن فاعلية الكثير من المهام العامة مشروطة بحجمها الوطني الشامل ولا يمكن بالتالي ملاعتمدتها مع الظروف المحلية. وبالرغم من أن الأقاليم والبلديات تعمل وتستمر في البقاء كمؤسسات بالاعتماد على ممتلكاتها الخاصة، إلا أنها لم تتطور آليات المسؤولية بحيث يمكنها الاعتماد على نفسها في تحقيق التصرف السليم بالأموال. فالأجهزة الإقليمية والبلديات تتضع مسألة اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا المفصلية المرتبطة بالممتلكات في يد القيادة السياسية، وتتشدد التوجه العام لرفع نسبة مديونية البلديات والأقاليم. ولقد تسبيبت عملية التقسيخ التقليدية التي جرت في بداية التسعينيات بنشوء عدد كبير من البلديات الصغيرة المستقلة شكلياً لكن الضعف

مالياً. ومن وجهة النظر السياسية فقد تم التقليل من قيمة طريقة تجميع الوسائل المادية وكذلك من التعاون الذي يمكن أن يؤدي لإدارة أكثر فعالية في أجهزة البلديات والأقاليم ضمن إطار المؤسسات العامة المشتركة. أما الإدارة المؤقتة المؤلفة من الأجهزة الإقليمية المفعّلة في العام ٢٠٠٠ والسلطات الالامركزية لإدارة الدولة المعاد تنظيمها، فإنها ما زالت غير متجانسة العناصر. ولذلك فإنها أقرب إلى عرقلة الإدارة العامة في الأعوام الأولى لنشوئها منها إلى أن تكون دافعة وداعمة بشكل فعال، وتحديداً فيما يتعلق بالإدارة، والتوظيف والقضايا المالية. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه تحديداً، فإن عملية الإصلاح الالامركزية تعتبر مشروعًا مستمراً وقد التطوير.

تخرج ريمارد بوماهاتش من كلية القانون والفلسفة التابعين لجامعة كارل الرابع، ودرس لاحقاً في الكلية الدولية للقانون في سترايسبورغ. عمل في الفترة من ١٩٧٦ ولغاية ١٩٨٩ في معهد الدولة والقانون لدى كلية العلوم التشيكوسلوفاكية، وأصبح لاحقاً عضواً في إدارة القانون الإداري والعلوم الإدارية في كلية القانون التابعة لجامعة كارل الرابع.

الخبرات المكتسبة من السياسة المحلية

يرحبي روحيك

إن كان لا بد لي أن أعود إلى الأحداث التي جرت بعد السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٨٩ وكيف عشت شخصياً تجربتها في بلدي التي أسكن فيها، دوبريجيوفيتسيه، القرية من براج والتي يصل عدد سكانه إلى حوالي ثلاثة آلاف نسمة، فإنه يجب علي أن أشير إلى المناخ الاجتماعي في النصف الثاني من التسعينيات. ففي تلك الفترة أصبح من العادي أن الحكومة الستالينيين الجدد والتي أوصلها إلى السلطة الاحتلال السوفيتي في عام ١٩٦٨، لم تعد تتمتع بتأييد كبير بين أعضاء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، ولا حتى من قبل الحزب الشيوعي السوفيتي الشقيق والذي كان قد قرر سلوك طريق الإصلاح بواسطة عملية البيرسترويكا. لكنها كانت لا تزال مسيطرة على جهاز الدولة بما فيها القوى القمعية التي كانت في تلك الفترة جاهزة ومستنيرة بشكل كامل. واستناداً للدعاية السائدة في تلك الفترة، فإن المجتمع تقسّم إلى ثلاث طبقات: بناءً على الاشتراكية، والمحافظون على الاشتراكية، والمستفيدون من الاشتراكية. ولا يشير ذلك لأي شيء آخر سوى أن الاشتراكية قد أصبحت بالنسبة لمعظم الناس مفهوماً قدرياً وغير جذاب.

أما في المجال الاقتصادي فالصراع الذي كانت تخوضه الدولة بشكل مخطط مع مشكلة النقص في المال العام أتاح الفرصة للاقتصاد الرمادي كي يتطور بشكل عاصف. ونشأت نتيجة لذلك الوضع أيضاً بجموعات غريبة من البشر والتي كانت تملك ما يمكن عرضه من الخدمات في ظل ذلك الاقتصاد الرمادي: ابتداءً من التصاريح المختلفة (للقيام بأعمال مختلفة) والوساطات، وانتهاء بالمواد الخاصة والبضائع والخدمات المفقودة. وكان لتآكل النظام الشمولي أسباب ذاتية بالدرجة الأولى: منها محاولاته ممارسة التهديد والإرهاب بل وحتى ممارسة الفساد في كل مكان، لكن أيضاً وفي نفس الوقت عدم قدرته على تجاوز ظله، أي فتح الباب للنشاطات الإنسانية والمبادرات التي يجب أن تتجسد أولى خطواتها في رفض مبادئه الشمولية.

وبطبيعة الحال فإن عدم قدرة قيادة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي الرد على الأحداث الجديدة، أو محاولاتها الرامية لمنع آية إصلاحات، ساهمت بخلق التوتر الاجتماعي. وبالإضافة للمعارضة المفتوحة المتمثلة آنذاك بحركة ميثاق ٧٧، فقد بدأت تتشكل الدوائر والمجموعات والأحزاب المختلفة. وانخرط أعضاء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي المطرودون في حركة

((أوبرودا)) (الإنبعاث)، وفي الوسط الأكاديمي نشأ تجمع ((كروه)) (دائرة المثقفين المستقلين)، وتحمّل الناس في مجموعات غير رسمية أخذت تترابط فيما بينها من خلال عناصرها. وشكّلت الصحافة الأساسية قيمة هامة للمعلومات، خصوصاً المطبوعات الدورية لجريدة ((ليدو في نوفيسي)). ولم يكن ذلك شيئاً مستوراً من الخارج، فقد ساهم جميع القراء فعلياً في عملية النسخ والتوزيع. ونمّت في المجتمع قناعة مفادها أن التغيير قادم لا محالة، لكن أحداً منّا لم يكن قادر على توقع أشكال ونتائج ذلك التغيير.

فترة الثمانينيات في دوبرجيХوفيتسه

في بداية الثمانينيات اجتمع في المنظمة المحلية لاتحاد الشباب الشيوعي في بلدة دوبرجيХوفيتسه شباب تقاسموا ظاهرة فريدة من نوعها وهي أنهم جمعياً ما كانوا من المتحمسين للاشتراكية. وكان هؤلاء في غالب الأحيان طلاباً أو من أفراد الانتيليجنسيا (المثقفين) الذين كانوا يضطرون لإظهار ((نشاط ما)) في أماكن إقاماتهم، لكي يحافظوا على هدوء الكوادر المسئولة عنهم. وكان ذلك أيضاً سبب وجودي في تلك المجموعة. في البداية ركّزنا على النشاطات ذات الطابع البيئي: زرعنا الأشجار في الأراضي المستصلحة ونظمنا عمليات جمع الحديد القديم وما شابه. كما كنا نقوم برحلات سياحية ورياضية، ونظم حفلات ترف ولهو راقصة، وحاولنا استغلال الفسحة التي كانت تقدمها المنظمة للقيام بنشاطات خاصة بعيدة كلّياً عن السياسة.

وفي منتصف الثمانينيات قررنا إصدار نشرة محلية شهرية بعنوان ((كوكتاكو)) (المنظار). وقد سُرّت المنظمة المحلية للحزب الشيوعي الشيكوسلوفاكي من هذا الأمر لأنّ أعضاءها لم يدركوا بعد أهمية الدور الذي يمكن لنشرة صحفية مثل هذه أن تلعبه. ولذلك فقد كان المواطنون يحصلون شهراً بعد شهر على تعليقات مرتبطة بنشاطات البلدية، وكانت أحياناً ساخرة، وأحياناً أخرى تحليلية معقّدة حول موضوع ما، لكن دائماً ناقدة وموجهة وهو لم يكن الرفاق معتادين عليه أبداً. وقد شعرت المنظمة الخنزيرية المحلية بالامتعاض عندما أخذت ((كوكتاكو)) تنشر على صفحاتها مواضيع كانت تعتبر من المحرمات على الصعيد الوطني الشامل. وكنا نقول دائماً في الاجتماع التشاوري لهيئة التحرير، بأنه لو كنا نعيش في الخمسينيات لكان من الممكن أن نحصل على عقوبة السجن لفترة طويلة، وفي السبعينيات على اضطهاد وطرد من المدرسة والوظيفة. لذلك اعتبرنا التهديدات الخفيفة التي كانت تصدر بمثابة صدى ملائيم ((للأخطاء)) التي تسبّبنا بها للشيوعيين. وقد ساعدتنا حقيقة أخرى في هذا السياق، حيث تبين لنا بأنّهم غير قادرين تقريرياً على معاقبتنا، لأن دوبرجيХوفيتسه كانت في تلك الفترة واحدة من المناطق الصغيرة والقليلة القادرة على إصدار نشرتها الإعلامية الخاصة، ولذلك تم تقسيمها بشكل إيجابي من قبل المسؤول الإقليمي للحزب الشيوعي الشيكوسلوفاكي !

في العام ١٩٨٩ تجمع حول الصحيفة مواطنون غير حزبيين، وكان الاجتماع التشاوري لهيئة التحرير يشبه بالأحرى النادي السياسي. وفي بраг بدأت أعمال العصيان المدني تتمت تدريجياً بتأييد أكبر: ابتداء من الركض الاستعراضي عبر شارع السجناء السياسيين (بوليتسيخ فيزنو) في بраг ١، ومروراً بالمشاركة في التجمعات غير المرخص لها، وانتهاءً بعمليات التوقيع على العريضة السياسية التي عرفت باسم «بضعة جُمل».

«الثورة المخلمية»

كان قمع الشرطة الوحشي للمظاهرات الطلابية مساء السابع عشر من تشرين الثاني بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. فالمظاهرة الطلابية المدعومة من قبل الممثلين والفنانين أجبرت المعارضة المشتلة للقيام بعمل ما: ونشأ المنتدى المدني ومركزه التنسيقي الذي أصبح منظماً للثورة المخلمية. ومثل المنتدى المدني الحركة التي استلمت السلطة من الشيوعيين، وألغى الهيئات الحزبية المفروضة وحتى سلطة الدولة، وبني الأسس لنشوء مؤسسات الدولة الديقراطية.

في دوبريجيروفيسه نشأ المنتدى المدني بناء على مبادرة من هيئة تحرير نشرة كوكاتكو. وتمت دعوة المواطنين من خلال المنشير والدعويات للمشاركة في التجمعات التي كانوا يعبرون من خلالها عن آرائهم ويصوتون على أهدافهم السياسية المتجلدة في: إقالة رئيس المجلس الوطني وإجراء إعادة هيكلة شاملة في المجلس التمثيلي. وكشخص منتخب لأكون ناطقاً باسم المنتدى المدني فقد كنت أتفاوض لتسليم السلطة مع هؤلاء الذين كانوا يعاقبونني طوال حياتي السابقة بسبب أصلي الطبقي. وكان ذلك بمثابة شعور خاص جداً.

لقد التقى على أرضية المنتدى المدني أشخاص كثيرين يتمتعون غالباً بأراء سياسية مختلفة. ما كان يوحدهم في تلك اللحظة هو الإرادة العامة لتدمير النظام الشمولي. وبهذا فقد اجتمع أثناء فعاليات المنتدى المدني والتي كانت تنظم في دوبريجيروفيسه أشخاص كانوا لا يجتمعون أبداً عادة: أشخاص كان النظام يمارس الاضطهاد ضدهم بسبب أصولهم الطبقية، مسيحيون، ناشطون في المجال البيئي، أعضاء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي المطرودون، طلاب. بل حتى المواطنين الذين كانوا في فترة من فترات حياتهم يتعاطفون مع الشيوعية لكنهم اقتعوا في نهاية الأمر بأنها ليست سوى سراب. وكان الرابط بين هؤلاء جميعاً الأمل في إحداث نوع من «الديقراطية» في المجتمع، لأن الحديث عن فرض الديقراطية بشكل كامل كان لا يزال يعتبر بالنسبة لكثيرين أمراً في غاية الشجاعة.

وكما ذكرت سابقاً، فإن المجتمع التشيكوسلوفاكي كان يفتقر للتنظيم السياسي، لحزب سياسي يمكن الاعتماد عليه منذ البداية. لم يكن لدينا مثل البولنديين منظمة «سوليداريتا»، ولم نكن

ذلك برنامجاً سياسياً موحداً ولا حتى كوادر احتياطية مثل ما كان يقال في ذلك العصر. وكان كل شيء في المجتمع يتحرك، وكل يوم ينتهي أو يبدأ بغيرات ومعايير جديدة. كان ذلك معاكساً تماماً للتحضيرات التي قام بها لينين لتنفيذ الانقلاب الشيوعي الطبقي، وهو ما كان يجسد الشعار السائد: «الأحزاب للحزبيين، أما المنتدى المدني فهو للجميع!».

التغييرات على الصعيد المحلي

لقد تبين بأن الإطاحة برئيس المجلس الوطني لم تكن معقدة كما كانت مسألة اختيار بديل له معقدة. فبعض الأشخاص المقترفين كانوا قد أصبحوا كباراً في السن ليتولوا منصباً كهذا، والآخرون كانوا صغاراً جداً في السن، وغيرهم كانوا يرغبون بمواصلة عمل الرئيس المقال، في حين كان البعض الآخر يستعد لمارسة الأعمال التجارية. وبدا الأمر وكأننا سنضطر للذهاب إلى ذلك الشيوعي ونرجوه للبقاء في منصبه بضعة أشهر إلى أن نجد البديل المناسب! كان ذلك بالنسبة لي أمراً غير مقبول على الإطلاق، ولذلك تخليت عن عملي الأكاديمي ووافقت في يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ على ترشحني من قبل المنتدى المدني كعمدة للبلدة.

ومن ثم ظهرت مشاكل مماثلة في عملية إعادة هيكلة المجلس التمثيلي. فقد كان مطلوباً استبدال المندوبيين الشيوعيين بالرغم من أن بعضهم كان يتعاطى مع منصبه بطريقة شكلية جداً. وفي غياب البنية التحتية السياسية الديمقراطية لم يكن ممكناً الاتصال إلا بهؤلاء المواطنين الذين كنت أعرفهم أو الذين أوصت بهم شخصية جديرة بالثقة. لذلك فإن التعامل مع أول انتخابات حرة كان أمراً عملياً أكثر من كونه حلاً سياسياً. لكن وفي إطار تلك التغييرات السياسية كنتُ أحاروّل التصرف بشكل أمن أخذناَ بعين الاعتبار بأننا سنعيش إلى جانب بعضنا البعض مستقبلاً. فقد سبق لي أن عشتْ تجربة المواطن من الدرجة الثانية. وخلال المفاوضات مع المندوبيين والممثلين في المجالس العامة كنتُ أذكّرهم وأشدد عليهم بأنه قد تم تنصيبهم في مراكزهم هذه بأمر من الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، الذي لم يعد يتمتع بالدور القيادي للمجتمع بسبب إلغاء الفقرة السادسة من الدستور. وبذلك كان واضحاً بأن مواطنين آخرين سيتسلّمون أماكنهم، خصوصاً هؤلاء الذين يتمتعون بتقويض من البلدية، ويعتمدون على المكانة الطبيعية وثقة المواطنين. لذلك فإن مطلب المنتدى المدني الداعي لاستقالة نواب الحزب الشيوعي لم يُعتبر نوعاً من الانتقام والتشهير، بل كأول خطوة في طريق إعادة تأهيل النظام السياسي الديمقراطي، وهكذا تحديداً تم التعامل معه.

إنني متّأكد وبشكل قطعي تقريباً بأن الثورة والانقلابات لا تتم لكي تبقى النخبة السياسية السابقة في مكانها ولكي لا يتغير أي شيء. الشيء الأول الذي كان من المفترض القيام به هو

استبدال الأشخاص في الأماكن المرئية. لا لأن القوة وصنع القرار ينبعان عادة من النصب، بل لكي يشعر المواطنون وفي المقام الأول بالتغيير. حيث كان مطلوباً تغيير بلدية دويرجي خوفيتسه من الشكل الذي كانت عليه كمكان غامض يمثل إدارة الدولة ويدو دائماً «مقطب الحاجين»، إلى مؤسسة فاعلة ترحب الناس وتعمل من أجلهم بشكل ودود. وكان ذلك يعني تغيير قسم من الموظفين وتدريب البقية على التصرف بشكل مختلف. ومن المفيد الإشارة في هذا السياق بأن التغيير الأسرع يتم عادة في التجارة، أما الأبطأ في إدارة الدولة. ولم يكن سهلاً أبداً تغيير الشعور الذي كان سائداً لدى الشخص البيروقراطي الاشتراكي بأنه مشارك في ملكية الدولة، في حين أن المواطنين كانوا مضطرين لخدمته. نعم لم يكن سهلاً أبداً تغيير هذا الشعور الفوقي المتجرد وكان ضرورياً التذكير أكثر من مرة بأننا نحن من يجب تقديم الخدمة للمواطن لا العكس، وأن خدمته بشكل جيد هي رسالتنا.

وقد تبين بأنه ليس كافياً تغيير المحتوى فقط، لكن أيضاً الشكل، وبأنه سيكون مفيداً نقل مكان المؤسسة وتغيير اسمها، لأن «روح المكان» قادرة بأن تكون أقوى مما يتصوره أي شخص. وتبيّن أيضاً بأنه برغم النفقات المالية الكبيرة فيجب تغيير كل شيء، ابتداءً من الطلبات الرسمية وانتهاءً بالملابس والأزياء المختلفة. ويجب تغيير القصور الشيوعية. المجالس الخزينة من شتى المستويات - إلى شيء مختلف تماماً: مكتبات عامة، دور نشر، مكاناً لممارسة النشاطات التجارية، وذلك لأنه وبهذا فقط لن يشعر أحد بالخوف منها بعد الآن. وأنذكر هنا زميلي الذي أصبح مديرًا لمؤسسة حماية المسؤولين الدستوريين. فقد كان مكتبه يحتوي على خزانة تضم ثلاثة تماثيل لرؤوس كبار الأمية الثالثة، وصدقوني بأن النظر إلى رأس لينين وهو يرتدي القبعة الحمراء لعامل السكك الحديدية، أو إلى رأس كلميمنت غوتفالد وهو يرتدي قبعة في آخرها طابة صوفية، كان بالنسبة لأعضاء مخابرات الدولة التي تم إلغاؤها بمثابة مؤشر عن التغييرات الحاصلة، أوضح بكثير من فقرات الدستور الجديد!

فوضى مفيدة

كثير من هؤلاء الذين نظموا وأداروا التغييرات بعد تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ عاشوا في تصور بأن الفوضى التي ترافق عادة الإنقلاب على الحكومة، تمثل خطراً كبيراً على عمل إدارة الدولة خصوصاً. وربما كانني مع مرور الزمن أن أشير، بأن الفوضى عامل مفيد يساهم في خلط الأوراق ويطرد اللاعبين المترفين من حول الطاولة. إن الثورة الديمقراطية أسهمت بإخراج كمية ضخمة جداً من الطاقة الإنسانية التي، تماماً تشبه الماء، يعبر على طريقه الخاص. كنا نخطئ دائماً في أننا (بالمعنى المجرد) علمنا الناس اللعبة بدلاً من أن نقترح شروط اللعبة ونراقب عملية تطبيقها.

وكنّت أحاوّل دائمًا أن أحافظ في عصر التغييرات الجذرية على التصور العام والاتجاه الذي يؤدي إلى الهدف. وأنا مقتنع بأن السعي في تلك الفترة لتحقيق الكمالية في التفاصيل أمر عديم النفع وربما غبي في بعض الأحيان. فالتغييرات الثورية تجلب معها فرصة النظر إلى بعض القضايا أو الشططات أو العلاقات بعيدون جديداً، وهي فرصة استثنائية للتفكير فيما إذا كنا بحاجة لها، وفيما إذا كان مطلوباً تغييرها أو فيما إذا كان يمكننا استسلامها. المهم هو أن يتم فهم هدفها وكيفية تمييز نوعيتها.

لا أعتبر الشهادة الجيدة بالنسبة لنا تتجسد في أنه وبعد أربعة عشر عاماً من ثورة تشرين الثاني فلا تزال بعض منظمات إدارة الدولة تشرع نفسها بالإشارة بكل بساطة بأنها جزء من هذه الدولة. وهذا يعكس القدرة الضعيفة لممثلينا السياسيين على تمييز حاجة ونوعية العمل عن مسألة التظاهر بهما. فحتى الديمقراطيات قادرة على تشكيل (ولنأمل بأن ذلك سيتم خلال فترة قصيرة من الزمن) «أحلامها الخرافية» الخاصة بها!

لقد تبين بأن ما يتوقعه الناس وقبل أي شيء آخر، هو إلغاء أساليب الإدارة الموجهة وعمليات الإملاء. فالمواطن يريد أن يتمتع بالحقوق والحرّيات التي كان يمنعها عنه النظام الشمولي بشكل مباشر. لذلك فقد كان مهمّاً تنظيم الانتخابات التمثيلية في أسرع وقت ممكن. وقد تأكّدت بأنه من الملائم تقديم المناصب المتّخبة على أنها خدمة للمواطنين الذين يعمل على تنفيذ إرادتهم كل من العدة، والمجلس العام وحتى المجلس التمثيلي. وإنه من الواضح بأن هذا المشروع لن يمر بدون النزاعات والجدل. لكن من المفيد التواصل مع المواطنين والاستماع إلى أفكارهم، التي لا يجب بالضرورة أن تتطابق. وكذلك فإنه من المهم أن يتم الإبلاغ بالوسائل الممكنة عن خطط وفعاليات المجالس التمثيلية، لأنّ المواطن يجب أن يحصل على المعلومات كي يتمكّن من التقييم، والمراقبة. من جهتي لم أرفض أبداً أي طلب لإجراء حوار، حتى لو بدا ذلك بمثابة خسارة للوقت في خضم برنامجي العملي المشحون يومياً، لأن ثقة المواطن في الأجهزة التمثيلية المتّخبة بشكل ديمقراطي في نظري تعدّ أهم من عشرات القرارات العملية، التي بإمكانها بكل بساطة عادة الانتظار حتى اليوم التالي.

معاقبة المجرمين

بالنظر مجدداً إلى الماضي يتبيّن لي الكثير من المواقف التي كان بالإمكان حلها بشكل آخر. إلا أن موضوعاً واحداً يفرض نفسه بقوة: الاستمرارية أم عدم الاستمرارية بالتعامل مع النظام الشيوعي؟ نلاحظ بأن الأسلوب المتبع خلال الثورة المخملية كان ذلك الذي يدعو لاستلام السلطة من خلال التسامح والغفران لا ذلك الذي يدعو إلى القمع! لقد قال فاتسلاف هافل ذات يوم: «لسنا مثلهم»! وهو، تلك الشخصية الأخلاقية والقائد بلاشك. قد حدد بذلك حدود التصرف حيال

الشيوعيين وحتى الموقف حيال الشيوعية. لقد كنا شاهدين ودون أي شك على الانتقاد الأخلاقي لذلك الشر الذي كان متمثلاً في الشيوعية، من أقواء الناس الذين كانوا ضحاياها الحقيقيين. فقد أعيد تأهيل هؤلاء الذين قام النظام الشيوعي بتعذيبهم وسجنهم وإرهابهم. وكنا شاهدين على إصلاح الأخطاء المرتبطة بموضوع الممتلكات والتي تم ارتكابها بعد استلام الشيوعيين للحكم في فبراير (شباط) من العام ١٩٤٨. لكن ما لم نكن شاهدين عليه هو تحمل المسؤولية الذاتية عن الجرائم والأمور المنافية للقانون والتي كان الشيوعيين يقومون بها. لماذا؟

ربما لأن كل عاشر مواطن تشيكي وسلوفاكي كان عضواً في الحزب الشيوعي التشيكي سلوفاكي، والشعار الذي كان قائماً: «سوّي حسابك مع الشيوعي حتى ضمن عائلتك الخاصة!» تحول فجأة إلى أمر شخصي، وراديكالي جداً. ربما لأن القاعدة الخزية تشكلت من هؤلاء الذين ساعدتهم البطاقة الخزية على فتح طريق التدرج الوظيفي وتحقيق التطور في المجال العملي. إذاً فقد كان الأمر مرتبطاً بأعداد كبيرة أو أصغر من المتfunين، الذين لم يقتلوا أحداً ولم يمارسوا التعذيب ولم يطردوا. لماذا إذا تحمّلهم الذنب؟ ربما لأن هؤلاء الذين كانوا يعطون وينفذون الأوامر كانوا يتزرون بالقوانين والمعايير الخاصة بصراحة. إذا عن أي أمر قانوني تتحدث هنا؟!

إنني مقتنع بأننا فشلنا وأخطأنا عندما وافقنا على الجدلية المرتبطة بالاستمرارية القانونية. فبدلاً من أن نضع جانباً ونرفض النظم القانونية المصادق عليها من قبل برلمان مجرم لتلبّي احتياجات سلطة تنفيذية مجرمة، وافقنا على فتح حوار حول ما يمكن وما لا يمكن قبوله. ولذلك فإن بادرة حسن النية الكبيرة المتمثلة بالغفران لم تُقبل بأى أو باعتذار عام، لكن ربما كتعويض عن ضعف وعدم صراحتة الديقراطية المولودة حديثاً.

لقد أوضحت عملية معاقبة مجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية بشكل عام وشامل الطابع الإجرامي للنازية الألمانية، والفاشية الإيطالية، والعسكرية اليابانية. أمام نحن، التشييك والسلوفاك، وبعد تردد وتفلسف كبيرين صادقنا على قانون تقريري حول فترة الشمولية! وحتى الآن فقد باعث بالفشل جميع المحاولات الرامية لتحمل المسؤولية الشخصية عن المعاناة والظلم اللذين تعرض لهما المواطنون.

عندما أرّاقب اليوم ارتفاع نسبة شعبية الحزب الشيوعي في تشيكيَا ومورافيا، أسئلة في قراره النفسي، كيف فهمنا الباصرة الإنسانية التي أطلقها رئيس الجمهورية؟ ألم نفهم في حقيقة الأمر بأنه من الأفضل أن يكون المرء دائماً إلى جانب المتتصّر؟ وبأن التذاكي وانعدام المبادئ هو أفضل أسلوب للوجود؛ وبأنه بعد الجريمة لا يجب بالضرورة أن يدخل العقاب؛ وبأنه يجب دائماً إيجاد الشخص المثالى الذي يرسم صليباً فوق جميع هذه الأعمال الوحشية؟! بل حتى أنه كلما تعاوننا مع الشر وكلما ازداد عددنا، انخفض خطر صدور العقاب؟!

وبهذا فإنني مصر على رأيي بأنه لا يوجد أي شيء أصح؛ أي شيء ملزم، أي شيء مطهر، مثل الموقف الذي تتبّع منه المسؤولية حتى على «حساب الممتلكات والأعناق». ربما كان مفترضاً علينا أن نفعل شيئاً بطريقة مختلفة من أجل حررتنا وشرفنا وتعزيز شخصيتنا وشخصية أطفالنا.

درس بيرجي روجيك التاريخ في كلية الفلسفة التابعة لجامعة كارل الرابع في براغ بشكل غير متفرغ، وقد عمل خلال فترة الثمانينيات في غالب الأحيان كعامل في الغابات. في تشرين الثاني ١٩٨٩ أسس فرع المنتدى المدني في بلدة دوبرجيفو فيتسه التي أصبح عمدتها في وقت لاحق. في الأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٤ تدرج في مناصب مختلفة في المخابرات المدنية، وفي الأعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٩ أصبح مديرًا لجهاز مكافحة التجسس التشيكى وبعد ذلك وحتى العام ٢٠٠٣ مديرًا لجهاز المخابرات المدنى.

تحويل القطاع الصحي التشيكي بعد العام ١٩٨٩

بيتر هولوب، فراتيسلاف رجبهالك

بعد تفكك التكتل الشيوعي ونشوء النظام الديمقراطي جرت في تشيكوسلوفاكيا تغييرات جذرية في طريقة إدارة، تنظيم، وتمويل الرعاية الصحية. وبدأت ترتفع بشكل بارز إمكانية الحصول على الأدوية وأساليب العلاج الأكثر تطوراً. وبسبب ذلك انخفضت منذ بداية التسعينات نسبة الوفيات، وفي بعض أنواع الأمراض حقق انخفاض نسبة الوفيات درجات مرتفعة جداً. ولا شك بأن المعطيات والأرقام الخاصة بعلاج الكلى وأمراض القلب تقدم لنا في هذا السياق نبذة واضحة عمّا تحدث عنه. وقد ساهمت الطريقة الجديدة للتمويل في كل ذلك، أي بتعبير أدق فإن التشيك حاولوا الرجوع مجدداً إلى النظام السائد قبل فترة الحرب العالمية، والذي كان قائماً على التأمين الصحي العام المتوفر لكافة فئات الشعب. وتم إحياء نظام الانتخاب الحر للطبيب أو الجهاز الصحي، وبذلك تم تحسين عملية توفر الرعاية الصحية وفق معايير خاصة تصاهي تلك الموجودة في العالم المتتطور.

تمويل القطاع الصحي

إن حجر الزاوية في عملية تحويل القطاع الصحي يكمن في تغيير طريقة تمويله. فقد تم اختيار نظام التأمين الصحي الإلزامي الذي يوشر بالعمل به منذ العام ١٩٩٢. ومنذ بداية العام ١٩٩٣ عندما تم تقسيم الجمهورية الفدرالية إلى جمهورتي تشيكيا وسلوفاكيا، أصبح نظام التأمين الصحي في الجمهورية التشيكية ذاتياً، بحيث باتت تجمع رسوم التأمين بشكل مستقل عن الدولة، وبالتالي دفع نفقات الدواء بالإضافة للنفقات المرتبطة بالكشف الصحي وما شابه. وقد تمت جدولة نظام التأمين الصحي من خلال تشرع القانون الخاص بشركة التأمين الصحية العامة التي تميزت عن غيرها من الشركات في هذا المجال منذ البداية ولا تزال تحافظ حتى يومنا هذا على نسبة ٦٦٪ من حصة المواطنين المؤمنين صحياً. وفي نفس الوقت تمت المصادقة أيضاً على القانون الخاص بشركات التأمين الصحية الخاصة بالموظفين، والتي نشأ منها في بداية الأمر ٢٦ شركة. والتي انخفض عددها نهاية التسعينات بسبب عمليات الاندماج إلى تسع، تمكن جميعها بالحفاظ منذ تلك الفترة على ميزانية مالية مستقرة. ويإمكان المواطنين تغيير شركة التأمين الصحية التي يتعاملون معها كل ثلاثة أشهر.

لكن التصور الأصلي الخاص بنشوء منافسة بين شركات التأمين لم يتحقق، لأنه لم يتم خلق ظروف تشريعية وتنظيمية تسمح بمنافسة حقيقة بين الخطط التأمينية. فقد حافظت شركة التأمين الصحية العامة في واقع الأمر على موقعها الاحتكاري في السوق، وعملت الدولة بشكل تدريجي على تنظيم شروط عمل شركات التأمين الخاصة بالموظفين، بحيث تم في العام ٢٠٠٥ إعادة توزيع ١٠٠٪ من رسوم التأمين المختارة وفق أعمار الأشخاص المعينين، بدلاً من النسبة الأصلية التي كانت تبلغ ٦٠٪، مما ساهم بالحد من منافع شركات التأمين التي تتمتع بهيكلية منسجمة مع الزبائن. وتعتبر شركات التأمين الخاصة بالموظفين صغيرة نسبياً وغير مستقرة في السوق الصحي للجمهورية التشيكية، وذلك نظراً لحدودية زبائنهما والخدمات التي تقدمها. ويمكن أن يتمثل حل هذه المعضلة في المستقبل بإجراء عملية دمج أخرى وتحقيق المزيد من الاستقرار في هذه المؤسسات، وبالتالي أن تصبح منافسة لشركة التأمين الصحية العامة. وبعكس ذلك، فتوجد أيضاً تصورات تتحدث عن إمكانية تقسيم شركة التأمين الصحية العامة.

لقد تم التعامل مع نظام تسديد قيمة الرعاية الصحية بشكل واسع جداً منذ البداية، بحيث يتم تسديد القيمة الكاملة لمعظم أشكال الرعاية الصحية ويتحمل المرضى نسبة ضئيلة جداً منها. وتعتبر النسبة التي يتحملها المرضى الأكثر انتفاضاً في أوروبا بحيث يصل معدلها من النفقات الخاصة بالصحة إلى ثمانية بالمئة فقط. ومن الناحية العملية فإن المرضى لا يدفعون رسوماً إضافية إلا عند أطباء الأسنان وفي الصيدليات. ويسري حق التمتع بدفع تكاليف الرعاية الصحية بناء على مجرد تسجيل المواطن لدى شركة التأمين الصحية، بغض النظر عمّا إذا كان المريض يدفع التزاماته المالية أم لا. وتعتبر هذه الحقيقة ملائمة من منظار إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، لكن أقل ملاءمة فيما يتعلق بميزان المدفوعات الخاص بشركات التأمين. وتتولى الدولة دفع رسوم التأمين الخاصة «بالأشخاص المؤمن عليهم من قبل الدولة» (أي العاطلين عن العمل، أفراد الجيش، الأطفال، المتقاعدين) وذلك بطريقة شاملة ووفق الحجم المحدد للرسوم. ويصل حجم رسوم التأمين إلى ما يوازي ٦,٦٪ من الحد الأدنى للأجور، في حين تصل نسبة الرسوم المدفوعة من قبل الموظفين إلى ١٣,٥٪ من الراتب الإجمالي (يتولى رب العامل تسديد نسبة ٩٪ والموظف ٤,٥٪ منها). ولهؤلاء الأشخاص الذين تؤمن عليهم، تقوم الدولة اليوم بتسديد عشر معدل التأمين المدفوع من قبل الموظفين.

لقد كان القطاع الصحي في تشيكوسلوفاكيا الشيوعية يحصل على مصادر مالية أقل من المطلوب بشكل كبير. وفي العام ١٩٨٩ صُرِفَ على الرعاية الصحية ما يوازي أربعة بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي، أما في الوقت الراهن فإن النسبة تقترب من ثمانية بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي. لكن في الحجم المطلق للأرقام فإن المبلغ الذي يضخ في القطاع الصحي التشكي يعد أقل بدرجات كبيرة عند المقارنة بأغنى الدول الأوروبية، فقد وصل بحسب الإحصائيات الأخيرة إلى ألف

دولار أمريكي على المواطن سنويًا. ولذلك فإن الدين الخفي في البنية التحتية الصحية لا يزال قائماً (الوضع الرديء للمبني والمرافق التابعة للمستشفيات). وتستمر في الجمهورية التشيكية أيضاً المعادلة التاريخي المشوهة القائمة بين الأموال التي يتم صرفها على المواد والأدوية، وبين تلك التي يتم تخصيصها لليد العاملة (الرواتب). فهنا لا تزال، وبعكس الدول المتقدمة، تسيطر النفقات المخصصة للأمور المادية لا للرواتب. إذا المشكلة الأكثر إلحاحاً بالنسبة لقطاع الصحي التشكي (وليس فقط للتشيكي) تتمثل في الصدام المتنامي فيما يتعلق بالطالب الخاصة بحجم ونوعية الرعاية الصحية للقرن الواحد والعشرين، والمصادر المحدودة لعملية تمويلها. ففي النظام التضامني المعمول به لتمويل الرعاية الصحية في الجمهورية التشيكية (بدون الوسائل التنظيمية الفعالة التي تم وضعها في البلاد بداية التسعينيات)، فتوجد دائماً إمكانية مفتوحة بشكل مسبق لنشوء العجز. وخلال التسعينيات تم حل هذا العجز بشكل مستمر لكن بطريقة غير عملية بأن تدخلت الدولة من خلال إجراء عملية شفط لديون بعض المستشفيات أو شركة التأمين الصحية العامة.

الشخصية

في بداية عملية تحويل القطاع الصحي في الجمهورية التشيكية شكلت شخصية بعض عيادات الأطباء وأقسام الطوارئ للأطباء المتخصصين تغييراً جذرياً إضافياً إلى جانب فرض نظام التأمين الصحي. وتمت بشكل خاص أيضاً خصخصة مؤسسات ومستشفيات صغيرة تحتوي على أسرة. وفي الأعوام التالية لوحظ بالفعل التنازل في المشاكل المالية وغيرها في قطاع الرعاية الطارئة الخاصة تحديداً. ونظراً لأن الدولة المحدودة في هذا القطاع، فيمكن اعتباره حالياً بمثابة قسم مستقر وفعال من النظام الصحي الشامل.

أما الوضع في المستشفيات الكبيرة التي تدار من قبل الدولة فالأمر معكوس تماماً، بحيث أن هذه المستشفيات تقع في عجز مالي مستمر إن كان ذلك بسبب عجز الدولة عن تأمين إدارة نوعية أو بسبب عدم فعالية نظام تمويلها بشكل عام. ويمكن الصراع هنا بالدرجة الأولى في أن الدولة هي التي تحدد بشكل توجيهي لشركات التأمين حجم ونوعية الرعاية الصحية التي يجب عليها أن تسددها للمستشفيات، بما فيها حجم رواتب العاملين في القطاع الصحي. وتقوم بذلك دون أي قلق يذكر، لأن المسؤولية النهائية عن التمويل تقع في نهاية الأمر على شركات التأمين نفسها.

إن الأزمات المالية التي نشأت في بداية القرن الجديد والتي لم تكن تحلّها في المراحل النهائية إلا ميزانية الدولة، نشأت بسبب رفع رواتب الموظفين في القطاع الصحي بالاعتماد على أسباب سياسية، وذلك لأن السياسيين لم يفكروا أبداً فيما إذا كان سيرتفع حجم أو نوعية الرعاية المقدمة من قبل المستشفيات.

وقد جرت وقائع أول محاولة من قبل الدولة لتأمين الاستخدام الفعال لأموال القطاع الصحي في منتصف التسعينيات. وقد أذت محاولة الدوائر لتعزيز تأثيرها في جدولة القطاع الصحي خلال العام ١٩٩٧ وإلى تأسيس نظام «الإدارة المختارة للمستشفيات». كان الهدف من ذلك التخلص من القدرات الفائضة من خلال اختيار بعض المؤسسات الصحية أو بعض فروعها، والتي منعت شركات التأمين الصحية من تمديد الاتفاقيات معها. وكان مفترضاً أن يترتب على ذلك خفض أعداد تلك المستشفيات أو إخضاعها لعملية تأهيل جدية. وبعد استلام الحكومة الاجتماعية الديمقراطية للسلطة في العام ١٩٩٨، لم يتم في غالب الأحيان احترام التوصيات الصادرة في هذا المجال، ولذلك فقد تم تأجيل البت بمشكلة القدرات الفائضة وعملها الذي يتم بشكل غير فعال إلى الأعوام القادمة.

ولم تحدث التغييرات الجذرية إلا في عملية إدارة المستشفيات الصغيرة. وكان ذلك نتيجة لعملية الإصلاح الإداري التي وضعَت تلك المستشفيات تحت إدارة الأقاليم خلال الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. ويبدو واضحاً من المراحل الأولية لعملية تحويل الأنظمة الصحية في الأقاليم، بأن المستشفيات قد أصبحت مجهزة بشكل أفضل، كما أن بعض الأقاليم تمكنَت من تحسين فعاليتها بشكل أفضل. وتمثل الدافع الأبرز بالعمل على تغيير التنظيم الرسمي الذي يعتمد على حسابات غير شفافة، إلى مؤسسات تجارية عادية. وبالحد الأدنى فإن ذلك ساهم في بعض الأقاليم بتحسين إدارة المستشفيات، حيث بدأت الشبكات الصحية تعمل بشكل أكثر فعالية. ولا تزال التغييرات التالية في تنظيم الرعاية الصحية وتغيير ملكية وهيكلية المستشفيات (من خلال الخصخصة أو نقل الملكية إلى شركات غير ربحية) تشكل حتى يومنا هذا محوراً هاماً من الصراع السياسي القائم بين الحكم اليساري والمعارضة اليمينية.

توقفت عملية إصلاح القطاع الصحي التشكيكي في العام ١٩٩٢. وباستثناء بعض الإصلاحات الجزئية في الأعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٧، فأتنا لم نشهد في حقيقة الأمر نقاشاً سياسياً ديمقراطياً يتمتع بالصلاحيات الكافية لكي يتمكن من اقتراح وفرض الحلول المنطقية القادرة على تقريب النظام الصحي من الظروف الجديدة. وكانت إحدى نتائج ذلك حقيقة أن وزراء الصحة يتبدلون عادة أكثر من غيرهم من الوزراء. ففي العام الحالي تم تغيير ثلاثة وزراء، في حين أن الوزيرة الحالية هي الوزير الثاني عشر منذ العام ١٩٩٠.

لقد نصح خبراء البنك الدولي الحكومة التشكيكية بأن تعمل في أسرع وقت ممكن على إصلاح السوق الخاص بشركات التأمين، وحسابات المستشفيات، وبأن تفرض رسوماً تنظيمية على المرضى ونظاماً للمعلومات حول نوعية الرعاية. لكن الحكومة لم تلتزم في نهاية المطاف بتوصيات

البنك الدولي ورفضتها وزارة الصحة. ويؤمن السياسيون المعارضون وبعض أركان الحكومة بأنه
كُلما تأجلت الإصلاحات، كلما أصبحت زاد ذلك من صعوبة حلها في المستقبل.

١٧٩

تخرج بيتر هولوب من كلية الرياضيات والفيزياء التابعة لجامعة كارل الرابع. ارتبط اسمه منذ العام ١٩١٩ بمجلة رسبيكت ومعهد العلوم الاجتماعية التابع لأكاديمية العلوم بالجمهورية التشيكية.
يعمل حالياً لصحيفة هوسبودارسكي نوفيني والإذاعة التشيكية السادسة.

تخرج فراتيسلاف رجيهاك من الكلية الأولى للطب التابعة لجامعة كارل الرابع في العام ١٩٩٠. كان
خلال الثورة المخملية عضواً في لجنة الإضراب الطلابية. يتولى حالياً إدارة منظمة صحية خاصة تهتم
بتreatment أمراض الكبد.

إضاءات ذاتية عن تحويل القطاع الصحي التشيكي بعد مرور خمسة عشر عاماً

مارتين بويار

إضاءات ذاتية عن تحويل القطاع الصحي التشيكي بعد مرور خمسة عشر عاماً

مباشرة بعد سقوط النظام الشيوعي تم تحضير خطة عشرية لعملية تحويل قطاع الصحة الرسمي التشيكي ذو الطابع الاشتراكي، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والأطباء، وغيرهم من العاملين في القطاع الصحي والذين أولى بعضهم اهتماماً بعملية تحليل الأنظمة الصحية الأوروبية قبل سقوط جدار برلين. كان مفترضاً تحويله إلى قطاع صحي عام يتوافق مع النموذج الليبرالي الأوروبي. وكان البرنامج التحويلي قد اتجه نحو تشكيل نظام الصحة العام الذي يحترم المبادئ الصحية الاجتماعية الأخلاقية والاقتصادية للأنظمة الصحية في دول الاتحاد الأوروبي. انطلق البرنامج في جزء منه من بعض وثائق حركة ميثاق ٧٧، واستفاد أيضاً من تجارب وتقالييد تشيكوسلوفاكيا خلال فترة ما قبل الحرب، واعتمد على نموذج القطاع الصحي في اقتصاد السوق ذو الطابع الاجتماعي، وخصوصاً في ألمانيا والنمسا. وينا مؤسسو هذا البرنامج تصورهم على حمية إلغاء احتكار الدولة وتحويل الرعاية الصحية وقطاع الصحة.

لقد تم تأميم قطاع الصحة في جمهورية تشيكوسلوفاكيا في الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ و ١٩٥١، وكان من غير المسموح بأن تكون هناك أية حصة للقطاع الخاص في مجال تقديم الرعاية الصحية أو الاجتماعية. الصحية. تماماً كما كان الأمر في القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني وحتى في جميع فروع الحياة الاجتماعية، فقد تم في القطاع الصحي أيضاً فرض مسألة الدور القيادي للحزب الشيوعي. وبالتالي فإن المناصب الإدارية العليا ورؤساء الأقسام والتجهيزات الصحية حُجزت في الغالب لأعضاء الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكى، وكان الوضع مثالاً في قطاع التعليم الصحي أيضاً. وكانت الرعاية الصحية مجانية ومؤمنة بشكل كامل لجميع المواطنين. وكانت الدولة (إدارة الدولة) مسؤولة عن جميع التجهيزات الصحية، التشخيصية - العلاجية وكذلك تلك المتعلقة بالبحوث العلمية أو بالتأهيل. ومنحت ضمانة التشكيل والتوزيع الأفقي والعمودي لشبكات المؤسسات الصحية التي كانت تؤمن الرعاية الصحية بنوعية وحجم ماثلين حتى في المناطق الأكثر تطرفاً للدولة.

في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ كان من الصعب على الدولة تأمين الاستثمارات الضرورية والوسائل المالية لتغطية النفقات بهدف تأمين أحدث التقنيات العلاجية الصحية ولشراء الأدوية الأجنبية

والمعدات الخاصة بالتشخيص. وارتفعت أسعار تلك المعدات بشكل سريع، لكنها كانت ضرورية لأن نوعية الرعاية الصحية أصبحت أسوأً وحدثت أزمات دورية بسبب عدم توفر بعض الأدوية الضرورية لحفظ على الحياة والتي كان يتم استيرادها. أما بعض المجموعات من المواطنين الميّزين، فكانت توفر لهم هذه الأدوية والتحضيرات بشكل تفضيلي في بعض المؤسسات الصحية المخصصة «للنخبة الحاكمة» وأقربائهم.

وبرغم بعض التقلبات التي كانت تحدث بين وقت وآخر، فقد حافظ قطاع الصحة التشيكوسلوفاكي على مستوى مقبول ومتواافق في كثير من الأمور مع الرعاية الصحية في دول الاتحاد الأوروبي ذات الناتج الاجمالي المحلي المنخفض. وتحظى بشكل لا يدع مجالاً للشك ببعض الدول الأوروبية العالمية الأخرى فيما يتعلق بحجم وتنوع الخدمات المقدمة من قبل الأخصائيين. إلا أن نوعية الرعاية المقدمة بدأت تختفي بعد العام ١٩٧٠ بسبب تخلف البحوث في المجال الطبي الطبيعي. وساهمت في ذلك أيضاً هجرة العديد من الأطباء الطليعيين بعد احتلال تشيكوسلوفاكي في العام ١٩٦٨ ، ومن ثم ما يعرف بسياسة الكوادر المشكّلة بالاعتماد على العديد من المنشآت والتحديات والإعلانات الخاصة، والتي كانت تفضل وضع أعضاء الحزب في المراكز القيادية وتسهل عليهم (دون غيرهم) إمكانية الدراسة في الخارج.

ضرورة التغيرات السريعة

في فترة ذويان الجليد السياسي لغورياتشوف باتت صعوبة الأوضاع في القطاعات الصحية والاجتماعية وحتى في التعليم أكثر وضوحاً. لذلك فقد تم مباشرة بعد شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ صياغة مطالب خاصة بإجراء تحويل جذري في مجال الصحة وتحسين الظروف المعيشية والتقنية لموظفي القطاع الصحي، باعتبار أن ذلك يعتبر من الأولويات الملحة لعملية تحويل المجتمع التشيكوسلوفاكي، لكن مع التأكيد على مسألة الحفاظ على مبدأ توفير الرعاية الصحية ونوعيتها الجيدة. ولذلك فقد اعتمد القائمون على مشروع النظام الجديد على المعايير المعمول بها في ألمانيا، وفضلوا الاعتماد على التأسيس العام لشركة التأمين الصحية الشاملة، لأن مبادئ التضامن مع كافة فئات الشعب الموجودة فيها ستمنع زوال الرعاية الصحية. كما أن ذلك سيساهم في حماية القطاع الصحي من عملية تحويل المصادر المالية التي يتم جايتها على شكل رسوم التأمين إلى فروع أخرى في ميزانية الدولة.

وكان الأمر البارز بأنه قد تم منذ بداية التحضير لبرنامج التحول، التركيز على دور المرضي وكيفية معاملتهم وصياغة قرارهم بشكل حر فيما يتعلق بتأمين الرعاية الصحية. لكن يتبيّن بالنظر مجدداً إلى الماضي بأنه بسبب حالة الثمالة التي تسبّبت بها الأفكار الليبرالية، ثُمت المبالغة بتقييم قدرة المرضي

على التقرير بشكل حرّ حول كيفية اختيار الطبيب والمؤسسة الصحية، وكذلك حجم بعض أنواع الرعاية الصحية المقدمة.

١٨٣

شركات التأمين الصحية

اعتبرت مسألة تشكيل المؤسسات الصحية المستقلة والخاصة، بأنها بمثابة تصور هام جداً للنظام الصحي الجديد الفعال. فقد بدأت تلك المؤسسات بالنشوء بشكل سريع في الجمهورية الشيشيكية منذ العام ١٩٩٢. وقد شكلت عملية تأسيس شركات التأمين الصحية والمؤسسات العامة غير الربحية العنصر الرئيسي والهام في القطاع الصحي التشيكي، باعتبار أنها تعمل كمعاهد مالية وتأمينية في قطاع الصحة العامة وتشكل جسراً للانتقال إلى التمويل المتعدد المصادر لقطاع الصحة. وكان من الضروري إنتهاء احتكار الدولة للقطاع الصحي. وتم الحديث خلال العامين الأولين عن سحب سيطرة الدولة وإجراء عملية خصخصة تدريجية للمؤسسات الصحية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، التي لم تكن ضرورية للحفاظ على شبكة المؤسسات الصحية وتأمين الرعاية الصحية العادلة. وتم التركيز على منح الإدارة المحلية وأدارة المحافظات دوراً أكبراً في تشكيل وصياغة السياسة الصحية.

الاقتراح الأصلي الخاص بعملية تحويل القطاع الصحي التشيكي والذي واجه معارضة واسعة في ربيع وخريف العام ١٩٩٠، اعتبر مسألة تشكيل بيئة تنافسية بمثابة عنصر آخر وأساسى. لكن لم يكن هناك إدراك كامل للنتائج السلبية أو الإيجابية التي يمكن أن تجلبها منافسة مثل هذه.

وقد تم خلال شهرى مايو (أيار) وسبتمبر (أيلول) من عام ١٩٩٠ إصدار مطبوعة خاصة تفسّر الاقتراح المرتبط بالنظام الصحي الجديد ومسألة فرض التأمين الصحي الإلزامي، وتم توزيعها على المستشفيات والمستوصفات التشيكية، وكذلك على مؤسسات الدولة والجمعيات الأهلية التي تهتم بشؤون العاملين في القطاع الصحي. واعتبرت عملية الانتقال إلى نظام التأمين المستقل عن الدولة والذي كان مفترضاً أن يقوم بدوره الرقابي من خلال مثيله في المجالس الإدارية والرقابية، بأنها أحد الأركان المفصلية لعملية الإصلاح. وفي الأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٢ ساد توافق بأن تشكيل نظام شركات التأمين الصحية ونظام التأمين الصحي الشامل لكافة فئات الشعب يمثل الحل الأفضل، وكذلك الضمانة التي تمنع تحول نسبة كبيرة من مواطني الجمهورية التشيكية إلى أشخاص يعيشون خارج إطار الرعاية الصحية المدفوعة من أموال التأمين الصحي العام.

وكان هدف وزارة الصحة، التي كانت تعمل تحت ضغط مستمر من قبل المنظمات المدافعة عن العاملين في القطاع الصحي وقسم من التواب التابعين للتيار الراديكيالي في المنتدى المدني، أن يتم دون مماطلة تنفيذ أولى الخطوات الهادفة لتحويل قطاع الصحة الرسمي بشكل جذري. هذا يعني سحب ملكيته من الدولة، والانتقال إلى النظام الصحي المبني على التعاون بين المؤسسات الصحية

الخاصة والعامة ، والعمل الخاص للأطباء العاملين والأخصائيين والمؤسسات الأخرى وحتى التجمعات المدنية . ووصف الانتقال من التمويل الصحي الذي يعتمد على ميزانية الدولة والذي يدار عادة من قبل وزارة المالية القوية جداً إلى نموذج التمويل المبني على قاعدة شركات التأمين الصحي العامة ، بأنه أمر ذو أهمية بالغة . وتم التأكيد بشكل مستمر على أهمية الحفاظ على توفير الرعاية الصحية للجميع ، وتحسين نوعيتها والحد من عملية تفكك شبكة المؤسسات الصحية .

وقد بدأ القطاع الصحي الشيشكي يتتحول خلال الأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٢ من نظام صحي يدار من قبل الدولة إلى نظام صحي يتواافق مع القطاع الصحي الجماعي والليبرالي المعهود به بشكل عادي في دول الاتحاد الأوروبي ، مع رعاية صحية مؤسساتية وأساسية تومنها المراكز الصحية الخاصة والعامة أو تلك التابعة للدولة على حد سواء .

بعد خمسة عشر عاماً

بعد خمسة عشر عاماً يمثل أمامنا السؤال التالي : ماذا بقي ، وأي جزء من الاقتراح الأصلي لنظام الرعاية الصحية الجديد قد أثبت فعاليته ؟ برغم المصاعب المختلفة والتحفظات ، فقد تبين بأن القرار الخاص بإنشاء نظام تأمين صحي عام قد شكل الحل الأكثر ضمانة وأنه ساهم - بمشاركة إدارة الدولة - بتأمين الرعاية الصحية لجميع المواطنين . فلم تشعر مجموعات صغيرة من المواطنين بأنها تعيش خارج إطار الرعاية الصحية الموفرة استناداً للتأمين الصحي العام . وبالإضافة لأسباب كثيرة ، فقد كان ذلك ممكناً أيضاً لأن الدولة أصبحت الضامن للرعاية الصحية الملائمة بالتناسق مع النظام الجديد المقترن . ويتبين من استطلاعات الرأي العام بشكل لا يدع مجالاً للشك ، بأن تحسيناً قد طرأ على وضع المواطن ارتباطاً بعلاقته تجاه من يقدم الرعاية الصحية . ويتبين أيضاً بأنه تم الالتزام بحق الاختيار الحر للطبيب والمؤسسة الصحية ، لكن ذلك تمت إساءة استخدامه في بعض الأحيان ، كما أنه ترافق مع العديد من الممارسات المُسرفة من الناحية المادية .

مقابل ذلك فإنه لم يتم التركيز بشكل كافي على مسألة إحياء أو دعم القطاع الصحي . وتتراكم الأدلة التي تشير إلى تدهور الرعاية الصحية في كثير من القطاعات نتيجة للفهم الليبرالي المبالغ به لمسألة الذاتية ، وكذلك نتيجة للفهم الليبرالي المبالغ به بمسؤولية المرضى المحتملين والذين يتصرفون في غالب الأحيان بشكل غير مسؤول .

إن المأخذ الشائع بين السياسيين والاقتصاديين هو أن النظام الجديد مسرف مالياً وغير فعال بالدرجة الكافية ، وذلك لسبب واضح وهو نشوء كمية كبيرة من المؤسسات الصحية المستقلة . وقد اختار المحامون هذا الوصف باعتباره تحديداً محايضاً نسبياً للعمل الطبي الخاص ، والمستشفيات الصغيرة الخاصة والمصحات ، وحتى المستشفيات الكبيرة التابعة للدولة .

ولا شك بأن النجاح الذي يمكن ملاحظته يتجسد بانتقال الثقل الطبي إلى العمل الطبي غير الثابت، وذلك لأن قسماً من الأطباء العامين والأخصائيين قد أصبح يتمتع بدافع وكفاءة أفضل - ذلك لأن الأطباء الأخصائيين الناجحين يعملون غالباً في المؤسسات الطبية الخاصة المزدهرة وغيرها. وما لا شك فيه، أنه بعد خمسة عشر عاماً من عملية تحويل القطاع الصحي أصبح يوجد في الجمهورية التشيكية قطاع يعتمد على أكثر من مصدر للتمويل. ويعود الفضل في ذلك إلى شركة التأمين الصحية العامة وغيرها من شركات التأمين الصحية الفاعلة في البلاد منذ اثنى عشر عاماً. ومن جهتها فإن شركة التأمين العامة تستفيد من نظام المعلومات الحكم البناء، ولذلك فهي تقوم بتأمين عملية تمويل الرعاية الصحية لحوالي ٧٥٪ . ٧٠٪ من مواطنينا، من خلال شبكة فروعها الفاعلة.

وفيما يتعلق بالسؤال المفصلي حول رأي المرضى والمواطنين التشيكي حول تحويل القطاع الصحي التشيكي، فيمكن الإشارة بأنه في العام ١٩٩٧ ، أي بعد سبعة أعوام من بدء محاولة تحويل القطاع الصحي التشيكي، عبر ٨٠٪ - ٧٥٪ من المواطنين عن سرورهم من نوعية الرعاية الصحية وإمكانية توفيرها. وفي العام ١٩٩٧ أفاد المرضى الذين عانوا بصير، بأن عملية الإصلاح هذه وإن كانت ناقصة أو تتعرض لانتقادات مستمرة من جهات مختلفة، لكنها ساهمت بتحقيق نقلة إيجابية واضحة. وكان لتحسين نوعية التكنولوجيا المستخدمة وقع إيجابي حيث تم استيراد آلات متقدمة إلى الجمهورية التشيكية، منها ما هو تشخيصي والبعض الآخر علاجي، وكانت الإمكانيات العلاجية لكثير من الأمراض الخطيرة متوفرة بشكل متميز.

وكما بالنسبة للجمهورية التشيكية وغيرها من الدول التي تحول من قطاعي الاقتصاد والصحة الاشتراكيين نحو اقتصاد السوق الاجتماعي والجماعي، فإنـه لا يمكن للجمهورية التشيكية على المدى الطويل تجاوز الحقيقة الموضوعية التي تفيد بأنه في ظل انخفاض انتاجية الاقتصاد الوطني والانخفاض الأقل للناتج الجمالي المحلي مقارنة بما هو عليه في دول الاتحاد الأوروبي ، فلا يمكن لدول وسط وشرق أوروبا أن تسمح لنفسها بتأمين الرعاية الصحية بالحجم الأقصى وأن تضمن النوعية المرغوبة بالكامل أو بشكل جزئي من التأمين التضامني. وفي نفس الوقت فإن السياسيين يمنعون رفع معدل التأمين الصحي وفرض المساهمات المالية على المرضى.

إن السؤال الماثل الآن هو ماذا يمكن فعله في الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وال مجر لكي يصبح المريض - الذي سيدافع بلا شك عن موقعه كمستهلك للرعاية الصحية ((المجانية)) في قسمها الأكبر - شخصاً مسؤولاً واعياً يسدد من جهة التزاماته حيال التأمين وغيرها من المساهمات المالية ، وأيضاً مراقباً فعالاً ل نوعية وتكليف الرعاية الصحية المقدمة له؟. يجب على المريض أن يحرص على مسألة توفر الرعاية الصحية ونوعيتها والحفاظ على طابعها العام. لكن يجب في نفس الوقت أن يهتم بقضية أسعار الخدمات الصحية والأدوية. كما أن مصلحته تكمن أيضاً في أن لا تختفي نوعية

الرعاية الصحية بشكل درامي عند خفض النفقات المرتبطة بها، وبأن لا يتم قمع البرامج الصحية الوقائية. إذاً ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها بهذا الخصوص؟ يمكن ودون شك تحسين فعالية وتمويل المؤسسات الصحية بشكل جزئي. ويمكن الحد من عمليات الهدر ومنع التصرفات المصرفية في المصادر المالية. لكن يجب أيضاً تغيير الطريقة التي يتعامل بها المرضى. فهناك أدلة كافية تثبت عدم وجود آلية تنظيمية تحث المرضى على أن يكونوا أكثر اقتصادية ومسؤولية حيال الرعاية الصحية بدلاً من أن يتم فرض المساهمة المالية الفعلة.

وشخصياً أعتقد بأن الخطأ الذي لحق قطاع السياسة الصحية هو أنه لم يتم لثلاث مرات متتالية في الأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٢ - ١٩٩٤ الحصول على دعم لفرض المساهمة المالية. كما أن القانون الخاص بشركات التأمين لم يرس الدعائم المطلوبة لنشوء بعض شركات التأمين الصحية العامة الكبيرة وفي نفس الوقت توفير إمكانية نشوء تأمين صحي خاص كنوع إضافي من المساهمة المالية. وفيما يتعلق بإعادة إحياء نشاط نقابة الأطباء التشيك، فإن إدارة وزارة الصحة لم تتمكن من إقناع السياسيين المؤثرين بأن الإلزام بالخدمة جميع الأطباء - أي حتى الموظفين منهم والذين لا يمارسون نشاطات بممارسة خاصة لم يكن حلاً ملائماً، كما لم يكن ملائماً الحد من بعض صلاحيات نقابة الأطباء. مما أدى إلى أن قام نفس السياسيين الذين عملوا في السابق على فرض هذا التصور غير الليبرالي لنقابة الأطباء، بتوجيه الانتقادات لها ولا يزالون، بسبب موضوع العضوية الإلزامية وبعض القضايا الأخرى.

إن مجرى عملية تحويل القطاع الصحي في الجمهورية التشيكية يمكن أن يخدم كشهادة مقنعة لتأكيد مصداقية ما ذكره عالم الاقتصاد البريطاني ج. مينارد عندما قال: «إذا سمعت أحداً يتحدث عن حرية السوق أو السوق دون تنظيم في القطاع الصحي، فإبني أعتقد بأن شخصاً مثل هذا يجب أن يزور عيادة الطبيب النفسي». فقد أظهرت الأعوام الخمسة عشر الماضية بشكل واضح، بأن السوق غير قادر على حل مشاكل القطاع الصحي، وذلك بالرغم من أن القطاع الخاص وبعض عناصر اقتصاد السوق تمثل في واقع الحال دوافع وحوافز ثمينة وضرورية.

إنني آسف شخصياً لأننا كأعضاء في الحكومة الثانية من مرحلة ما بعد ثورة تشرين الثاني لم نتمكن ولم نقدر أن نكون أكثر صرامة في تفيد الخطوات التحويلية التي بدت بأنها راديكالية جداً. وأعتقد بأنه كان من الأفضل على الحكومات أن لا تساوم حيال الجهد التي كانت تبذل من قبل أعضاء قياديين سابقين في الحزب الشيوعي للحفاظ على أدوارهم ونفوذهم التي كانوا يتمتعون بها على السلطات الاقتصادية والسياسية وحتى على القطاع الصحي. لاسيما وأن الكثير من الشيوعيين السابقين استغلوا الثغرات الموجودة في قانون ما يعرف بعملية التطهير من أجل الحفاظ على تأثيرهم واستمرار سلطتهم وفق ما تملية عليهم مبادئهم ((الماكيافيلية)). و((انتقلوا)) لاحقاً إلى القطاع الخاص وأحياناً كثيرة إلى بعض التشكيلات والأحزاب الملونة بطبع سياسي يبني. وبعد أعوام قليلة بدأ

هؤلاء الأعضاء السابقون للحزب الشيوعي يقدمون أنفسهم كديمقراطيين، بل وحتى كضحايا للنظام السابق الذي كانوا يدعمونه بالطبع بشكل انتهازي ويساهمون بتطوره. وأشار بأننا لا نزال ندفع ثمناً باهظاً في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والصحية، لأنه لم يتحقق بعد الشرط القاضي بمنع أقطاب النظام السابق (أعضاء الحزب الشيوعي التشيكيوسلوفاكي أو المتعاونين مع مختلف الأجهزة الأمنية) من ممارسة الوظائف القيادية على المستويات المختلفة.

عمل مارتن بويار حتى كانون الأول ١٩١٩ كطبيب أعصاب في مستوصف عادي. في ربيع العام ١٩١٩ انضم إلى النشاطات الاجتماعية غير الرسمية في تجمع ((كروه)) للمثقفين المستقلين. بعد تشرين الثاني ١٩١٩ عمل في منتدى براغ للموظفين في القطاع الصحي وكذلك في مجموعة كانت تسعى لإصلاح القطاع الصحي. عين بعد الانتخابات التي جرت في العام ١٩٩٠ كثاني وزير للصحة في الجمهورية التشيكية بعد التغييرات الثورية، واستمر في منصبه هنا حتى خريف العام ١٩٩٢. بعد ذلك عاد لمارسة مهنته كطبيب في المستشفى الجامعي موتول براغ، حيث يعمل حتى يومنا هذا.

حماية البيئة قبل وبعد العام ١٩٨٩

فيكتور ترشيبتسكي

البيئة إبان العهد الشيوعي

شكلت الحالة المأساوية التي تعاني منها جميع قطاعات البيئة أحد الأسباب التي ساهمت بانهيار النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا السابقة وغيرها من الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي. وقد تمكنت الوثيقة الصادرة عن حركة ميثاق ٧٧ تحت عنوان «لكي يكون التنفس ممكناً» من وصف الوضع في تلك الفترة بشكل دقيق جداً.

لقد أصبحت القضايا المرتبطة بالبيئة وحمايتها تشمل ومنذ بداية السبعينات حيزاً من اهتمام الشعب والسياسيين في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وقد تراكمت بشكل تدريجي الأدلة التي تفيد بأن التأثير السلبي لنشاط الإنسان على البيئة يشكل تهديداً ليس للبيئة وحسب، بل وأيضاً للإنسان نفسه واقتصاده. ونتيجة لذلك فقد بدأت الحكومات الديمقراطية في العالم خلال السبعينات والثمانينات بتشكيل السياسة والقوانين التي حاولت التخفيف من الآثار السلبية لعملية التلوث. ويمكن وصف تلك الفترة بالمصطلح الإنكليزي المعروف (pipe.of.end)، أي الإجراءات المفروضة على «نهاية الأنابيب». وفي الوقت نفسه قد اشتد الضغط الذي تمارسه قطاعات واسعة من الشعب لحث السياسيين والأخلاصيين على الاهتمام بهذه القضايا. وأدى ذلك من ضمن أمور كثيرة، إلى ارتفاع نسبة الاستثمارات في البحوث وفي حماية البيئة والطبيعة.

كيف كان الوضع إذاً في التكتل السوفيتي خلال تلك الفترة؟ في الدول التي كانت ترتكز على التطوير المكثف لعملية الانتاج والصناعة الثقيلة ودعم الأشكال الصناعية لقطاع الزراعة، مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ارتفعت نسبة تدمير الطبيعة والبيئة فيها بوتيرة أسرع من الغرب الصناعي. لكن برغم ذلك فإن الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي لم يهتم بهذه المشاكل أبداً حتى العام ١٩٧٠، ولم يحصل التغيير إلا في فترة السبعينات والثمانينات. فأحوال البيئة تدهورت وبوتيرة مخيفة مما دفع الأجهزة الخزينة إلى مناقشة هذه المشكلة وبشكل مستمر. لكن كما كان الأمر في كثير من القطاعات الأخرى، فقد انعكس فشل ورادة النظام الشمولي على هذا القطاع أيضاً. وبالرغم من أن الجهات الحكومية كانت تصادق بشكل مستمر على الإجراءات الهادفة لإحداث تغيير في الحالة المذكورة، إلا أن الأمور كانت تُحصر بالكلمات فقط عندما يحين

وقت التنفيذ العملي. ولم يتم فرض تلك الإجراءات بشكل قطعي ، بالرغم من أن نوعية التلوث البيئي أدت في بعض المناطق لارتفاع نسبة الوفيات وللعديد من المشاكل الأخرى.

أولويات الحكومة وحتى نهاية الثمانينيات المحصرة بالتركيز على مسألة تفعيل الاقتصاد. ويسرب هذا الأمر فقد تمت التضحية بنوعية حياة المواطنين والنوعية الجيدة للبيئة والطبيعة من أجل تحقيق اقتصاد قذر وغير فعال تم إدارته بشكل مركزي من موسكو. النظام القمعي كان يحد وبشكل كبير من إمكانية نشر المعلومات بشكل حر حول الوضع الحقيقي للبيئة . وبالإضافة للسلبية العامة التي كان المواطنون يتمتعون بها خلال عهد التطبيع ، مما أدى عملياً إلى فقدان الاهتمام العام بقضايا البيئة ، بحيث لم تكن لدى المواطنين آية وجهة نظر محددة حول ذلك لكي يتبنوها. وبينما كانت مجموعات من الحركات البيئية المدنية تتطور بشكل ناجح في الغرب منذ السبعينات ، لم يكن في تشيكوسلوفاكيا سوى مؤسسة بيئية تطوعية وحيدة مستقلة نسبياً - اتحاد حماية البيئة والطبيعة (TIS) . وبعد عشرة أعوام من نشوئها (١٩٧٩ - ١٩٦٩) تم استبدالها بهيئة جديدة تتم قيادتها بشكل إداري - الاتحاد التشيكى لحماية الطبيعة ، التي كانت بطبيعة الحال منظمة أكثر إطاعة للنظام الحاكم.

إن التصور الذي كان سائداً حتى العام ١٩٨٩ فيما يتعلق بمسألة حماية البيئة ما كان مبرجاً ولا فعلاً. حيث لم ينشأ أبداً أي جهاز فدرالي يهتم بشؤون حماية البيئة ويتمتع بالصلاحيات الضرورية ، بالرغم من أن مجموعة من الناشطين في مجال حماية البيئة كانوا يطالبون بذلك منذ بداية السبعينيات. أما الأجهزة التي كانت قائمة (مجلس حماية البيئة التابع لحكومة الجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية والجهاز الذي أشبهه ، أي لجنة حماية البيئة الفاعلة على الصعيد المحلي) فكانت ذات طابع استشاري فقط ، في حين أن تأثيرها على الوضع الحقيقي للبيئة والطبيعة كان معادوماً. وتحملت الوزارات الاقتصادية مسؤولية البيئيات المختلفة الخاصة بالبيئة ، مما أدى بالطبع لنشوء الكثير من الخلافات بين الطرفين وتدهور الوضع بشكل أسوأ. أما التشريع القانوني المرتبط بمسألة حماية البيئة والتعامل بشكل سليم مع المصادر الطبيعية ، فكان متاثراً ومشروناً ضمن سلسلة من الأحكام المترفرقة للوزارات ، فلم يشكل وبالتالي نظاماً قانونياً متماسكاً. إضافة لذلك فقد أحق كل حكم من هذه الأحكام بكمية كبيرة من الاستثناءات ، وكانت مسألة تجاوزها أو تجاوز القوانين الأخرى عادلة وغير خاضعة لمبدأ العقاب في غالب الأحيان. وفي نهاية الثمانينيات كانت نوعية البيئة في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تعتبر من بين الأسوأ في العالم.

تغير النظام القديم

بالإضافة لكثير من العوامل الأخرى ، فإن بعض المظاهرات ذات الطابع البيئي ساهمت أيضاً بعملية تغيير النظام في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩. حيث كان أول تحرك تاريخي هو ذلك الذي نظمته تجمع أمهات براغ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٩. فقد خرجت النساء المتظاهرات إلى الشوارع بشكل غير تقليدي

وهيّن يدفع عن عربات الأطفال، وذلك بمناسبة الاجتماع الذي انعقد في براغ وضم وزراء بيئه الدول المجاورة لتشيكوسلوفاكيا، والذي انتهى لاحقاً بشكل غير مرض بسبب تصريحات فارغة لم تحمل أي مضمون محدد. لكن تم استغلال اتفاقية النساء هذه للإشارة إلى حجم الأزمة البيئية القائمة.

في تلك الفترة أيضاً نشأت منظمة المجتمع البيئي التي حددت هدفها بإطلاع المواطنين على الوضع الحقيقي للبيئة في البلاد. وعملت لاحقاً على جمع أعضاء المعارضة مع الناشطين في المجال البيئي في ما يعرف بـ«المقاطعة الرمادية» بين المعارض والبيئيات الرسمية. وفي ربيع وخراف العام ١٩٨٩ نظمت في براغ أيضاً بعض المظاهرات البيئية الأخرى، كما أن اللقاء الثالث والعشرون لـ«الجمع الشباب في منطقة شومافا» كان هاماً جداً، ذلك أنه ركز لأول مرة على القضايا البيئية. وقد شارك في التجمع أحد أعضاء حزب الحضور الألماني والمهاجر التشيكى ميلان هوراتشيك الذي اجتمع بعد ذلك مع معارضين بارزين ومع الرئيس فاتسلاف هافل. ومنذ تلك الفترة ازداد اهتمام الحركات المعارضة وشبيه المعارضة وحتى المواطنين العاديين بالأمور البيئية.

لقد تم استباق الثورة «الأصلية» في تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ بعدد من المظاهرات الضخمة نسبياً للمواطنين القاطنين في الأقاليم الشمالية التشيكية، والذين كانوا يستكونون لتوههم من التقليبات الخريفية في الطقس وما يتراافقها عادة من تدهور بارز في نوعية الهواء. وكانت المظاهرات المنادية بهواء نقى بمثابة أولى المظاهرات الهامة التي يتم تنظيمها خارج العاصمة براغ. فقد شكل خروج مواطني المناطق الشمالية من حالة الجمود الذي أتسمت به مرحلة التعبيغ إشارة هامة جداً حول «بعد نهاية» النظام. وأصبحت القضايا البيئية الصرفة تتمتع ببعد سياسي جديد، فلأول مرة أُجبر ممثلو النظام الشيوعي على إجراء حوار مع المواطنين العاديين.

بناء نظام جيد

كانت مداخن المصانع الكبيرة ومحطات الطاقة الكهربائية إبان العهد الشيوعي تنفس في الأثير أطناناً من المواد السامة، والأنهار تلوّثت بنفاياتها وعياه المدن والقرى الآسنة، في حين تراكمت النفايات الخطيرة المرمية بشكل عشوائي وغير منظم في الأماكن المخصصة لتجمیع النفايات. وحتى يومنا هذا لا يزال مصطلح «المثلث الأسود» معروفاً في أوروبا بأكملها (حيث كان ذلك المثلث يضم قسماً من شمال تشيكيا، وقسماً من جنوب غرب بولندا، والمناطق المجاورة لها من جمهورية ألمانيا الديمقراطية). وكانت هذه المناطق معروفة بأنها الأكثر تلوثاً في أوروبا، في حين وصل معدل الأعمار فيها إلى أقل من المعدل المتعارف عليه في الدول المتقدمة بحوالي خمسة إلى سبعة أعوام.

وكان أعضاء البيئيات البيئية شبه الرسمية يدركون هذه الحقيقة بشكل جيد جداً، ولذلك حاولوا التصرف بسرعة. وتم تعيين بدرجية مولدان وزيراً في وزارة لم تكن موجودة بعد وذلك بعد ثلاثة

أسابيع فقط من بدء ((الثورة المحمولة))، وبدأ عمله مباشرة لتأسيس تلك الوزارة. في البداية تم وقف التطور السلبي في قطاع البيئة ومن ثم بدأ العمل على تحسينه من خلال خطوات تدريجية. وارتفع حجم الاستثمار الشامل في مسألة حماية البيئة من ملياري كرونة في العام ١٩٨٧ إلى أربعين ملياراً. وارتفعت حصة الاستثمار في حماية البيئة من الناتج الإجمالي المحلي من ١.١٪ في العام ١٩٩٠ إلى ٢.٥٪ في العام ١٩٩٧.

ولبناء النظام الجديد لحماية البيئة اعتمدت الجمهورية التشيكية على تجارب الدول المتقدمة، خصوصاً الأوروبية منها والتي كانت تتمتع آنذاك بتجربة حوالي عشرين عاماً من تطوير برامج حماية البيئة والمصادر الطبيعية. وتم تحديد النظام ضمن القوانين التي صودق عليها خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ والتي غطت بالكامل جميع قطاعات حماية البيئة والمصادر الطبيعية.

لقد شُكل اهتمام المواطنين بوضع البيئة في مدنهم وقرائهم وفي كافة أنحاء البلاد حقيقة هامة جداً في بداية التسعينيات. حيث كان ذلك الاهتمام بمثابة انعكاس لوضع البيئة المأساوي في نهاية الثمانينيات والمخاوف الحقيقة التي كانت تشير إلى التبعات السلبية لهذا الوضع على صحة الإنسان. مما سهل على أجهزة الدولة أن تصادق على قوانين جديدة كلياً وفي بعض الأحيان حتى على قوانين تحد من كثير من الأمور، لأنها شعرت بتأييد كبير من قبل عامة الشعب. وبعد عشرة أعوام من ذلك، أي عندما حل زمان المصادقة على موجة جديدة من القوانين نتيجة لانضمام الجمهورية التشيكية إلى الاتحاد الأوروبي، فإن اهتمام المواطنين أصبح أقل بكثير، وتأييدهم أضعف مما كان الأمر عليه سابقاً.

وبالفعل فقد أتت عملية تشكيل النظام الخاص بحماية البيئة بالشمار المرجوة. ففي بعض الحالات حققت الجمهورية التشيكية نتائج قياسية بكل ما للكلمة من معنى، مثل خفض وتيرة الس้มوم من الأثير وكذلك خفض نسبة مادة السولفور دايوكسايد (يشار إليها برمز SO₂) والتي تتوجه عادة عن احتراق الفحم والزيوت المختلفة التي تستخدمنا المصانع). وقد كان لعملية التحسين هذه سببان رئيسيان هما - إطلاق النظام الفعال والانخفاض الحاد الذي تحقق في قطاع الاقتصاد ومن ثم إعادة هيكلته في بداية التسعينيات.

تمثل النجاح البارز الذي تحقق بعد العام ١٩٨٩ بأنه لم يعد يتم التعامل مع المياه على أنها مادة خام مثلما كان الأمر إبان النظام السابق. فقد أصبحت تفهم كجزء أساسي من البيئة وبالتالي يجب النظر إليها ارتباطاً بتكويناتها الأخرى التي يجب الحفاظ عليها للأجيال القادمة بأكبر الكميات وأفضل نوعية ممكنة. وفي قطاع حماية المياه برزت أمام الذين يصيغون السياسة الجديدة مهمتان رئيسيتان - خفض تلوث المياه السطحية والجوفية وخفض عملية استهلاك مياه الشرب، باعتبارها مصدراً طبيعياً وأساسياً لا يمكن تعويضه. وقد تم تنفيذ المهمة الأولى بفضل بناء محطات لتكرير المياه

الآسنة والنفايات في المدن متوسطة وكبيرة الحجم، وكذلك بفضل الضغط الذي مارسته القوانين الجديدة والتهديد الذي جسّدته باحتمال فرض العقوبات والغرامات المالية على كل من يتسبب بالتللّوث.

١٩٣

وفيما يتعلّق بانخفاض الاستهلاك وبالتالي وقف الهدر الفائض لمياه الشرب، فقد تبيّن بأنّ النجاح وسيلة لتحقيق هذا الهدف تمثّل برفع أسعار المياه. ونتيجة لذلك انخفضت نسبة استهلاك المياه في المؤسسات والمنازل العادلة إلى أكثر من الثلث. كما أنّ هناك حقيقة هامة في هذا السياق تمثّل بالارتفاع المستمر لعدد الأشخاص الذين باتوا يتزوّدون بالمياه من أجهزة المياه العامة.

١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧

الهواء وحماية الريف

كانت تشيكوسلوفاكيا السابقة تعتبر في الثمانينيات من الدول التي تتمتع بأسوأ نوعية من الهواء في العالم. ففي العام ١٩٨٠ بلغت نسبة مادة السولفور دايوكسايد في الجمهورية التشيكية ٢,٢٣٧ مليون طناً، وفي العام ١٩٩٠ حوالي ١,٨٧٦ مليون طناً، وهو ما ساهم بوضع البلاد في المرتبة الثانية في التلوّث في أوروبا مقارنة بعدد السكان (بعد جمهورية ألمانيا الديموقراطية). وكان ذلك بسبب البيكلية القائمة للصناعة وسبب النظام القانوني غير الملائم المنظم لحماية البيئة.

كان من الضروري في المرحلة الأولى الحد من الإفرازات القادمة من مصادر التلوّث الكبيرة كمحطّات الطاقة الكهربائية. وقد تم تحقيق ذلك خلال فترة قصيرة نسبياً بالاعتماد على التشريعات الجديدة والعقوبات التي كانت تفرض على من لا يلتزم بها. وتم فرض رسوم على عمليات نفث المواد الرئيسية الملوثة من مصادر التلوّث المتوسطة والكبيرة، وهو ما أدى لتحقيق نسبة انخفاض قياسية في معدل التلوّث. وفي العام ١٩٩١ تم في الجمهورية التشيكية إنتاج ١٧ كلغ من مادة السولفور دايوكسايد مقابل كل ألف دولار من الناتج الإجمالي المحلي، ومن ثم انخفض هذا الرقم في العام ١٩٩٩ ليصل إلى ١,٩ كلغ فقط.

لقد تأثّرت طبيعة الريف في الجمهورية التشيكية بالاستخدام المتكرر والطويل للإنسان. لكن برغم ذلك فقد تم في فترة الخمسينيات من القرن العشرين الحفاظ على كثير من العناصر الطبيعية والريفية الشّديدة في البلاد. إلا أن أربعين عاماً من الاستثمار الشّيوعي المكثّف لقطاعي الزراعة والصناعة ترك أثاره المتوقعة. وأصبح القانون المصادق عليه في العام ١٩٩٢ يشكّل أساس النّظام الجديد لرعاية الطبيعة والريف، والذي تكمّن أهميّته بأنه حدّ الأمور التي يفترض تمعتها بالحماية، أي جميع الأشياء الحية وغير الحية التي تشكّل جزءاً من طبيعة البلاد، وأن يخضع بعضها لحماية خاصة وصارمة.

في الأعوام الخمسة عشر الماضية تم أيضاً توسيع شبكة الأراضي الحمية. فقد نشأت ثلاثة حدائق وطنية وأربعة مناطق ريفية حمية. وبشكل عام فإن نسبة ١٤,٦٢٪ من أراضي الدولة تخضع

حالياً للحماية، وهو ما يتوافق مع المعدل المعمول به في الدول الأوروبية. وقد تبين بأن «الستارة الحديدية» التي كانت قائمة قد تسببت بمنافع فريدة من نوعها للبيئة، حيث أن المناطق الحدودية الجبلية حافظت على قسم كبير من طبيعتها الشغفية، لأنها كان من نوعاً استخدامها بشكل عادي أو حتى سياحي.

النفايات

لم يكن في تشيكوسلوفاكيا السابقة قبل العام ١٩٨٩ أي قانون ينظم عملية تخزين أو معالجة النفايات. وقد أدى ذلك إلى تراكم القسم الأكبر من النفايات إما في مخازن النفايات أو في حفر مخصصة للردم، في حين كانت نسبة إعادة التصنيع أو الحد من عملية نشوء النفايات متدنية، وبالتالي فقد تلوّثت الطبيعة بكميات كبيرة من مخازن النفايات السوداء غير المرخص لها. أما أساس النظام الجديد المصدق عليه بعد العام ١٩٨٩ فكان التأكيد على أن «كل شخص ملزم باستباق عملية نشوء النفايات، والحد من كميتها ومواصفاتها الخطيرة». ومن الناحية العملية فإن ذلك كان يعني أولاً فرض شروط مشددة على المخازن القائمة وكذلك على تلك التي ستنشأ، وإغلاق وإعادة تسوية المخازن القائمة حتى العام ١٩٩٦، والتركيز على مسألة الحد من نشوء النفايات. وازداد تدريجياً عدد المؤسسات المتخصصة بعمليات إعادة التصنيع، لكن المشكلة المتبقية تمثل بإلخفاض كمية النفايات المعاد تصنيعها، والتي تصل إلى حوالي نصف ما هو قائم في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما يزداد الإنتاج الشامل للنفايات العامة للمواطنين، وذلك نتيجة لارتفاع حجم وطريقة الحياة الاستهلاكية.

في العام ١٩٩١ وُصفت الناجم من قبل القانون الخاص بحماية البيئة بأنها أحد المكونات الرئيسية للبيئة. هذا يعني بأنه لم يعد ينظر إلى الناجم بصفتها مصدرًا ممكناً للمواد الخام مثلما كان الأمر في العهد السابق، بل كجزء هام من الطبيعة يؤثر بالأجزاء الأخرى (مثل نظام المياه أو الطبيعة الحية). وقد تم في ظل النظام الجديد الحد من بعض التوابيا الانتاجية المدمرة مثل إنتاج الذهب في جبال كاشمير (كاشبرسكي هوري)، لكن برغم ذلك فإن آثار عمليات الإنتاج السابقة لا تزال ماثلة حتى اليوم - مثل تلك التي جرت أثناء إنتاج مادتي اليورانيوم والفحم. وسيكون من الضروري إزالة هذه الآثار بالاعتماد على نظام مكلف جداً لإعادة التسوية والتاهيل قد يستغرق عشرات الأعوام الطويلة.

ومثلاً ذكر ذات يوم أول وزير للبيئة: «أنه وفي عهد نظامنا الشمولي السابق كانت العلاقة تجاه البيئة قائمة على مبادئ التعجرف والتجاهل والاستغلال. ونتيجة لذلك فقد انخفض معدل طول حياة الإنسان إلى أقل من المعدل المتعارف عليه في الدول المتقدمة بخمسة إلى سبعة أعوام». لكن هذا المعدل تحسن في التسعينيات بشكل تدريجي بسبب انخفاض معدل التلوث، ونتيجة لذلك بدأ معدل العمر يرتفع مجدداً.

لقد تم بعد سقوط النظام الشيوعي وخلال فترة قصيرة نسبياً بناء نظام فعال لحماية البيئة. وقد ساهمت بذلك حالة الاستعداد التي كانت قائمة في أواسط كثيرة من الناس الذين أدركوا منذ عهد النظام السابق خطورة الوضع آنذاك وضرورة تحقيق التغييرات الأساسية فيه. هؤلاء الناس ساهموا بخلق المؤسسات الجديدة وصاغوا القوانين الجديدة. لكن لم يكن ممكناً لهذه التغييرات أن تتحقق دون الدعم والتأييد الأولي من قبل قطاعات واسعة من المواطنين. إضافة لذلك، فقد لعبت المنظمات غير الحكومية ولا تزال، دوراً إيجابياً في كل ذلك لأنها تعامل مع مسألة تحقيق البيئة النوعية على أنها قضيتها الخاصة.

درس فيكتور ترشيبتسكي حماية البيئة في مدينة أوستي ناد لابم وبراغ وتخرج في العام ٢٠٠٥ من جامعة كارل الرابع. في الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٥ عمل لمعهد السياسة البيئية في براغ. يعمل حالياً في ((فريق المبادرة من أجل التطور المحلي الدائم (TIMUR)) وهي منظمة غير ربحية تهدف لتسويق التطور الدائم في الجمهورية التشيكية على كافة المستويات. ساهم أيضاً بإيجاد شركة *EnviConsult* للاستشارات البيئية.

النقابات أمس واليوم

يانا كاشباروفا

١٩٧

العنوان
الاسم
النوع

طلالت أزمة الأنظمة الشمولية الآخذة بالانتشار السريع في تشيكوسلوفاكيا خلال العام ١٩٨٩ حتى النقابات. المنظمة الوحيدة التي كانت تحكم العمل النقابي في تلك الفترة كانت «الحركة النقابية الثورية» (ROH)، التي كانت تضم قبل تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ سبعة ملايين عضو. وبعد السابع عشر من تشرين الثاني دانت معظم المنظمات النقابية الرئيسية في أماكن العمل الطريقة الوحشية التي تبنته الشرطة لقمع المتظاهرين، وأيدت دعوة المنتدى المدني للإضراب العام. واعتبر الأعضاء بأن الانتقاد الذي عبرت عنه قيادة النقابات للمظاهرة ودعوتها لعدم المشاركة بها بمثابة الخيانة، ولذلك أخذوا يُشنّون لجان الإضراب الكثيرة في كافة مؤسسات جمهورية تشيكوسلوفاكيا. وعبادرة من لجان الإضراب التابعة لستع مصانع براغية كبيرة نشأت تجمع لجان الإضراب (SSV) الذي تحول بسرعة إلى مركز لحركة الإضراب. وبالرغم من أن التجمع المذكور قد نشأ في الواقع الأمر بشكل عفوي ولم يضم هيئة احترافية بل عشرين متخصصاً بكل ما للكلمة من معنى، إلا أنه كان قادرًا على تسليم عملية التحضير للإضراب العام.

في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٩ جرى الإضراب العام في كافة أنحاء البلاد من الساعة ١٢ ولغاية الساعة ١٤ بعد الظهر، وشارك فيه ٧٥٪ من المواطنين. وبنجاح مجزي الإضراب بدأ فصل جديد من فعاليات تجمع لجان الإضراب، بحيث بدأ الأخير يدعو لإجراء انتخابات جديدة في المنظمات النقابية وتأييد مطالب المنتدى المدني. لكن بعد ذلك حدث تباين في الآراء بينه وبين المنتدى المدني لأنه لم يوافق على توجيهاته التي كانت تطالب بإعادة تشكيل لجان الإضراب في المؤسسات بناء على قاعدة مرتبطة بالمنتدى المدني. وفي يومي الثاني والثالث من مارس (آذار) ١٩٩٠ انعقد المؤتمر الاستثنائي النقابي العام الذي أنهى نشاط الحركة النقابية الثورية وأسس مركزاً نقابياً جديداً. كونفدرالية اتحادات النقابات التشيكوسلوفاكية (ČSKOS). وقد تبنى المؤتمر المذكور قراراً هاماً نص على تقسيم ممتلكات الحركة النقابية الثورية والتي كانت موحدة في السابق، وتوزيعها بين المنظمة الأساسية والاتحادات النقابية، في حين تم نقل قسم كبير من الأموال المشتركة إلى إدارة المنظمة الناشئة حديثاً. وفي العام ١٩٩٤ تم نقل قسم من الأموال التي تديرها هذه المنظمة إلى شركة مساهمة مشتركة اسمها (GEN) وكانت اتحادات النقابية المختلفة بمثابة المساهم فيها. لكن تمت إدارة الممتلكات بطريقة بدائية جداً، مما أدى، بالإضافة لخرق المبادئ التي كانت تمنع شركة (GEN) من بيع أسهمها لغير النقابات، بفقدان هذه النقابات لقسم هام من أملاكها الجذابة.

وقد تعاملت النقابات الجديدة منذ البداية بشكل إيجابي مع مشروع التحول في المجتمع. فبالتناسق مع الرأي الذي كان سائداً بين أوساط غالبية الشعب وبالتالي معظم أعضاءها أيضاً، أيدت النقابات بقوة في بداية مشروع التحول الخطوات الراديكالية ذات الطابع الليبرالي للإصلاح الاقتصادي. ولكي يتم تفتيذ تلك الخطوات عملت على خلق ظروف ملائمة لتحقيق الوئام الاجتماعي. ولولا تبني النقابات لهذا الموقف فإنه لم يكن من الممكن التفكير بتنفيذ عملية تحول ناجحة في الجمهورية التشيكية. وأيدت النقابات أيضاً الطريق السريع لشخصية ممتلكات الدولة لأنها كانت تأمل بالحصول على شريك حقيقي من جانب أرباب العمل لتحقيق مفاوضات جماعية حرة. لكنها كانت تشير بالدرجة الأولى إلى بطء وعدم جدية مشروع الشخصية. وانتقدت من جهة أخرى تهرب الدولة من دورها كمالك في مرحلة الإعداد للشخصية وخلال مشروع الشخصية نفسه. وقد كان لهذا التهرب - الذي كان يوصف بشكل عام بأنه «معاناة المؤسسات في مرحلة ما قبل الشخصية» - نتائج سيئة على المؤسسات بشكل خاص وعلى مسألة تعزيز البيئة التجارية بشكل عام.

لقد تم التعامل مع النتائج الاجتماعية لهذه المشاريع على أنها ثمن ضروري لعملية إصلاح أخطاء الماضي والتصحيح الشامل للاقتصاد. لكن بالإضافة لذلك فإن الصدمة الأولى للأسعار التي جرت في العام ١٩٩١ أدت لإبطاء عملية التضخم. وقد ساهم ارتفاع الرواتب، والنظام المنسق والمتعلق بالتعويضات في قطاع العائدات الاجتماعية، وبشكل خاص المستوى المنخفض للبطالة، بخلق شعور بتحسين المستوى المعيشي بشكل تدريجي. الحقيقة أن النقابات تحولت إلى الشريك الأهم المعترف به للحكومة أثناء تشكيل السياسة الاجتماعية وأثناء تحضير عملية إصلاح النظام الاجتماعي. وقد ساهمت المفاوضات التي جرت على قاعدة الـ«تريباريتا» في القيام بتعديلات كثيرة على الإجراءات التي تم إعدادها. وقد تم تأسيس مجلس التوافق الاجتماعي والاقتصادي (الذي يتم اختصاره بكلمة تريباريتا) في شهر أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٩٠، بناء على توافق طوعي بين ثلاثة شركاء اجتماعيين: الحكومة، النقابات، ومنظمة رجال الأعمال. وبرغم هذا التطور الإيجابي من حيث المبدأ، إلا أنه تكررت حالات الاختلاف بالرأي، والتي شكلت - مثلما أظهر التطور المستقبلي - أساس الاختلافات المستقبلية في الرأي بين النقابات والحكومة حول طابع عملية الإصلاح الاقتصادي.

يانا كاشباروفا هي رئيسة تحرير مجلة النقابات («سوندي») والمستشارة الإعلامية لرئيس كونفدرالية النقابات العمالية في تشيكيا ومورافيا.

الانتقال إلى الديمقراطية و(الشفافية)

بيتر بلاجيك

بعد مرور خمسة عشر عاماً على «عام المجزات»، وهو الوصف الذي أطلقه عالم التاريخ تيموثي غارتون أش على العام ١٩٨٩ الذي انهارت فيه الإمبراطورية السوفيتية الخارجية خلال بضعة أشهر وبطريقة مماثلة للعبة الدومينو، فيمكنا مقارنة تجارب الدول الشيوعية السابقة المختلفة التي تملك «تراثاً من الماضي». في البيئة التشيكية حيث يمكن في الوقت الحاضر تمييز ثلاثة دوائر إشكالية واسعة مرتبطة «بالشيوعية»: أ) تسوية الحسابات مع الماضي الشيوعي - فيما يتعلق بتفسير العناصر التاريخية المكونة للحاضر -؛ ب) المشاكل المرتبطة بتأثير أقطاب النظام الشيوعي في مرحلة الديمocratie التي حلّت بعد ثورة تشرين الثاني؛ ت) التعامل مع حقيقة وجود الحزب الشيوعي الحالي وغيره من المنظمات والأفراد الذين يروّجون للشيوعية.

وكما تشير تجارب الانتقال من الأنظمة الشمولية ذات الخلفية الإيديولوجية المختلفة والتي يتضمنها تقرير لجنة المجلس الدولي للأرشيف (the International Council on Archives) الصادر في العام ١٩٩٨، فإن أرشيفقوى القمعية السابقة يلعب دوراً هاماً. المهم بالطبع أن يتم المحافظة عليه وأن يتم استخدامه من قبل النظام الجديد. وعمليات الانتقال الطويلة التي تتم بمبادرة من الأنظمة الشمولية نفسها، تتسبب عادة بحالة أكبر من التردد لدى مثيلي النظام الجديد لكي يهتموا بقضايا تأهيل وتعويض ضحايا عمليات القمع، وملحقة الأشخاص المسؤولين عنها. مثال على ذلك انتقال إسبانيا من نظام فرانكو، في حين أن المثال المعاكس كلياً لذلك هو النموذج الألماني. ففي هذا البلد ساعد انهيار جمهورية ألمانيا الديمocratie على الحفاظ على أرشيف الوثائق الشامل لوزارة أمن الدولة السابقة (Ministerium für Staatsicherheit) واستخدامه بشكل واسع لتحقيق الأهداف المذكورة.

أما المساعدة التشيكوسلوفاكية المميزة فتّمت على شكل تشريعي من خلال «قوانين التطهير والشفافية»، بحيث تم وبالاعتماد على وثائق الأرشيف المحفوظة، منع مجموعات محددة من المواطنين من العمل في كثير من وظائف الدولة. وبالإضافة لجملة من المحاكمات التي تمت مع مثيلي النظام السابق وأعضاء أجهزته القمعية، فإن الاستبعاد الإداري شكل البعد القانوني الأساسي لمسألة التسوية مع الماضي. وإلى جانب عملية التأهيل (التي خفت من ظاهرة الإجحاف القضائي) وإعادة الممتلكات (التي خفت من ظاهرة الإجحاف المتعلقة بقضية الممتلكات) التي تم البدء بها في

بداية التسعينات، فإن عملية «التطهير» كانت تتمتع مسبقاً بفترة محددة لاستبعاد المتسبيّن بظاهره الإجحاف ومعاونيهما بشكل خاص، ومنعهم من تولي المناصب الهامة؛ وكانت نية المشرعين العمل بشكل مسبق للحد من تأثير هؤلاء في عملية تشكيل النظام السياسي الجديد.

وفي البيئة التشيكية، فإن الخطوة التشريعية النهائية والهامة فيما يتعلق بمسألة التسوية مع الماضي تمثلت بالقانون الصادر في العام ١٩٩٣ ، والذي حدد الطابع غير القانوني للنظام الشيوعي وثمن بشكل أخلاقي المقاومة ضده. ونص القانون المذكور على «أن مدة السماح القانوني - التي يتم على أساسها وقف الإجراء القانوني بسبب العامل الزمني - لا تتضمن الفترة الواقعة بين ٢٥ شباط ١٩٤٨ و ٢٩ كانون أول ١٩٨٩ ، وخصوصاً في القضايا التي تم خلالها إدانة أو تبرئة أي شخص بالاعتماد على أسباب سياسية غير متوافقة مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني في الدولة الديمقراطية». ووصف الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في القانون المذكور بالمنظمة «(الإجرامية التي تستحق الإدانة، مثل غيرها من المنظمات التي تعتمد على إيديولوجيتها والتي ساهمت من خلال نشاطاتها بقمع حقوق الإنسان والنظام الديمقراطي)».

عملية ((التطهير)) قبل تشرين الثاني

لكي نفهم معنى عملية «التطهير» في مرحلة ما بعد تشرين الثاني في تشيكوسلوفاكيا (أو في الجمهورية التشيكية) فإنه من الضروري أولاً تفسير معنى هذا المصطلح خلال عهد النظام الشيوعي. في البيئة الأمنية كان مصطلح «التطهير» يطلق عادة للتتأكد فيما إذا كان للشخصية المختارة ملف في الأرشيف المركزي التابع لهيئتين أمنيتين - الأمن العام (VB) وأمن الدولة (STB). وكانت عملية التطهير تهدف للحصول على المعلومات والحد من إمكانية تصدام المصالح العملية. وفي حال كانت النتيجة إيجابية - أي إذا تم العثور على ملف للشخص المعنى - ، تصرف موظفو أرشيف الإحصاء والتوثيق المركزي بناءً على طريقتين. فإذا كان الشخص موجوداً في السجل كتبوا على الصفحة الأخيرة من ملف التطهير التابع له رقمه الأرشيفي ، أي ذلك الذي بناءً عليه تم وضع الملف في الأرشيف العملي. وفي الملفات «الحية» كما يطلق عليها فإن الموظف المسؤول عن عملية التطهير كان يحصل على ملف الشخص الفاعل عملياً، وعلى اسم الشخص الذي نظم الملف. ولم يتبيّن من عملية التطهير المفيدة طبيعة المعلومات المجموعة عن الشخص المعنى ، وفيما إذا كان مدرجًا كعميل سري، أو كشخص «تم التأكد منه» أو كشخص «يجري العمل عليه». المعلومات المحددة كان يمكن الحصول عليها من مركز الوثائق المطلوبة أو من الموظف العامل في هذه القضية بالذات. وكانت عمليات التطهير إلزامية خلال تأسيس الملفات الشخصية ، ويتم خلالها التدقيق ليس فقط بالأشخاص الذين سيتم تأسيس ملف عنهم ، لكن أيضاً بأقاربهم. فعلى سبيل المثال عندما كان يتم تأسيس ملف حول منزل أمني (أي مخصص للأعمال المخابراتية) تم استخدامه من قبل أعضاء

أمن الدولة (STB) بهدف الاجتماع مع معاونيهم السريين، فقد تم إجراء عملية تطهير لجميع الأشخاص القاطنين في المبني الذي يوجد فيه المنزل.

٢٠١

وكانت الوثائق الخاصة بعملية التطهير تكتب يدوياً في غالب الأحيان، لكن في نهاية الثمانينيات تمت مكتبة بعض دوائر التسجيل وجرى وبالتالي استخدام أحرف مطبوعة ومقروءة بشكل جيد. في تلك الفترة كان موظفو مديرية الإحصاء والتوثيق المركزية التابعة لوزارة الداخلية الفدرالية يبحثون عن السجلات الخاصة بالأشخاص المتهمن في أرشيف الأوراق، وجهاز المايكروفيش (يختزن الأوراق والملفات على شكل صورة) الملحق بالجهاز الآلي، وكذلك في أرشيف المعلومات المخزنة في أجهزة الكمبيوتر. ومن بينها جمعياً فإن السجل المعروف بسجل الأفراد كان يشكل الجزء الأهم، حيث كان في نهاية العام ١٩٨٩ يضم حوالي ثمانية ألف قسمة من المعلومات التي تشير إلى ملفات أمن الدولة المحتفظ بها. وكان هناك أرشيف معلومات آخر مستخدم أطلق عليه اسم «النظام الأدلة المؤتقة الخاصة بالعدو»، والذي تم تأسيسه في العام ١٩٧٧ بناء على اتفاقية بين وزراء داخلية تسعة دول من التكتل السوفييتي السابق. وبقي هذا الأرشيف (الذي كان يضم بشكل خاص معلومات عن الأجانب الذين يتبنون مواقف «عدائية») وكذلك عنأعضاء الجماعات المعارضة الموجودة في المهجـر في موسكو حتى بعد سقوط التكتل السوفييتي، وربما تم استخدامه لاحقاً من قبل جهاز المخابرات الروسي الذي ورث الجهاز السوفييتي القديم كـي.جي. بي..

في نفس الفترة، عندما جرت في تشيكوسلوفاكيا أولى التغييرات السياسية المهمة المؤدية لقيام نظام ديمقراطي، نفذ أعضاء الشرطة السياسية السرية وبناءً على أمر من النائب الأول لوزير الداخلية قت عملية إغلاق واسعة للوثائق «ذات الطابع الخطير»، والتي كانت توجد في ما يعرف بأجندة الشرطة السرية. وتفيد المعطيات غير الكاملة بأنه تم في الأيام الأولى من شهر كانون الأول من عام ١٩٨٩ (أي بعد ١٤ يوماً من انطلاق الثورة) إغلاق ٩٩٪ من الملفات الخفية لأشخاص معادين (أي ٧١٩٣)، ٧٥٪ من الملفات الشخصية (١٩٥)، ٦٧٪ من ملفات الإشارة (٥٢٨)، ٦٧٪ من ملفات الأشخاص الموثوق بهم (٨٦٣٢)، ٥٥٪ من ملفات الأشخاص الذين تم التدقيق بهم (٤٧٠١)، ٤٤٪ من ملفات الوكالات (٥١٧٩)، ٤١٪ من ملفات العمال المقيمين (٥٤)، ٣٧٪ من ملفات المؤسسات والمنظمات (١٢٧٥)، و ٣٦٪ من ملفات الأشخاص المرشحين للتعاون السري (١١٩٢).

هذه الخطوة ساهمت لاحقاً بالحد وبشكل بارز من الإطلاع بشكل كامل على نشاط جهاز أمن الدولة خلال فترة نهاية النظام الشيوعي، ومن منع عملية التحديد الدقيق للطابع الحقيقي للاتصالات والتي كان كثير من التعاونين السريين المسجلين يقومون بها مع الضباط المسؤولين عنهم. من جهة أخرى فقد تمت المحافظة على الأدوات التوثيقية وخصوصاً ما يعرف بملفات التسجيل، التي ساهمت لاحقاً بإجراء عملية تطهير على بعض الأشخاص المختارين. لكن من

الضروري التذكير بأنها قتل وإن بشكل جزئي أحد «الأفخاخ المائلة في مشروع التطهير»، لأن عمليات التسجيل وبالرغم من أنها تشمل غالبية أعضاء من الدولة الشيوعي، إلا أنها لا تحتوي على كافة المعلومات الخاصة بهم.

(التطهير) كموضوع سياسي ومعيار تشريعي

لقد أصبح موضوع «تسوية الحسابات مع الماضي» هدفاً سياسياً منذ الأسابيع الأولى لمرحلة ما بعد السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٨٩. وقد ساهمت حالة الراديكالية التي بات يتمتع بها قسم من المجتمع بفرض ذلك الموضوع، بحيث بات هؤلاء يطالبون بعلاقة بعض المورطين في عملية القمع السياسي، وإلغاء جهاز أمن الدولة (STB) وتسريح أعضاء من خدمة الدولة. وكانت تُطرح في النقاشات العامة بشكل تدريجي (منذ شباط ١٩٩٠) فكرة العمل على منع الحزب الشيوعي كلياً. ونضيف هنا بأن هذا الأمر لم يتحقق حتى يومنا هذا.

تعيين ريخارد ساخير وزيراً للداخلية، انتهت في الثالث من كانون الثاني ١٩٩٠ فترة خمسة وأربعون عاماً من السيطرة الاحتكارية لمثلثي الحزب الشيوعي التشيكيوسلوفاكي على وزارة الداخلية. لكن المذكور تعرض منذ البداية لضغوط من قبل المنتدى المدني، حيث كان سبب التوتر بينهما يتركز في اختلاف التصور بين الطرفين حول عملية تحويل وحدات الشرطة والقضايا الوظائفية في الوزارة. ولم يبلغ وزير الداخلية الجديد جهاز أمن الدولة إلا في الواحد والثلاثين من كانون الثاني ١٩٩٠؛ حيث أجبر جميع أعضاء ذلك الجهاز على تسليم أسلحتهم وبطاقتهم العملية وتم نقلهم لاحقاً إلى قطاع الإحتياط. بعد ذلك تم في الوزارة إنشاء معهد حماية الدستور والمديقراطية. وتولّت اللجان المدنية وبلجان التدقيق التي كان فيها أيضاً أعضاء من المنتدى المدني، مهمة المراقبة العامة على عملية «تغير الكوادر» في الوزارة. لكن حل الوسط الشكلي هذا كان في حقيقة الأمر مجرد حل افتراضي وخالي، لأنه منذ تلك الفترة أصبح يوجد في وزارة الداخلية الفدرالية عملياً «نوعان من الحكم».

وزير الداخلية ساخير تعرض فجأة لانتقادات من قبل المنتدى المدني بسبب قيامه بعمليات تطهير غير قانونية بحق النواب وغيرهم من المسؤولين الدستوريين. وكانت «عملية التطهير المتواحشة» كما أطلق عليها قدّمت بعد موافقة الوزير، بأمر من قائد الإدارة الداخلية والتنظيمية لوزارة الداخلية الفدرالية الرائد فاتسلاف نوفوتني، الذي كان موظفاً منذ فترة طويلة في القوى الأمنية ((التطبيعية)) (نسبة إلى مرحلة التطبيع التي كانت تعمل خلالها). ولم يتم إلا في الثاني من أبريل (نيسان) ١٩٩٠ جمع الملفات والمواد الأرشيفية الأخرى التي كان جهاز أمن الدولة السابق يحتفظ بها عن بعض النواب الحاليين، حيث جرى إغلاقها مجدداً في الأرشيف. لكن الوزير أفاد في تصريح لاحق بأنه قد جرت عمليات تطهير «مجموعات كاملة من الأشخاص» من قبل مدير معهد حماية الدستور

والديمقراطية، وأنه قد تم بعد ذلك سحب بطاقات التسجيل الخاصة بالنواب من «الأرشيف العملي» وإغلاقها في خزنته الحديدية الخاصة لكي لا يمكن أي شخص من التصرف بها كيما يشاء. وبغض النظر عن الطرف الذي كان يحفر على إجراء عملية التطهير ضد السياسيين، فإن ظاهرة «(التطهير)» أصبحت بمثابة المارد الذي أطلق من مصباحه : «فكل من كان يتحرّك في الطوابق العليا للسياسة كان يعتبر هدفاً محتملاً لجمع أو فيرفة المعلومات الخطيرة عنه. وبطبيعة الحال، فإن الشيوخين السابقين والحاليين كانوا في الواقع الوحدين القادرين على الدخول إلى مصادر المعلومات. نتيجة لذلك، تحولت الثورة المسالمة وبشكل مفاجئ إلى حالة مريرة يتم خلالها التدقيق بالأشخاص الموجودين، للتأكد فيما إذا كانوا يمثلون بالفعل الأشخاص الحقيقيين المفترض وجودهم في تلك المناصب».

لقد كان الوزير ساخير موجوداً أيضاً فيخلفية أول «فضيحة تطهير» جرت في يونيو (حزيران) ١٩٩٠. فقد أعلن نائبه، المعارض السابق يان رومل، بشكل علني بأن رئيس حزب الشعب التشيكوسلوفاكي يوزف بارتونتشيك (أي منافس ساخير لرئاسة الحزب المذكور) كان يتعاون بشكل سري مع مخابرات الدولة (STB)، وأنه رفض اقتراحاً مقدماً له من قبل رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل لكي يستقيل من منصبه بعيداً عن الأضواء. وكما تبين لاحقاً، فإن الانهيار المذكور كان صحيحاً، لكن الظروف المحيطة بالإعلان عنه كانت سيئة (بتعبير ألطاف) من الناحية السياسية. فقد صدر الإعلان قبل يوم واحد فقط من أول انتخابات برلمانية ديمقراطية كان فيها حزب الشعب التشيكوسلوفاكي يشكل غريماً للمنتدى المدني، الذي فاز بالانتخابات في نهاية الأمر وبفارق كبير. وبالرغم من أن الحكومة الفدرالية الجديدة قررت في الواحد والعشرين من يونيو ١٩٩٠ منع عملية التطهير، إلا أنه لم يكن ممكناً وقف التحرك في هذا القطاع. ففي الأشهر التالية أصبح بعض النواب الراديكاليين بمثابة الدافع الرئيسي لهذه العملية، حيث قرروا قبل شهر من الانتخابات المحلية إجراء عملية تطهير (وإن بشكل سريع وفوضوي) على جميع المرشحين المترشحين. إضافة لذلك فقد أسس البرلمان في سبتمبر من عام ١٩٩٠ لجنة جديدة يقودها ييرجي رومل (والد يان رومل) طلب منها التدقيق مجدداً في أحداث شهر تشرين الثاني ١٩٨٩. وقد حصل أعضاء هذه اللجنة في كانون الثاني من عام ١٩٩٠ وبناء على موافقة من وزير الداخلية الفدرالي، على كافة تسجيلات الملفات التابعة للمديريات الفرعية لفوج الأمن الوطني السابق.

في بداية العام التالي احتدّ مجدداً الوضع المرتبط بقضايا عمليات «(التطهير)» الجديدة. فقد تمكّن المعارض السابق فاتسلاف بيندا خلال جلسة لرئاسة البرلمان الفدرالي من فرض اقتراح حول «(التنظيف الأخلاقي للبرلمان)»؛ وبعد بضعة أيام تم اتخاذ قرار حول التدقيق بالحكومة الفدرالية والكثير من المؤسسات الفدرالية الأخرى. وتولّت «لجنة السابع عشر من تشرين الثاني» عملية التطهير الخاصة بالنواب، حيث قامت في مارس (آذار) من عام ١٩٩١ بنشر أسماء عشرة نواب مسجلين في الدوائر الأولى والثانية والثالثة لمديرية الأمن العام بصفتهم عمالء سريين مع جهاز أمن

الدولة (STB). بعد شهرين من ذلك تم تعليم نتائج عملية التطهير التي شملت الحكومة الفدرالية ونوابها (ثبتت تعامل ١٤ منهم) وموظفي مكتب الحكومة الفدرالية (حيث ثبت تعاون ٣٣ شخصاً منهم كذلك مع جهاز أمن الدولة). وجاءت النتائج ماثلة لعمليات التطهير التي شملت على سبيل المثال مكاتب البرلمان الفدرالي، حيث أعلن رئيسه ألكسندر دوبتشيك عن ثبوت تعاون ٢٥ شخصاً من العاملين معه والذين خضعوا لعملية التطهير. ومع بروز قضايا جديدة تؤكد وجود أشخاص مشتبه بهم في مؤسسات الدولة وعلى كافة المستويات، ارتفعت الأصوات المطالبة بإجراء تعديل تشرعي على مشروع ((التطهير)). وفي يونيو من عام ١٩٩١ توافقت النخبة الحاكمة في تلك الفترة على الخطوط العريضة للقانون الفدرالي المستقبلي».

واستناداً لهذا القانون الحكومي، فقد كان من المفترض أن يُطرد من العمل في مؤسسات الدولة ((ابتداء من منصب مدير قسم في الوزارة وحتى منصب مسؤول موظفين على مستوى الإقليم))، أعضاء الشرطة السرية السابقة الذين كانوا يعملون في ما يعرف بقسم النضال ضد العدو الداخلي، وموظفو المخابرات الشيوعية، والتعاونون السريون مع أمن الدولة، ومسئولي الحزب الشيوعي من كافة الرتب الذين كانوا يديرون أمن الدولة. ولم يكن مفترضاً إجراء عملية تطهير على الوزراء والنواب. لكن تم في نهاية الأمر وتحديداً في الرابع من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١ المصادقة على قانون ((التطهير)) بصيغة أكثر تشدداً بفضل أصوات النواب اليمينيين.

ويشير الاسم المعقد نسبياً ((للقانون الكبير للتطهير)) إلى حجم فاعليته التي طالت عملياً مجموعة كبيرة من الأشخاص. فقد أبعد عن المناصب والوظائف قسم من القيادة السابقة للحزب الشيوعي التشيكي سلوفاكي، والأعضاء السابقين للوحدات المسلحة التابعة للحزب الشيوعي (الميليشيا الشعبية)، وقسم كبير جداً من أعضاء أمن الدولة (STB) ومعاونיהם السريين، وأعضاء اللجان العاملة والطلاب المتخرين من بعض الجامعات السوفيتية الخاصة. وتم في القانون الخاص (القانون الصغير للتطهير) الذي تمت المصادقة عليه بعد بضعة أشهر، تعديل «بعض المعطيات الخاصة بعمل بعض المناصب التي يتم تعينها أو شغلها من قبل أفراد شرطة الجمهورية التشيكية وأعضاء قسم التربية والإصلاح في الجمهورية التشيكية».

وبالرغم من أن المتعارف عليه بشكل عام هو أن السياسيين اليمينيين يوافقون عادة على عمليات التطهير في حين أن اليساريين يرفضونه، لكن المسكرات المفردة الخاصة بهذا الأمر تشكلت فيحقيقة الأمر على طول الساحة السياسية. فمناصرو قوانين ((التطهير)) كانوا يعتبروها بمثابة خطوة حقيقة تساهمن بمنع الأشخاص الخطيرين من العمل في مؤسسات الدولة وبأنها تحمي النظام الديمقراطي من مخلفات الماضي. مقابل ذلك، فقد حاول الشيوعيون الطعن بهذه القوانين (خلال الأعوام التالية)، لكن أيضاً وكتمثيلين عن الحركة المدنية والحزب الاجتماعي الديمقراطي، الذين بالإضافة لرفضهم مبدأ ((الذنب الجماعي)) الذي كان يتم فرضه، كانوا يتقدون القوانين لاعتمادها على

مبدأ المفعول الرجعي، ولأنها تعمم الذنب، ولأنها تقوم بعملية التطهير والتدقيق بالاستناد إلى وثائق ذات أصل شيوعي.

٢٠٥

وبالرغم من أن قوانين «التطهير» لم تتعلق فقط بالعلماء السريين لأمن الدولة (STB)، إلا أن اهتمام عامة الشعب تركز عليهم بالدرجة الرئيسية في الأعوام التالية، وتحول الصراع الخاص بالتطهير في غالب الأحيان إلى فضائح تطال أشخاصاً مهددين أتهموا بالتعامل مع أمن الدولة الشيوعي بالرغم من أنهم كانوا حاصلين على شهادة تبيّن عكس ذلك. وبالرغم من أنه لا يوجد كشف بالعدد الإجمالي للأشخاص الذين خضعوا لعملية «التطهير» (أفيد بأنه حتى نهاية شهر يونيو ١٩٩٤ تم تقديم ٢٥٠ ألف طلب أنجزت جميعها - وتبين ثبوت تعامل ١٤ ألفاً منها مع (STB)؛ وفي الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ كان قسم التطهير في وزارة الداخلية ينجز أكثر من ١٠٠ طلب يومياً، وإنه يتبيّن من الأرقام المدرجة أعلاه بأنه لم يكن ممكناً تجنب الخوض في مثل هذه القضايا.

الاشتراكي الراديكالي والموقع السابق على ميثاق ٧٧ بيتر أوول، حدد بصفته أحدعارضين الرئيسيين لقوانين «التطهير» الأسباب التي اعتمد عليها لاعتبار «قانون التطهير» غير مقبول بالنسبة إليه، حيث قال: «حتى لو أن التبرير الرسمي لقانون التطهير قد انطلق من المخاوف التي تشير بأن الأشخاص السياسيين قد يتسرّبون إلى إدارة الدولة ويتسربون لها بخسائر، فإن أحداً لم يصدق هذا الكلام. فالجميع كانوا يتعاملون مع قانون التطهير على أنه شكل من أشكال العقاب غير القضائي ضد المتعاونين سابقاً مع جهاز أمن الدولة (STB). وفي حقيقة الأمر فإن هذا القانون قد طالهم أكثر من أن يطال العاملين الرئيسيين، الذين كان بإمكانهم في حال تمكنوا من البقاء في وزارة الداخلية، الحفاظ على وظائفهم استناداً لشروط معينة أو لاستثناءات خاصة». وفي خريف العام ١٩٩٢ قيمت المحكمة الدستورية بناء على توصية من ٩٩ نائباً (أي ثلث الأعضاء تقريباً) من البرلمان الفدرالي الذين كان يترأسهم أوول شخصياً، دستورية «القانون الكبير للتطهير». ورفضت المحكمة الشكوى المقدمة ولم تلغ سوى بعض أحكام القانون، من ضمنها الفقرات المثيرة للخلاف بخصوص المتعاونين السريين مع أمن الدولة، حيث لم يكن الشخص المعنى يعلم أصلاً بأنه قد تعاون مع هذا الجهاز. فعلى سبيل المثال ورد من بين أسماء المرشحين للتعاون السري اسم الرئيس فاتسلاف هافل.

في ربيع العام ٢٠٠١ اندلعت أكبر فضيحة على الإطلاق وكانت مرتبطة بعملية منح شهادات التطهير (التي ثبت بأن حاملها لم يتعاون مع أمن الدولة السابق). فقد أعلن وزير الداخلية آنذاك بأنه من بين المئة وخمسين ألفاً من الأشخاص الذين خضعوا للعمليات تدقيق، تم في بداية التسعينيات منح بعض هؤلاء شهادات التطهير دون أن يستحقوها. لكن لم تكشف في نهاية الأمر إلا ١١٧ حالة، ارتبطت جميعها بأعضاء سابقين في جهاز المخابرات العسكرية التي كانت جزءاً من أمن

الدولة (STB). وكانت هذه الوثائق تُمنع من قبل وزارة الداخلية التي كانت تقوم بعملية التطهير بشكل خاطئ، وذلك لأنها لم تكن تملك المعطيات الالزامية من وزارة الدفاع التي أصبحت منذ العام ١٩٩٠ مسؤولة عن المخابرات العسكرية. في هذا السياق صرخ وزير الداخلية الفدرالي السابق يان لانغووش بأن: «أقرأ صراحةً مغفطة كانت تأتي من وزارة الدفاع لكنها كانت تحتوي على معلومات لم يكن من الممكن التأكيد منها، وذلك لأن وزارة الدفاع لم تكن تسمع بالاطلاع على وثائقها». القضية المذكورة تشير إلى أن «القانون الكبير للتطهير» يتمتع بالكثير من الأخطاء التنظيمية. وبالإضافة لما سبق قد يكون من الضروري الإشارة إلى أن القانون المذكور لن يحمي إدارة الدولة من جميع التعاملين السابقين مع القوى الأمنية القمعية للنظام السابق: «وثمة سؤال يبقى مائلاً في هذا السياق: إلى أي حد قد تم التأكيد أيضاً من المتعاونين السريين مع الأقسام العملية لإدارة المراقبة، وإدارة تكنولوجيا المخابرات التابعة للأمن الوطني السابق، وإدارة التحقيق التابعة لأمن الدولة، والتي لم يتم إدراج ملفاتها بشكل كامل إلا في السجلات التابعة لهذه الإدارات نفسها». وقد تم أيضاً تناسياً مؤسسات قمعية أخرى مثل: الجهاز السوري الشيعي الوحيد الذي لم يتم منذ العام ١٩٤٥ ابتعاده من قبل أمن الدولة - مديرية المخابرات التابعة لقيادة الأركان (أي المخابرات العسكرية)، شبكة المخابرات التابعة لفرع حرس الحدود وحماية حدود الدولة، وفي النهاية أيضاً قسم من الإدارة الفدرالية للأمن العام.

لقد تم انتقاد عملية المصادقة على قوانين التطهير وتطبيقها من قبل قسم من السياسيين التشيك والمنظمات غير الحكومية المحلية (من بين هؤلاء نشرت لجنة هلسنكي التشيكية بدورها موقفها الرافض لذلك)، لكن أيضاً من قبل بعض المؤسسات الأجنبية. وغالباً ما تتم الإشارة في هذا السياق إلى الموقف الذي عبر عنه المجلس الإداري لمكتب العمل الدولي في العام ١٩٩٢، حيث دعا فيه حكومة الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية لاتخاذ الإجراءات الضرورية لإلغاء قانون التطهير أو تغييره، وتأمين التوعيّضات لجميع الأشخاص الذين تعرضوا للملاحقة بشكل غير عادل. وأشارت لجنة التحقيق التابعة لمنظمة العمل الدولية في العام ١٩٩٥ بأنه لم يتم تحقيق سوى تقدم طفيف في عملية الالتزام بنصيحة المنظمة. فبرغم الفيتو الذي تقدم به رئيس الجمهورية فاتسلاف هافل، تم تجديد فعالية القانون حتى العام ٢٠٠٠ (تم بعد ذلك تجديده مرة أخرى، لكن لفترة غير محددة هذه المرة). واقتصرت اللجنة أن توجه المنظمة الدولية دعوة إلى حكومة الجمهورية التشيكية تدعوها فيها لاتخاذ إجراءات تهدف لإلغاء أو تغيير فقرات من القانون التي لا تتوافق مع المعاهدة رقم ١١١. وصدر انتقاد بهذا الخصوص أيضاً من المجلس الأوروبي، والبرلمان الأوروبي، ومن بعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية والعالمية. لكن من جهة أخرى فقد قررت ثلاثة دول شيوعية سابقة تبني الخيار التشيكوسلوفاكي فقامت لاحقاً. وإن بشكل مختلف وبواقع أخف نسبياً. بإدراج عملية التطهير ضمن نظامها القانوني.

يعكس ذلك فقد صادق مجلس قضاة المحكمة الدستورية التشيكوسلوفاكية الفدرالية على رأي مختلف، حيث رفض إعادة تقييم دستورية القانون الصغير للتطهير، واعتبره صالحًا وفاعلاً حتى في تلك الأقسام التي تتوافق مع القسم غير الدستوري من القانون الكبير للتطهير. وأفاد في معرض تبريره لذلك، بأن الإجراءات الناجمة عن قوانين التطهير لها الأولوية مقارنة بحق المواطنين الأساسي للوصول إلى المناصب العامة والمتخصصة بناء على شروط متساوية، أو مقارنة بممارسة العمل أو المهن دون تمييز، وفق ما تنص عليه المعاهدة رقم 111.

وفي كانون الثاني من العام ١٩٩٩ رفض المجلس النيابي لبرلمان الجمهورية التشيكية الاقتراح النيابي للقانون الذي كان من المفترض أن يتم على أساسه إلغاء القانون الكبير للتطهير (وكان قد رُفض مشروع القانون المقدم في العام ١٩٩٨ والذي كان يدعوا أيضًا لإلغاء القانون المذكور). وقد تمتلئ آخر محاولة جدية للطعن بدستورية قوانين عملية التطهير بالاقتراح الذي تقدمت به مجموعة من النواب، والذي تم تقديمها أمام المحكمة الدستورية في مارس (آذار) من عام ٢٠٠١. فقد رفض مجلس قضاة المحكمة الدستورية هذا الاقتراح، لكنه دعا البرلمان إلى المصادقة وبشكل سريع على قانون خاص بالخدمة في الدولة.

يحمل بيتر بلاجيك إجازة في التاريخ من كلية الفلسفة التابعة لجامعة كارل، الرابع. يعمل حالياً كباحث في معهد التاريخ الحديث لدى أكاديمية العلوم بالجمهورية التشيكية.

الطريق التشيكية الوسطى لتجاوز الماضي الشمولي

بافل جاتشيك

بدأت أولى الخطوات العملية لمشروع تسوية الحسابات مع ماضينا الشمولي منذ الساعات الأولى للمظاهرات الطلابية في السابع عشر من عام ١٩٨٩. وكان من المنطقي أن تكون محددة بكمية المعلومات الضئيلة المتوفرة للمجتمع المدني الموجه ديمقراطياً. وبالطبع فإن مسألة تجاوز الشيوعية من النواحي الأخلاقية، السياسية، المؤسساتية والمادية كانت مرتبطة بكلفة قطاعات المجتمعين الشيكي والسلوفاكي؛ وقد شمل ذلك من جهة أفراد القيادة السابقة، أعضاء الحزب الشيوعي، الشرطة السرية التابعة لأمن الدولة وشبكاتها المترفة، الميليشيات، ضباط الجيش الشعبي، ومن جهة أخرى أعضاء الأحزاب المشرّع لها ضمن إطار الجبهة الوطنية المنهارة، ومواطني «الم منطقة الرمادية»، وأخيراً وليس آخرأ المعارضون والسجناء السياسيون.

المرحلة الأولى من مشروع التسوية مع الماضي تأثرت بالدرجة الأساسية بقلة المعلومات المتوفرة لدى مثلي المعارضة، الذين حملوا على أكتافهم عبء المسؤولية التاريخية واستلموا السلطة بشكل تدريجي. وحتى في هذا القطاع المحدد فقد سادت العشوائية في أكثر من اتجاه ولفترة طويلة من الزمن. في البداية لعبت التجارب المختلفة للمجموعات الاجتماعية العديدة دوراً كبيراً والتي كانت في نهاية العام ١٩٨٩ وببداية العام ١٩٩٠ تتركز في المعارضة، بالإضافة لتبسيط الروابط المختلفة التي كانت تقيمها مع النظام الشيكي-سلوفاكي بعد مرحلة التطبيع. ولم يستند المتذمرون المدنيون وحده من الوقت عندما تم اتخاذ القرار بتنظيم أول انتخابات حرة في يونيو من عام ١٩٩٠. فالأشهر الستة قبل الانتخابات مكنت رموز ما تبقى من النظام السابق من البقاء «في المناصب»، بل تمت «حماية» بعض المؤسسات بأكملها من عملية التحول. لكن الظاهرة الأخطر تمثلت بالاحتفاظ على استمرارية الحكم، وهو ما ظهر في القطاع القانوني بالدرجة الأولى، والوظيفي، وفي النهاية في قطاعات مميزة جداً كقطاع المعلومات الصنفية في خانة السرية. ومن وجهاً نظر السلطة الجاري تشكيلها فإن العام ١٩٩٠ كان عام الحملات السريعة والانتصارات. لكن جهل تلك القوى بآليات السلطة الشيوعية تسبب بالدرجة الرئيسية بمنع تدمير النظام الشيوعي بشكل سريع وكامل.

ومنطقياً، فقد أصبح البرلمان الفدرالي والمجلس الوطني الميدان المدني لأول مرحلة من مراحل تسوية الحسابات مع الماضي، المحددة في البداية من خلال إرادة المظاهرين الموجودين في الساحات

وي موقف قادة المنتدى المدني. وكانت السمة الرئيسية لهذه الفترة تمثل بالمستوى التشريعي المتعلق بمسألة التعامل مع الماضي، والتحضير والمصادقة على القوانين الخاصة بإعادة الممتلكات، وعملية التأهيل، وغيرها من القوانين التي كانت تشمل الجموعات والأفراد الملاحقين من قبل النظام الشيوعي. وبين مبكراً بأن الظروف السائدة في المناطق التشيكية وفي سلوفاكيا كانت مباغنة جداً، ولذلك تحولت العلاقة القائمة حالاً مسالة تجاوز مشاكل الماضي - بالإضافة لأسباب أخرى - إلى سبب لتقسيم الدولة المشتركة.

في البداية كان التحقيق بالقضايا المقدمة من قبل أفراد وشركات مختلفة يتم من قبل مؤسسات متعددة جذورها إلى النظام الذي كان قائماً قبل شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ وكان أفرادها يرتبطون بشكل وثيق بالماضي: الإدعاء العسكري العام والمفتشون في كافة المستويات من فيها مديرية التفتيش التابعة لوزارة الداخلية. والقضايا التي لم تستقطب اهتمام الرأي العام خلال الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١، أي بالدرجة الرئيسية اهتمام السياسيين والصحفيين، كانت تُسحب عن الطاولة وتلغى بكل سهولة. وقد حصلت مديرية التوثيق والتدقيق في نشاطات أمن الدولة على الكثير من تلك القضايا لاحقاً، لكنها وأسباب مختلفة، لم تكن قادرة على أن تؤثر بها الشيء الكثير.

عملية التطهير والشفافية

شكل العمل الذي قامت به اللجنة البرلمانية الفدرالية لتوضيح ملابسات أحداث السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٨٩ مصدرأً مهماً للمجتمع المدني والقطاع السياسي لكي يطلعوا على الماضي القريب. فتبيّن لنشاطاتها في هذا الإطار إطلع المواطنين وإن بشكل جزئي على وضع النظام التطبيعي قبل فترة قصيرة من سقوطه. وقد فتحت اللجنة أخيراً مشكلة ما يعرف بعمليات التطهير، وساهمت نشاطاتها بإصدار إدانته عامة للظروف الختامية المرافقة لعمل النظام الشمولي - أي الاستخدام الشامل للمخبرين الأمنيين. ونتيجة لعمل هذه اللجنة فقد تم بتاريخ ٤ تشرين أول ١٩٩١ المصادقة على القانون الفدرالي المعروف باسم قانون التطهير (ومن ثم تم ذلك على مستوى البرلمانات الوطنية أيضاً)، والذي شكل أول صياغة قانونية غير كاملة لمسألة حماية مؤسسات الدولة من الأشخاص الذين كانوا جزءاً من القيادة الشيوعية ومن بعض ركائز السلطة الشمولية. هذا القانون الذي حدد «بعض التصورات الأخرى لفاعلية بعض المناصب في مؤسسات الدولة ومنظوماتها»، صرَّف من مناصب الدولة المختارة جزءاً هاماً من الأشخاص الذين كانوا من نخبة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وأعضاء الميليشيات الشعبية، وأمن الدولة والتعاونين معه، وأعضاء المجالس المؤثرة وخريجي الجامعات والمدارس الأمنية في الاتحاد السوفيتي. ويمكن القول باختصار، بأن القانون شكل بالنسبة لليمين رمزاً للتغييرات بعد العام ١٩٨٩ وبالنسبة لليسار وسيلة للاضطهاد التي يجب العمل لتغييرها. لكن لم يكن بمقدور أي من التيارات السياسية أن يحسن أو يلغيه دون أن يقدم بديلاً عنه، كما لم يكن ممكناً إدراج مبادئه في القانون الخاص بالخدمة

في مؤسسات الدولة. لكن تم وبشكل جزئي استبدال قانون التطهير بهيكلية جديدة لحماية مؤسسات الدولة والمنظمات المعاونة معها. وقد تم تحقيقها في إطار عمليات التدقيق مع الأشخاص الذين سيطّلعون على المعلومات السرية، وذلك قبل تأسيس مديرية الأمن الوطني بناءً على توصيات حلف الناتو.

مكتب التوثيق والتدقيق في جرائم الشيوعية

في نفس الفترة تقريباً والتي تمت خلالها المصادقة على قانون التطهير، بدأت المرحلة الثانية من عملية تسوية الحسابات مع الماضي وتجاوزه. فبأمر من وزارة الداخلية الفدرالية تم إنشاء مديرية خاصة في الوزارة للقيام بعمليات التوثيق والتحقيق في نشاطات جهاز أمن الدولة، وأوكلت إليها مهمة تحليل الوثائق المورشفة، والتحقيق في قضايا مقدمة من قبل أفراد أو مؤسسات لها علاقة بالشرطة السرية السابقة، والتحقيق في النشاطات الإجرامية لأعصابها. وقبل تقسيم الفدرالية التشيكوسلوفاكية بقليل، تم إنشاء فرع جديد لمكتب التوثيق والتحقيق في نشاطات جهاز أمن الدولة، وتم إلحاقه بمكتب التحقيق في الجمهورية التشيكية والذي وصل عدد العاملين فيه نهاية العام ١٩٩٤ إلى خمسين موظفاً.

ولقد تبيّن خلال العام ١٩٩٣ بأن المكتب نشاً في وقت متاخر وبصلاحيات قليلة. ويرز على الساحة في وقت كان يسود خلاله انطباع لدى الغالبية العظمى من الشركاء - أي المسؤولين عن الأرشيف والمؤسسات المخابراتية - بأن مشروع التسوية مع الماضي قد انتهى عملياً. ويرغم هذه العقبات، فقد تمكّن المكتب من إنجاز ١٠٥٥ قضية، وأصدر المحققون في ٤٤ قضية أخرى اتهامات ضد بعض الأشخاص. وبمبادرة من المدعي العام وبناءً على اتفاقية مع وزير الداخلية تم توقيعها في (فبراير) شباط من العام ١٩٩٣ ، نشاً مركز تنسيقي للتوثيق والتحقيق في العنف الذي مورس ضد الشعب التشيكي من ٨,٥١٩٤٥ ولغاية ٣١,١٢,١٩٨٩ . وقد تغير اسم هذا المركز بسبب عملية التحويل التي خضعت لها مؤسسة الإدعاء العام ، فأصبح اسمه المركز التنسيقي لتوثيق مخالفات النظام الشيوعي ، التابع لوزارة العدل بالجمهورية التشيكية.

في يوليو (تموز) ١٩٩٣ وبعد صراع سياسي مرير، صادق المشرعون التشيك المدركون لواجب البرلمان المستَخِب بشكل حر لتسوية الحسابات مع النظام الشيوعي ، على القانون الخاص ((بعد قانونية النظام الشيوعي والنضال ضده)). وقد أشارت هذه الصيغة بأن الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ((وقادته وأعضاءه مسؤولون عن طريقة الحكم التي سادت في البلاد خلال الأعوام ١٩٤٨ - ١٩٨٩ ، وبشكل خاص عن التدمير المرموج للقيم التقليدية للحضارة الأوروبية ، وعن الخرق المتعمد لحقوق الإنسان والحربيات ، وعن الانهيار الأخلاقي والاقتصادي المترافق مع الجرائم القضائية والإرهاب ضد من يتبنى رأياً مختلفاً ، وعن استبدال اقتصاد السوق الفعال بآخر موجه مركزياً ، وتدمير المبادئ التقليدية لقانون الملكية ، وإساءة استخدام التربية والتعليم ، والعلم ،

والثقافة لتحقيق أهداف سياسية وإيديولوجية ، والتدمير المعتمد للطبيعة...). لكن سادت ظاهرة فريدة من نوعها التطور السياسي للجمهورية التشيكية ، حيث لا يزال موجوداً حتى الآن خلف قوي نسبياً للحزب الشمولي السابق - أي الحزب الشيوعي في تشيكيا ومورافيا ، وذلك بالرغم من أن القانون المذكور ينص بوضوح على أن: «الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي كان بمثابة منظمة إجرامية تستحق الإدانة مثل المنظمات الأخرى القائمة استناداً لإيديولوجيته ، والتي في نشاطها العام تقوم بأعمال تؤدي لخرق حقوق الإنسان والنظام الديمقراطي».

نتيجة لهذا القانون أيضاً فقد نشا ضمن الهيئات العامة للشرطة مكتب التوثيق والتحقيق في جرائم الشيوعية والذي ترأسه فاتسلاف بيندا ، مثل المعارضة المسيحية السابقة والسياسي الناشئ بعد ثورة العام ١٩٨٩ ، والذي اعتمد في نشاطه على من سبقه من العاملين ضمن إطار وزارة الداخلية والعدل. وقد نص الأمر الصادر عن وزير الداخلية يان رومل في أبريل من عام ١٩٩٥ بأن المكتب مخول بالتحقيق في القضايا الإجرامية المرتكبة خلال الفترة بين ٢٥ شباط ١٩٤٨ و ٢٩ كانون الأول ١٩٨٩ ، ((إلا في القضايا التي تمت خلالها إدانة أو إففاء أي شخص بناءً على أسباب سياسية غير متوافقة مع المبادئ الرئيسية للنظام القانوني في الدولة الديمقرatية)). وفي نهاية الأمر فقد كان المكتب المذكور مخولاً بجمع وتقديم وتوثيق ((الحقائق والنشاطات المرتبطة بظلم النظام الشيوعي وبالتضليل ضده)). وفي مايو (أيار) من عام ١٩٩٧ صرخ مديره لوسائل الإعلام قائلاً: «نحن الجهاز البوليسى الوحيد من هذا النوع في دول التكتل الشرقي السابق.... في البداية شُكِّلت الدول الأجنبية بتصورنا هذا ، لكن الوضع تغير بشكل راديكالي. فقد بات الغرب يكيل إلينا الثناء ، وتحاول دول أخرى في الشرق تشكيل مؤسسات مشابهة».

في ذلك الوقت ارتفع عدد موظفي المكتب المكون من فرع التوثيق والتحقيق إلى تسعين موظفاً؛ وقد أصدر المحققون السبعة عشر العاملون فيه اتهامات جرمية في ٤٣ قضية ضد ١٠٠ شخص من مثلي الأجهزة السياسية أو التنفيذية للنظام الشيوعي. وبينت التجربة العملية ضرورة وجود تنسيق وثيق بين الفرعين ؛ فالمحققين لم يكونوا قادرين على قراءة القضايا المعقّدة دون الحصول على العون الأخّاصي من قبل موظفي قسم التوثيق. من جهة أخرى فقد كان يوجد ومنذ اللحظة الأولى صراع تنظيمي أساسي : فالمحققون كانوا يتدرّجون وفق مبدأ النقاط ، أي من جرية إلى أخرى. وكانت النتائج الصادرة عنهم تجاه عامة الشعب محددة بواسطة القانون بحيث كان يتم فقط كشف رموز أسماء الأشخاص التي صدرت بحقهم اتهامات معينة ، ويتم سرد فقرات القانون بشكل جاف جداً. أما عملية التوثيق ، وبالرغم من أن هدفها الرئيسي كان يتجسد بمساعدة المحققين ، فقد كان لها دور أكثر جدية . في إعادة هيكلة النظام الشمولي بمساعدة التحاليل المقدمة من انتاجه المعلوماتي الخاص ، وتقديم الحقائق بهدف إصدار التقارير عن النظام الشمولي وأعماله الإجرامية.

لقد ركّز المكتب في المقام الأول على القضايا الهمة المرتبطة بأعضاء النخبة الخزينة والأمنية (خيانة الوطن أثناء احتلال تشيكوسلوفاكيا من قبل جيوش حلف وارسو في العام ١٩٦٨)،

وعناصر المراتب الوسطى والعليا للشرطة التشيكية (على سبيل المثال عملية ASANACE - التي كانت تهدف في بداية الثمانينات إلى إجبار معارضي النظام على المиграة من البلاد بالقوة)، إطلاق النار على الحدود أثناء عمليات الهرب من المعسكرات المخصصة للعمل الإلزامي، أو التعذيب الذي كان يمارسه المحققون خلال الخمسينيات. أما قسم التوثيق في المكتب فقد حل بشكل تدريجي مئات القضايا، وصاغ التقييمات الأخلاقية للمحققين وحتى القضاة، وحدد نشاطات بعض المنظمات القمعية المختارة، خصوصاً جهاز أمن الدولة. وأخيراً وليس آخرًا، فقد أصدر مطبوعة (Securitas Imperii) حيث كان ينشر بشكل دوري الدراسات والمقالات والوثائق، وخصوصاً تلك المتعلقة بطريقة عمل المؤسسات الشيوعية.

مشاكل عمل مكتب التوثيق والتدقيق في جرائم الشيوعية

لفترة طويلة من الزمن، لم يكن يرغب المدعي العام ولا المحاكم الممثلة بالشيوعيين السابقين ومثلهم القضاة الشيوعيون ((الطبقي)) أن يتم في البلاد أي نوع من أنواع التحقيق. وفي نهاية العام ١٩٧٧ أعلن بينما بشكل علني : «نحن نخوض معركة معقدة منذ بداية عملنا ونصطدم بكثير من العقبات. ففي الشهرين الأخيرين تقريرًا جرى تطور درامي نسبياً، حيث وبعكس العقبات السابقة ذات الطابع الشكلي... بدأت تنشط (لدى القضاة التشيكية) الآليات ذات الطابع الإيديولوجي الصرف. ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لحقيقة أنها بدأنا نلاحق بعض القضاة...». وحتى نهاية العام ١٩٩٨ عندما أعيد في ظل ظروف خاصة تنظيم مكتب التوثيق والتدقيق في جرائم الشيوعية من قبل الحكومة الاجتماعية - الديمقراطية، فإن محققى المكتب كانوا قد لاحقوا ٨٧ شخصاً في ٤٧ قضية، وكان يوجد في مكتب المدعي العام ٢٦ اقتراحًا بتوجيه تهم مختلفة لأربعين شخصاً (وصدرت تهم بحق ٦ آخرين)، في حين كانت هناك ٤٠٠ قضية أخرى لا تزال طور التحقيق.

كان موظفو المكتب يدركون بأنهم لا يمكن أن يكونوا الوسيلة أو الأداة الوحيدة للشعب التشيكى (الدولة) لتجاوز الماضي، وذلك لأنهم لن يتمكنا من ملاحة سوى نسبة صغيرة من الجرائم المركبة من قبل أقطاب النظام السابق. في هذا السياق أعلن بينما بأن : «(الغالبية الكبرى من الجرائم ستبقى دون عقاب، وهذه حقيقة مرّة. نحن لا نخدع أنفسنا بالقول بأننا سنكون قادرين على معاقبة كل الشر الذي تم ارتكابه من قبل النظام الشيوعي طوال ٤٢ عاماً. إن عملنا يخدم المستقبل بالدرجة الأولى، وعملية بناء الدولة القانونية. نريد أن نجدد الوعي بأن كل جريمة ارتكبت، حتى لو تمنت بأكبر غطاء سلطوي ممكن، فستعرض مرتكبها للعقاب يوماً ما. ونريد (بطبيعة الحال) أن يعيش كل شخص بسبب بذلك الجرم في حالة من الخوف حتى وفاته، وبقلق دائم حول وجوب تعرّضه للعقاب يوماً ما بسبب أفعاله»).

تم إعادة تنظيم المكتب تحت قيادة المدير الجديد إيريني كراتوخيل، وقد شملت التغييرات قسم التحقيق والتوثيق معاً. وبرغم الدعم المعلن لعملية التوثيق إلا أنه قمت تقوية قسم التحقيق، لكن

ذلك لم يُظهر أي تحسن جذري. فقد صعب المدعي العام وحتى المحاكم عملية ملاحقة المذنبين من صفوف الحزب الشيوعي وأمن الدولة والجيش الشعبي، في القضايا الخطيرة مثل خيانة الوطن التي جرت في العام ١٩٦٨.

ويرغم صدور مطبوعات جديدة، فإن النتائج الإعلامية لمكتب التوثيق والتدقيق في جرائم الشيوعية لم تتحسن؛ فقد كان مكتباً بالمعايير والتوجهات الداخلية للدرجة أن أية مبادرة فيه كانت فيحقيقة الأمر مقومة. إضافة لذلك فقد أصبحت قيادته تتخلّى تدريجياً عن المناصب «التي لا حاجة لها بها»، أي بجأة لتخفيف عدد الموظفين. وكان ذلك يتم في الوقت الذي انطلقت فيه بالكامل نشاطات معهد ذاكرة الشعب في كل من بولندا وسلوفاكيا، وتم إحياء نشاط مؤسسة مماثلة في رومانيا وغيرها من دول البلقان بالترافق مع نقاش حول تشكيل وسائل مماثلة. وخلال مقارنة المكتب التشيكي مع المعهد السلوفاكي على سبيل المثال، فيتبين بوضوح بأنه أقل فعالية منه. هنا سببه خضوع المكتب المذكور للشرطة (لرئاسة الشرطة تحديداً)، والحد من الدخول إلى الأرشيف، أو بالأحرى عدم المشاركة في إدارة الانتاج الأرشيفي للأجهزة الأمنية الشيوعية الموزعة بين وزارات الداخلية، الدفاع، والعدل. وبعكس الإداريين التشيكي، فإن الموظفين السلوفاكيين التزموا بالموعد القانوني المحدد لعمليّة تعيم الوثائق السرية، ووجودهم في مؤسسة عامة، فركزوا اهتمامهم على الفترة بين ١٩٣٩ و ١٩٨٩ بشكل خاص، وليسوا مضطّرين للأخذ بعين الاعتبار التركيبة السياسية أو السلطة الآنية.

مع حلول الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٦ كحد أقصى، سيتم في الجمهورية التشيكية طرح السؤال الملح حول كيفية التصرف لاحقاً في قضية تجاوز الماضي الشمولي بطريقة مؤسساتية، وفيما إذا كان مفترضاً السعي لإعادة الوضع الأصلي أو اختيار حل آخر؟ ولا يزال ذلك غير واضح على الإطلاق. فالبرلمان التشيكي لم يصادق بعد على اقتراح القانون الخاص بإنشاء النسخة التشيكية من معهد ذاكرة الشعب، أو حتى النسخة الألمانية منه.

الماضي المعنى عليه بشكل مستمر

إحدى المشاكل الكبرى بعد العام ١٩٨٩ لم تكن فقط مسألة الاستمرارية التشريعية أو الوظيفية، بل أيضاً مثلماتين في وقت متاخر جداً. الاستمرار بفرض السرية. وللأسف، فإن النظام الديمقراطي الجديد تبني بشكل جزئي أحد الرموز المفصلية للنظام الشمولي. فبرغم التحول التدريجي والمستمر للمؤسسات الشيوعية والإزالة الموضوعية للأسباب المرتبطة بجعل الوثائق سرية مثلاً كان يتم في أمن الدولة على سبيل المثال، فلقد استغرق الأمر أكثر من عشرة أعوام لكي يتم بشكل فعلي تعيم قسم من تلك الوثائق. وحتى تاريخ المصادقة على القانون في العام ١٩٩٨، استغل بعض موظفي الدولة الحالة الضبابية التي كانت سائدة وحافظوا بشكل اصطناعي على الطابع السري

لقسم من الأرشيف والوثائق. كما أن بعض المؤسسات المخابراتية حاولت (ولا تزال) تأخير أو منع رفع الغطاء السري الكامل عن بعض المواد العملية لسلفهم الشيوعي. وكان ذلك يتم بالرغم من موقعهم الفصلي ضمن إطار النظام السائد في مرحلة ما قبل ثورة تشرين الثاني، وأهمية وعدم إمكانية تعويض المواد المدارسة من قبلهم فيما يتعلق بفهم الجوهر القمعي للنظام الشمولي أثناء تشخيص وكشف بعض الجرائم.

وبالرغم من أن بعض المسؤولين الرسميين كانوا قد أكدوا في الأعوام الأخيرة بأن قسماً هاماً من الوثائق أو أرشيف النظام الشيوعي السابق لم تعد سرية، إلا أنهم نسوا الإشارة إلى القسم الثاني من الجملة. أي أن هذه الوثائق ليست بمتناول اليد، وهذا في الجوهر يعني الأمر نفسه بالنسبة للمواطن العادي. وكأنهم لم يدركوا بأنه فقط من خلال طريق المواجهة المفتوحة مع الماضي يمكن منع إعادة استخدام تلك الوثائق. وبأنه يجب على المجتمع الديمقراطي أن يعطي إشارة واضحة بأن التحالف مع الشر لن يجدي، وبأنه لا يزيد ولن يحمي هؤلاء الذين ساهموا بقمع أبناء جلدتهم من المواطنين وبالحد من حقوقهم الإنسانية الأساسية. لقد تغير هذا الوضع في يناير (كانون الثاني) من عام ٢٠٠٥ نتيجة للمصادقة على قانون الأرشيف الذي خضع في المشروع التشريعي لعملية التعديل الأساسية لصالح الباحثين، وذلك بسبب الضغط الذي مارسه الأخذائيون والشعب العادي.

العنصر الجوهري الآخر لمسألة تجاوز الماضي الشمولي يتمثل في مشكلة فتح أرشيف أمن الدولة، والتي لم تخضع لعملية ترتيب تشريعي إلا في العام ١٩٩٦ لكن من خلال قانون غير نوعي تماماً وخاص بفتح ملفات أمن الدولة. فالقانون لم يلاحظ ملفات بعض الأجهزة المتفرعة من أمن الدولة وغيرها من الأجهزة الأمنية الشيوعية (مثل مديرية المخابرات التابعة لفرقة حرس الحدود ومصلحة حماية حدود الدولة)، ورفض بشكل مبدئي على سبيل المثال فتح ملفات التعاونين مع الشرطة السياسية السرية. ومن بين المديريات التي لم يتطرق إليها القانون بعد، مديرية الرصد (التي تدير شبكة خاصة من الفنادق والمطاعم)، ومديرية التقنيات الاستخباراتية (التي تستخدم مصالح البريد، والاتصالات الهاتفية، وغيرها من المؤسسات المماثلة)، لكن أيضاً مديرية جوازات السفر وتأشيرات الدخول ذات الأجندة الإدارية الغنية والفردية من نوعها، وبالدرجة الأولى أيضاً المديرية الرئيسية للمخابرات والتي يخاف منها الجميع. وبعكس التعديلات الألمانية فإن القانون لم يحدد عملية دخول الراغبين المخولين بذلك إلى ملفات الكوادر (الوظيفية) والأعضاء السابقين في الشرطة السرية، والتي يوجد فيها من جهة معلومات حول طريقة عملهم أثناء الخدمة، ومستوى تعليمهم، والميداليات التي حصلوا عليها، ودراساتهم في المدارس العليا لجهاز كي. جي. بي في موسكو، والتعويضات المالية، ومن جهة أخرى التقييمات المالية أو غيرها المصروفة لقاء نشاطهم ((العملي)).

بالإضافة لذلك فإن هذا الوضع قد عززته حقيقة أن مواد (لا ملفات) الشرطة السرية الشيوعية كانت تُفتح لعلماء التاريخ بحسب محددة فقط بينما يتم حجبها كلياً عن الصحفيين. وقد أنفقت وزارة الداخلية أموالاً كثيرة تقدر بعشرات الملايين من الكروونات، لكنها لم تنظم أي نشاط لرفع الوعي العام أو أية حملة إعلامية من أي نوع. ولم يكن مستغرباً أن هذا الأسلوب من كشف وثائق الشرطة الشيوعية السرية قد انتهى بالفشل. وفي نهاية العام ١٩٩٩ تم تعيم ٢٢٧٠ ملف فقط (بعضها كان متكرراً)؛ وفي العام ٢٠٠١ عممت وزارة الداخلية ٣٠٠ ملفاً فقط. وبهذا، فإن شكل القانون لم يساعد في تحقيق هدفه الرئيسي - أي كشف السر العائم للنظام الشمولي، وإزاحة القناع عن جوهر طريقة عمل الشكل التشيكوسلوفاكي من الشيوعية السوفيتية، والإشارة إلى معاونيه بشكل محدد وإطلاق أول مرحلة تعريفية من تسوية الحسابات مع الماضي.

منذ العام ١٩٩٠ عملت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ اليمينيين على صياغة إضافة أساسية للقانون تهدف لإزالة جميع التواصص المذكورة أعلاه. بعد عامين، وبعد نقاشات سياسية وعملية مع مثلي أجهزة المخابرات - تمت المصادقة على القانون. لكن للأسف، ويسبب المناورات التالية للنواب الشيوعيين، فقد تم الحد من عملية فتح تلك الملفات بالنسبة للمواطنين الأجانب أيضاً. وبالصادقة على القانون أكد البرلمان التحول الهام في مسألة النظر إلى الماضي أكان في السياسة التشيكية أو في المجتمع بأكمله. وإضافة لذلك فقد تمكن النواب والشيوخ من تجاوز بعض المعايير السياسية المحددة المفروضة بسبب الواقع السياسي - الاجتماعي في بداية التسعينات، والنابعة من خصائص الشكل التشيكوسلوفاكي لتسليم السلطة الشيوعية خلال الثورة المختلية وبعدها بقليل. إضافة لذلك فقد شكل الأمر إشارة هامة تم إرسالها إلى جميع الدول الشيوعية السابقة، مفادها أن الجمهورية التشيكية لا تقصد الديناميكية في مشروع التسوية مع الماضي.

يامكان الأشخاص الذين يحصلون اليوم على حق الإطلاع على ملفاتهم، أن يطلبوا أيضاً ملفات العمال الذين كانوا يراقبونهم، بالإضافة للصفحات الخاصة بملفات أعضاء جهاز أمن الدولة - أي الأجهزة القيادية المساعدة بعمليه مراقبتهم. ويدرك القانون أيضاً بالحقيقة التي لا يتم الحديث عنها بشكل مستمر، بأن مديرية جوازات السفر وتأشيرات الدخول كانت أيضاً جزءاً من الشرطة السرية، وكانت تتخذ قرارات بالتعاون مع الموظفين العاملين بالشرطة السرية حول إصدار الجوازات، والإذن بعبور الحدود، والعلاقات بالمهاجرين، وكان لديها ما يعرف بلاعنة الأشخاص غير المرغوب بهم، ومنت عملية لم الشمل. حيث باتت ملفات هذه المديرية اليوم في متناول اليد.

ويساهم القانون أيضاً ويشكل أساساً في النقاش الدائر حول دور المتعاونين مع أمن الدولة خلال النظام السابق. فهذا الشكل غير المعروف تماماً من مسألة التعامل مع النظام الشيوعي ويرغم الحديث عنه بشكل دائم - والذي يتم أيضاً التقليل من أهميته بشكل أكثر من غيره -، سيكون مفتوحاً لمن يرغب بالإطلاع عليه. فالقانون يسمح للمواطن التشيكى أن يطلب ملفات (أو نسخة

عنها) أي شخصٍ - طبعاً بعد أن يتم شطب جميع المعلومات الخاصة - مسجل في سجل أمن الدولة سواء كان متعاوناً سريّ من نوع مقيم، أم عميل، مخبر، أم صاحب شقة أو منزل آمن يؤجرههما للعمل المخابراتي. ويساهم هذا النوع الجديد من المعرفة الخاصة للعمل السري بتحديد المتسبب باللأسى السابقة، ومن جهة أخرى بإعادة تأهيل بعض الأشخاص مدنياً، وخصوصاً هؤلاء الذين كانت أسمائهم تدرج في وثائق أمن الدولة لفترة من الزمن، بالرغم من مسألة تعاونهم كانت غير واضحة ومحمطة بكثير من الشكوك.

وفي مقام آخر فإن القانون ردّ أخيراً على اللوائح ((المتوحشة)) (وغير الكاملة) لعملاء التشكيلات المخابراتية المختلفة لأمن الدولة، والتي قام بنشرها المعارض السابق بيتر تسيبيولكا منذ العام ١٩٩٢. فقد طلب من وزارات الداخلية والدفاع والعدل أن تنشر بشكل رقمي ومطبوع لوائح الأهداف والأشخاص المتعاونين، مع إشارة إلى سبب فتح الملف ضد من (أو أي شيء)، وخصوصاً من قبل من الفترة الزمنية لذلك. ولا يزال النقاش قائماً حول ما إذا كان القانون في هذا القطاع قد نفذ فعلياً. وتم بشكل تدريجي إضافة المعلومات عند فتح الملفات الخاصة لأعضاء أمن الدولة إلى هذه الملفات، والتي سيكون ممكناً لأي كان الإطلاع عليها بعد أرشفتها. بالإضافة لذلك فإن القانون لم ينس الوثائق العملية للمخابرات الشيوعية الخارجية السرية. وبالنظر إلى حساسية المعلومات المتضمنة في ملفاتها فقد تم تشكيل ثموذج أكثر تعقيداً لعملية الإطلاع عليها. وتتضمن هذه الطريقة بعدم تهديد حياة أي شخص ولا حتى المصالح السياسية الخارجية للجمهورية التشيكية.

ماذا يحق للمرء أن يطلب من وزارات الداخلية والدفاع والعدل؟ بالإضافة للمعلومات الآنية للمخابرات أمن الدولة والتي تشير إلى نسبة اهتمام الأجهزة المحلية للشرطة السياسية بنشاطات الأفراد وحتى الجماعات الكاملة منها، فإن النتائج العلموماتية من تلك الملفات وموجزاتها ستكون متوفرة أيضاً (بما يعرف بموجز العمليات الفردية). هذه الموجزات ستكون متوفرة حتى في حال لم يكن الملف محفوظاً حول هذا الشخص أو ذاك. إضافة لذلك، فإن الشخص المعنى بالطلب يمكنه اللجوء إلى قسم الرصد للحصول على المعلومات المرتبطة بعملية مراقبته، أو كشف اتصالاته مع أفراد المعارضة أو الدبلوماسيين العاملين في السفارات، أو إقامته في الفنادق والمطاعم وغيرها. كما يمكن أن يتم العثور على معلومات مكثفة ذات طابع مماثل في التسجيلات نتيجة التنصت على الهاتف أو في بعض الأماكن (وكذلك معلومات حول تركيبة تلك الأجهزة، أو كشف بفتحي التسجيل)، مراقبة الرسائل البريدية (التدقيق في التواصل عبر الرسائل) وما شابه، بما في ذلك الدخول السري إلى المبنى أو الهدف المراقب. الأمر المفاجئ هو أن الوثائق التابعة لمديرية أمن الدولة المتخصصة بحماية الممثلين الرسميين والمخزيين لم تكن موجودة بين المديريات المفترض إزاحة غطاء السرية عنها. فلنأمل بأن هذا النسيان لن يصعب عملية فتحها أمام الراغبين بذلك. مثلما تنص على ذلك الفقرات الأخرى للقانون.

المعلومات الجديدة كلياً والأساسية المتعلقة بدور أجهزة المخابرات في النظام الشمولي ستقدمها وثائق القسم الأول للمخابرات الخارجية، فملفاتها المحفوظة تعد بفائض من المعلومات للمتعطشين إليها، ليس فقط لمؤلاء الذين كانوا يعيشون في الجانب الآخر من الستارة الحديدية، بل أيضاً لمن كان يعيش في تشيكسلافاكيا السابقة. والطريقة المختارة لفتح وثائق المخابرات الشيوعية لا يمنع الراغبين من الحصول على «ملفاتهم» الشخصية، بل يساعدهم للحصول حتى على ملفات أخرى في حال لم تكن مرتبطة بجانب. والقسم الأخير الذي كان يتولى أيضاً عملية الحد من الحقوق المدنية والحربيات ضمن إطار النظام الشمولي تمثل بمديرية جوازات السفر وتأشيرات الدخول. فملفات هذه المديرية الغنية والمثيرة لا توثق فقط التحكم السيء بمصيرنا، بل أيضاً التعاون الوثيق بين المديريات العملية المختلفة (بما فيها المخابرات) وأمن الدولة.

وبعد عام من نشر القانون في الجريدة الرسمية (٢٠٠٣) فأصبح بإمكان كل شخص أن يطلب الملفات الخاصة بالمنظمات، المؤسسات أو الجماعات التي كان ينتمي إليها في السابق، والبحث فيها عن وثائق حول طريقة تصرف الشرطة السياسية. هذا يسري أيضاً على ملفات العمال السررين الذين كانوا بالطبع يشون بالأشخاص الذين لم يكن أمن الدولة يحتفظ بملفات عنهم (وقد أثروا بذلك على حياتهم). ويخفض القانون أيضاً وأقل قدر ممكن ، الرسم الإداري للحصول على نسخة ، ومن خلال الإضافة على القانون ، يمنع عملية إغلاق أرشيف الحزب الشيوعي التشيكسلافاكي على الساحة المحلية ، فإن المصادقة على القانون كان بمثابة الرد على ردة فعل بعض السياسيين الذين وصفوا القانون على الشكل التالي : « إنه شيء قبيح وإن المجتمع الشريف يجب أن يفعل شيئاً وحيداً إتلاف هذه اللوائح ». فعملية الفتح الواسعة لأرشيف الشرطة السرية تساهم في حل بعد البراغماتي - غير المذكور تماماً . للمشكلة . فهو يقلل من إمكانية الدولة وموظفيها للتصرف بشكل سيء بهذه الوثائق التي نشأت خلال وجود النظام الشيوعي خارج إطار القانون أو حتى بالتعارض معه . وبالتالي فإنه قد تم توسيع الرقابة العامة من كمية صغيرة من الملفات الآنية المتوفرة (وفق القوانين السابقة) إلى مئات الآلاف من المواد الجديدة الموجودة اليوم دون أن يتم استخدامها في ملفات المخابرات السابقة ، وجهاز مكافحة التجسس العسكري ومخابرات أمن الدولة .

عملية تعيم بطئية

لكي لا نرخص للتفاؤل المفرط . فإن المرحلة الحالية من هذا المشروع محكومة أيضاً بالكثير من العوامل . فعلى سبيل المثال عممت وزارة الداخلية في العام ٢٠٠٣ ملفات ومواد (بلغ حجمها ٧٧٢٤٢ صفحة من المواد المورشفة) لـ ٥٦٥ شخص فقط (أي حوالي ١.٨ شخص في اليوم) ؛ ومنذ شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٩٧ ولغاية نهاية ٢٠٠٣ فإن عملية التعيم شملت ٣٩٣١ ملفاً

عملياً ومخابراتياً فقط. وحتى الآن فلا وزارة الدفاع ولا حتى وزارة العدل قد شعرتا بالحاجة لنشر كمية الملفات التي يطالب المواطنون بالإطلاع عليها ولا حتى بنشر عدد الملفات التي قد حصلوا عليها بالفعل.

٢١٩

الخطوة المنطقية التي كان مفترضاً القيام بها بعد المصادقة على هذا القانون هي تشكيل معهد لإدارة هذه المواد تحت رقابة البرلمان، الذي سيتولى كجانب من السلطة التنفيذية عملياً إدارة الملفات والمواد الأخرى التي تثبت الطابع العنيف للأنظمة الشمولية. لكن هذا الأمر اصطدم بمعارضة عنيفة وغير مفهومة، وذلك بالرغم من أنه بتأسيس ذلك المعهد سترتقي إلى مستوى ألمانيا وبولندا وسلوفاكيا والجر أو حتى رومانيا. ولا يمكن توقع حدوث تطور في هذا القطاع إلا بعد تحقيق عملية فتح أوسع للملفات بالترافق مع نقاش جدي حولها والتعرف عليها بشكل مفصل. لكن يبدو بأن الدولة ليست قادرة على تأمين شيء كهذا بعد.

لكن اهتمام المواطنين التشيكي وحتى السياسيين بمسألة تجاوز ماضينا المخجل لم يستنفذ بشكل كامل بعد. فمن المتوقع أن تأتي اقتراحات تشريعية جديدة، متأثرة بتجارب جيراننا من الدول الشيوعية السابقة. ومن الواضح بأن الماضي الشيوعي سيستمر بالتأثير علينا طالما تركناه مختبئاً في خبايا الملفات والخزائن الحديدية ومكاتب الأرشيف. وعندما ندرك الإجابة على أسئلة من نوع «من (كان) من»، و«ماذا (كان) ماذا»، سنكون عندئذ أحرازاً. وفي حال تمكّنا من إثارة نقاش مع أقطاب النظام الشيوعي السابق حول بعض مظاهر الشمولية، فإن ذلك قد يتسبب بندمهم عاجلاً أم آجلاً. بعد ذلك يمكن مثلاً أن يحلّ عصر التوبة. لكن حتى ذلك الوقت، فلا يزال الطريق أمامنا طويلاً.

تخرج بافل جانشيك من كلية العلوم الإنسانية التابعة لجامعة كارل الرابع وعمل في مكتب التحقيق والتوثيق لجرائم الشيوعية. يعمل حالياً كباحث في معهد التاريخ الحديث التابع للأكاديمية العلوم بالجمهورية التشيكية.

ممتلكات الحزب الشيوعي

بافل موليك

٢٢١

ممتلكات
الحزب
الشيوعي

من الممكن بالتأكيد فرض السلطة والتأثير على الأفراد والمجتمعات بوسائل عديدة: من خلال الإيديولوجية، العنف الجسدي وفي أحيان كثيرة حتى بالأموال والممتلكات. وإذا كان مفترضاً للسلطة أن تكون شمولية، أي بصيغة أخرى أن تكون فعالة في أوسع إطار وأعمق وتيرة، فإن مهمتها الطبيعية أن تقوم بفرض، وتعزيز، والحفاظ على تأثيرها على المجتمع بكافة الوسائل المتاحة. وبهذا فإنها تصبح إما المالك الرئيسي، أو على الأقل المسيطر على هذه الوسائل الضرورية للسيطرة على ذلك المجتمع.

في حالة الشيوعية فإن السائد هو أنه بالنظر إلى الجدلية الإيديولوجية التي تصف الملكية الخاصة بالأمر «غير الأخلاقي» وخصوصاً في قطاع وسائل الإنتاج، فإنه كان مكناً استخدام مسألة السيطرة على قيم الملكية في المجتمع كأحد الوسائل «الأكثر شرعية»، المتوفرة على الصعيدين السياسي والقانوني. وفي البيئة التشيكوسلوفاكية، فقد تم تضمين هذا المبدأ بشكل خفيف نسبياً في دستور الجمهورية التشيكوسلوفاكية الصادر عام ١٩٤٨، ومن ثم وبشكل أكثروضحاً في الدستور الصادر في العام ١٩٦٠. وقد نصت المادة الثامنة من هذا الدستور على تشكيل ما يعرف بالملكية الجماعية الاشتراكية، التي كان من المفترض أن تضم جميع أشكال الممتلكات المعنية بالسلطة، في حين كانت الملكية الخاصة الوحيدة المقبولة والمحمية استناداً للمادة العاشرة، هي تلك المتعلقة بالأدوات الاستهلاكية. وقد تم لاحقاً تحويل هذه المبادئ على المستوى القانوني ضمن إطار القانون الاقتصادي والمدني.

وبهذا فقد تم نقل القيم السلطوية المعنية إلى أشكال مختلفة من الملكية الاشتراكية الاجتماعية، وهو ما مكّن الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي من مراقبتها بشكل غير مباشر غالباً، وبواسطة أنواع كثيرة من المؤسسات الخاضعة للدولة، في وقت كان فيه الحزب يتمتع بصفته «كتيبة قيادية» استناداً لما تنص عليه المادة ٤ من الدستور؛ أما القسم المتبقى منها فكان الحزب يراقبه بشكل مباشر من موقعه كمالك له. في نفس الوقت، فكان من الممكن تحديد الحدود بين الملكية الخاصة المقبول بها، والملكية الاشتراكية للدولة، والملكية المباشرة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بناء على مبادئ غير معلنة، وهي أن الملكية الخاصة لا يجوز أن تسهم في تعزيز الطابع السلطوي؛ وبالتالي فإن ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي شملت لاحقاً كل شيء يتمتع بذلك

الطابع المذكور، إما بواسطة الحزب مباشرة ولضمان عملية استمراره (أي ما يمكن أن يساهم بعمله ودعایته بشكل خاص)، أو من أجل راحة أعضائه.

ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكيسلوفاكي

بالرغم من أن المرحلة الأولى من البحث عن مصادر الممتلكات كانت قد تمت بشكل ارتجالي وغير مدروس من قبل قادة الحزب المسؤولين عن عملية تمويله، فإن المهمة الرئيسية المتجلسة بتجميع الوسائل الضرورية للانتخابات في العام ١٩٤٦ والحملة الدعائية الضخمة، والتسلیح، والمهام الأخرى خلال الأعوام اللاحقة كانت ناجحة جداً، بالرغم من أن المسؤولين المذكورين استخدموها لتحقيق ذلك وبشكل واسع، الطرق غير الشرعية (مثل الحصول على الأموال الأجنبية ونقلها بشكل غير شرعي خصوصاً خلال عملية إلغاء المارك الألماني القديم الذي تم سحبه من التداول، بيع واستيراد الكحول بشكل غير شرعي، وتهريب السجائر إلى ألمانيا والنمسا وما شابه). لكن بعد عام من استلام الشيوعيين للسلطة، اتسمت هذه النشاطات ببعد مختلف تماماً، وبعد فترة من الاستهتار جرت محاولات لإدراج هذه المصادر ضمن مؤسسات، وتنسيقها بما يتوافق مع القانون. وقد استمر هذا المشروع طوال فترة الأربعين عاماً من الحكم الشيوعي، ومع نهاية العام ١٩٨٩ كان الحزب الشيوعي التشيكيسلوفاكي يتمتع من حيث المبدأ بخمسة مصادر للممتلكات هي :

(أ) رسوم العضوية: حيث تمت المبالغة بشكل بارز بمصدر الممتلكات هذا من قبل أعضاء الحزب بعد العام ١٩٨٩ ، لكنه لم يكن هامشياً أبداً نظراً لعدد الأعضاء في تلك الفترة. وكان ثمة طابع خاص لرسوم العضوية هذه، بحيث أن تسديدها لم يكن يشكل خسارة في ممتلكات أعضاء الحزب، وذلك لأنه قد تمت موازنتها بمنافع أكثر منها بأضعاف ، وهي منافع في الممتلكات وغيرها، لم يكن يحصل عليها سوى أعضاء الحزب الشيوعي التشيكيسلوفاكي. وكانت العضوية في الحزب بحد ذاتها تعني أن هناك منافع اجتماعية وأخرى مرتبطة بالممتلكات ، وكانت تشكل بالنسبة للأعضاء منافع تفاضلية بارزة تجاه باقي أفراد المجتمع سيحظى بها الأعضاء.

(ب) الدعم المباشر من ميزانية الدولة : فقد بلغ الحجم الإجمالي لهذا الدعم المالي المقدم من الدولة خلال العشرين عاماً الأخيرة من الحكم الشيوعي ٥.٧ مليار كرونة. ومقارنة بهذا المبلغ، فإن النقاش الحالي حول ملاعة أم عدم ملاعة الدعم المقدم من قبل الدولة للأحزاب السياسية، يتمحور حول مبالغ ضئيلة جداً مقارنة بالمبلغ المذكور.

(ت) الدعم غير المباشر، الذي شكل في نهاية الأمر الحجم الأكبر من «الحساب» الشيوعي. فقد كان يُمنح إما على شكل دعم من المؤسسات غير الانتاجية، وإما بواسطة المؤسسات الاقتصادية المختلفة. واستناداً لاستطلاع جرى في بعض المؤسسات التي كانت تقدم مثل ذلك الدعم، فإن

حجمه السنوي يقدر بحوالي ٨٧٠ مليون كرونة. لكن جزءاً من الدعم المباشر لم يكن يُقدم للحزب الشيوعي على شكل مالي أو كممتلكات. ويمكن كمثال على ذلك الإشارة إلى النفقات المرتبطة بالرحلات الجوية الخاصة بوزارة الداخلية والتي كانت محددة لتأمين نشاطات الحزب، بحيث كان يصل حجمها إلى أكثر من ٤٠ مليون كرونة سنوياً، في حين كانت تُصرف ٣٥ مليوناً أخرى كنفقات للحماية والحراس. وقد بلغ الحجم الإجمالي لهذا النوع من الدعم حوالي ٦٠ - ٥٠ مليار كرونة طوال فترة العهد الشيوعي. ولنعرف هنا بأن هذه الطريقة الحسابية ليست جديرة بالثقة أخذنا بعين الاعتبار صعوبة تقييم المعطيات الخاصة بهذه الفترة وفق معايير حسابية واضحة، خصوصاً في الأعوام الأولى للحكم الشمولي، لكنها الطريقة الوحيدة المتوفرة. وإذا أخذنا نسبة التضخم المحددة من قبل مركز الإحصاء التشيكي بين الأعوام ١٩٨٩ - ٢٠٠٣ بـ ٣٠٪، فإن حجم الدعم المقدم للحزب وحده واستناداً لقيمة الأسعار المعمول بها حالياً، سيصل إلى ما بين ٢٠٤,٤ و ٢٤٥,٤ مليار كرونة.

ث) ممتلكات الدولة التي يستخدمها الحزب الشيوعي بشكل دائم: حتى تاريخ ١٩٨٩/١٢/٣١ تم تقدير الحجم الإجمالي لهذه الممتلكات (التي وإن بقيت شكلياً ضمن ممتلكات الدولة لكنها كانت ممنوعة بشكل كامل للحزب) بحوالي ٤,٥ مليار كرونة. وكانت هذه الممتلكات تتألف من ١٥٩ عقاراً ذات طابع ملائم جداً للحزب وكانت تخدم احتياجاته، بحيث كانت تُستخدم كمكاتب للسكرتارية، ومدارس سياسية، وأماكن للسكن الداخلي وغيره من فنادق، ومطابع.

ج) موجودات وممتلكات الحزب: لقد تأسست ممتلكات الحزب بناءً على المؤسسة القانونية القائمة في تلك الفترة وهي الملكية الاجتماعية الاشتراكية. وقد تم تقدير قيمة هذه الممتلكات حتى نهاية العام ١٩٨٩ بحوالي ٨,١ مليار كرونة. وأحتسبت ضمن هذا المبلغ بشكل خاص قيمة العقارات التالية:

❖ ممتلكات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكيوسلافاكي.

❖ ممتلكات مؤسسة «براغوسرفيس براها» التي كانت تدير معظم المؤسسات المخصصة للنقاوة.

❖ مؤسسات الطباعة التابعة للحزب الشيوعي التشيكيوسلافاكي.

❖ معهد التاريخ التابع للحزب الشيوعي التشيكيوسلافاكي.

وليس مدرجة هنا ممتلكات المنظمات والكيانات الأخرى العاملة تحت القيادة المباشرة للحزب الشيوعي التشيكيوسلافاكي ضمن إطار الجبهة الوطنية، في حين أن أبرزها في هذا السياق كانت ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي المذكورة أدناه. لكن دعونا لا ننسى بأن المبالغ التي كانت الدولة

تستخدمها لدعم عمل الفروع الأخرى من الجبهة الوطنية لم تكن هامشية أبداً؛ فلقد قدّمت وزارة الدفاع الوطني لتسليح الميليشيات الشعبية لوحدها، أي الوحدات الخفية المسلحة، مبلغاً يصل إلى ٩٣٩ مليون كرونة.

التغيرات في ممتلكات الحزب الشيوعي بعد تشرين الثاني ١٩٨٩

كانت الأولوية خلال الأحداث التي جرت في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٩ والأشهر الأولى من العام التالي محصورة بالعمل على تجريد الحزب الشيوعي التشيكي سلوفاكي من احتكاره للسلطة، سياسياً بالدرجة الأولى ومن ثم قانونياً؛ وكان استسلام الممتلكات المذكورة أعلاه منسياً نوعاً ما، وهو ما استغلّه المسؤولون الحزيبيون بشكل أساسي. فخلال هذه الفترة الانتقالية تمكّنوا أولاً من نقل قيمة بعض الممتلكات (التي تراوحت بين الأدوات الكهربائية والتجهيزات المكتبة والأعمال الفنية) إلى ملكيتهم بسعر أقل من السعر الأصلي بمعدل النصف أو حتى العُشر؛ وثانياً تمكّنوا من إعادة تحويل بعض أملاك المجالس الإقليمية المختلفة وغيرها من المؤسسات، إلى إشكال جديدة من الهيئات القانونية وخصوصاً إلى شركات مساهمة، بحيث بدأ هذه العمليات في شكلها الخارجي بمثابة «تسليم للممتلكات»، لكن في حقيقة الأمر كانت هذه الهيئات الجديدة ترافق من قبل المسؤولين في الهيئات التنظيمية نفسها؛ وثالثاً فقد زوروا الوثائق الحساسية بطريقة تساعد على شطب قسم من الممتلكات بشكل ملائم، وباعوا القسم الآخر بسعر مخفيض بشكل صوري. ويعكس ما سبق، فقد تعاملوا مع قسم آخر -خصوصاً فيما يتعلق بمعدات الانتاج- على إدراج قيمة أعلى في الحسابات لكي يتمكّنوا من بيعها في المستقبل بسعر ملائم.

إن سرعة ومرنة هذه التحويلات الجارية عملياً دون توقف وحتى شهر مايو (أيار) ١٩٩٠، قد انعكست على سبيل المثال على قضية مؤسسة المطبع التابعة للحزب الشيوعي التشيكي سلوفاكي. فقد تمكّن هذا الحزب خلال فترة امتدت حتى شهر أبريل (نيسان) ١٩٩٠ فقط (!) من تغيير طابع المؤسسة إلى مؤسسة أخرى تيوغرافيي (Typografie)، ومن ثم تم نقل ملكيتها مع شركة أخرى هي تيووس (Tipos) وبواسطة اتفاقية اقتصادية موقعة مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي إلى ملكية الدولة، لكن دون أن يتم إنجاز هذا التحويل فعلياً؛ بل على العكس، فقد تم اعتبار هذا التحويل بمثابة استراحة حاولت خلالها هذه المؤسسات الاندماج ضمن شركة مساهمة تتمتع بقيمة تصل إلى حوالي ٢,٣ مليار كرونة، لكن ذلك تم إيقافه بأمر من المحكمة.

إن الطابع المخيف لهذا الوضع السائد في ربيع العام ١٩٩٠ لم ينجم فقط نتيجة لسعر الضخم لقيمة الأموال المحولة والمختفية، بل بشكل خاص نتيجة لإمكانيتها السياسية والدعائية المستقبلية. فقد كان هناك تهديد متمثل في أن آلات الطباعة التابعة لشركة تيوغرافيي على سبيل المثال، والتي

شُطبَت بشكل مفاجئ، ستكون معدةً للنشاطات الدعائية والتحريضية المستقبلية، وبأن جزءاً من الممتلكات سيقى بيد الحزب الشيوعي التشيكيوسلافاكي. هذا الأمر سيجعل من الحزب المذكور قوة تتمتع بإمكانيات ضخمة ومنافع تفاضلية مختلفة، في وقت كانت الأحزاب السياسية الديمقراطية تجتمع ببطء شديد وسائلها الدعائية الخاصة.

وقد رد المنتدى المدني بشكل خاص على هذا الوضع (خوفاً من احتمال إساءة استخدام تلك الوسائل من قبل الحزب الشيوعي في أول انتخابات ديمقراطية)، فنظم في الخامس من أبريل (نيسان) ١٩٩٠ مظاهرة تدعو لإعادة جميع ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكيوسلافاكي والتي حصل عليها الأخير بشكل غير شرعي. بعد ذلك نظم في الحادي عشر من نفس الشهر إضراباً عاماً. وفي الأيام ٦ - ١٥ من مايو (أيار) قامت مجموعة من المتحمسين مع هذا المطلب بالإضراب عن الطعام وسط العاصمة براغ، وقد ردّت على ذلك رئاسة البرلمان الفدرالي بتاريخ ١٨/٥/١٩٩٠ بقرار يمتنع بطابع قانوني إجرائي، نص على فرض حظر على عملية نقل ممتلكات الجبهة الوطنية السابقة. في تلك الفترة تم أيضاً الانتهاء من عملية جرد ممتلكات أحزاب الجبهة الوطنية والتي تم إجراؤها بناء على قرار صادر عن حكومة الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية في ٢٦/٣/١٩٩٠. وكان مكمن الضعف في هذا الأسلوب المتبع هو أن مفعول الحظر لم يسر بمحظوظ رجعي، وكذلك بأنه لم يتم احترامه بشكل كامل، خصوصاً من تلك المنظمات التي لم يتم إخضاع ممتلكاتها بشكل دقيق إلى الاهتمام المباشر، مثلما كان الحال مع الحزب الشيوعي التشيكيوسلافاكي نفسه.

وبالتالي فإن الخطوة الأكثر فعالية تمثل بالمرسوم الحكومي بفرضية الصادر في ٢١ مايو (أيار) ١٩٩٠، الخاص بسحب جميع العقارات المملوكة من الدولة لكنها تستخدم بشكل دائم من قبل الحزب الشيوعي التشيكيوسلافاكي. وحتى تاريخ ١٩٩٠/٦/١ تم تأميم جميع الممتلكات (على الأقل من الناحية القانونية وليس من الناحية العملية) الموضحة أعلاه ضمن البند (ث). وقد طعن المرسوم بالاتفاقية التي تم على أساسها إجراء عملية تحويل تلك الممتلكات، وأوكلت مسألة إدارتها اللاحقة إلى المجالس الوطنية المختلفة في الأقاليم.

لكن القضية المرتبطة بنقل الممتلكات التي كانت مملوكة بشكل مباشر من قبل الحزب الشيوعي التشيكيوسلافاكي (البند ج أعلاه) كانت أكثر تعقيداً. وقد تم اقتراح طريقة خاصة لحل لهذه القضية، أولاً من خلال التقرير المقدم في أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٩٠ من قبل وزارة الرقابة التشيكيوسلافاكية المتعلقة بنتائج عمليات التدقير في ممتلكات الأحزاب السياسية والحركات والتجمعات، وثانياً من خلال المصادقة على القانون الدستوري الخاص باستعادة ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكيوسلافاكي وال الصادر في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٠.

القانون الدستوري الخاص بإعادة ممتلكات الحزب الشيوعي إلى شعب الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية

في أكتوبر من عام ١٩٩٠، تم تقديم القانون الذي كان من المفترض أن يشكل نقطة مفصلية في عملية إعادة ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي إلى البرلمان الفدرالي بواسطة الحكومة. وتمت مناقشته والمصادقة عليه بشكل رمزي في ١٦/١١، أي قبل يوم واحد من ذكرى أحداث ثورة تشرين الثاني.

المداولات التي جرت بهذا الخصوص تضمنت بحد ذاتها عدداً من النقاط الهامة: فقد استغرب بعض النواب على سبيل المثال من حقيقة أن الحكومة التي يترأسها الشيوعي السابق ماريان تشالفا وضع على «(رقباهم السكين)» من خلال الضغط باستخدام عامل الوقت؛ وقد رد على ذلك الأمر المعارض يان رومل بالتأكيد على أن هذا الضغط لا يمارسه تشالفا شخصياً، بل ذكرى السابع عشر من تشرين الثاني نفسها. ولاحظ نائب رئيس الحكومة بافل ريختسكي بأن الأمر يتعلق بقانون يرد على طريقة التصرف السيئة بممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وليس بقانون خاص بالتأمين، بل باستعادة الممتلكات، وكذلك باستعادة قسم من ديون الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي تجاه المجتمع التشيكوسلوفاكي. وقد تم تضمين هذا التبرير في مقدمة القانون الدستوري على الشكل التالي: «بعد السيطرة على السلطة في العام ١٩٤٨ اعتبر الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي الدولة بأنها ملك له، وتصرف بممتلكات كافة الشعب وكأنها ملكه الخاص. وبهدف إزالة آثار هذا الوضع وإن بشكل جزئي، قرر البرلمان الفدرالي ما يلي....».

وبالطبع فإن «الحفنة القوية» من النواب الشيوعيين تبنّت موقفاً مختلفاً كلياً. فقد حذر هؤلاء من حقيقة أن القانون يحمل في طياته طابع تأميم ممتلكاتهم دون حق الحصول على أي تعويض، وهذا منافي للدستور من جهة، وقد يتسبب من جهة أخرى بتقييم الأمر بشكل سلبي من قبل العالم الخارجي. وكبديل عن ذلك اقترحوا إصدار إعلان سياسي يتعهدون من خلاله بإعادة الممتلكات، على أن يتم تكليف لجنة برلمانية خاصة بمراقبة تلك العملية. وبعد ردود فعل عاطفية من قبل الجموعتين تمت المصادقة على مشروع القانون الدستوري بعد سلسلة من الاقتراحات والتعدلات، وكذلك بعد الخروج الاستعراضي لنواب الحزب الشيوعي من قاعة البرلمان. وبعد تلاوة الأحكام الجديدة التي تمت المصادقة عليها، وقف النواب يصفقون طويلاً...

لقد نصّت الأحكام على أن يسلم ورثة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي للدولة وفي غضون ثلاثة أيام من تاريخ سريان القانون «جميع الأموال المنقوله وغير المنقوله، الوسائل المالية وحقوق الملكية التي كان يتمتع بها الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي حتى تاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٨٩»، وذلك بما فيها الأرشيف التابع للحزب الشيوعي المذكور. وقد استثنى من هذا القرار

الممتلكات المكتبية التي تصل قيمتها حتى خمسة آلاف كرونة. لكن بعكس ذلك فقد أجبرت تلك المؤسسات على تسليم مبالغ مالية كثمن للممتلكات التي كانت قد تحكمت من نقلها (هذا إذا لم تكن ممتلكات تابعة للدولة). وفي حالة المصانع والمؤسسات الاقتصادية التي تمت وراثتها من قبل المؤسسات الجديدة، فقد نص القانون على تسليمها في نفس اليوم الذي دخل فيه القانون الدستوري حيز التنفيذ.

الوضع الحقيقى والصعوبات

الصعب الجوهرية ذات الطابع الخاص والتي تمت مواجهتها في هذا المشروع انعكست في التعبير الصادر في صحيفة ليدوفي نوفيني بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٠، حيث أفاد «أن الشيوعيين تخلىوا عن دورهم القيادي في المجتمع وحتى عن إيديولوجيتهم بسهولة أكبر من تخليهم عن ممتلكاتهم». لقد كانت قيمة الممتلكات التي يسيطر عليها الحزب تصل إلى حوالي ٨,١ مليار كرونة. ومن الناحية العملية فإن عملية تسليم الممتلكات لم تبدأ إلا خلال شهر فبراير (شباط) ومارس (آذار) وأحياناً حتى شهر أبريل (نيسان) من عام ١٩٩١. وقد تعرضت هذه العملية جزئياً لبعض التعقيدات بسبب عدم تقدّم المسؤولين بتفويض قوي وكافي من قبل الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب المكائد التي كانت تمارسها المؤسسات الخلفية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. لكن في نهاية مايو (أيار) كان بإمكان الوزيرة المكلفة بهذه المهمة أن تعلن في صحيفة ملادا فرونتا دنیس، أنه «برغم الوضع المأساوي للجنة التوثيق والموقف العدائى لمعظم مسؤوليها الكبار»، فإنه قد تم استلام ممتلكات الحزب الشيوعي باستثناء حوالي اثنى عشر منطقة تشيكية، في حين أن قيمة الممتلكات التي قد تم استلامها فعلياً تصل إلى حوالي ٥,٥ أو ٦ مليارات كرونة. وباحتساب هذا المبلغ من القيمة الأصلية للممتلكات وبالنسبة لـ ٨,١ مليار كرونة، فقد حدّدت الوزيرة قيمة الممتلكات المتبقية في تلك الفترة بحوالي ١,٦ أو ١,٨ مليار كرونة، مع التأكيد على أن المبلغ النهائي قد تأثر على الأرجح بمحجم الممتلكات والمواد التي لم تخضع لعملية الاسترجاع.

ولم تقدم الحكومة الفدرالية تقريرها النهائي الخاص باستلام الممتلكات إلا في ١٠/٨/١٩٩١. وقد تم التأكيد في هذا التقرير على أنه تبيّن بأن عملية استلام الممتلكات كانت أكثر تعقيداً مما توقع القانونيون الدستوريون. لكن بطبيعة الحال يمكن في الفترة التي تم فيها تقديم التقرير اعتبار أن ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي قد سُلمت بالكامل. وقد صادق البرلمان الفدرالي على هذا التقرير برغم النقاش الحاد الذي ترافق مع ذلك والذي أشار إلى وجود نقاط كثيرة سببها وزارة المراقبة من جهة والشيوعيون من جهة أخرى. لكن الشيوعيين رفضوا ذلك الأمر بالطبع وأشاروا بأن الفوضى قد عمّت بين أوساط المفوّضين من قبل الحكومة الذين لم يتمكّنوا من تحديد برنامج زمني لعملية التسليم بشكل واضح؛ وأشاروا بأنهم كانوا يسعون لتنفيذ عملية

تسليم الممتلكات بأفضل طريقة ممكنة، لأنهم كانوا يرغبون بتحسين رصيدهم في المجتمع. وقد تمت الإشارة أيضاً إلى المشاكل القائمة فيما يتعلق بالمصير اللاحق للممتلكات التي تم استلامها، والتي أبدت مؤسسات محلية مختلفة رغبتها بالحصول عليها.

ولم يتم إنتهاء ملف تسليم ممتلكات الشيوعيين بشكل نهائي فوق الأراضي التشيكية إلا في شهر يونيو (حزيران) ١٩٩٩ من قبل وزارة التنمية المحلية. ففي تلك الفترة كانت لا تزال هناك بعض المستحقات لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بقيمة ١٥٠ - ٣٥٠ مليون كرونة والتي لم تتم تسويتها. وبالرغم من أن هذه المبالغ ليست بالطبع ذات قيمة هامشية أبداً وإن عملية استعادة الممتلكات تراوحت مع أولى إشكال عملية «الخندقة» التي أصبحت ظاهرة مرافقة للتتطور خلال فترة التسعينيات بأكملها، فإنه يمكن إغلاق هذا الفصل بإشارة ذاتية مفادها، أنه برغم التردد الواضح للشيوعيين في تسليم ممتلكات حزبهم، فإن حجم الممتلكات التي تم تسريحها لم يكن كبيراً كما كان الحال خلال خلاف خاصة مؤسسات كثيرة تابعة للدولة، وربما لم تكن مقللة بالمشاكل مثلما كان الأمر في قضية اتحاد الشبيبة الاشتراكي المفصلة أدناه.

إعادة ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي

خلال التعامل مع موضوع ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، سيكون من التبسيط التركيز فقط على ممتلكات هذا الحزب. فقد أشرنا سابقاً إلى الدعم الذي كان يقدم إلى الميليشيات الشعبية، ومن الممكن بالتأكيد العثور على مشاكل كثيرة لدى قسم من تجمع المنظمات الاجتماعية الذي أطلق عليه بعد الحرب العالمية الثانية اسم الجبهة الوطنية للتشيك والسلوفاك، وهي الجبهة التي كانت تضم الأحزاب السياسية لكن أيضاً مجموعة واسعة من المنظمات الاجتماعية. وكان اتحاد الشبيبة الاشتراكي (SSM) يملك أحد أكبر تجمع للممتلكات من بين تلك المنظمات.

ومن بين تجمعات الجبهة الوطنية، يمكن اعتبار عملية استعادة ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي بأنها المثال الأكثر توضيحاً لكيفية خسارة الممتلكات من خلال الأعمال الملتوية. وقد تم ذلك بكل بساطة لأن المنظمات الوراثية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي لم تكن تملك الجرأة لكي تسمح لنفسها بأن تخسر جرعة إضافية من رصيدها الاجتماعي بواسطة التصرف المفتوح بممتلكاتها. لكن بعكس ذلك، فإن مسؤولي اتحاد الشبيبة الاشتراكي كانوا على الأرجح يعتمدون على مبدأ «على وعلى أعدائي».

لقد كانت ممتلكات هذه المنظمة تميز بالدرجة الأساسية في حجمها الضخم جداً بحيث كانت تضم في هيكليتها منظمات أساسية تعمل في كافة المدارس المتوسطة والكلية الجامعات وحتى مؤسسات الدولة ومنظمة الكشافة الخاصة بالأطفال والمعروفة باسم «بيونير». وكانت البيئات العليا من هذه البيكلية تتمتع بممتلكات إضافية، مثل مجالس اتحاد الشبيبة الاشتراكي في الفروع والمدن

والأقاليم وعلى مستوى الجمهورية. ولا شك بأن قسماً لا يستهان به من الموجودات تتشكل مما يعرف بالتجهيزات الاقتصادية لاتحاد الشبيبة الاشتراكي، حيث كانت تندرج فيها على سبيل المثال مؤسسات صحفية مثل ملادا فرونتا، ملادي سفيت، دينيك سمينا، والنادي المخصص للسفر ((تسيستوفوني كلوب ملاديغ)). وفي نهاية العام ١٩٩١ تم تقدير ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي الأسبق بحوالي ٢,٩٢١ مليار كرونة، منها ١٣٢ ملياراً قيمة العقارات فقط. وكان الاتحاد المذكور قد حصل على تلك الممتلكات بعد تشييدها بالاعتماد على دعم الدولة (حوالي ٣٠٠ - ٢٠٠ مليون كرونة سنوياً)، لكن بشكل خاص من خلال موقعه كخلف لاتحاد الشبيبة التشيكوسلوفاكي (ČSM)، أي بعدما حصل على كافة ممتلكات المنظمات الشبابية والخاصة بالأطفال التي جرى وقف نشاطها بعد العام ١٩٤٨.

وفي إطار الأحداث التي جرت في العام ١٩٨٩، فإنه وبالرغم من ارتفاع الأصوات داخل اتحاد الشبيبة الاشتراكي بين أوساط الطلاب الجامعيين المؤيدین للديمقراطیة والذین كانوا يطالبون بإلغاء هذا التجمع الشبابي الضخم (وهو ما حدث فعلًاً أواخر العام ١٩٨٩ وبداية العام ١٩٩٠ في كثير من الفروع المحلية)، إلا أن رئيس اللجنة المركزية للاتحاد تمكن على الصعيد المركزي من منع حدوث تلك الظاهرة. فخلال المؤتمر الاستثنائي للاتحاد في يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٩٠ (أي بعد شهرين فقط من ثورة تشرين الثاني) تمكن الرئيس المذكور من إزاحة مؤيدي عملية إلغاء الاتحاد، وتم تبني نظام داخلي يبدو في ظاهره الخارجي ديمقراطي، وإعادة تسمية الاتحاد ليصبح ((الاتحاد الشبيبة)) فقط.

وقد وقف المعارض السابق جون بوك بشكل خاص ضد هذا التطور الذي صادقت عليه وزارة الداخلية الفدرالية، فقام في ربيع العام ١٩٩٠ بجمع منظمات الشبيبة التي أعيد تأسيسها ضمن إطار جديد أطلق عليه اسم ((الاتحاد القانوني للممتلكات)), والذي كان يطمح لمنع عملية استغلال ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي. وبالفعل فقد طالت اتحاد الشبيبة الاشتراكي أيضاً أحكام الإجراء القانوني الذي صادق عليه البرلمان الفدرالي في مايو (أيار) من عام ١٩٩٠ ، والذي جمد ممتلكات المنظمات الأعضاء في الجبهة الوطنية. لكن في تلك الفترة كانت قد نشأت حوالي ٣٠٠ منظمة شبابية مختلفة ونقلت إليها ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي، وبالتالي فإنه لم يعد ممكناً منع الإجراءات القانونية بشكل رجعي.

بعد ذلك لحقت ممتلكات اتحاد الشبيبة الاشتراكي بنفس مصير ممتلكات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. فمنذ تشرين أول ١٩٩٠ كان من المفترض أن تتم مراقبة حجم تلك الممتلكات من قبل مفتشي وزارة الرقابة الفدرالية. ونشأت لجنة بقيادة يوزف ميكلوشكو تعمل على تقدير حجم الممتلكات التي تم تأسيسها من المنظمات الشبابية بعد العام ١٩٤٨ ، وتستعد لصياغة حلول

قانونية للمشكلة. وقد أدى ذلك في نهاية المطاف للمصادقة على القانون الدستوري الخاص بإعادة ممتلكات اتحاد الشيشية الاشتراكي إلى شعب الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفدرالية.

لقد انطلق القانون من حقيقة أن شرعية خلافة اتحاد الشيشية مشكوك بها أكثر مما كان الأمر لدى الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي نفسه، ولذلك أمر بتحويل جميع المؤسسات الاقتصادية وغيرها إلى ملكية الدولة مباشرة بعد دخول القانون حيز التنفيذ، أي في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩١. أما الممتلكات الأخرى فكان مفترضاً على اتحاد الشيشية الاشتراكي تسليمها إلى مفتشي وزارة الرقابة الفدرالية حتى نهاية يناير من نفس العام، باستثناء الممتلكات التي كان يحق استثمارها من قبل المنظمات الأساسية لاتحاد الشيشية الاشتراكي السابق، والممتلكات ذات الطابع المكتبي التي يتراوح سعرها بمحدود ٥٠٠٠ كرونة. وقرر «أعضاء المنظمات اللاحقة» التي نشأت بعد اتحاد الشيشية الاشتراكي تنسيق تحركهم بإصدار إعلان أفادوا فيه بأنهم مستعدون لإعادة الممتلكات، لكن مع الاستفادة في نفس الوقت من حقيقة أن مفتشي وزارة الرقابة لم يتمتعوا بصلاحيات كافية وكانوا يعتمدون فقط على المعلومات التي يقدمها لهم بشكل طوعي المسؤولون في اتحاد الشيشية... النتيجة كانت أن عملية الجرد على ممتلكات اتحاد الشيشية لم تتم وفق ما كان متوقعاً، بل استمرت حتى ربيع العام ١٩٩٢. لكن في النهاية، وبالرغم من أنه تم نقل حوالي ٩٠٪ من هذه الممتلكات إلى الدولة، إلا أن ذلك لم يغير شيئاً من الشكوك التي حامت حول العمليات المشبوهة لنقل الممتلكات في ربيع العام ١٩٩٠، ولا حتى بتصرفات وزارة الرقابة المثيرة للخلاف في أحيان كثيرة.

وكمثال على إحدى القضايا المرئية التي تبين بشكل واضح مصدر ممتلكات اتحاد الشيشية نشير إلى عملية الإفراج الفوضوية للمبني الذي كان ينحص اللجنة المركزية لاتحاد الشيشية الاشتراكي السابق، أو قضية مؤسسة زينيت تسينتروم الذي كان (ضمن إطار تطور الثورة التقنية والعلمية في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية) يستورد ويوزع التكنولوجيا الخاصة بالحاسوب الآلي. لكن خلال العام ١٩٩٠ انشقت عن هذه الشركة الجذابة مجموعة من الشركات الخاصة مع ممتلكاتها التابعة لها. وبالرغم من المحاولات التي قام بها بعض الأشخاص الموالين للدولة للدخول إلى الحسابات غير الواضحة لشركة زينيت تسينتروم، فإنه لم يكن ممكناً فك شيفرة هذه التحويلات بأي شكل، وبالتالي فإن عملية تسليم هذه المؤسسة التي كانت تعتبر دائماً جذابة، تحولت إلى عملية تصفيية كاملة للمؤسسة بسبب الديون التي تراكمت عليها.

وبالإضافة لعمليات الفشل بالحسابات، فقد حاول مسؤولو المنظمات الشيشية التي نشأت لاحقاً استغلال الوسائل القانونية لصالحهم. فقد قدّموا في العام ١٩٩٢ شكوى دستورية واعتمدوا عليها بعد ذلك لكي يرفضوا بشكل جماعي التسليم الإضافي للممتلكات. ولمواجهة ذلك ردّت هيئات الدولة المعنية من خلال رفع دعاوى قضائية ولاحقاً شكاوى جنائية ضد المسؤولين أنفسهم. والممتلكات التي تم استلامها من قبل الدولة، تم تحويلها لاحقاً بواسطة القانون الخاص بتصنيف

الأطفال والشباب إلى الصندوق المذكور، الذي أدارها حتى ٢٠٠٠/١٢/١ عندما خضع لعملية تصفية استناداً للقانون رقم ٣٦٤/٢٠٠٠ من مجموعة القوانين الخاصة بإلغاء صندوق الأطفال والشباب.

إن أي وصف لعملية الإدارة المذكورة سيتخطى حدود هذه المساهمة الكتابية، والتي تركّز بشكل خاص على نشاطات منظمات الجبهة الوطنية.

ملاحظات ختامية

لقد كان حجم عملية تكميل الصندوق الممتلكات من قبل المنظمات النضوية تحت لواء الجبهة الوطنية أثناء فترة النظام الشيوعي أقل بكثير من الأشكال الأخرى لعمليات التأمين والسيطرة على الممتلكات التي تمت في هذه المرحلة السيئة من التاريخ الشيكلوفوافي؛ ولم يكن جمّيع عمليات تحويل الممتلكات وقع قاتل على المجتمع لا يمكن إصلاحه، مقارنة بأربعين عاماً من ممارسة «التربية» الاشتراكية والتدخل خصوصاً في حياة ومصير البشر؛ إن مصير هذه الممتلكات لا يتحدث عن نفسه فقط، بل كذلك عن الطريقة الشمولية بالتعامل والتي كان يتبناها الحزب الشيوعي الشيكلوفوافي والمنظمات الخاضعة له خلال حصولهم على الممتلكات، وكذلك عن تطبيق المسؤولين وقدرتهم على الارتجال خلال عملية منع إعادتها. في نفس الوقت، فإن كانت هذهاليونة المنحرفة نوعاً ما للمسؤولين الشيوعيين والشباب الاشتراكي قد نجحت في كثير من الأحيان وساعدتهم على إثراء أنفسهم أو الأجهزة المقرية منهم من خلال حصولهم على قسم من ممتلكات المنظمة التي كان يديرون، فإن ذلك قد تم بالتأكيد نتيجة لأخطاء السلطة الديمocratique تشرعيّة كانت أم تفويتية. وبشكل خاص، فإن ذلك هو انعكاس للحقيقة القائلة، بأن فقدان الضمير يجعل هؤلاء الأشخاص بالتأكيد أكثر فعالية في حصولهم على المنافع غير العادلة، وليس مهماً إن كانوا في السلطة أو المعارضة. لكن من وجهة النظر طويلة الأمد فإنه لا يمكنهم أن يتفوقوا على هؤلاء الذين تبتوأ المبدأ المذكور أعلاه والذي عبرت عنه المحكمة الدستورية في العام ١٩٩٢ على الشكل التالي: «يعكس النظام الشمولي الذي تم تأسيسه بهدف فوري ودون أن يرتبط أبداً بمبادئ قانونية ولا حتى بالطبع دستورية، فإن الدولة الديمocratique تتطرق من معايير وقيم مختلفة كلياً...».

حصل بافل موليك على إجازة في الحقوق من كلية الحقوق وفي العلوم السياسية من كلية العلوم السياسية في جامعة ماساريك بمدينة برno. يعمل حالياً في المحكمة الإدارية العليا للجمهورية التشيكية.

ISBN 80-86961-12-5 (English version)

ISBN 80-86961-05-2 (Spanish version)

ISBN 80-86961-06-0 (Belarus version)

ISBN: 987-80-86961-30-9 (Arabic version)

إننا نحاول اليوم، بعد خمسة عشر عاماً، تعميم أسباب
نجاحنا، ولكن أيضاً أسباب فشلنا. ونحاول في نفس الوقت
أن نضع أنفسنا مكان هؤلاء الذين سيتمكنون غداً أو بعد
غد من استلام السلطة في مكان قريب منا أو في الجزء
الآخر من العالم، ومعها المسؤولية عن مستقبل البلاد التي
ستنطلق للسير على الطريق الوعرة للحرية. هذه الدول
ستجد نفسها على ما يشبه المسرح، مكشوفة ومراقبة تحت
إضاءة كبيرة من الأنوار الساطعة.

ببير بيهارت